

منهج البيهقي في الاختلاف بزيادة راو أو إبداله من خلال (الجامع لشعب الإيمان) دراسة نظرية تطبيقية

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في قسم السنة وعلومها

**Al-Bayhaqi curriculum In Difference By Increase the
Narrator or Replace it Through Al-Jamee lshoab
AlIman "Whole Sections of Faith"**

إعداد

عواطف بنت نصار الرشيدى

الرقم الجامعي: ٣٧١٢١٧٥١٨

الإشراف

د. إشراقة إبراهيم محمد أحمد

الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها

١٤٤١-١٤٤٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قسم السنة وعلومها)

عنوان الرسالة

(منهج البيهقي في الاختلاف بزيادة راوٍ أو إبداله من خلال (الجامع لشُعب الإيمان)

دراسة نظرية تطبيقية)

الطالبة / عواطف بنت نصار الرشيدى

تقرير اللجنة :

تمت الموافقة على هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه في (السنة وعلومها)

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف	د. إشراق إبراهيم محمد	أستاذ مشارك	السنة وعلومها	
المناقش الداخلي	أ.د. تركي بن فهد الغميز	أستاذ	السنة وعلومها	 عنه
المناقش الخارجي	د. سارة بنت عزيز الشهري	أستاذ مشارك	السنة وعلومها	

تمت مناقشة الرسالة في يوم (الاثنين) بتاريخ ١٤٤١/٩/١٨ هـ

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: منهج البيهقي في الاختلاف بزيادة راوٍ أو إبداله من خلال (الجامع لشُعب الإيمان) دراسة نظرية تطبيقية

وهي رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في قسم السُّنَّة وعلومها في جامعة القصيم، من الباحثة: عواطف بنت نصار علي الرشيدي، تحت إشراف الدكتور إشراق إبراهيم محمد أحمد.

تطرَّق البحث باختصار إلى الترجمة للإمام البيهقي، والتعريف بكتابه العظيم: "الجامع لشُعب الإيمان"، ثم هَدَف إلى دراسة الأحاديث التي ذكر البيهقي فيها اختلافاً بزيادة راوٍ أو إبداله من خلال كتابه الجامع لشُعب الإيمان، والحكم عليها، وإبراز منهجه في تعليل الأحاديث، ومعرفة القرائن التي استخدمها في الترجيح بين الأوجه التي وقع فيها اختلافاً بزيادة راوٍ أو إبداله، مع إظهار ما تميز به كتاب "شُعب الإيمان" في الصناعة الحديثية وفق منهج استقرائي تحليلي لمئة حديث، وكان من أبرز نتائج البحث:

١- أن منهج البيهقي في نقد الأحاديث التي ذكر فيها اختلافاً في زيادة راوٍ أو إبداله في كتابه الجامع لشُعب الإيمان هو منهج المحدثين.

٢- أنه لم يكن للبيهقي والأئمة من قبله طريقة مطردة في عرض أوجه الخلاف بين الوجهين أو الأوجه، فأحياناً يسند الإمام الوجهين وأحياناً يعلق أحدهما، وقد يكون الأصح هو المعلق.

٣- أن طريقة البيهقي في بيان الوجه المُعلَّل تكون أحياناً بالعبارة والتصريح، وأحياناً تكون بالإشارة والتلميح، والتصريح كثير في كلام المتأخرين، بينما يقل وجوده في كلام الأئمة المتقدمين، وذلك لانتشار الملكة العلمية في زمانهم، والتي يحصل الفهم بسببها بمجرد الإشارة.

٤- وجود العلاقة الدقيقة بين الزيادة في الإسناد وبين الانقطاع، وهي علاقة تتضح في مجيء زيادة راوٍ في السند، فإما أن تكون الزيادة راجحة

فيكون الإسناد متصلًا، وإما أن يكون الإسناد الزائد مرجوحًا، فيكون الحكم للإسناد الناقص ويكون الحديث منقطعًا.

٥- هناك قرائن ترجح الزيادة في الإسناد، وأخرى ترجح كونها وهمًا، وهذا لا يتأتى إلا بعد استنفاد الطرق في الترجيح بين أوجه الاختلاف.

٦- حكم البيهقي على الأحاديث يقوم على قرائن ودلالات وأمارات يحكم من خلالها، وليست هذه القرائن مطردة في كل الأحوال.

Thesis Abstract

Title of Thesis: Al-Bayhaqi's Approach in Difference by Increasing a narrator or Replacing him through (*Al-Jamea Li Sho'ab Al-Iman*) an applied theoretical study.

This thesis is submitted to obtain a PhD degree in the Department of Sunnah (Prophet's Traditions) and its Sciences at Qassim University, by the researcher: **Awatif bint Nassar Ali Al-Rashidi**, under the supervision of **Dr. Mohammad bin Abdul Aziz Al-Farraj**.

The research touched briefly the translation of Imam al-Bayhaqi, and definition of his great book: "*Al-Jamea Li Sho'ab Al-Iman*," and then aimed to study the hadiths in which al-Bayhaqi mentioned the difference, to judge it, and highlight his method in justifying the hadiths, to know the clues he used in weighting between the distinguished ones at the time of difference, by explaining the preference of the book "*Sho'ab Al-Iman*" in the hadith industry according to an inductive analytical approach to 100 hadiths. The most important results of the research include:-

1- The method of Al-Bayhaqi in examining the hadiths is the method of the scholars of hadiths, and whoever claimed otherwise did not come with definitive evidence.

2 - It was not for Bayhaqi and scholars before him a steady way in presenting the major differences among the two sides or more, sometimes al-Imam attends two sides and sometimes review one of them, and the commented one might be more correct.

3 - The method of Bayhaqi in explaining the analyzed reason sometimes happens using the words or declaration, and sometimes by reference and hint, and the declaration is more used in the quotes of the latecomers, while its less in the quotes of the earlier scholars, because of the spread of scientific capabilities in their time, which were understood by mere reference.

4 - The existence of the exact relationship between the increase of chain & interruption, a relationship is evident in case of increase in the narrator of the chain of hadith, so if the increase is preferable then the chain of hadith is considered connected, and if the extra

chain is not preferable, then it will be ruled for less chain of hadith and the hadith will be considered interrupted.

5 - There are clues that favor the increase in the chain, and other prefer them being imaginary, and this comes only after using all methods in the weighting between the differences.

6 - The rule of the imams on the hadith is based on clues, semantics and semiology that criticize the same critic to rule through it, and these clues are not steady in all cases.

مُتَلَمِّمٌ

وتحتوي على:

- ✧ مشكلة البحث.
- ✧ أهمية الموضوع وأسباب اختياره.
- ✧ أهداف البحث.
- ✧ حدود البحث.
- ✧ عدد الأحاديث.
- ✧ تعريف المصطلحات.
- ✧ الدراسات السابقة.
- ✧ منهج البحث.
- ✧ إجراءات البحث.
- ✧ خطة البحث.

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد:

فإن الله سبحانه حفظ دين الإسلام في الأمصار على مر الأعصار، وهيأ له من يعمل به ويتفانى في خدمته وبيانه وتبليغه، ممن أثنى الله عليهم من صحابة رسوله ﷺ، ومن تلاهم واقتفى أثرهم من التابعين ومن تبعهم بإحسان.

قال ابن قتيبة: "فأما أصحاب الحديث، فإنهم التمسوا الحق من وجهته، وتبعوه من مظانه، وتقربوا إلى الله تعالى باتباعهم سنن رسول الله ﷺ، وطلبهم لآثاره وأخباره، برّاً وبحراً وشرقاً وغرباً، يرحل الواحد منهم راجلاً مقوياً في طلب الخبر الواحد، أو السنة الواحدة حتى يأخذها من الناقل لها مشافهة، ثم لم يزالوا في التنقيب عن الأخبار والبحث لها، حتى فهموا صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، وعرفوا من خالفها من الفقهاء إلى الرأي، فنبهوا على ذلك حتى نجم الحق بعد أن كان عافياً، وبسق بعد أن كان دارساً، واجتمع بعد أن كان متفرقاً، وانقاد للسنن من كان عنها معرضاً، وتنبه عليها من كان عنها غافلاً، وحكم بقول رسول الله ﷺ بعد أن كان يحكم بقول فلان وفلان، وإن كان فيه خلاف على رسول الله ﷺ... "(١).

(١) تأويل مختلف الحديث (١/١٢٧).

ولقد منَّ الله -عز وجل- عليَّ بالالتحاق بالدراسات العليا، في قسم السنة وعلومها، في جامعة القصيم، وفي الدراسة التمهيدية بحثت عن بعض الموضوعات؛ لتقديمه لنيل درجة الدكتوراه، فوقع النظر على موضوع عنوانه:

"منهج البيهقي في الاختلاف بزيادة راوٍ أو إبداله

من خلال «الجامع لشعب الإيمان»

دراسة نظرية تطبيقية".

وهو موضوع مهم؛ وذلك لما كان يتميز به الإمام البيهقي من عناية فائقة بهذا الباب من العلم، حفظاً ومعرفة وفهماً في علم الحديث، فتوجهت الرغبة إلى أن يكون موضوعي في هذا الباب.

✧ مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في هذا الموضوع في الأسئلة المهمة التالية:

- س١: ما منهج البيهقي في الحديث المعمل بالاختلاف بالزيادة والإبدال في الإسناد من خلال كتابه «الجامع لشعب الإيمان»؟.
- س٢: ما القرائن التي استعملها البيهقي في كتابه «الجامع لشعب الإيمان» في الترجيح بين الأحاديث التي وقع فيها اختلاف في إبدال راوٍ بآخر، أو زيادة راوٍ أو حذفه؟.
- س٣: ما أثر اختلاف الرواة في زيادة راوٍ وحذفه على صحة الحديث وضعفه، وتوافر شروط الاتصال فيه، وعلاقة ذلك بأنواع كثيرة في علم المصطلح، مثل التدليس، والإرسال، والمزيد في متصل الأسانيد؟.
- س٤: ما أثر اختلاف الرواة في إبدال الراوي على صحة الحديث وضعفه، وعلاقة ذلك بأنواع كثيرة من علوم الحديث؛ كالمقلوب، والمعلول، والشاذ، والمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، وغيرها؟.

✧ أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

- ١- تخريج الأحاديث التي وقع فيها الاختلاف بإبدال راوٍ بآخر، أو زيادة راوٍ أو حذفه من خلال كتاب «الجامع لشعب الإيمان» وبيان درجتها؛ مما يُسهّل على طلبة العلم الرجوع إليها بعد بيان درجتها.
- ٢- تقديم تصور متكامل حول منهج البيهقي في الاختلاف بالزيادة والنقص في الإسناد أو الإبدال.
- ٣- أهمية جمع هذا النوع من الأحاديث ودراستها، فلا أعلم -حسب اطلاعي- أحدًا جمعها أو درسها.
- ٤- حاجة الدراسات النظرية في علوم الحديث إلى تطبيقات عملية من عمل الأئمة، وخاصة في مسائل علم علل الحديث، والذي يعتبر من أهم أنواع علوم الحديث وأدقها.

✧ أهداف البحث:

يمكن بيان أهداف الدراسة في الأهداف الرئيسة الآتية:

- ١- بيان منهج البيهقي في الحديث المعمل بالاختلاف بالزيادة والإبدال في الإسناد من خلال كتابه «الجامع لشعب الإيمان».
- ٢- بيان القرائن التي استعملها البيهقي في كتابه «الجامع لشعب الإيمان» في الترجيح بين الأحاديث التي وقع فيها اختلاف في إبدال راوٍ بآخر، أو زيادة راوٍ أو حذفه.
- ٣- بيان أثر اختلاف الرواة في زيادة راوٍ وحذفه على صحة الحديث وضعفه، وتوافر شروط الاتصال فيه، وعلاقة ذلك بأنواع كثيرة في علم المصطلح، مثل التدليس، والإرسال، والمزيد في متصل الأسانيد، وغير ذلك من الأنواع.

٤- بيان أثر اختلاف الرواة في إبدال الراوي على صحة الحديث وضعفه، وعلاقة ذلك بأنواع كثيرة من علوم الحديث؛ كالمقلوب، والمعلول، والشاذ، والمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، وغيرها.

✧ حدود البحث:

سيكون البحث في الأحاديث التي تتوفر فيها الضوابط التالية:

١- الأحاديث التي صرح فيها البيهقي بالاختلاف في إبدال راوٍ بآخر، أو زيادة راوٍ أو حذفه من خلال «الجامع لشعب الإيمان»؛ بحيث ينص على الاختلاف، أو العلة، أو يرجح أحد الوجهين، أو نحو ذلك من العبارات التي تبين وقوع الاختلاف.

٢- الأحاديث التي لا يصرح فيها بالاختلاف، لكنّه يسوق من طرق الحديث ما يتبين فيه لأهل الصنعة صورة الاختلاف على الراوي، والتلويح بعلّة ما.

✧ عدد الأحاديث:

بلغت عدة الأحاديث التي ذكر البيهقي أو أشار إلى الاختلاف فيها بزيادة راوٍ أو أكثر وحذفه وإبدال راوٍ أو أكثر بأخر مئة حديث.

✧ تعريف المصطلحات:

الاختلاف: يطلق في الاصطلاح على التباين وعدم الاتفاق.

وأما معنى الاختلاف على الرواة فقال أبو داود السجستاني: "أسند الزهري أكثر من ألف حديث عن الثقات، وحديث الزهري كله ألفا حديث ومئتا حديث، النصف منها مسند، وقدر مئتين عن الثقات، وأما ما اختلفوا

عليه؛ فلا يكون خمسين حديثًا، والاختلاف عندنا: ما تفرد قوم على شيء، وقوم على شيء^(١).

✧ الدراسات السابقة:

بعد البحث وسؤال أهل الاختصاص لم أجد رسالة علمية متخصصة أو بحثًا محكمًا متخصصًا في هذا الموضوع، وثمة كتاب نفيس للغاية بعنوان: «الصناعة الحديثية عند الإمام البيهقي في كتابه شعب الإيمان» للدكتورة منى عبد الحكيم العسه، نشرته دار النوادر بدمشق، ويقع في (٥٢٧) صفحة، ويتضح من خلال العنوان اختلافه عن موضوع هذه الدراسة.

ومدار دراستها - كما هو موضح في عنوانها - بحث الصناعة الحديثية عند الإمام البيهقي في كتابه «الجامع لشعب الإيمان»، وقد درست الباحثة فيه مباحث علوم الحديث، وقد كان تخريجها للأحاديث تخريجًا مختصرًا، لم تتعرض فيه للاختلاف الوارد فيها، وقد بذلت جهدًا مشكورًا. وأما مدار بحثي فهو: جمع الأحاديث التي ذكر البيهقي فيها اختلافًا، وتخرجها، ودراسة الاختلاف الوارد فيها.

✧ منهج البحث:

سأستخدم في دراستي لهذا الموضوع المنهج الاستقرائي؛ وذلك بجمع الأحاديث الواردة في هذا الباب، والمنهج النقدي والتحليلي، وذلك في دراستها دراسةً حديثيةً متخصصةً والحكم عليها.

(١) تهذيب الكمال (٤٣١/٢٦).

✧ إجراءات البحث:

يتلخص في النقاط التالية:

أ- نص الحديث: أراعي في ذكر نص الحديث ما يلي:

- أنقل نص الحديث كاملاً الذي ذكر فيه البيهقي اختلافاً، أو أشار إلى الاختلاف فيه، مع ذكر رقم الجزء والصفحة ورقم الحديث في المصدر واسم الباب، وأنقل كلامه على الحديث إن وُجد. وأرقم الأحاديث ترقيماً تسلسلياً.

- في حال تعليق النص من البيهقي، فإنني أنقل نص البيهقي، ثم أسوق الحديث من مصادر السنة الأصلية، مبتدئاً بالكتب الستة: صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم، ثم سنن أبي داود، ثم سنن الترمذي، ثم سنن النسائي، ثم سنن ابن ماجه، ومن عداهم فعلى حسب الوفاة.

- وقد اعتمدت في هذه الرسالة على النسخة التي طبعتها دار الرشد، وحققتها الشيخ مختار الندوي؛ لكونها متقنة ومحقة على نسخ خطية كثيرة.

- أعتني بضبط المشكل.

ب- تخريج الحديث:

- أقسّم التخرّيج على أوجه الاختلاف.

- أجعل لكل متابعٍ علامةً تميّزها، وهي نجمة هكذا (*) وأختتمها بالراوي الذي يجتمع عنده جميع الرواة، وأجعله محبّراً بالأسود الغليظ.

- أرتب المتابعات مبتدئاً بالمتابعة التامة فالقاصرة، مُرتّبةً مصادرها على الترتيب السابق.

- أقدم الأوجه التي ذكرها البيهقي: موصولة، أو معلقة، ثم أذكر بقية الأوجه التي وقفت عليها في الاختلاف، تحت عنوان: (وللحديث أوجه أخرى لم يذكرها البيهقي).

- أذكر المتابعين للراوي في إسناد البيهقي مبتدئةً بالمتابع الذي أخرج روايته صاحباً الصحيحين، ثم من أخرج روايته من أصحاب السنن الأربعة، ثم أرتب المتابعين معتمدة على ترتيب مصادر التخريج، بحسب وفيات أصحابها، ثم أختم المتابعة بإعادة مختصرة لجميع المتابعين بقولي: جميعهم (...). أو نحوها، عن فلان، وقد أخالف هذا الترتيب أحياناً إذا كان المقدم يروي الحديث من طريق المصنف، أو إذا كان المقدم في الترتيب يروي الحديث من طريق المتأخر في الترتيب.

ج- تحديد المدار:

- اعتمد المدار الذي يدور عليه الحديث.

- أرفع المدار إلى الأعلى إذا وقفت على متابعات للوجهين، وأضافت للاختلاف وجهًا جديدًا، بشرط ألا يترتب على رفع المدار إسقاط أحد الأوجه التي ذكرها البيهقي على المدار الأدنى.

- إذا ذكر البيهقي مدارين جعلته على الأعلى منهما.

د- دراسة الاختلاف والحكم عليه:

- أضع عنواناً لهذا الغرض، بعد أن أبين مدار الحديث وعدد أوجه الاختلاف عليه.

- ثم أحرر أوجه الاختلاف الواقعة على من دون المدار، مبينةً حال من يتوقف الترجيح على بيان حاله من روايتها في ضوء نصوص النقاد، ثم أذكر الراجح من الأوجه إذا تحرر لي، وأؤيده بما أقف عليه من كلام أئمة هذا الشأن، وأتعرف على من وافق البيهقي ومن خالفه، وأثبت كلامهم، ثم أوازن بين كلامه وكلام غيره من أئمة النقد.

- ثم أعقب بعد ذلك بالكلام على أوجه الاختلاف على المدار، مبينة الوجه الراجح منها على نحو ما سبق.

- أختم الدراسة بذكر الحكم على الحديث من الوجه الراجح، وأسوق الوجه الراجح للتذكير به.

- أنصُّ على درجة الوجه الراجح، بالنظر في زواته بعد المدار، واتصاله وانقطاعه.

ذ- تراجم الرواة:

- أذكر ما أحتاج إليه من أحوال الرواة بشكل مختصر، إلا إذا استدعى الأمر الإطالة؛ كأن يكون للترجمة تأثيرٌ على الحكم على الحديث بما يخدم موضوع البحث في الترجيح بين الروايات والأوجه.

✧ خطة البحث:

يتكوّن البحث من: مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة، وفهارس فنية.

وتفصيل ذلك فيما يلي:

❖ **المقدمة:** وتشتمل على: بيان مشكلة البحث، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وإجراءاته، وخطّته.

❖ **التمهيد، وفيه:** التعريف بالإمام البيهقي، وكتابه «الجامع لشعب الإيمان».

❖ **الباب الأول: الاختلاف بزيادة راو أو أكثر في الإسناد، وفيه أربعة فصول:**

الفصل الأول: الزيادة في الإسناد وعلاقتها ببعض أنواع علوم الحديث، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الزيادة في الإسناد وعلاقتها بالمزيد في متصل الأسانيد.

المبحث الثاني: الزيادة في الإسناد وعلاقتها ببعض أنواع الانقطاع.

الفصل الثاني: منهج البيهقي عند تعارض إثبات الزيادة في الإسناد وحذفها، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهج البيهقي في عرض أوجه الاختلاف.

المبحث الثاني: منهج البيهقي في بيان الوجه المعلوم.

الفصل الثالث: قرائن الترجيح عند الاختلاف في إثبات الزيادة في الإسناد وحذفها، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: طريقة الأئمة في ترجيح الروايات ونقدها.

المبحث الثاني: قرائن ترجيح الزيادة في الإسناد.

المبحث الثالث: قرائن ترجيح الأسقاط من الإسناد.

المبحث الرابع: صحة الوجهين.

الفصل الرابع: تخريج ودراسة الأحاديث التي أشار البيهقي إلى الاختلاف في أسانيدھا بزيادة راو أو أكثر في «الجامع لشعب الإيمان».

❖ **الباب الثاني: الاختلاف بإبدال راو بآخر في الإسناد، وفيه ثلاثة فصول:**

الفصل الأول: دراسة موضوع المبحث: الاختلاف بإبدال راو بآخر، أو بأكثر من راو، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: المقصود بالاختلاف في إبدال راو بآخر أو بأكثر من راو.

المبحث الثاني: طرق إدراك الاختلاف في إبدال راو بآخر.

المبحث الثالث: صور اختلاف الإبدال.

المبحث الرابع: أسباب الاختلاف في الإبدال.

الفصل الثاني: منهج البيهقي في الأحاديث المعللة بالاختلاف بإبدال راو بآخر، أو بأكثر من راو، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهجه في عرض أوجه الاختلاف.

المبحث الثاني: منهجه في بيان الوجه المعلوم.

الفصل الثالث: تخريج ودراسة الأحاديث التي أشار البيهقي إلى الاختلاف في أسانيدھا بإبدال راو بآخر، أو بأكثر من راو.

❖ **الخاتمة:** وفيها أهم النتائج والتوصيات.

❖ **الفهارس الفنية:** وتشتمل على:

- فهرس الآيات القرآنية.

- فهرس الأحاديث النبوية.

- فهرس الرواة المترجم لهم.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

وفي ختام مقدمتي هذه أحمد الله أولاً وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، على ما منَّ به عليَّ من إتمام هذا البحث وإكماله، وأسأله سبحانه أن يجعله خالصةً لوجهه الكريم، وعونًا لي على طاعته في الدنيا، ودُخرًا لي يوم ألقاه. وقد بذلت فيها غاية جهدي ومنتهى وُسعي، فما كان من صوابٍ فمن الله وحده، وما كان من خطأ -ولا بد- فمني ومن الشيطان، وأستغفرُ الله وأتوب إليه.

ثمَّ أتوجه بالشكر والدعاء لوالديَّ الكريمين، بعد شكر الله تعالى، كما أتوجه بالشكر الجزيل لجامعة القصيم، وقسم السنة وعلومها خاصةً مُثَلَّةً في فضيلة رئيس القسم الدكتور عادل المطرني، وكافة الأساتذة الفضلاء.

وأتوجه كذلك بالشكر للمشرف السابق على هذه الرسالة فضيلة الدكتور محمد بن عبد العزيز الفراج.

كما أشكر الدكتورة إشراقة بنت إبراهيم بن محمد أحمد على تفضُّلها وموافقتها بالإشراف على هذه الرسالة.

وجزى الله المناقِشَين الفاضلَين -شيخنا الدكتور تركي الغميز، والدُّكتورة سارة الشهري- على تَكْرُمهما بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة، وتقييمها، وتشريفهما لي بذلك.

كما لا يفوتني أن أشكر إخوتي وكل من مدَّ لي يد المعروف والإحسان، هذا وصلى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.



تمهيد

**التعريف بالإمام البيهقي وكتابه
"الجامع لشعب الإيمان"**

أولاً: ترجمة موجزة للإمام البيهقي.

ثانياً: التعريف بكتاب «الجامع لشعب الإيمان».

أولاً: ترجمة موجزة للإمام البيهقي^(١):

– اسمه ونسبته وكنيته:

أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبدالله بن موسى البيهقي، ثم الحُسروجردي.

ويقال له: البيهقي بفتح الموحدة، وسكون المثناة من تحت^(٢)، نسبةً إلى بيهق، وهي قرى مجتمعة بنواحي نيسابور تشتمل على ثلاثمائة وواحد وعشرين قرية، ومعناها بالفارسية الأجود^(٣).

وقيل: الحُسروجردي: نسبة إلى قرية حُسروجرْد حيث مسقط رأسه، وهي من قرى بيهق^(٤).

– ولادته ونشأته:

ولد في قرية حُسروجرْد، إحدى قرى بيهق، في شعبان سنة ٣٨٤هـ.

نص على هذا ابن الإمام البيهقي إسماعيل، وعلى ذلك أجمع مترجموه.

نشأ الإمام البيهقي في بيهق، وكان كعادة طلبة العلم في ذلك الزمان، ييكونون في السماع من شيوخ بلدهم، حتى إذا ما سمعوا ما عندهم ارتحلوا إلى باقي المحدثين في الأمصار والمدن الأخرى.

وشب على الحرص على سماع الحديث والمثابرة في طلبه، فكانت لا تفارقه محبرته وأقلامه، وكان يقول: "منذ نشأت وابتدأت في طلب العلم

(١) المنتظم (٩٧/١٦)، طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (٣٣٢/١)، وفيات الأعيان (٧٥/١)، سير أعلام النبلاء (١٦٣/١٨) الوافي بالوفيات (٢١٩/٦) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/٤)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢٢٠/١)، الأعلام للزركلي (١١٦/١)، السلسيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي (ص ٢٥)، إتخاف المرتقي بتراجم شيوخ البيهقي (ص ٣١).

(٢) معجم البلدان (٥٣٧/١).

(٣) معجم البلدان (٣٤٦/٢).

(٤) الأنساب (٣٦٤/٢)، معجم البلدان (٤٣٧/٣).

أكتب أخبار سيدنا المصطفى ﷺ، وأجمع آثار الصحابة الذين كانوا أعلام الدين، وأسمعها ممن حملها، وأتعرّف أحوال رواتها من حفاظها، وأجتهد في تمييز صحيحها من سقيمها، ومرفوعها من موقوفها، وموصولها من مرسلها"^(١).

- شيوخه:

تعد المعرفة بشيوخ المترجم له من الأهمية بمكان؛ لأنها تدلنا على أهم مصادر العلم التي تلقى منها علمه، وتبين لنا سعة اطلاعه وتنوع مشاركته في العلم.

والناظر في كتاب «الجامع لشعب الإيمان» للبيهقي يجد أنه روى عن جمع كبير من العلماء وطلبة العلم ورواة الحديث، وهم زهاء مائة وثمانين شيخاً^(٢).

وأشهر شيوخه هم: أبو الحسن العلوي محمد بن الحسين بن داود، أبو عبدالله الحاكم النيسابوري صاحب "المستدرک"، أبو علي الرُّوذباري وهو الحسين بن محمد الطوسي، أبو بكر بن فُورك وهو محمد بن الحسن ابن فورك، وأبو عبدالرحمن السُّلمي محمد بن الحسين، وأبو إسحاق الأسفراييني إبراهيم بن محمد^(٣).

(١) معرفة السنن والآثار (٢/٢٠٩).

(٢) جمعهم الدكتور نجم خلف في كتابه الصناعة الحديثية في السنن الكبرى (ص ٥٨٧).

(٣) طبقات علماء الحديث (٣/٣٣١)، المنتخب من السياق (ص ١٠٤)، سير أعلام النبلاء (١٨/١٦٧)، طبقات الشافعية (١/٩٨).

- تلامذته:

حدّث عنه: ابنه أبو علي إسماعيل بن أحمد بن الحسين، وأبو زكريا يحيى بن منده، وحفيده أبو الحسن عبيد الله بن محمد بن أحمد البيهقي، وأبو الحسن عبد الجبار بن عبد الوهاب، وآخرون^(١).

- ثناء العلماء عليه:

قال أبو الحسن النيسابوري: "أبو بكر البيهقي الفقيه الحافظ الأصولي الدّين الورع واحد زمانه في الحفظ، وفرد أقرانه في الإتقان والضبط، من كبار أصحاب الحاكم ويزيد عليه بأنواع من العلوم. كتب الحديث وحفظه من صباه"^(٢).

وقال ياقوت الحموي: "هو الإمام الحافظ الفقيه في أصول الدين الورع، أوجد الدهر في الحفظ والإتقان مع الدين المتين"^(٣).
وقال الذهبي: "بورك له في مروياته وحسن تصرفه فيها، لحذقه وخبرته بالأبواب والرجال"^(٤).

- مؤلفاته:

كان البيهقيّ كثير التّأليف، خلّف للمكتبة الإسلامية ثروة علمية ثمينة، جاءت في عدد من المصنفات، من أهمها:

- السنن الكبرى.

- السنن الصغير.

(١) سير أعلام النبلاء (٣٦٥/١٣).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢٢٠/٣).

(٣) معجم البلدان (٥٣٨/١).

(٤) سير أعلام النبلاء (٩٥/١٠).

- معرفة السنن والآثار.
- الأسماء والصفات.
- دلائل النبوة. وغيرها من المصنفات.

- وفاته:

توفي سنة (٤٥٨هـ) رحمه الله تعالى^(١).



(١) طبقات علماء الحديث (٣/٣٣١).

ثانياً: التعريف بكتاب "الجامع لشعب الإيمان"^(١):

- مميزات الكتاب:

يُعد كتاب الجامع لشُعب الإيمان للبيهقي من أهم الكتب التي صنفها العلماء في الجوامع التي جمعت أبواب الدين كالعقائد والمغازي والتفسير وغيرها، وتبرز أهميته من مكانة مؤلفه في هذا العلم، وأيضاً لما تميّز به هذا الكتاب من مزايا عديدة، ومنها:

١- أن هذا الكتاب يعد مطوّلاً وجامعاً بالنسبة للكتب السابقة له التي وقفنا عليها؛ فهو لم يقتصر على ذكر الأحاديث المرفوعة كحال الكتب السابقة له، بل أضاف أقوال علماء الحديث، وذكر شيئاً من مروياتهم، وتكلم في كثيرٍ ممن لم يجد لأحدٍ فيهم كلاماً.

٢- اعتنى المؤلف بذكر بعض الأحاديث التي انثقت على أصحابها، ويعقب دائماً -إلا ما ندر- بالكلام على كل حديث.

٣- اعتنى المؤلف عناية تامة بنقل كلام البخاري على الأحاديث، فهو لا يكاد يخلو باب من أبوابه من ذكر كلامه فيه إن كان للبخاري كلام فيه.

- أصل الكتاب وطريقة تأليفه:

بدأ المؤلف كتابه بمقدمة مختصرة أورد فيها نصوص الأحاديث والآثار الدالة على خصال الإيمان بهدف الترغيب فيها والترهيب من تركها.

ثم اعتمد المؤلف في ترتيبه على كتاب «المنهاج في شعب الإيمان» للإمام الحلي، وطريقته: إيراد الشُّعب السبع والسبعين مقسمة على

(١) أوجزت في التعريف بكتاب الجامع لشُعب الإيمان؛ لوجود رسالة علمية اعتنت بهذا الجانب، وهي "الصناعة الحديثية عند الإمام البيهقي في كتابه شُعب الإيمان"، إعداد: مثنى عبد الحكيم العسة.

الأبواب والفصول كما هي في منهاج الحليمي، ثم يورد كلام الحليمي في معنى كل شعبة والمراد منها.

ثم أوضح تميزه في إيراد الأحاديث والآثار المتعلقة بكل شعبة مسندة على طريقة أهل الحديث، فهو يذكر تلك الأحاديث والآثار ما وجد منها مسنداً لديه، وغلب على قلبه واجتهاده أنها ليست موضوعة ولا مكذوبة، سواء أذكرت متون تلك الأحاديث في كتاب المنهاج أم لا.

- طبعات الكتاب:

حُقِّقَ كتابُ الجامع لشُعب الإيمان ثلاث مرات فيما أعلم:

- ١- تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد، صدرت عام ١٤٠٦هـ، عن دار الكتب السلفية ببومباي.
- ٢- تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، صدرت عام ١٤٠٩هـ، عن دار الكتب العلمية ببيروت، في تسعة مجلدات.
- ٣- تحقيق مختار أحمد الندوي، صدرت عام ١٤٢٣هـ، عن دار الرشد، في أربعة عشر مجلدًا.



الباب الأول

الاختلاف بزيادة راو في الإسناد أو أكثر

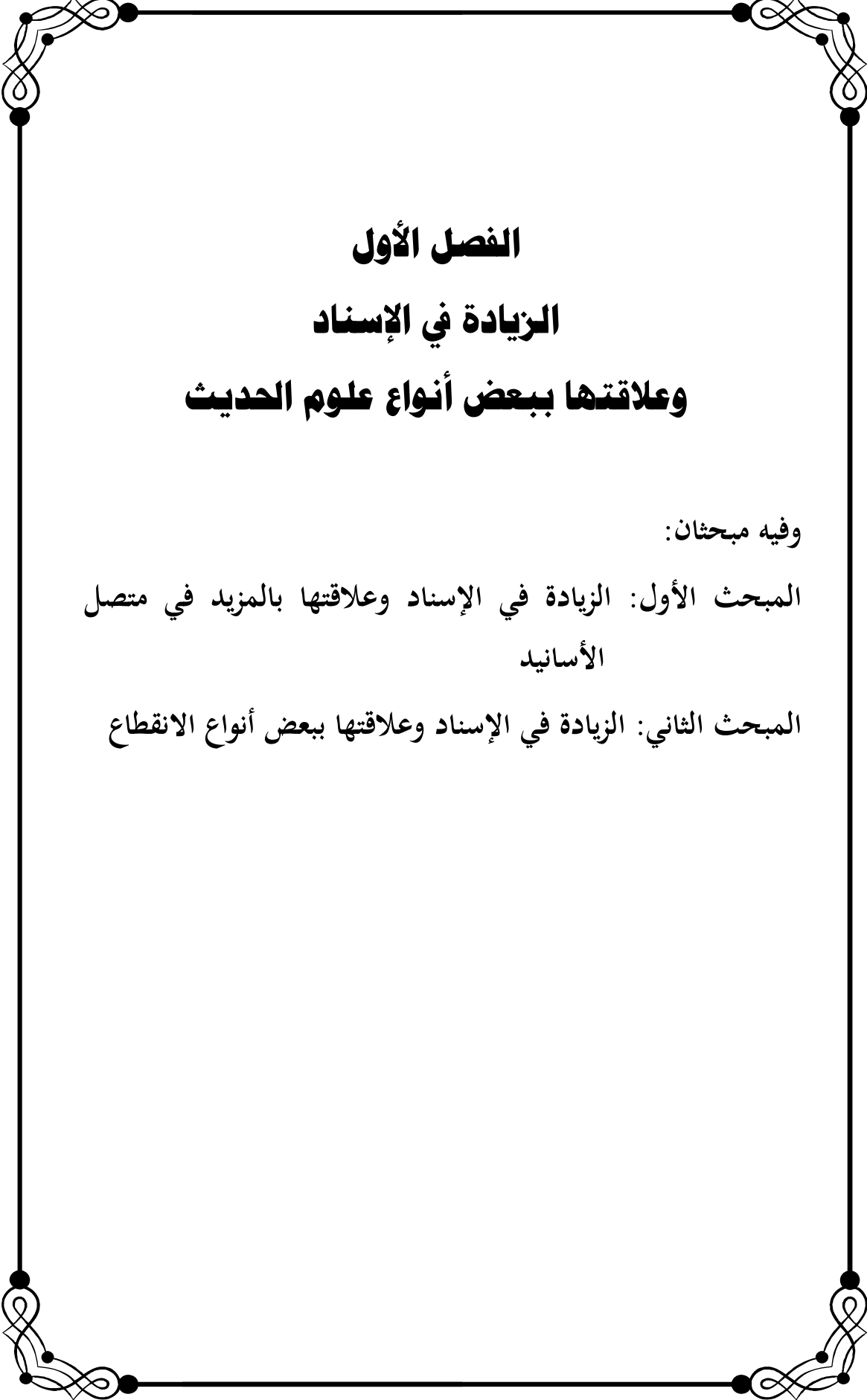
وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: الزيادة في الإسناد وعلاقتها ببعض أنواع علوم الحديث.

الفصل الثاني: منهج البيهقي عند تعارض إثبات الزيادة في الإسناد وحذفها.

الفصل الثالث: قرائن الترجيح عند الاختلاف في إثبات الزيادة في الإسناد وحذفها.

الفصل الرابع: تخريج ودراسة الأحاديث التي أشار البيهقي إلى الاختلاف في أسانيدھا بزيادة راو أو أكثر في «الجامع لشعب الإيمان».



الفصل الأول

الزيادة في الإسناد

وعلاقتها ببعض أنواع علوم الحديث

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الزيادة في الإسناد وعلاقتها بالمزيد في متصل
الأسانيد

المبحث الثاني: الزيادة في الإسناد وعلاقتها ببعض أنواع الانقطاع

المبحث الأول

الزيادة في الإسناد وعلاقتها بالمزيد في متصل الأسانيد

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: بيان المعنى المُراد من الزيادة في الإسناد:

كما هو واضح من العنوان فإن الزيادة المقصودة هنا هي ما كانت في الإسناد، بمعنى أن يُروى حديث عن رجل على وجهين، في أحدهما زيادة راو أو أكثر قبل صحابي الحديث .

وثمة زيادة أخرى ومحلها ما زاده الراوي في المتن، وهي غير مقصودة ببحثنا هذا، وفي ذلك يقول ابن حجر: "ذلك أن الذي يبحث فيه أهل الحديث في هذه المسألة إنما هو في زيادة بعض الرواة من التابعين فمن بعدهم، أما الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة على صحابي آخر إذا صحَّ السند إليه فلا يختلفون في قبولها"^(١).

وللائمة النقاد عدة طرق في الإشارة إلى الاختلاف في الزيادة، من ذلك:

١. أن يسند الحديث، ثم يتبعه بوجه آخر مسند فيه الزيادة.
٢. أن يعلّق أحد الوجهين، ويسند الآخر، وفي أحدهما زيادة.
٣. أن ينصّ على ذلك فيقول عقب الرواية الأولى: زاد فيه فلان رجلاً، وقد بين من زاد، وقد يبهمه، وقد لا يعيّن موضع الزيادة؛ ركوناً إلى ظهوره.
٤. أن يعطف الروایتين، أو يقرن الراويين، ويسوق الحديث بوجه واحد، ثم يبين بعده الاختلاف بينهما.

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٦٩١).

وذكر الزيادة وحذفها مندرج تحت أنواع العلل، وهو على درجات في خفائه وظهوره، فيحتاج الأمر إلى جمع الطرق، وفحصها، والنظر في الرواة المختلفين فيها، والموازنة بينهم بالرجوع إلى أقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم، مع ضرورة التفتيش عن القرائن، وإعمالها، فلهذا الفن قرائن تختص به، سيأتي ذكرها في الفصل الثالث من هذا الباب الأول.

ويشتد الأمر خفاءً في هذا النوع حين يثبت سماع الراوي من الأصل دون واسطة، وهذا الذي عُني به المؤلفون في المصطلح، وعقد بعضهم له باباً، فإذا ترجّح الاتصال في الإسناد دون الزيادة سمّوا ما فيه زيادة: "المزيد في متصل الأسانيد"، وإذا ما ترجّح ذكر الزيادة سمّوا الإسناد الناقص "المرسل الخفي".

يقول ابن الصلاح مبيناً دقّة هذا النوع: "المرسل الخفي والمزيد يتعرضان لأن يعترض بكل واحد منهما على الآخر"^(١)، فإن حكمهم على أفرادها مختلف اختلافًا كبيرًا؛ إذ لعل الزائد خطأ فالناقص محفوظ، ولعل الزائد محفوظ فالناقص مرسل، ويحتمل أن يكونا محفوظين؛ فيكون عنده عنهما.



المطلب الثاني: تعريف المزيد في متصل الأسانيد:

تقدّم في المطلب الأول بيان المراد بالزيادة في الإسناد، وفيه الإشارة إلى نوع "المزيد في متصل الأسانيد"، والذي سيتمّ التعريف به في هذا المطلب الثاني، وذلك من خلال التعريف اللغوي بمفرداته -المزيد، المتصل، الأسانيد-، ثم ذكر تعريفه الاصطلاحي.

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٩١).

المزید لغةً: اسم مفعول من الفعل الثلاثي: زاد، قال ابن فارس: "الزاء والياء والـدال: أصل يدلُّ على الفضل، يقولون: زاد الشيء يزيد، فهو زائد، وهؤلاء قوم زيد على كذا، أي: يزيدون"^(١).

وقال ابن منظور: "الزيادة: النمو، وكذلك الزوادة، والزيادة خلاف النقصان. زاد الشيء يزيد زيدًا وزيدًا وزيادةً وزيدًا ومزيدًا ومزادًا أي: ازداد. والزَّيْدُ والزَّيْد: الزيادة"^(٢).

المتصل لغةً: مشتقُّ من الفعل الثلاثي: وصل، قال ابن فارس: "الواو والصاد واللام: أصل واحد يدل على ضمَّ شيء إلى شيء حتى يعلقه. ووصلته به وصلًا، والوصل: ضد الهجران"^(٣).

قال ابن منظور: "وصلت الشيء وصلًا وصلته، والوصل: ضد الهجران، وصل الشيء بالشيء يصلُّه وصلًا وصلته وصلته"^(٤).

الأسانيد لغةً: جمع إسناد، ويعود إلى الأصل الثلاثي "سند"، قال ابن فارس: "السين والنون والـدال: أصل واحد يدلُّ على انضمام الشيء إلى الشيء"^(٥).

وقال ابن منظور: "السند: ما ارتفع من الأرض في قُبَلِ الجبل أو الوادي، والجمع أسناد، وكل شيء أسندت إليه شيئًا فهو مُسند. وقد سند إلى الشيء يسند سنودًا واستند وتساند وأسند، وأسند غيره. ويقال: ساندته إلى الشيء فهو يتساند إليه أي: أسندته إليه، وأسند الحديث بمعنى رفعه"^(٦).

(١) مقاييس اللغة (٤٠/٣).

(٢) لسان العرب (١٩٨/٣).

(٣) مقاييس اللغة (١١٥/٦).

(٤) لسان العرب (٧٢٦/١١).

(٥) مقاييس اللغة (١٠٥/٣).

(٦) لسان العرب (٢٢٠/٣).

المزيد في متصل الأسانيد اصطلاحاً:

هو أن يزيد أحد رواة الحديث راوٍ في أثناء الإسناد بينما لا يذكره بقيه الرواة أو بعضهم مع وقوع التصريح بالسماع في موضوع الزيادة^(١)، فإن كان في إسناد متصل فهو ما يطلق عليه المحدثون المزيد في متصل الأسانيد، وهو المقصود بهذا المطلب، وإن كانت الزيادة في إسناد فيه انقطاع بين رواته فهو في مبحث الزيادة في الإسناد وعلاقتها ببعض أنواع الانقطاع.

وقد تنوعت عبارات العلماء المصنّفين في علوم الحديث في تعريف المزيد في متصل الأسانيد، فمنهم من وضع له حداً، ومنهم من اكتفى بالتمثيل له، إلا أن جميعهم متفق على قدر منه، وهو أن المزيد: "زيادة رجل أو أكثر في إسناد متصل".

قال ابن جماعة: "المزيد هو أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلاً أو أكثر، وهما منه وغلطاً"^(٢). ويمثله عرف القاري^(٣).

وقال العلائي: "متى كان الحديث بلفظ: (حدثنا) ونحوه، ثم جاء في رواية أخرى بزيادة رجل، فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد، ويكون الحكم للأول"^(٤).

وقال السخاوي واصفاً نوع المزيد: "إن كان حذف الزائد بين الراويين في السند الناقص (بتحديث أو إخبار أو سماع أو غيرها) مما يقتضي الاتصال (أتى)، وراوي السند الناقص كما قيّد به شيخنا أتقن ممن زاد، (فالحكم له) أي: للإسناد الخالي عن الاسم الزائد؛ لأن مع راويه كذلك زيادة، وهي إثبات سماعه، وحيث هذا هو النوع المسمى بالمزيد في متصل

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص ١١٧).

(٢) المنهل الروي (ص ٧١).

(٣) شرح نخبة الفكر (ص ٤٧٨).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٩١).

الأسانيد، المحكوم فيه بكون الزيادة غلطاً من راويها أو سهواً، وباتصال السند الناقص بدونه" (١).

وقال ابن كثير: "هو أن يزيد راوٍ في الإسناد رجلاً لم يذكره غيره" (٢).

وقال ابن حجر: "إذا كانت المخالفة بزيادة راو، ومن لم يزيدها أتقن ممن زادها، فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد، وشرطه أن يقع التصريح بالسمع في موضع الزيادة" (٣).

فيمكن القول بأن قيد الوهم في الزيادة هو الاعتبار في حد المزيد عند عامة المحدثين، وأما قيد التصريح بالسمع فما اتفقوا عليه، فليس في عبارة ابن جماعة وابن كثير اعتباره، وإنما محل اتفاقهم تحقق الاتصال دون الزيادة، وهو مأخوذ من قولهم: "في متصل الأسانيد".

لهذا اشترط العلماء حتى يُحكم لهذه الزيادة بأنها داخلية في هذا النوع -وهو المزيد في متصل الأسانيد- شرطين:

الأول: أن يقع التصريح بالتحديث في موضع الزيادة، وقيد التصريح بالسمع ذكره: ابن الصلاح، والعلائي، والعراقي، وابن حجر، والسخاوي.

الثاني: أن تكون الزيادة غلطاً، يعني أن الرجل المزيد مذكور على سبيل الخطأ، والصواب حذفه من السند؛ لأن الراجح هو عدم الزيادة. وقيد الوهم في الزيادة ذكره: بدر الدين ابن جماعة، والعلائي، والعراقي، والسخاوي، والقاري. وأما عبارة ابن كثير وابن حجر فليست صريحة في هذا القيد، لكنها ظاهرة فيه.

وبعض التعريفات السابقة - كتعريف ابن جماعة والعلائي - قد يفهم منها أن الحكم يكون للإسناد الناقص دائماً، ويكون المزيد وهمًا. ولعل هذا

(١) فتح المغيث (٤/٧٤).

(٢) الباعث الحثيث (ص ١٧٦).

(٣) نزهة النظر (ص ٩٥).

غير مقصود في كلامهم، بل ربما يقصدون الغالب، وإلا فإن الحكم قد يكون للمزيد كما يكون المزيد -أحياناً- وهمًا، وربما كان الطريقتان مقبولين؛ إذ قد يحفظ الراوي الطريقتين وربما سمعه على الوجهين؛ قال العراقي في معرض ذكره الاختلاف في الزيادة: "ربما كان الحكم للزائد، وربما كان الحكم للنقص والزائد وهم، فيكون من نوع المزيد في متصل الأسانيد". ثم قال: "وفي كثير مما ذكره الخطيب في كتاب المزيد نظر، والصواب أنه إن كان الإسناد الناقص ب(عن) أو غيرها مما لا يقتضي الاتصال، فينبغي أن يحكم للإسناد الزائد، وإن كان بلفظ يقتضي الاتصال، فالحكم للإسناد الخالي عن الزيادة"^(١).

وقد لخص العلائي أطراف هذا النوع على نحو ما ذكر آنفاً، فقال: "وحاصل الأمر أن ذلك على أقسام:

أحدها: ما يترجح فيه الحكم بكونه مزيداً فيه، وأن الحديث متصل بدون ذلك الزائد.

وثانيها: ما ترجح فيه الحكم عليه بالإرسال إذا روي بدون الراوي المزيد.

وثالثها: ما يظهر فيه كونه بالوجهين، أي: أنه سمعه من شيخه الأدنى وشيخ شيخه أيضاً، وكيف ما رواه كان متصلاً.

ورابعها: ما يتوقف فيه؛ لكونه محتملاً لكل واحد من الأمرين"^(٢).



المطلب الثالث: المزيد في متصل الأسانيد في استعمالات

المحدثين:

(١) شرح التبصرة (١١٦/٢).

(٢) جامع التحصيل (ص ٢٧).

صنف في ذلك الخطيب البغدادي مصنفًا حسنًا سماه: "تميز متصل الأسانيد"، وقسمه إلى قسمين:

أحدهما: ما حكم فيه بصحة الزيادة في الإسناد وتركها.

والثاني: ما حكم فيه برد الزيادة وعدم قبولها.

فهو لم يُرد به بيان مصطلح لأهل الحديث، وإنما قصد إلى وضع كتاب يجمع طائفة من الأحاديث تشترك في هذا الجنس من الأوهام، ثم تميز ما صحّت فيه الزيادة، وما لم تصح، فكان كتابه على هذين القسمين - كما نقل ذلك عنه ابن رجب^(١) -، وهذا ظاهر في اسمه، فهو وصف للنقد والنظر الذي هو بصدده، ليس وصفا للأوهام.

ويدل على ذلك أنه لم يستعمل هذا المصطلح في حكمه على الروايات في كتبه الأخرى، ولم يعقد له بابًا في الكفاية، مع أنه عرج عليه^(٢).

ثم جاء ابن الصلاح ولم يذكر تعريفًا لهذا النوع، بل اكتفى بذكر مثال له، فقال: "ومثاله ما رواه بعضهم عن عبدالله بن المبارك، عن سفيان، عن عبدالله بن يزيد بن جابر: حدثني بُسر بن عبدالله: سمعت أبا إدريس يقول: سمعت واثلة بن الأسقع: سمعت أبا مَرثد العَنَوِي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها»، ورواه آخرون عن ابن المبارك، فلم يذكروا سفيان. ثم ذكر ابن الصلاح أن زيادة سفيان وأبي إدريس وهُمّ وفصل القول في ذلك^(٣). وقال أبو حاتم الرازي: وهُمّ ابن المبارك في إدخاله أبا إدريس في الإسناد، وهاتان زيادتان^(٤).

(١) شرح العلل ٤٢٨/١.

(٢) الكفاية (ص ٤٢٤).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٨٦-٢٨٧).

(٤) العلل لابن أبي حاتم (٣/٥٦٨ رقم ١٠٩٢).

ثم تتابع المؤلفون في مصطلح الحديث على ذكر هذا المثال، وكان هذا وراء تقييد أكثرهم لحدّ المزيد في متّصل الأسانيد بوهم الزيادة، ومنهم من ذكر قيد التصريح بالسماع، وفيما يلي أمثلة ذلك:

• ابن رشيد الفهري (ت: ٧٢١هـ):

أطلق ابن رشيد "المزيد في متصل الأسانيد" في صدد مناقشته للإمام مسلم، حيث حكم مسلم بإرسال حديث ابن عينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر رضي الله عنه: «أطعمنا رسول الله ﷺ لحوم الخيل، ونهانا عن لحوم الحمر الأهلية»^(١)، وأن الصواب زيادة "محمد بن علي" بين عمرو بن دينار وجابر، كما رواه حماد بن زيد، عن عمرو، وأخرج الحديث في صحيحه من روايته^(٢).

قال ابن رشيد: "ليس حماد بن زيد ممن يضاهي بسفيان بن عينة، لا سيما في عمرو بن دينار فهو الملقى به، الثبت فيه، المقدم على غيره". ثم ساق أقوال النقاد في تقديم ابن عينة على حماد في عمرو، ثم قال: "فكيف يقدم أحد على من هذه حاله في عمرو، مع أن عمرًا معلوم بالرواية عن جابر، وقد تابع سفيان على قوله الحسين بن واقد^(٣)، وما أرى محمد بن علي في هذا الموضع إلا من المزيد في متصل الأسانيد"^(٤).

وفي حديث الزهري وصالح بن أبي حسان، عن أبي سلمة، عن عائشة: «كان النبي ﷺ يقبل وهو صائم».

(١) مقدمة الصحيح (٩٣/١).

(٢) الصحيح (١٩٤١).

(٣) وقد ذكر النسائي أن حماد بن زيد لم يتابع على حديثه. السنن الكبرى (٢٢٤/٦).

(٤) السنن الأبين (ص ١١٤).

قال يحيى بن أبي كثير في هذا الخبر في القبلية: أخبرني أبو سلمة بن عبدالرحمن، أن عمر بن عبد العزيز أخبره، أن عروة، أن عائشة أخبرته «أن النبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم»^(١).

قال ابن رشيد في صدد مناقشته لمسلم: "فاعتمدت في كتابك على حديث يحيى بن أبي كثير؛ لأنه زاد في الإسناد، والحكم عندك لمن زاد، ولسنا نسلم ذلك، فإن أبا سلمة معلوم السماع من عائشة، والزهري ويحيى إمامان، وصالح بن أبي حسان صالح للمتابعة والاعتبار، وهو معلوم السماع من أبي سلمة وسعيد بن المسيب"^(٢).

"فيحتمل أن يكون الحديث عند أبي سلمة عن عائشة، ويكون عنده أيضاً عن عمر بن عبد العزيز، عن عروة، عن عائشة، فاحتاج إلى نقله من طريق عمر بن عبد العزيز لأرب له في ذلك"^(٣).

• العلائي (ت: ٧٦١هـ):

أطلق العلائي "المزيد في متصل الأسانيد" في حديث شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن أبي عبدالله الصناجعي، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا دار الحكمة، وعلي بابها». قال الترمذي: "روى بعضهم هذا الحديث عن شريك، ولم يذكروا فيه: عن الصناجعي"^(٤).

قال العلائي: "سويد بن غفلة تابعي مخضرم، أدرك الخلفاء الأربعة، وسمع منهم، فيكون ذكر الصناجعي فيه من باب المزيد في متصل الأسانيد"^(٥).

(١) مقدمة الصحيح (٣٢/١).

(٢) السنن الأبين (ص ١٠٩).

(٣) السنن الأبين (ص ١١١).

(٤) سنن الترمذي (٣٧٢٣).

(٥) النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصاييح (ص ٥٥).

ويظهر من المثال موافقته للتعريف الذي تقدّم ذكره عنه.

• ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ):

يُعدُّ الحافظ ابن حجر من أكثر العلماء ذكرًا لهذا النوع في نقده للروايات، وفيما يلي طرف من ذلك:

١- حديث محمد بن سلمة، عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، أن سعيد بن أبي هلال وبكير بن الأشج حدثاه، عن أبي بكر بن المنكدر، عن عمرو بن سليم، عن عبدالرحمن بن أبي سعيد، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال: «الغسل يوم الجمعة على كل محتلم، والسواك، ويمس من الطيب ما قدر عليه»^(١)، إلا أن بكيرًا لم يذكر عبدالرحمن.

قال ابن حجر: "زيادة عبدالرحمن في الإسناد إما من المزيّد في متصل الأسانيد، وإما أن يكون عمرو بن سليم سمعه من عبدالرحمن، ثم سمعه من أبيه"^(٢).

ففرّق بين المزيّد، وما صح فيه الوجهان، فدل على أن المزيّد عنده من قبيل الخطأ.

٢- حديث خزيمة بن ثابت: «جعل لنا النبي ﷺ ثلاثاً، ولو استزدته لزدنا»^(٣)، يعني المسح على الخفين للمسافر. وهو من رواية إبراهيم التيمي، قال: حدثنا عمرو بن ميمون، عن أبي عبدالله الجدلي، عن خزيمة.

ورواه شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، عن عمرو بن ميمون به.

(١) صحيح مسلم (٨٤٦).

(٢) تغليق التعليق (٣٥٠/٢-٣٥١).

(٣) سنن أبي داود (١٥٧).

قال ابن حجر: "وقد يجاب بأن التيمي سمعه من عمرو، وسمعه عنه بواسطة، أو يكون من المزيد في متصل الأسانيد؛ لأن التيمي صرح في رواية زائدة بسماعه من عمرو"^(١).

٣- حديث أنس في قصة سؤال ضمام بن ثعلبة النبي ﷺ عن شعائر الدين: خرج الإسماعيلي من طريق يونس بن محمد، وابن منده من طريق ابن وهب، كلاهما عن الليث، حدثني سعيد. وفي هذا دليل على أن رواية النسائي^(٢) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن الليث، حدثني محمد بن عجلان وغيره، عن سعيد، موهومة، معدودة من المزيد في متصل الأسانيد، أو يحمل على أن الليث سمعه عن سعيد بواسطة، ثم لقيه فحدثه به"^(٣).

٤- حديث أبي الأحوص، عن سعيد بن مسروق، عن عباية بن رفاع، عن أبيه، عن جده رافع بن خديج: «ما نهر الدم، وذكر اسم الله عليه...».

قال ابن حجر: "قد أخرج البخاري الوجهين -ذكر رفاع وإسقاطه-^(٤)، ولا بُد في أن يكون عباية سمعه من جده مع أبيه، فذكر أباه فيه، -ثم استدرك فقال:- والذي يجري على قواعد النقاد أن حديث أبي الأحوص من المزيد في متصل الأسانيد"^(٥).

٥- حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «خير نسائها مريم، وخير نسائها خديجة».

(١) الدراية (٧٨/١).

(٢) سنن النسائي (٢٠٩٣).

(٣) فتح الباري (١٩٨/١).

(٤) ذكر رفاع في حديث (٥٥٤٣)، وأسقطه في حديث (٢٤٤٨، ٢٥٠٧، ٣٠٧٥، ٥٤٩٨، ٥٥٠٦، ٥٥٠٩، ٥٥٤٤).

(٥) هدي الساري (ص ٥٤١).

رواه محمد بن سلام، أخبرنا عبدة، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: سمعت عبدالله بن جعفر^(١).

قال ابن حجر: "ووقع عند عبد الرزاق^(٢) عن ابن جريج، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن الزبير، عن عبدالله بن جعفر، وهو من المزيد في متصل الأسانيد؛ لتصريح عبدة في هذه الرواية بسماع عروة عن عبدالله"^(٣).

فيظهر من هذه الأمثلة الحكم بالخطأ على الزيادة، وأن المزيد في متصل الأسانيد من قبيل الوهم والخطأ، وأما قيد التصريح بالسماع فقد اعتبره في جميع هذه الأمثلة إلا الأخير منها فلم يعتبره، ولم أجده في البخاري بذكر السماع.

● السخاوي (ت: ٩٠٢هـ):

١- مثل السخاوي للمزيد بحديث الزهري قال: حدثني عروة، عن عائشة في قصة إحياء الحولاء بنت تويت الليل كله، هكذا خرجه مسلم^(٤) من رواية شعيب وغيره.

قال السخاوي: "ورواه الزبيدي، عن الزهري، عن حبيب مولى عروة، عن عروة، عن عائشة، فزاد حبيب مولى عروة^(٥)، وصوابه رواية شعيب والحفاظ، عن الزهري، عن عروة نفسه، بلا واسطة"^(٦).

(١) صحيح البخاري (٣٨١٥).

(٢) الرواية التي في مصنف عبد الرزاق (١٤٠٠٦) موافقة لرواية البخاري، فقد تكون وقعت خارج المصنف أو في بعض نسخه.

(٣) فتح الباري (١٣٥/٧).

(٤) صحيح مسلم (٧٨٥).

(٥) علل الدارقطني (١٠٧/١٤).

(٦) فتح المغيث (٧٤/٤).

٢- وفي حديث سفيان، حدثنا محمد بن إسحاق، عن ابن أبي عتيق، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب».

قال السخاوي: "رواه علي بن عبد الحميد الفطائري، عن ابن أبي عمر، عن ابن عيينة، عن مسعر، عن ابن إسحاق، فقوله: عن مسعر من المزيد، رواه الحميدي والحفاظ عن ابن عيينة بدونها"^(١).
ويظهر من هذين المثالين اعتبار السخاوي للقيدين المتقدمين في التعريف.

الخلاصة:

تبين مما تقدّم أن تطبيقات المحدثين دالة على اعتبارهم قيد خطأ الزيادة في حدّ المزيد، وأما قيد ذكر السماع فليس محلّ اتفاق، فقد تخلف في بعض مواضع إطلاق المزيد في متّصل الأسانيد التي تقدّم ذكرها.
ولعلّ السبب في ذلك أنه أمر معلوم لا يحتاج إلى التنصيص عليه، فعدم ذكره لا يدلّ على عدمه، بل شرط الاتصال موجود وإن لم ينصّ عليه، وتسميتهم لهذا النوع بقولهم: "المزيد في متّصل الأسانيد" يدلّ عليه، فقولهم: "متّصل الأسانيد" كالتصريح باشتراط الاتصال، إلا أن الاتصال يثبت بطرق متعدّدة، بعضها ظاهر جليّ قطعيّ، وبعضها دون ذلك، والله تعالى أعلم.



(١) فتح المغيث (٧٤/٤).

المبحث الثاني

الزيادة في الإسناد وعلاقتها ببعض أنواع الانقطاع

للكشف عن الإرسال في الحديث ومعرفة الاتصال بين الراوي وشيخه طرق ذكرها العلماء، ومن هذه الطرق الوقوف على زيادة رجل في الإسناد من قبل أحد رواته. وحتى يتسنى لنا إظهار العلاقة بين الزيادة في الإسناد وبين الانقطاع لا بد من ذكر المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف الانقطاع لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: أنواع الانقطاع.

المطلب الثالث: أنواع الزيادة في الإسناد.

المطلب الرابع: العلاقة بين الزيادة في الإسناد وبين بعض صور الانقطاع.

المطلب الخامس: الخلاصة في بيان العلاقة بين الزيادة في الإسناد وبين الانقطاع.



المطلب الأول: تعريف الانقطاع لغة واصطلاحاً:

الانقطاع لغةً: يقال: قطعه واقتطعه فانقطع وتقطّع، والقطع: إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلاً، والانقطاع ضد الاتصال، ومنه المنقطع، ويطلق المنقطع ويراد به الانقطاع بأي وجه كان في السند^(١).

واصطلاحاً: ما لم يتصل إسنادُه على أي وجه كان انقطاعه، أي: سواء كان هذا الانقطاع في أول السند أو في وسطه أو في آخره، فيشمل: المعلق والمنقطع والمعضل والمرسل^(٢).



(١) المحكم والمحيط الأعظم (١/١٥٩)، لسان العرب (٨/٢٧٦)، تدريب الراوي (١/٢٣٥).

(٢) المنهل الروي (ص ٤٦)، تدريب الراوي (١/٢٣٥).

المطلب الثاني: أنواع الانقطاع:

للانقطاع نوعان هما:

النوع الأول: الانقطاع الظاهر: يكون واضحًا وجليًّا، ويدخل فيه المعلق والمنقطع والمعضل والمرسل، ويُعرف هذا النوع غالبًا بالتواريخ، أي: بعدم التلاقي بين الراوي ومن روى عنه؛ لكونه لم يدرك عصره^(١).

النوع الثاني: الانقطاع الخفي: هو ما كان السقط فيه خفيًّا بحيث يخفى على كثير ممن يشتغل بهذا العلم، بل لا يدركه إلا الأئمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد لحفائه وغموضه، وهو نوعان هما: ١- التدليس. ٢- والإرسال الخفي.

فأما التدليس: فهو رواية الراوي عن سمع منه ما لم يسمع منه، بصيغة موهمة للسمع^(٢).

وأما الإرسال الخفي: فهو رواية الراوي عن عاصره ما لم يسمع منه بصيغة موهمة للسمع^(٣).

قال الحافظ ابن حجر: "وظهور الاتصال يخرج المنقطع، لكن يدخل منه ما فيه انقطاع خفي كنعنة المدلس والنوع المسمى بالمرسل الخفي"^(٤).



المطلب الثالث: أنواع الزيادة في الإسناد:

زيادة راو في الإسناد لا تعدو أن تكون حالة من حالتين، وقد أشار إليهما ابن الصلاح وغيره:

(١) تدريب الراوي (١/٢٣٦ وما بعدها).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٧٣)، شرح التبصرة والتذكرة (١/٢٣٥).

(٣) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/٤٨٠)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/٦٢٣).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/٥٠٨).

الحالة الأولى: أن يأتي أحد الطريقتين بزيادة راوٍ ليس في الطريق الأخرى، وكلا الطريقتين متصل برواية الثقات، فهذا ما يعرف اصطلاحاً بالمزيد في متصل الأسانيد، والقول بصحة الطريقتين وثبوت الزيادة أولى من تخطئة الثقة بغير حجة بينة، قال ابن الصلاح: "فجائز أن يكون قد سمع ذلك من رجل عنه، ثم سمعه منه نفسه"^(١).

الحالة الثانية: أن يأتي أحد الطريقتين معنعاً في موضع، ويأتي من جهة أخرى صحيحة بزيادة راوٍ في محل العنونة، فالرواية الناقصة ضعيفة للانقطاع، وإن كان الراويان متعاصرين كان ذلك هو "المرسل الخفي"^(٢).



المطلب الرابع: العلاقة بين الزيادة في الإسناد وبين بعض صور الانقطاع:

مما سبق بيانه يتضح وجود العلاقة الدقيقة بين الزيادة في الإسناد وبين الانقطاع، وهي علاقة تتضح في مجيء زيادة راوٍ في السند فيما أن تكون زيادة مقبولة لها حكم المزيد، أو تكون انقطاعاً خفياً له حكم المرسل الخفي.

قال ابن جماعة: "قد يخفى الانقطاع فلا يدركه إلا أهل المعرفة التامة، وقد يعرف الانقطاع بمجيئه من وجه آخر بزيادة رجل أو أكثر، وهذا الفرع مع ما يأتي في نوع المزيد في الأسانيد يعتز به بطل واحد منها على الآخر"^(٣).

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٨٨/ت. عتر)، تحرير علوم الحديث (١٠٢٣/٢).

(٢) المراجع السابقة.

(٣) المنهل الروي (٤٦/١).

وعليه فإذا ورد حديث بإسناد واحد من طريقين، وفي أحدهما زيادة راو، أو أكثر: احتمال كون الزيادة وهما ممن زادها، فيكون الحكم للنقص، والآخر من المزيد في متصل الأسانيد، واحتمل كون الزيادة راجحة والحكم للزائد فيكون النقص من نوع المرسل الخفي؛ ولذا قرن ابن الصلاح بين المزيد والمرسل الخفي، قال السخاوي: "هذان نوعان مهمان عظيمما الفائدة، عميقا المسلك، لم يتكلم فيهما قديما وحديثا إلا نقاد الحديث وجهابذته، وهما متجاذبان؛ فلذلك قرن بينهما"^(١).

وقد عني العلماء بتمييز كل من النوعين عن الآخر؛ لما يترتب على ذلك من الحكم لأحد الطريقين بالرجحان على الآخر؛ وبين النوعين فرقان رئيسان هما:

الأول: في نوع المزيد لا بد من ثبوت السماع تاريخياً بين الراويين المتواليين في الإسناد الناقص، بخلاف المرسل الخفي، قرر ذلك أبو الحسن ابن القطان -رحمه الله- بعد أن ذكر أن إدخال واسطة بين الراوي ومن كان قد روى عنه بلا واسطة يغلب على الظن انقطاع الأول. قال: "ويكون هذا أبين في اثنين لم يعلم سماع أحدهما من الآخر، وإن كان الزمان قد جمعهما"^(٢).

الثاني: في نوع المزيد تكون صيغة الأداء صريحة في السماع بين الراويين في الإسناد الخالي عن الراوي الزائد، بأن يقول: حدثنا، أو سمعت، أو أخبرنا. هذا مع كون الراوي أتقن ممن زادها، فيحكم للإسناد الخالي عن الراوي الزائد؛ لأن فيه زيادة ثقة، وهي إثبات سماعه ممن فوقه، بخلاف المرسل الخفي؛ حيث يكون الإسناد الخالي عن الراوي الزائد مستعملاً فيه صيغة: عن، أو قال، أو نحوها.

(١) فتح المغيث (٧١/٤).

(٢) بيان الوهم والايهام (٤١٦/٢).

وحاصل الأمر في هذا القسم -على ما قرره العلائي-: "أن الراوي متى قال: عن فلان، ثم أدخل بينه وبينه واسطة في الخبر نفسه؛ فالظاهر أنه لو كان قد أخذه بلا واسطة لما أدخلها؛ إذ لا فائدة في ذلك. فإذا كان الراوي معروفًا بالتدليس كانت الأولى من نوع المدلس، وإذا لم يعرف حكم عليها بأنها مرسلة. ويتأكد ذلك إذا كان الراوي مكثراً عن الشيخ الذي روى عنه بالواسطة، كهشام بن عروة، عن أبيه، فلو كان الحديث عنده بلا واسطة لسائر ما روي عنه، فلما رواه بواسطة عُلِمَ أنه لم يسمعه منه، لا سيما إذا كان الواسطة رجلاً مبهمًا، أو متكلمًا فيه"^(١).

كما أن ثبوت الانقطاع بين راويين قرينة على حفظ الزيادة في الإسناد، وكلما ضعف احتمال الاتصال قوي احتمال حفظ الزيادة.

أما إذا ثبت الاتصال بين راويين في إسناد فيشتد الأمر خفاءً، ويتجاذب الحكم عليه والنظر فيه أحد احتمالين:

أحدهما: المزيد في متصل الأسانيد.

والثاني: أن يكون في الإسناد الخالي عن الزيادة إرسالٌ خفيٌّ، أو تدليس إذا كان راويه مدلساً.

- وقد كان التدليس وراء الزيادة في أربعة أحاديث من أحاديث هذه الرسالة^(٢).



(١) جامع التحصيل (ص ١٣١-١٣٢).

(٢) مثال ذلك: (١)، (١٣)، (١٦)، (٢٨).

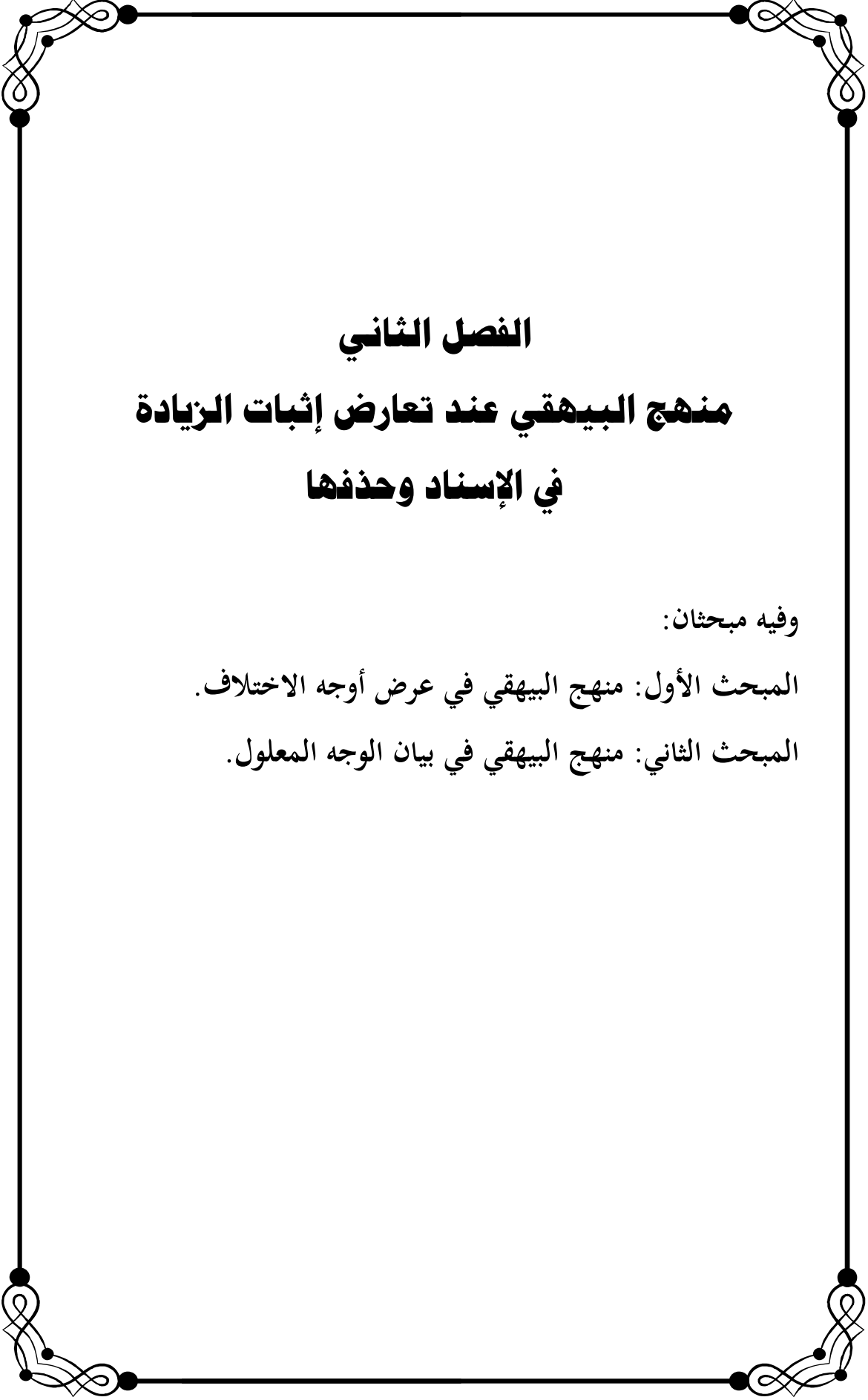
المطلب الخامس: الخلاصة في بيان العلاقة بين الزيادة في الإسناد وبين الانقطاع:

١- للزيادة في الإسناد والتحقيق من ثبوتها أثر كبير في دراسة الاتصال، فحفظها في الإسناد من أقوى قرائن الانقطاع بين الراويين، وهو أيضاً قرينة على ارتكاب المدلس للتدليس، وكذلك من عرف بتسوية الأسانيد، أو تجويدها بالإسقاط.

٢- يتضح مما سبق أن هناك علاقة قوية بين الزيادة والمرسل الخفي؛ لدرجة أنه لا يمكننا التمييز بينهما في كثير من الأحيان.

٣- هذه المسألة لم يتكلم فيها إلا نقاد الحديث، وهي دائرة على غلبة الظن، فما غلب على ظن الناقد أنه الراجح حكم به، وبالعكس. وإنما تحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع، وجمع الطرق؛ فيعتمد في الحكم على ما قرره النقاد الذين بذلوا ما استطاعوا من جهد في خدمة السنة من كل جانب، وهذا الجانب من أدقها وأهمها، وكتب علل الحديث خير شاهد على سعة علم المحدثين بالمرويات، وبعد نظرهم، وأصالة نقدهم، وهذه من نعم الله على أمة الإسلام، وقد ألف الخطيب البغدادي كتاباً مستقلاً لبيان زيادة الرواة في الإسناد، سَمَّاهُ «تميز المزيد في متصل الأسانيد».





الفصل الثاني

منهج البيهقي عند تعارض إثبات الزيادة في الإسناد وحذفها

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهج البيهقي في عرض أوجه الاختلاف.

المبحث الثاني: منهج البيهقي في بيان الوجه المعلوم.

المبحث الأول

منهج البيهقي في عرض أوجه الاختلاف

لم يكن الإمام البيهقي مجرد محدث، بل كان ناقدًا في هذا الباب، يشهد على ذلك من له أدنى تأمل في سياقه للأحاديث في أي كتاب من كتبه حتى تلك التي تختص بالفقه كـ «معرفة السنن والآثار» أو حتى بالمواظع والزهد ككتابنا «شعب الإيمان»، وقد أفرد كتابا سماه «المدخل إلى علم السنن».

- وما هذه الأطروحة - بمختلف أبوابها وفصولها - إلا برهان ناصع على إمامته في علم الحديث.

وفي هذا الفصل -الذي نحن بصدده- يتجلى لنا شيء من إمامته في أدق أنواع علم الحديث وأغمضها، ألا وهو علم العلل.

- وغرضي في هذا المبحث أن أشير إلى منهجه على سبيل الإجمال في الاختلاف في زيادة راوٍ وحذفه، وذلك في ضوء المعالم الآتية:

الأول: عادة البيهقي رحمه الله هو ذكر أوجه الاختلاف في الأحاديث التي يخرجها سواء بين الحديث ونظيره أو في الحديث نفسه بين طرقه ورواياته، وهذا كثير جدًا عنده وجميع الأمثلة مسندة كانت أو معلقة التي ستأتي الإشارة إليها لاحقًا دائرة في هذا الفلك.

وهو في طريقة عرضه للطرق يميل إلى الإطالة، وبسط الطرق في كثير من الأحيان، وهذا خلاف طريقة الأئمة المتقدمين الذين -غالبًا- ما يكتفون بالإشارة وبأقصر عبارة وألطف إشارة، وفي النادر ما يقع لهم هذا البسط الذي يظهر جليًا في صنيع البيهقي؛ ولعل السبب أن البيهقي لم يقصد تأليف كتاب مستقل في العلل أو الأفراد أو نحوهما مما أفرد في زمنه أو قبله، بل كانت عنايته بالأحاديث المعللة من باب التنبيه عليها عند الحاجة، أي: يمكن أن يقال: إن كلامه على العلل ليس مقصودًا لذاته بقدر ما هو عارض للبيهقي لتصحيحه أو توهينه ما يسوق للاستدلال فقها كان أو غيره.

الثاني: لم يسلك البيهقي منهجًا مطردًا في عرض أوجه الاختلاف وعددها، وكثيرًا ما يقتصر على وجهين أو ثلاثة، وأحيانًا يذكر أكثر من ذلك، ولعل مرد ذلك إلى وجهة نظر خاصة به؛ فهو يذكر من الطرق ما قد يرى إغفاله مما يؤثر في رواية الباب، وهو بين حالتين، إما أن يؤثر فعلاً فيكفي ذلك لذكره وسياقه؛ ليتبين به ضعف مقابله، أو لا يؤثر فيكفي الإشارة إليه؛ ليتفطن القارئ بعد معرفته بوجود العلة بأنها غير مؤثرة.

وللبيهقي في حكاية أوجه الاختلاف طريقان:

الطريق الأولى: أن يسند كلا الحديثين، الحاوي للزيادة والمسقط لها.

وهذا هو الأكثر من أحاديث الباب، حيث شغل نحو نصف أحاديث الباب.

الطريق الثانية: أن يسند أحد الوجهين، ويعلق الآخر، وهذا على نوعين:

النوع الأول: أن يسمي من يعلق عنه:

وهذا وقع في عشرة أحاديث^(١)، والغالب في ذلك صحة المسند منها، وهذا هو المعروف من صنيع المحدثين وطريقة عرضهم، فلولا أن الإمام منهم يرى علة في المعلق لاجتهد في وصله؛ إذ لا يعدل عن ذكره متصلاً إلى ذكره معلقاً، لا سيما وهذا مما قد يعاب به، إلا أن هذا ليس مطرداً، فقد يعلق ما هو أصح، ولعل عذره في تعليقه عدم وقوعه له متصلاً؛ وكان الصحيح في خمسة أحاديث ما علقه^(٢)، وفي حديثين الحمل فيه على المدار^(٣).

(١) مثال ذلك: (٢)، (٨)، (٩)، (١٤)، (١٥)، (١٩)، (٢٥)، (٢٧)، (٢٨)، (٢٩).

(٢) مثال ذلك: (١)، (٣)، (٥)، (٢٠)، (٣٣) ..

(٣) مثال ذلك: (١٠)، (١٨).

النوع الثاني: أن ييهم من يعلق عنه:

وهذا وقع في سبعة أحاديث^(١)، وكان الصحيح في خمسة أحاديث ما علقه، وفي حديثين الحمل فيه على المدار^(٢).



(١) مثال ذلك: (٣)، (٥)، (٢٣)، (٣٢)، (٣٣)، (٣٦).

(٢) مثال ذلك: (١٠)، (١٨).

المبحث الثاني

منهج البيهقي في بيان الوجه المعلوم

من خلال النظر في عرض البيهقي للاختلاف يمكن تقسيم طرق بيانه للوجه المعلوم إلى قسمين: (صريحة - مستنبطة).

أ. فأما الصريحة، فتأتي على أوجه:

١- كأن يقول: رواية الجماعة ليس فيه فلان، سقط من إسناده فلان، رواه فلان وفلان فأغفله ولم يذكره فيه، وزاد في الإسناد فلان، ولم يقل: عن فلان، ورواية فلان لا يذكر فيه فلان، ونحو ذلك، وهو الغالب في كلامه^(١).

٢- أن يشير إلى صحة الزيادة ببيانه خطأ التصريح بالتحديث في موضع الزيادة^(٢).

٣- أن يبين وهم الرواية التي جاءت بزيادة راو، مدللاً بذلك على صحة الرواية التي فيها إسقاطه^(٣).

٤- أن يبين وهم الرواية التي جاءت في إسناده صيغة التصريح بالسماع، على الرواية التي فيها زيادة، مما يدل على عدم صحة السماع^(٤).

ب. وأما الطرق المستنبطة فيمكن تقسيمها بحسب دلالة السياق، وهي إما في السند، أو في المتن، أو في كلام البيهقي نفسه:

١- دلالة السياق في السند:

أ. أن يذكر روايتين بوجه ما^(٥) ثم يسوق بعدها رواية بالوجه الآخر^(٦)، وقد

(١) مثال ذلك: (٢)، (٤)، (٥)، (٧)، (٨)، (١٠)، (١١)، (١٢)، (١٤)، (٢٣)، (٢٤)، (٢٥)، (٢٦)، (٢٨)، (٣٤).

(٢) مثال ذلك: (٣١).

(٣) مثال ذلك: (٢).

(٤) مثال ذلك: (٣١).

(٥) مثال ذلك: (٧).

(٦) مثال ذلك: (٢١).

يكتفي بذكر متابعة واحدة تشهد للوجه المحفوظ وتقوى الترجيح؛ وذلك حين يُعقب الاختلاف بمتابعة تامة لأحد الوجهين^(١)، مما يفهم منه ذهاب البيهقي إلى صحة الزيادة التي اتفق راويان عليها، وسيأتي تفصيل هذه القرينة^(٢).

ب. أن يذكر وجهًا، ثم يعقبه بتعليق وجه آخر، أراد به إعلال ما أسنده، وقد قوى ذلك أنه أيد ذلك بالمتابعات^(٣).

٢- دلالة السياق في المتن:

- أن يبين وهم راوي الرواية المرجوحة في المتن، مما يشعر بعدم إتقانه لجملة هذا الحديث^(٤).

٣- دلالة كلام البيهقي، كتصريحه بعلّة، أو وهم، أو استغراب مما يفهم منه ترجيح الوجه المقابل:

أ. أن يذكر أن المدلس استعمل صيغة موهمة، مما يدل على صحة الزيادة، وأن الإسقاط من جرائه^(٥).

ب. أن يذكر أحد الوجهين، ثم يرجحه ببيان تفرد الوجه الآخر^(٦).

ج. أن يذكر الرواية مع استغرابها بعبارة: (ورواه فلان هكذا، كذا قال في إسناده)، ثم يسوق بعدها رواية الوجه الآخر، وربما جعلها قبله أحياناً أخرى^(٧)، مما يشعر بضعف ما استغربه.

د. أن يذكر عدة روايات فيحكم عليها بالإرسال، ثم يسوق بعدها

(١) مثال ذلك : (٢١).

(٢) مثال ذلك : (٢٧).

(٣) مثال ذلك: (٢١).

(٤) مثال ذلك: (١٥).

(٥) مثال ذلك : (١).

(٦) مثال ذلك: (٢٠).

(٧) مثال ذلك : (١٦)، (٣١).

الوجه الآخر^(١)، وهذه إحدى طرق الأئمة؛ فإنهم إما أن يذكروا الرواية الصحيحة أولاً ثم يذكروا بعدها ما خالفها، وعلى هذا صنيع مسلم بن الحجاج في صحيحه، وربما ساقوا الضعيف أولاً ثم ختموا ذلك بسياق الوجه الصحيح في الرواية، والطريقة الأولى أكثر وأشهر.



(١) مثال ذلك : (٣٣).

الفصل الثالث

قرائن الترجيح عند الاختلاف في إثبات الزيادة في الإسناد وحذفها

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: طريقة الأئمة في ترجيح الروايات ونقدها.

المبحث الثاني: قرائن ترجيح الزيادة في الإسناد.

المبحث الثالث: قرائن ترجيح الأسقاط من الإسناد.

المبحث الرابع: قرائن صحة الوجهين.

الفصل الثالث

قرائن الترجيح عند الاختلاف في إثبات

الزيادة في الإسناد وحذفها

إن بيان القرائن التي يعتمد عليها النقاد في حكمهم على الأحاديث المعلولة أمر مهم؛ لأن معرفة القوادح الظاهرة في الأسانيد أمر يسير على أهل الفن، لكن الصعوبة تكمن في معرفة القوادح الخفية التي غالباً ما تقع في أحاديث الثقات، وكذلك تكون الصعوبة في الترجيح بين أحاديث الثقات عند اختلافهم؛ ولهذا يحتاج الباحث أو الناقد إلى معرفة القرائن التي اعتمدها الأئمة في حكمهم على الأحاديث حتى يستطيع التعامل مع الأحاديث التي تُشكل عليه.

وحتى يتبين لنا هذا الأمر فإننا نبحثه في المباحث التالية:

المبحث الأول: طريقة الأئمة في ترجيح الروايات ونقدها.

المبحث الثاني: قرائن ترجيح الزيادة في الإسناد.

المبحث الثالث: قرائن ترجيح الإسقاط من الإسناد.

المبحث الرابع: قرائن صحة الوجهين.



المبحث الأول

طريقة الأئمة في ترجيح الروايات ونقدها

حكم الأئمة على الأحاديث يقوم على قرائن ودلالات وأمارات تقدر في نفس الناقد الترجيح من خلالها، وقد يكون هذا الحكم بناء على قرينة أو على عدة قرائن تجتمع في الحديث الواحد، وليست هذه القرائن مطردة في كل الأحوال، فقد يُعمل بها في موطن وتُهمَل في آخر بحسب نظر الناقد للحديث من جميع جوانبه.

ومن خلال دراستي للأحاديث التي ذكر فيها البيهقي اختلافًا في زيادة راوٍ أو حذفه تأكد لي أن مذهب أئمة النقد عدم طرد قاعدة واحدة، أو تعميم حكم واحد في جميع الاختلافات، فلا يطلقون الحكم لمن زاد، ثقةً كان أو غيره، وإنما يدورون مع القرائن حيث دارت قال العلائي: "الذي يظهر من كلام النقاد، وما يقتضيه تصرفهم الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعم جميع الأحاديث، وهذا هو الحق"^(١).

- فالأئمة -رحمهم الله- يبحثون أولاً في ثبوت الزيادة من الراوي؛ لأن الثبوت أصل الحكم، وفي ذلك يقول ابن عبد البر: "إنما تقبل الزيادة من الحافظ إذا ثبتت عنه، وكان أحفظ وأتقن ممن قصر، أو مثله في الحفظ"^(٢).

- فإذا لم تثبت الزيادة لم يكن للترجيح معنى؛ لأن الترجيح فرع عن الثبوت والصحة، قال ابن رجب: "إذا روى الحفظ الأثبات حديثاً بإسناد واحد، وانفرد واحد منهم بإسناد آخر، فإن كان المنفرد ثقة حافظاً فحكمه قريب من حكم زيادة الثقات في الأسانيد والمتون"^(٣).

(١) النكت للزركشي (١٧٦/٢)، النكت لابن حجر (١٨٠/٢).

(٢) التمهيد (٣٠٦/٣).

(٣) شرح علل الترمذي (٥٥/١).

- وأما إذا ثبتت فإنهم حينئذ يقدمون الجمع بين الروايات، وإلا فالترجيح حسب القواعد والأصول، ومن كلام الأئمة في ذلك قول ابن خزيمة: "لسنا ندفع أن تكون الزيادة مقبولة من الحفاظ، ولكننا نقول: إذا تكافأت الرواة في الحفاظ والإتقان، فروى حافظ عالم بالأخبار زيادة في خبر قبلت زيادته، فإذا تواردت الأخبار، فزاد وليس مثلهم في الحفاظ، لم تكن تلك الزيادة مقبولة"^(١). وقال ابن رجب: "كلام أحمد وغيره من الحفاظ يدور على اعتبار قول الأوثق والأحفظ"^(٢). وقال ابن حجر: "الذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن"^(٣)، وينحوه قال البقاعي^(٤).

فظهر مما تقدم أن العبرة في النظر في اختلاف النقلة هو ما يظهر في كل حديث من القرائن، فيدور الحكم معها.

- مع العلم أن طريقة الفقهاء تختلف عن طريقة المحدثين، وقد ذكر ابن دقيق العيد رحمه الله ما يعتمد عليه الفقهاء في ترجيحهم، وبين الفارق بينه وبين طريقة المحدثين، فقال: "نظر أهل الأصول والفقهاء يميل إلى اعتبار التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه، فمتى حصل ذلك، وجاز ألا يكون غلطاً، وأمكن الجمع بين روايته ورواية مخالفه بوجه من الوجوه الجائزة لم يترك حديثه، وأما أهل الحديث فإنهم يرون الحديث من رواية الثقات العدول، ثم تقوم لهم علل فيه تمنعهم من الحكم بصحته، كمخالفة جمع كثير له، أو من هو أحفظ منه، أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبة الظن بغلطه، ولم يجر ذلك على قانون واحد يستعمل في جميع الأحاديث؛ ولهذا أقول: إن من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند، أو واقف ورافع، أو ناقص وزائد، أن الحكم

(١) النكت لابن حجر (٢/١٦٥-١٦٦).

(٢) شرح علل الترمذي (١/٤٢٧).

(٣) النكت لابن حجر (٢/١٦٤).

(٤) النكت الوفية (١/٤٨٦-٤٨٧).

للزائد، فلم يصب في هذا الإطلاق؛ فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً، وبمراجعة أحكامهم الجزئية تعرف صواب ما نقول، وأقرب الناس إلى اطراد هذه القواعد بعض أهل الظاهر^(١).



(١) شرح الإمام (٦٠/١-٦١)، ونقله الزركشي في النكت (١٠٤/١-١٠٥)، وابن حجر في نكته (٨٥/٢)، والصنعاني توضيح الأفكار (٣٤٤/١).

المبحث الثاني

قرائن ترجيح الزيادة في الإسناد

أفرد الأئمة في علوم الحديث أبوابًا خاصة بالترجيح عند التعارض في حال لم يمكن الجمع، وقد سبق أن ذكرنا أن الجمع يكون في حالة تساوي طريقي الإسناد في القوة - أعني طريق الزيادة وطريق الإسقاط - ويحكمون على الطريقين بالصحة؛ مستنديين إلى إمكانية سماع الراوي للحديث على الوجهين، وأما فيما عدا ذلك فثمة قرائن لترجيح الزيادة وأخرى للإسقاط، وكذلك ثمة قرائن على ما ذكرناه من الجمع بينهما، فمن أهم قرائن ترجيح الزيادة على ضوء ما ذكره البيهقي:

١- الحفظ من القرائن التي يكثر استخدامها، ووجه الترجيح بها أن يقال بأن الأصل في هذا النوع قبول الزيادة إذا جاءت من الثقة الحافظ؛ ذلك أن ذكرها قرينة قوية على الحفظ، وزيادته لفضل علم وإتقان؛ قال ابن رجب: "مراد من أطلق قبول زيادة الثقة؛ أي: في مثل تلك المواضع الخاصة، وهي إذا كان الثقة مبرزًا في الحفظ"^(١).

٢- كثرة العدد، والمقصود بذلك: ترجيح أحد الوجهين؛ لكون روايته أكثر عددًا. وهذه القرينة أيضًا من القرائن التي يكثر استخدامها جلدًا، ووجه الترجيح بها كما قال الشافعي: "فالعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد"^(٢). وقد أشار البيهقي إلى هذه القرينة صراحة^(٣).

٣- إذا زاد بعض الرواة راويًا أو أكثر في الإسناد، وأسقطه بعضهم، فرواية من زاده راجحة، ورواية من أسقطه مرجوحه، ومرد ذلك إلى السهولة

(١) شرح العلل (٤٢٩/١).

(٢) اختلاف الحديث (٦٣٤/٨)، والنكت لابن الصلاح (٦٨٨/٢).

(٣) مثال ذلك: (١٠)، (٢٣).

والوعورة، فحذفه من الإسناد أسهل للحفظ، فمن ذكر الزيادة فقد حفظ، إذ سلوكه للطريق الوعرة يدل على حفظه^(١).

ووجه ترجيح قبول الزيادة هو أن حذفها أسهل للحفظ، وذكرها يحتاج إلى مزيد حفظ وتيقظ، فمن ذكرها فروايتها أرجح.

٤- إذا زاد بعض الرواة راوياً أو أكثر في الإسناد، وأسقطه بعضهم، ويكون لمن زاد أصل بأن ذكر في روايات أخرى من غير ذلك الطريق، فيكون ذلك قرينة على حفظ الراوي لما ذكر، وعليه فرواية من زاد راجحة، ورواية من أسقطه مرجوحة^(٢).

٥- إذا روى الثقات عن سيئ الحفظ إسناداً، وفيه زيادة غريبة وعرة، كزيادة راو مجهول، أو مقل، أو في إسناد مشهور بدونها، ثم أسقطها مثلهم عنه، فالأظهر أنه نسي الإسناد بعد ما حفظه^(٣).

٦- يكثر إسقاط المبهمين والمجاهيل من الإسناد، إما نسياناً، أو رغبة عن ذكرهم^(٤) فعند الاختلاف يتقوى جانب من ذكرهم.

٧- إذا روى راو بزيادة في السند، وأسقطها آخر مع التصريح عن الشيخ الأعلى، أو صرح عن شيخ آخر، كان ذلك قرينة على صحة هذه الرواية - ما لم تعارض بأقوى - ويقوى ذلك إذا كان المسقط مدلساً قد عنعن^(٥).

٨- يقوى الظن بصحة الزيادة بين راويين لم يثبت لقاء أحدهما الآخر^(٦).

(١) مثال ذلك : (١).

(٢) مثال ذلك : (١٢).

(٣) مثال ذلك : (٢٧).

(٤) مثال ذلك : (٤).

(٥) مثال ذلك : (١).

(٦) مثال ذلك : (١٢).

٩- ومن الرواة من عرف عنه الإعراض والترفع عن ذكر الضعفاء، والمجاهيل، وأهل البدع في الإسناد، فيتعمد إسقاطهم منه، ومن أولئك الإمام الزهري^(١) فيقوى جانب الزيادة.

١٠- كذلك يتعين تصحيح الزيادة إذا اقترن بزيادة المبهمة أو المجهول قرينة أخرى، كأن يكون من ذكره حدث به من كتابه^(٢).

١١- أن يُروى بالسند عدة أحاديث، وفيه الزيادة، مما يدل على أن المعروف فيه ذكرها^(٣).



(١) مثال ذلك : (٢٧).

(٢) مثال ذلك : (٢).

(٣) مثال ذلك : (٢٩).

المبحث الثالث

قرائن ترجيح الإسقاط من الإسناد

من قرائن ترجيح الإسقاط:

- ١- تحقق السماع بين الراويين في الإسناد الناقص، لا سيما إذا كان راوي السماع ممن يتفقد سماع شيخه ويتبعه، مع التحرز مما يقع من الأوهام في ذكر السماع^(١).
- ٢- ظهور إدراك الراوي للشيخ، وعدم تقدم سن شيخه مما يضعف احتمال السماع^(٢).
- ٣- إذا كان الشيخ مدلساً، أو مشهوراً بالإرسال، والاختلاف عليه في إسقاط شيخه، ولم يذكر سماعاً، فيتقوى الحمل عليه، وأنه يسقطه أحياناً^(٣).



(١) مثال ذلك: (٢).

(٢) مثال ذلك : (٢٩).

(٣) مثال ذلك : (١٦).

المبحث الرابع

قرائن صحة الوجهين

من قرائن صحة الوجهين:

- ١- أن يصرح الراوي بحمله الحديث على الوجهين، ومما يحمله على هذا عدم حفظه، أو شكه فيه لما حمله دون واسطة، فسمعه من الواسطة ليثبت فيه، فيعمد حينئذ إلى إثبات الواسطة تارة، وحذفها تارة^(١).
- ٢- أن يروييه أصحاب المدار بإسناد، وبعضهم بإسناد آخر، ثم يجدون أحدا من أصحابه جمع بين الوجهين، فهذا يستدل به عندهم على صحة الوجهين عن المدار^(٢).
- ٣- إذا اختلفت رواية المتن، فكان بتمامه بالواسطة، ومختصرا بدونها، أو بالعكس، فإنه يظهر والحالة هذه أن كل رواية على حدة^(٣).
- وأشار لنحو ذلك الحافظ ابن حجر في حديث سهل بن سعد في تأخير السحور، وقد اختلف فيه على عبد العزيز بن أبي حازم في زيادة عبدالله بن عامر الأسلمي بينه وبين أبيه، فقال: يحتمل أن يكون عبدالعزيز سمع الحديث من عبدالله بن عامر، عن أبيه، بزيادة في المتن لم تكن فيما سمعه من أبيه، فلذلك حدث به تارة عن أبيه بلا واسطة، وتارة بالواسطة^(٤).
- ٤- ومما يذكره بعضهم مما يؤيد صحة الوجهين أن يكون في الزيادة مزية، تحمل على إدخالها^(٥).

(١) مثال ذلك : (١٠).

(٢) مثال ذلك : (٢٧).

(٣) مثال ذلك : (٣٣). وينظر جامع التحصيل (ص ١٣٦).

(٤) فتح الباري (٤/١٧٦).

(٥) مثال ذلك : (٢٧).

٥- ما يظهر فيه كونه صح على الوجهين؛ أي: أن الراوي سمع الحديث من شيخه بتوسط راوٍ، وسمعه مباشرة دون واسطة، وكيفما رواه كان متصلاً، مع عدم وصفه بالتدليس، أو كثرة الإرسال^(١).



(١) مثال ذلك: (٢).

الفصل الرابع

**تخريج ودراسة الأحاديث التي أشار البيهقي
إلى الاختلاف في أسانيدھا بزيادة راو أو أكثر
في "الجامع لشعب الإيمان"**



الحديث [١]



قال البيهقي: باب الرجاء من الله ﷻ (٣٦٤/٢):

١٠٧٣ - أخبرنا أبو القاسم الحري، حدثنا أحمد بن سلمان الفقيه، حدثنا أحمد بن يحيى، حدثنا كثير بن عبيد، حدثنا بقية بن الوليد، حدثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُلْحِينَ فِي الدُّعَاءِ».

هكذا قال: حدثنا الأوزاعي وهو خطأ.

أخبرنا أبو الحسين ابن الفضل، أخبرنا عبدالله بن جعفر، حدثنا يعقوب ابن سفيان، حدثنا سليمان بن سلمة الحمصي، حدثنا بقية، أخبرني يوسف بن السفر، عن الأوزاعي، فذكره.
قال يعقوب: يوسف بيروتي لا يكتب حديثه إلا للمعرفة. يعني: للمعرفة بحاله وضعفه في الرواية.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: بقية بن الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

*أخرجه أبو عروبة الحراني في جزئه - برواية الأنطاكي (ح ٣٩) -،

والعقيلي في الضعفاء (٤٥٢/٤) عن أحمد بن محمد النصيبي،

والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٢/٦٩١ ح ٩٤٩) عن الفضل

بن محمد،

والطبراني في الدعاء (ص ٢٨ ح ٢٠) عن واثلة بن الحسن،

أربعتهم: (أبو عروبة، وأحمد بن محمد، والفضل، ووائل) عن كثير بن عبيد الحذاء الحمصي به، بمثله.

الوجه الثاني: بقية بن الوليد، عن يوسف بن السفر، عن الأوزاعي عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

* أخرجه ابن عدي في الكامل (٥٠/٨) عن هنبل بن محمد، عن سليمان بن سلمة الحمصي به، بمثله.

* وأخرجه العقيلي في الضعفاء (٤٥٢/٤) من طريق عيسى بن المنذر، عن بقية به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث كما ساقه البيهقي مداره على بقية بن الوليد الحمصي، وقد اختلف عليه في زيادة يوسف بن السفر وحذفه، على وجهين، وهذا بياهما:

الوجه الأول: بقية بن الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية كثير بن عبيد الحذاء الحمصي عنه.

الوجه الثاني: بقية بن الوليد، عن يوسف بن السفر، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية اثنين: عيسى بن المنذر، وسليمان بن سلمة عنه.

تبين من العرض الآنف أنه اختلف على بقية بن الوليد الحمصي في زيادة (يوسف بن السفر)، فرواه عنه كثير بن عبيد بدونها، ورواه عيسى بن المنذر، وسليمان بن سلمة عنه بها، وكلا الروايتين صحيحتان عنه، والخطأ من بقية بن الوليد الحمصي؛ فهو من مشاهير المدلسين، قال النسائي: "إذا قال: حدثنا، وأخبرنا فهو ثقة، وإذا قال: عن فلان فلا يؤخذ عنه؛ لأنه

لا يُدرى عمن أخذه". ويدلس تدليس التسوية أيضًا: قال ابن حبان: "وامتحن بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونهم، فالتزق ذلك كله به"^(١).

قال ابن حجر: "صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء"^(٢).

وذكره في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين، وهم: (من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل؛ كبقية بن الوليد)^(٣).

ولذا فقد صرح بقية بالسماع من يوسف بن السفر في روايتي سليمان ابن سلمة، وعيسى بن المنذر عنه، ودلس وسوى وأسقط يوسف هذا في رواية كثير بن عبيد عنه.

ولهذا قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديث رواه بقية، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ قال: إن الله عز وجل يحب الملحين في الدعاء. قال أبي: هذا حديث منكر؛ نرى أن بقية دلسه عن ضعيف، عن الأوزاعي"^(٤).

وقال الدارقطني: "تفرد به بقية عن الأوزاعي عنه، وتفرد به كثير بن عبيد عنه"^(٥).

وقال البيهقي: "هكذا قال: ثنا الأوزاعي. وهو خطأ"^(٦).

فالحديث من وجهه الراجح - بقية، عن يوسف بن السفر، عن الأوزاعي عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها - **ضعيف جدًا**. فيه يوسف

(١) تهذيب التهذيب (٤٧٧/١).

(٢) تقريب التهذيب (ص ١٢٦ رقم ٧٣٤).

(٣) طبقات المدلسين (ص ٤٩).

(٤) العلل لابن أبي حاتم (٤٢٣/٥).

(٥) أطراف الغرائب (٤٧٣/٥).

(٦) شعب الإيمان (٣٦٤/٢).

بن السفر، قال البخاري: "يوسف بن السفر أبو الفيض، كاتب الأوزاعي منكر الحديث"، وقال العقيلي: "يوسف بن السفر عن الأوزاعي يحدث بمناكير"^(١).

وقال الدارقطني: "متروك الحديث". وقال ابن عدي: "يروي بواطيل". وقال البيهقي: "هو في عداد من يضع الحديث"^(٢).

ومع ما فيه من ضعف فقد خالف يوسف هذا عيسى بن يونس، فرواه العقيلي من طريق عيسى بن يونس، عن الأوزاعي قال: "كان يقال: أفضل الدعاء الإلحاح على الله تبارك وتعالى، والتضرع إليه".

ثم قال: "حديث عيسى بن يونس أولى، ولعله بقية أخذه، عن يوسف ابن السفر"^(٣).

وكذا قال البيهقي بعد أن ساقه من طريق عيسى بن يونس عن الأوزاعي؛ إذ قال: "أفضل الدعاء الإلحاح على الله عز وجل والتضرع إليه هكذا رواه من قول الأوزاعي، وهو الصحيح"^(٤).

وبقي الكلام في مسألة قول البيهقي: "حدثنا الأوزاعي خطأ"، يدل على أن أحداً دون بقية قد أخطأ في ذكر صيغة السماع فجعلها: "حدثنا"، أو تكون النسخة التي نقل عنها البيهقي سقيمة، وما ذكره البيهقي هو المتعين؛ إذ يلزم من تصحيح صيغة السماع رمي بقية بالكذب، وهو ليس كذلك. والمتعين أن تكون الصيغة محتملة كقوله "عن أو قال".

وإذا ثبت أن صيغة التحديث خطأ فإن وجه ترجيح البيهقي للوجه الثاني كون بقية مدلساً، ولا يقبل ما لم يصرح فيه بالسماع، وقد زاد في الرواية الأخرى راوياً صرح بسماعه منه، فتعين قبول الوجه الذي صرح فيه،

(١) الضعفاء الكبير (٤/٤٥٢).

(٢) ميزان الاعتدال (٤/٤٦٦).

(٣) الضعفاء (٤/٤٥٢).

(٤) شعب الإيمان (٢/٣٦٤).

مع أن كثير بن عبيد أقوى من رواة الوجه الثاني، إلا أن الاعتبار أولاً بتصحيح أحد وجهي الزيادة، ثم يقال: إن كلا الطريقين معلول: أحدهما بالتدليس، والثاني بضعف رواته.، والله أعلم.





الحديث [٢]



قال البيهقي: باب تعليم القرآن (٣/٥٠٠):

٢٠١٦ - أخبرنا أبو محمد بن يوسف الأصبهاني، أخبرنا أبو سعيد أحمد ابن محمد بن زياد البصري بمكة، حدثنا عبدالرحمن بن محمد الحارثي، حدثنا يحيى بن سعيد القطان، حدثنا شعبة، وسفيان، قالوا: حدثنا علقمة ابن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبدالرحمن السلمي، عن عثمان ابن عفان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال أحدهما: «خيركم»، وقال الآخر: «أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه».

وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا يحيى بن محمد بن يحيى، حدثنا مسدد، حدثنا يحيى بن سعيد، فذكره بإسناده مثله.

ورواه البخاري عن مسدد. ويشبه أن يكون يحيى بن سعيد حمل إسناد حديث سفيان على حديث شعبة؛ فإن سفيان لا يذكر فيه سعد ابن عبيدة، وإنما يذكره شعبة.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: علقمة بن مرثد، عن (سعد بن عبيدة)، عن أبي عبدالرحمن السلمي، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه النسائي في الكبرى (٢٦٧/٧ ح ٧٩٨٣) عن عبيد الله بن

سعيد،

وابن ماجه (١٤٤/١ ح ٢١١) عن محمد بن بشار،

وأحمد (١/٥٣٠ ح ٥٠٠)،

والبزار (٢/٥٢ ح ٣٩٦) عن محمد بن المثني، وعمرو بن علي،

وابن الأعرابي (٢/٩٦٤ ح ٢٠٤٨) عن أبي سعيد عبدالرحمن بن منصور الحارثي،

ستتهم: (عبيد الله، ومحمد بن بشار، وأحمد، ومحمد بن المثني، وعمرو، وأبو سعيد) عن يحيى بن سعيد به، قال سفيان: «أفضلكم...»، وقال شعبة: «خيركم...».

* وأخرجـه البخاري (٦/١٩٢ ح ٥٠٢٧)، والدارمي (٢/١٠٦٢ ح ٣٤٤١) عن الحجاج بن المنهال،

وأبو داود (٢/٥٨٣ ح ١٤٥٢) عن حفص بن غمر،

والترمذي (٥/١٧٣ ح ٢٩٠٧) من طريق أبي داود الطيالسي،

والنسائي في الكبرى (٧/٢٦٦ ح ٧٩٨٢) من طريق خالد بن الحارث،

وعلي بن الجعد (ص ٤٨ ح ٤٧٥)،

وابن سعد (٦/١٧٢)، وابن أبي شيبه في مصنفه

(٦/١٣٢ ح ٣٠٠٧١) عن شبابة ابن سوار،

والفريابي في فضائل القرآن (ص ١٢٠ ح ١١) من طريق معاذ بن معاذ،

وأبو عوانة (٢/٤٤٥ ح ٣٧٦٦ ح ٣٧٦٧ ح ٣٧٦٨ ح ٣٧٦٩)

من طريق عفان، وأبي الوليد هشام بن عبد الملك، ومسلم بن إبراهيم، ووهب بن جرير، ويعقوب بن إسحاق، وعمرو بن عاصم، وبشر بن عمر الزهراني،

والطحطاوي في شرح المشكل (١١٢/١٣ ح ٥١٨ ح ٥١٩ ح ٥٢٠) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد، وعبدالله بن يزيد المقرئ، وعبدالرحمن بن زياد،

وابن حبان (٣٢٤/١ ح ١١٨) من طريق عبدالله بن رجاء،

وأبو نعيم في الحلية (١٩٣/٤) من طريق سليمان بن حرب،

تسعة عشر راوياً: (الحجاج، وحفص، وأبو داود، وخالد، وعلي، وشبابة، ومعاذ، وعفان، وأبو الوليد، ومسلم، ووهب، ويعقوب، وعمرو، وبشر، وأبو عاصم، وعبدالله، وعبدالرحمن، وعبدالله بن رجاء، وسليمان بن حرب) عن شعبة به، بلفظ: «خيركم...».

* وأخرجه ابن عدي (٤٥٢/٤-٤٥٣) من طريق سالم بن سعيد القداح، ويحيى بن آدم، وزيد بن الحباب،

ثلاثتهم: (سالم، ويحيى، وزيد) عن سفيان الثوري به، بلفظ: «أفضلكم....»

* وأخرجه البزار (٥٢/٢ ح ٣٩٧) من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل، عن قيس بن الربيع،

وابن عدي (٤٥٢/٤) من طريق سعيد بن سالم، عن محمد بن أبان،

وأبو نعيم في الحلية (١٩٣/٤) معلقاً من طريق ياسين بن معاذ، عن مسعر بن كدام،

والبيهقي في الشعب (٣٣١/٣ ح ١٧٨٤) من طريق أبي بدر شجاع بن الوليد، عن عمرو بن قيس الملائي،

أربعتهم: (قيس، ومحمد، ومسعر، وعمرو) عن علقمة بن مرثد به، بلفظ: «خيركم...».

الوجه الثاني: علقمة بن مرثد، عن أبي عبدالرحمن السلمي، عن عثمان ابن عفان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرج البخاري (١٩٢/٦ ح ٥٠٢٨) عن أبي نعيم الفضل بن دكين،

والترمذي (١٧٤/٥ ح ٢٩٠٨) من طريق بشر بن موسى بن السري، والنسائي في الكبرى (٢٦٧/٧ ح ٧٩٨٤) من طريق عبدالله بن المبارك،

وابن ماجه (١٤٤/١ ح ٢١٢)، وأحمد (٤٦٦/١ ح ٤٠٥) من طريق وكيع،

وعبد الرزاق (٣٦٧/٣ ح ٥٩٩٥)،

وأحمد (٤٦٦/١ ح ٤٠٥) عن عبدالرحمن بن مهدي،

وابن ضريس في فضائل القرآن (ص ٧٧ ح ١٣٥) عن محمد بن كثير العبدى،

وأبو عوانة (٤٤٦/٢ ح ٣٧٧١ ح ٣٧٧٣) من طريق قبيصة، وأبي حذيفة،

والطحطاوي في شرح المشكل (١١٤/١٣ ح ٥١٢١ ح ٥١٢٣ ح ٥١٢٤) من طريق عبدالله بن وهب، ومؤمل بن إسماعيل، ويوسف الفريابي،

وابن المقرئ (٨٧/١ ح ١٨٥) من طريق محمد بن بشر،

والخليلي (٥٥١/٢) من طريق أسباط بن محمد،

أربعة عشر راوياً: (أبو نعيم، وبشر، وعبدالله بن المبارك، ووكيع، وعبد الرزاق، وابن مهدي، ومحمد بن كثير، وقبيصة، وأبو حذيفة، وعبدالله، ومؤمل، ويوسف، وابن بشر، وأسباط) عن سفيان الثوري به، بلفظ: «أفضلكم....»

* وأخرجه ابن ضريس في فضائل القرآن (ص ٧٨ ح ١٣٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/٦٧٨ ح ٥٠٤) من طريق الجراح بن الضحاك، وأبو عوانة (٢/٤٤٦ ح ٣٧٧٣)، وابن بشران في الأمالي (١/٣١٥ ح ٧٢٨) من طريق موسى بن قيس الفراء، وأبو عوانة (٢/٤٧٧ ح ٣٧٧٦)، من طريق الحسين بن علي، والدارقطني (٣/٧٥ م ٣٨٢) معلقا عن سعيد بن سالم، كلاهما: (الحسين، وسعيد) عن محمد بن أبان، وابن عدي (٧/١٦٨) معلقا عن قيس بن الربيع، وابن المقرئ (ص ٨٧ ح ١٨٥) من طريق محمد بن بشر، عن مسعر بن كدام، وأبو نعيم في الحلية (٤/١٩٣) معلقا عن الربيع بن الركين، وعمرو بن النعمان، وسلمة بن صالح، والخليلي في الإرشاد (٢/٦٢٩) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، تسعتهم: (الجراح، وموسى، ومحمد بن أبان، وقيس، مسعر، والربيع، وعمرو، وسلمة، ويحيى الأنصاري) عن **علقمة بن مرثد** به، زاد سعيد بن سالم القداح في روايته عن محمد بن أبان (أبان بن عثمان)، بلفظ: «خيركم...»، والبعض الآخر بلفظ: «أفضلكم...»، وزاد الجراح: «وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه وذلك أنه منه».

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على **علقمة بن مرثد**، وقد اختلف عليه في زيادة: (سعد بن عبيدة) وحذفه على وجهين، وهذا بياهما:

الوجه الأول: علقمة بن مرثد، عن (سعد بن عبيدة)، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية

سنة: شعبة، وسفيان الثوري، من رواية أربعة: يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن آدم، وزيد بن الحباب، وسالم بن سعيد.

وعمر بن قيس الملائى، من رواية: شجاع بن الوليد. ومحمد بن أبان، من رواية: سعيد بن سالم. ومسعر بن كدام، من رواية: ياسين بن معاذ. وقيس بن الربيع، من رواية: أبي غسان مالك بن إسماعيل.

الوجه الثاني: علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، عن النبي صلّى الله عليه وآله، وهذه رواية أحد عشرة رواة: الجراح بن الضحاك، وموسى بن قيس الفراء، والربيع، وعمر بن سلمة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وسفيان الثوري، من رواية أربعة عشر راوياً: أبي نعيم، وبشر، وعبد الله بن المبارك، ووكيع، وعبد الرزاق، وابن مهدي، ومحمد بن كثير، وقبيصة، وأبو حذيفة، وعبد الله بن وهب، ومؤمل، ويوسف، وابن بشر، وأساط.

ومحمد بن أبان، من رواية: الحسين بن علي، وسعيد بن سالم علقه عنه الدارقطني وزاد في سنده (أبان بن عثمان).

ومسعر بن كدام، من رواية: محمد بن بشر. وقيس بن الربيع، علقه عنه ابن عدي.

فروي عن علقمة بن مرثد الوجهين معاً: سفيان الثوري، ومحمد بن أبان، وقيس بن الربيع، ومسعر بن كدام، واختلف على كل منهم في زيادة (سعد بن عبيدة) وحذفه على وجهين، وتحرير الاختلاف الواقع عليهم على النحو الآتي:

أولاً: سفيان الثوري، اختلف عليه في زيادة (سعد بن عبيدة) وإسقاطه على وجهين:

الوجه الأول: رواه يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن آدم، وزيد بن الحباب، وسالم بن سعيد كلهم عنه عن علقمة بن مرثد بزيادة: (سعد بن عبيدة).

ويحيى بن سعيد أحد أصحاب الثوري الكبار، إلا أنه وقع في روايته لهذا الحديث عن الثوري حمل، فقد جاءت مقرونة مع رواية شعبة، فيحيى القطان حمل رواية شعبة على رواية سفيان، ورواهما على صفة رواية شعبة بالزيادة؛ والمحفوظ عن سفيان ما رواه الجماعة بدون زيادة سعد بن عبيدة، بين علقمة بن مرثد، وأبي عبد الرحمن السلمي، وهذا ما ذكره البزار فقال: "إلا أن يحيى بن سعيد جمع شعبة والثوري في هذا الحديث، فروياه عن علقمة، عن سعد، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، وأصحاب سفيان يحدثونه عن علقمة، عن أبي عبد الرحمن، وإنما شعبة الذي قال: عن سعد"^(١).

وكذا قال ابن عدي: "وذكر سعد بن عبيدة في هذا الإسناد عن الثوري غير محفوظ، وإنما يذكر هذا عن يحيى القطان، جمع بين الثوري وشعبة، فذكر عنهما جميعاً في الإسناد"^(٢).

وقال البيهقي: "ويشبه أن يكون يحيى بن سعيد حمل إسناد حديث سفيان على حديث شعبة، فإن سفيان لا يذكر فيه سعد بن عبيدة، وإنما يذكره شعبة".

يشير البيهقي هنا إلى أن هذا الحديث حمل فيه يحيى بن سعيد رواية سفيان - والتي لا يذكر فيها سعد بن عبيدة - على رواية شعبة، والتي يذكر سعدا فيها.

وأما سعيد بن سالم القداح فهو صدوق يهم^(٣)، وكذلك زيد بن الحباب العكلي^(٤) تكلم فيه وفي روايته عن الثوري خاصة، ويحيى بن آدم ثقة

(١) مسند البزار (٥٢/٢).

(٢) الكامل (٥٢/٤).

(٣) التقريب (٢٣٦ رقم ٢٣١٥).

(٤) التقريب (٢٢٢ رقم ٢١٢٤).

حافظ^(١)، لكن روايته جاءت مقرونة مع رواية زيد بن الحباب، فيحتمل أنها وقع فيها حمل كذلك، فذكر سعد بن عبيدة وقع في رواية زيد بن الحباب، ثم حمل الراوي عنهما رواية يحيى على رواية زيد.

وروايتهما جاءت كذلك بالجمع بين الثوري وقيس بن الربيع، فيحتمل أن يكون الحمل وقع هنا، وأن ذكر سعد وقع في رواية قيس بن الربيع، ثم حملت عليها رواية الثوري، وسيأتي في الكلام على رواية قيس بن الربيع، عن علقمة بن مرثد، أن رواية قيس جاءت مقرونة مع رواية شعبة، فحملت رواية قيس على رواية شعبة.

الوجه الثاني: رواه أبو نعيم الفضل بن دكين، وبشر، وعبدالله بن المبارك، ووكيع، وعبد الرزاق، وابن مهدي وغيرهم، عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه. وهو المحفوظ عن الثوري؛ لأنه من رواية الجماعة الثقات من أصحابه.

وعليه فذكر (سعد بن عبيدة) لا يصح عن الثوري، قال محمد بن بشار: "وأصحاب سفيان لا يذكرون فيه عن سفيان عن سعد بن عبيدة". ثم قال: "وهو أصح"^(٢).

ثانيًا: الاختلاف الواقع على قيس بن الربيع، فقد اختلف عليه في زيادة (سعد بن عبيدة) وإسقاطه على وجهين:

الوجه الأول: رواه أبو غسان مالك بن إسماعيل عنه، علقمة بن مرثد بزيادة (سعد بن عبيدة).

الوجه الثاني: علقه ابن عدي عنه، عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(١) التقريب (٥٨٧ رقم: ٧٤٩٦).

(٢) سنن الترمذي (١٧٤/٥).

ورواية قيس بن الربيع على الوجه الأول جاءت مقرونة مع رواية شعبة، فوقع في الحديث حمل آخر، فرواية قيس - كما قال ابن عدي - بعدم ذكر سعد بن عبيدة.

قال ابن عدي: "وهذا الحديث جمع فيه أيضا بين شعبة وقيس، عن علقمة، عن سعد بن عبيدة، وشعبة فذكر سعدا، وقيس لا يذكره، إلا أن يحيى بن آدم ذكره عنهما فذكر سعد بن عبيدة".

وقد يكون قيس بن الربيع اضطرب في رواية هذا الحديث فرواه على الوجهين.

ثالثا: الاختلاف الواقع على محمد بن أبان، فقد اختلف عليه في زيادة (سعد بن عبيد) وإبداله بـ (أبان بن عثمان) على وجهين، وهي:

الوجه الأول: رواه سعيد بن سالم القداح عنه، عن علقمة بن مرثد، عن (سعد بن عبيدة)، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان رضي الله عنه، ورواه سعيد مرة أخرى علقه الدارقطني عنه، فأبدل في إسناده (سعد بن عبيدة) بـ (أبان بن عثمان) بين أبي عبد الرحمن السلمي وعثمان رضي الله عنه.

الوجه الثاني: رواه الحسين بن علي عنه، عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان رضي الله عنه بإسقاط (سعد بن عبيدة).

ورواية سعيد بن سالم وقع فيها اضطراب، فرواه عن محمد بن أبان بذكر سعد بن عبيدة، وقرنه مع سفيان الثوري، وهذا الوجه لا يصح أصلا عن سفيان. ومرة ذكر فيه أبان بن عثمان. وهو وهم كما قال الدارقطني: "ووهم في ذكر أبان في إسناده"^(١).

ويظهر أن الراجح عن محمد بن أبان رواية الحسين بن علي، بإسقاط سعد بن عبيدة.

(١) العلل (٣/٥٧).

رابعاً: الاختلاف الواقع على مسعر بن كدام، على النحو التالي:

الوجه الأول: رواه ياسين بن معاذ عنه عن علقمة بن مرثد بزيادة سعد بن عبيدة.

الوجه الثاني: رواه محمد بن بشر عنه، عن علقمة بن مرثد فأسقط سعد بن عبيدة. ويظهر أنه هو الراجح عنه؛ فمحمد بن بشر أوثق^(١) من ياسين بن معاذ.

بعد هذه الدراسة تكون أوجه الاختلاف على علقمة بن مرثد على النحو التالي:

الوجه الأول: علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبدالرحمن السلمي، عن عثمان رضي الله عنه. فأشهر من يرويه شعبة بن الحجاج.

الوجه الثاني: علقمة بن مرثد، عن أبي عبدالرحمن السلمي، عن عثمان رضي الله عنه. بإسقاط سعد بن عبيدة.

فأشهر من يرويه عنه سفيان الثوري، والجراح بن الضحاك، وموسى بن الفراء وغيرهم.

وبالنظر في هذا الاختلاف يتبين قوة الوجهين عن علقمة بن مرثد؛ لكون راويي الوجهين عنه من الثقات، فالأول من رواية شعبة بن الحجاج، والثاني من رواية سفيان الثوري وجماعة.

وهذا الحديث مما حكم فيه العلماء لسفيان على شعبة، وقد تابع سفيان عليه عدد من الرواة.

قال الترمذي: "وقد زاد شعبة في إسناد هذا الحديث سعد بن عبيدة، وكأن حديث سفيان أشبه. قال علي بن عبدالله: قال يحيى بن سعيد: ما أحد يعدل عندي شعبة، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان"^(١).

(١) تقريب التهذيب (ص ٤٦٩ رقم: ٥٧٥٦).

بينما رجح الدارقطني الزيادة فيه بذكر سعد، قال الدارقطني بعد أن ساق الاختلاف في هذا الحديث: "وأصحها حديث علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، عن النبي ﷺ" (٢).

وقال المزي: "والمحفوظ رواية الجماعة، عن سفيان، وهو مما حكم به لسفيان على شعبة" (٣).

قال ابن حجر: "ورجح الحفاظ رواية الثوري، وعدوا رواية شعبة من المزيد في متصل الأسانيد" (٤).

وقد أخرج البخاري الحديث من الوجهين، فقد يكون يرجح رواية سفيان الثوري، ويرى أن زيادة سعد بن عبيدة في الإسناد لا تؤثر في صحة الإسناد بدونها، أو يرى أن شعبة حفظ الزيادة بقرينة أن من زاد في الإسناد فقد حفظ، وعليه فلا يمكن تخطئة الجماعة المخالفين لشعبة، فيكون هذا من علقمة بن مرثد نفسه، يرسل الحديث، وأسنده لشعبة، والله أعلم.

ويبقى الكلام في مسألة سماع أبي عبد الرحمن من عثمان ؓ.

قال شعبة: "ولم يسمع أبو عبد الرحمن من عثمان ولا من عبد الله، ولكن قد سمع من علي ؓ" (٥).

وقال البخاري: "سمع عليا وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم" (٦).

وقال ابن حبان: "وزعم شعبة أن أبا عبد الرحمن لم يسمع من عثمان، ولا عبد الله، وسمع عليا" (٧).

(١) سنن الترمذي (١٧٤/٥).

(٢) العلل (٥٩/٣).

(٣) تحفة الاشراف (٢٥٧/٧).

(٤) فتح الباري (٧٥/٩).

(٥) مسند أحمد (٤٧٢/١).

(٦) التاريخ الكبير (٧٣/٥).

(٧) الثقات (٩/٥).

وقال الذهبي: "قرأ على عثمان وعلي وابن مسعود، وسمع منهم" (١).

وبهذا قال العلائي، ونقل عن أبي عمر الداني قوله: "أخذ أبو عبد الرحمن القراءة عرضاً عن عثمان وعلي وابن مسعود وأبي بن كعب وزيد بن ثابت رضي الله عنهم" (٢).

وأما مسألة زيادة الجراح بن الضحاك في هذا الحديث: «وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه وذلك أنه منه». فهذه الزيادة إنما هي من كلام أبي عبد الرحمن السلمي.

قال الدارقطني: "ورواه الجراح بن الضحاك الكندي، عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، وقد اختلف عن إسحاق بن سليمان فيه، فقال يعلى بن المنهال، عن إسحاق بن سليمان، عن الجراح: «وفضل كلام الله على سائر خلقه»، أدرجه في كلام النبي ﷺ، وإنما هو من كلام أبي عبد الرحمن السلمي. وبين ذلك إسحاق بن راهويه، وغيره في روايتهم عن إسحاق بن سليمان" (٣).



(١) تذكرة الحفاظ (٤٧/١).

(٢) جامع التحصيل (ص ٢٠٨).

(٣) العلل (٥٧/٣).

الحديث [٣]

قال البيهقي: باب فضل الوضوء (٢٨٢/٤).

٢٥٢٢ - أخبرنا أبو الحسن بن عبدان، أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن محمود العسكري، حدثنا جعفر بن محمد القلانسي، حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا ابن إدريس، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب».

قال البيهقي: كذا قال، والصواب عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن محمد بن أبي عتيق، عن عائشة رضي الله عنها.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر، عن (عمرة)، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أبو بكر بن لال في أحاديث أبي عمران موسى بن هارون البزاز (ص ٢٤ ح ٢٣) عن عثمان بن أبي شيبة به، بمثله.

الوجه الثاني: محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الشافعي في مسنده (١/١٧٧ ح ٥٦)، والحميدي (١/٢٤٢ ح ١٦٢) عن سفيان بن عيينة،

وابن راهويه (٢/٥٣٣ ح ١١١٦) عن عيسى بن يونس،

وأحمد (٢٤٠/٤٠ ح ٢٤٢٠٣)، وأبو يعلى (٧٣/٨ ح ٤٥٩٨) من طريق إسماعيل بن غلية،

وأحمد (٣٩٠/٤٠ ح ٢٤٣٣٢) عن عبدة بن سليمان،

وأحمد (١٤٤/٤٣ ح ٢٦٠١٤) عن يزيد بن هارون،

وابن المنذر (١/٤٩٠ ح ٣٣٨)، وأبو الشيخ في ذكر الأقران (ص ٨٧ ح ٢٩٨)، وأبو نعيم في الحلية (١٩٥/٧) من طريق شعبة،

والبغوي في شرح السنة (١/٣٩٤ ح ٢٠٠) من طريق أحمد بن خالد،

سبعته: (سفيان بن عيينة، وعيسى، وإسماعيل، وعبدة، ويزيد، وشعبة، وأحمد) عن محمد بن إسحاق به، بمثله، وقد وقع التصريح بسماع محمد بن إسحاق من عبد الله بهذا الحديث في رواية إسماعيل بن عليّة عند أحمد فقط .

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على محمد بن إسحاق، وقد اختلف عليه في زيادة (عمرة) وإسقاطها على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر، عن (عمرة)، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: عبد الله بن إدريس عنه.

الوجه الثاني: محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ، وهذه رواية سبعة: سفيان بن عيينة، وعيسى ابن يونس، ويزيد بن هارون، وعبدة بن سليمان، وشعبة، وإسماعيل بن عليّة، وأحمد بن خالد عنه.

فتبين من العرض الآنف أنه اختلف على محمد بن إسحاق في زيادة (عمرة) حيث أسقطها الجماعة سفيان بن عيينة، وعيسى بن يونس، وعبدة

بن سليمان وغيرهم، وذكرها عبدالله بن إدريس وحده، والأرجح رواية الأكثر، سيما وفيهم ابن عينة؛ ولذا قال البيهقي: "كذا قال، والصواب: عن محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن محمد بن أبي بكر، عن عائشة رضي الله عنها".

وقال الدارقطني: "والصحيح أن ابن أبي عتيق، سمعه عن عائشة رضي الله عنها"^(١).

والحاصل أن الحديث من وجهه الراجح - محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن محمد بن أبي بكر، عن عائشة رضي الله عنها - ضعيف، فيه محمد بن إسحاق وهو صدوق مدلس^(٢)، ولم يصرح بالسماع.

وأما ما جاء في رواية أحمد، عن ابن علي، عن محمد بن إسحاق قال: حدثني عبدالله بن محمد بن أبي بكر، عن عائشة رضي الله عنها، من تصريح أبا إسحاق بإخبار عبد الله بن محمد بن أبي بكر له بهذا الحديث، فإن التصريح المذكور ليس بصحيح - والله أعلم -، فإن عبد الله بن محمد بن أبي بكر هذا سمع من عائشة رضي الله عنها، وقاتل مع ابن الزبير، فيبعد جدًا أن يسمع منه ابن إسحاق، وقد ذكر أحمد أن الذي سمع منه ابن إسحاق هو ابنه عبد الرحمن، ويقال له أبو عتيق، فهي كنيته وكنية جده^(٣).



(١) العلل (٤٢١/١٤).

(٢) تقريب التهذيب (٤٦٧ رقم ٥٧٢٥).

(٣) العلل ومعرفة الرجال - رواية ابنه عبد الله (٥٠٦/٢)، تهذيب الكمال (٦٨/١٦ - ٦٩).

الحديث [٤]

قال البيهقي: باب في الصلوات الخمس في الجماعة
(٣٢٩/٤):

٢٥٨٢ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا أحمد بن سلمة، حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، حدثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب، أخبرني أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام، عن (عبدالرحمن بن مطيع) بن الأسود، عن نوفل بن معاوية بمثل حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ يعني: عن النبي ﷺ في الفتن إلا أن أبا بكر يزيد فيه: «ومن الصلاة صلاة، من فاتته فكأنما وتر ماله وأهله».

أخرجاه في الصحيح من حديث يعقوب بن إبراهيم.

وأخبرنا أبو علي الروذباري، حدثنا أبو النضر الفقيه، حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي، حدثنا وهبان بن بقية، حدثنا خالد بن عبدالله، عن عبدالرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام، عن عبدالرحمن بن مطيع، عن نوفل بن معاوية رضي الله عنه قال النبي ﷺ: «من الصلوات الخمس صلاة، من فاتته فكأنما وتر أهله وماله».

ورواه ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أبي بكر، عن نوفل بن معاوية في العصر دون ذكر عبد الرحمن بن مطيع في إسناده، في رواية أخرى منقطعة.

وأخبرنا أبو بكر بن فورك، حدثنا عبد الله بن جعفر، حدثنا يونس بن حبيب، حدثنا أبو داود، حدثنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أبي بكر ابن عبد الرحمن، عن نوفل بن معاوية رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ترك الصلاة فكأنما وتر أهله وماله».

قال الزهري: فذكرت ذلك لسالم فقال: حدثني أبي أن رسول الله ﷺ قال: «من ترك صلاة العصر».

وكذلك رواه عثمان بن عمر، عن ابن أبي ذئب دون رواية سالم.
ورواية أسد بن موسى، عن ابن أبي ذئب: «من فاتته الصلاة فكأنما وتر أهله وماله».

فقلت لأبي بكر: ما هذه الصلاة؟ قال: العصر. قال أبو بكر: وسمعت ابن عمر يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «صلاة العصر، من فاتته فكأنما وتر أهله وماله».

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن (عبد الرحمن بن مطيع بن الأسود)، عن نوفل بن معاوية رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه مسلم (٢٢١٢/٤ ح ٢٨٨٦) عن عمرو الناقد، والحسن الحلواني، وعبد بن حميد، والسراج في المسند (ص ١٩٠ ح ٥٣٨) عن سعيد بن يحيى ومحمد بن شوكر، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٥٨٢) من طريق محمد بن يحيى، ستتهم (الناقد، والحلواني، وعبد بن حميد، وسعيد، وابن شوكر، ومحمد بن يحيى) عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد به، بمثله.

* وأخرجه البخاري (١٩٩/٤ ح ٣٦٠٢) عن عبد العزيز الأويسى، عن إبراهيم بن سعد به، بمثله.

* وأخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٢٠٢/٢ ح ٩٥٥)، والسراج في المسند (ص ١٩٠ ح ٥٣٧)، وابن المظفر في غرائب مالك (٤٤ ح ٧) عن عبد الله بن محمد البغوي، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٨٥٧/٤ ح ٤٦٧٨) من طريق أسلم بن سهل، وجعفر الفريابي، خمستهم (ابن أبي عاصم، والسراج، وعبد الله، وأسلم، وجعفر) عن وهبان بن بقية به، بنحوه.

الوجه الثاني: الزهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمن، عن نوفل بن معاوية، عن النبي ﷺ.

*هو عند أبي داود الطيالسي (٥٦٤/٢ ح ١٣٣٣) عن ابن أبي ذئب محمد بن المغيرة به، بمثله.

*وأخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٢٠٢/٢ ح ٩٥٤) عن محمد بن المثني، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢١٦/٨ ح ٣١٩٥) عن يزيد بن سنان، كلاهما: (ابن المثني، ويزيد) عن عثمان بن عمر به، بنحوه.

*وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢١٦/٨ ح ٣١٩٥) عن الربيع الأسدي، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٦٨٥/٥ ح ٦٤٢٦) من طريق المقدم بن داود، كلاهما: (الربيع، والمقدم) عن أسد بن موسى به، بنحوه.

*وأخرجه الشافعي في مسنده (٢٢/١ ح ١٣٨) عن محمد بن إسماعيل ابن أبي فديك، وأحمد (٤٨٤/٣٩ ح ٤٧) عن هاشم بن القاسم الليثي، ويزيد بن هارون، وأحمد (٤٩/٣٩ ح ٢٣٦٤٢، ٢٣٦٤٧)، وابن حبان (٣٣٠/٤ ح ١٤٦٨) من طريق أبي عامر عبد الملك بن عمرو، أربعتهم: (محمد، وهاشم، ويزيد، وعبد الملك) عن ابن أبي ذئب محمد بن المغيرة به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على الزهري، وقد اختلف عليه في زيادة (عبدالرحمن بن مطيع) وإسقاطه، فروي عنه على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: الزهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمن، عن (عبدالرحمن بن مطيع بن الأسود)، عن نوفل بن معاوية، عن النبي ﷺ. وهذه رواية اثنين: صالح بن كيسان، وعبدالرحمن بن إسحاق العامري القرشي عنه.

الوجه الثاني: الزهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمن، عن نوفل بن معاوية، عن النبي ﷺ. وهذه رواية: ابن أبي ذئب محمد بن المغيرة عنه.

فظهر من العرض السابق، أنه اختلف على الزهري في زيادة (عبدالرحمن بن مطيع) وإسقاطه.

فرواه بالزيادة صالح بن كيسان المدني، وهو من المقدمين في الزهري، قال ابن معين: "ليس في أصحاب الزهري أثبت من مالك، ثم صالح بن كيسان". وقال ابن حجر: "ثقة ثبت فقيه" (١).

وعبدالرحمن بن إسحاق بن عبد الله القرشي العامري، قال ابن معين: "صالح الحديث". وقال أحمد: "لا بأس به". وقال ابن حجر: "صدوق" (٢).

وخالفهما ابن أبي ذئب محمد بن المغيرة، فرواه عنه بإسقاط عبدالرحمن بن مطيع.

وقد تكلم في روايته عن الزهري خاصة؛ قال عبدالله ابن الإمام أحمد: "عن يحيى بن معين، قال: ابن أبي ذئب عرض على الزهري، وحديثه عن الزهري ضعيف". ثم قال: "يضعفونه في الزهري" (٣).

وبالنظر في هذا الاختلاف، يتبين عدم صحة الوجه الثاني عنه، وثبوت الوجه الأول؛ إذ رواه كبار أصحابه عنه، وتابعه على ذلك عبدالرحمن بن إسحاق، وهو من هذا الوجه في صحيح البخاري ومسلم.

وأيد ذلك البيهقي -فيما يظهر- حيث اعتمد الوجه الأول، وأعلّ الوجه الثاني بالانقطاع؛ إذ قال: "ورواه ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أبي بكر، عن نوفل بن معاوية في العصر دون ذكر عبدالرحمن بن مطيع في إسناده، في رواية أخرى منقطعة".



(١) تهذيب التهذيب (٤/٣٥٠)، التقريب (٢٧٣ رقم ٢٨٨٤).

(٢) تاريخ الإسلام (٣/٩١٣)، تقريب التهذيب (٣٣٦ رقم ٣٨٠٠).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/٦٧٣).



الحديث [٥]



قال البيهقي: باب تحسين الصلاة والإكثار منها (٤/٤٨٥).

٢٨٥٤ - أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، حدثنا أحمد بن عبيد، حدثنا محمود بن محمد الحلبي، حدثنا محمد بن سلام المنبجي، حدثنا عيسى بن يونس، عن عبد الله بن الأزور، عن هشام القردوسي، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الاختصار في الصلاة استراحة أهل النار».

قال البيهقي رحمه الله: "هكذا وجدته في السند، ورواه ابن خزيمة في كتابه دون عبد الله بن الأزور في إسناده، والله أعلم".

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: عيسى بن يونس، عن (عبد الله بن الأزور)، عن هشام القردوسي، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الطبراني في الأوسط (٧/٨٤ ح ٦٩٢٥) عن محمد بن علي الطرائفي، عن محمد بن سلام المنبجي به، بمثله.

* وأخرجه العقيلي (٣/١١٨) من طريق عمرو بن خالد التميمي، عن عيسى بن يونس به، بمثله.

الوجه الثاني: عيسى بن يونس، عن هشام القردوسي، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن خزيمة (٥٧/٢ ح ٩٠٩)، وابن حبان (٦٣/٦ ح ٢٢٨٦) من طريق أبي صالح الحرانيّ عبد الغفار بن داود، عن عيسى بن يونس به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على عيسى بن يونس، وقد اختلف عليه في زيادة (عبدالله بن الأزور)، وإسقاطه، فروي عنه على وجهين، وهذا بياهما:

الوجه الأول: عيسى بن يونس، عن (عبدالله بن الأزور)، عن هشام القردوسي، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وهذه رواية اثنين: محمد بن سلام المنبجي، وعمرو بن خالد التميمي عنه.

الوجه الثاني: عيسى بن يونس، عن هشام القردوسي، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: أبي صالح الحرانيّ عبد الغفار بن داود عنه.

فظهر من العرض السابق أنه اختلف على عيسى بن يونس في زيادة (عبدالله بن الأزور) وإسقاطه.

فرواه عنه أبو صالح الحرانيّ عبد الغفار بن داود بدونها، ورواه محمد بن سلام المنبجي، وعمرو بن خالد التميمي عنه بها، والصحيح بها؛ وذلك لعدة أمور:

الأول: أنها رواية اثنين، بخلاف الوجه الآخر؛ فإنه تفرد به راو واحد.

الثاني: أن عمرو بن خالد التميمي أثبت وأوثق من أبي صالح الحرانيّ عبد الغفار بن داود، ثم هو قد توبع على روايته متابعة تامة، كما سبق.

فعمر بن خالد التميمي ثقة ثبت^(١). وأبو صالح الحرانيّ عبد الغفار بن داود، ثقة.

(١) سير أعلام النبلاء (٤٢٧/١٠).

وعليه؛ فالحديث من وجهه الراجح - عيسى بن يونس، عن (عبدالله بن الأزور)، عن هشام القردوسي، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ - ضعيف جدًا؛ فيه عدة علل:

الأولى: عبدالله بن الأزور؛ فهو مُتَكَلِّم في حفظه، وتفرد به هذا الحديث مما يُستنكر.

قال ابن حجر: "عبدالله بن الأزور، عن هشام بن حسان بخبر منكر. وقال الأزدي: ضعيف جدا" (١).

الثانية: مما يؤيد ما تقدم كله أيضًا، أن متن الحديث فيه نكارة شديدة، لا يمكن ثبوتها عن النبي ﷺ.

قال العقيلي: "عبد الله بن الأزور، عن هشام بن حسان، ولا يتابع على لفظه" (٢).

وقال ابن حجر في ترجمة عبد الله بن الأزور: "عبید الله بن الأزور، عن هشام بن حسان، أتى بخبر ساقط رفعه: الاختصار في الصلاة راحة أهل النار" (٣).

وبقي الكلام في مسألة قول البيهقي: "هكذا وجدته في السند، ورواه ابن خزيمة في كتابه دون عبدالله بن الأزور في إسناده، والله أعلم".

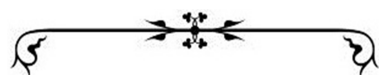
يظهر من سياقه ترجيح ما أخرجه ابن خزيمة على الرواية التي ساقها أولاً، وهذا ظاهر في قوله: "هكذا وجدته". وهذا يدل على تضعيفه واستنكاره؛ إما لرداءة النسخة التي نقل عنها، أو لاستنكاره زيادة عبد الله بن الأزور فيه، والله أعلم.



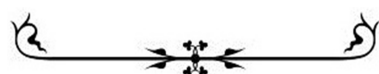
(١) لسان الميزان (٤/٤٣١).

(٢) الضعفاء (٣/١١٨).

(٣) لسان الميزان (٤/٩٧).



الحديث [٦]



قال البيهقي: باب كراهية رد من جاء سائلاً، وأنه لا يهلك على الله إلا هالك (٨٥/٤):

٣١٣٢ - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو زكريا العنبري، حدثنا محمد بن عبد السلام، حدثنا إسحاق، حدثنا عمرو بن محمد، حدثنا زافر بن سليمان، عن يحيى بن عبد الملك، عن أنس بن مالك، عن رسول الله ﷺ قال: «كان ليعقوب أخ مؤاخ...». وذكر الحديث بنحوه.

قال الشيخ أحمد: ورواه الحسين بن عمرو بن محمد القرشي، عن أبيه، عن زافر، عن يحيى بن عبد الملك، عن رجل، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: عمرو بن محمد، عن زافر بن سليمان، عن يحيى بن عبد الملك، عن أنس بن مالك ﷺ، عن النبي ﷺ.

* هو عند الحاكم (٣٧٨/٢ ح ٣٣٢٩) عن أبي زكريا العنبري عبد الله بن الإمام به، بمثله.

الوجه الثاني: عمرو بن محمد، عن زافر بن سليمان، عن يحيى بن عبد الملك، عن رجل، عن أنس بن مالك ﷺ، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن أبي الدنيا في العقوبات (١٠٥ ح ١٥٤)، وفي الفرج بعد الشدة (٥٣ ح ٤٣) عن الحسين بن عمرو بن محمد القرشي به، مطولاً حيث ذكر فيه قصة يعقوب عليه السلام.

* وأخرجه ابن أبي الدنيا في العقوبات (١٠٥ ح ١٥٤) عن الحسين بن علي العجلي، عن عمرو بن محمد القرشي به، مطولاً حيث ذكر فيه قصة يعقوب عليه السلام.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على عمرو بن محمد القرشي، وقد اختلف عليه في زيادة رجل مبهم بين يحيى بن عبد الملك وأنس رضي الله عنه، وقد جاء عنه على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: عمرو بن محمد القرشي، عن زافر بن سليمان، عن يحيى بن عبد الملك، عن أنس بن مالك، عن رسول الله ﷺ، وهذه رواية إسحاق بن إبراهيم بن راهويه عنه.

الوجه الثاني: عمرو بن محمد القرشي، عن زافر بن سليمان، عن يحيى بن عبد الملك، عن رجل، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، وهذه رواية اثنين: الحسين بن عمرو القرشي، والحسين بن علي العجلي عنه.

فأما الوجه الأول عنه؛ فهو من رواية إسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وهو ثقة حافظ مجتهد^(١).

وأما من رواه عنه على الوجه الثاني؛ فهو ابنه الحسين بن عمرو القرشي، وهو متكلم فيه؛ قال أبو حاتم: "لين، يتكلمون فيه". وقال أبو زرعة: "كان لا يصدق". وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين^(٢).

والحسين بن علي العجلي، قال ابن عدي: "كان يسرق الحديث، وأحاديثه لا يتابع عليها"، وقال الأزدي: "ضعيف جداً". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ربما أخطأ"^(٣).

(١) تقريب التهذيب (٩٩ رقم ٣٣٢).

(٢) الضعفاء والمتروكين (٢١٦/١).

(٣) ميزان الاعتدال (٥٤٣/١).

وبالنظر في الاختلاف على عمرو بن محمد القرشي، يتبين رجحان الوجه الأول عنه - بدون زيادة رجلٍ - لضعف من أتى به على الوجه الثاني، وهما: الحسين بن عمرو القرشي، والحسين بن علي العجلي، ومخالفتهما من هو أوثق منهما، وهو إسحاق بن إبراهيم الحنظلي.

ويظهر أيضاً من سياق البيهقي ترجيح الوجه الأول؛ إذ قدم طريق إسحاق بن راهويه؛ لجلالته وحفظه، وإن كان الوجه المقابل أكثر عدداً، إلا أنهما لا يبلغان مبلغ ابن راهويه، ولو اجتمعا.

والحاصل: أن الحديث من وجهه الراجح ضعيف جداً؛ فيه زافر بن سليمان، قال ابن المبارك: "ترك حديثه". وقال العجلي: "يكتب حديثه، وليس بالقوي". وقال ابن عدي: "لا يتابع على حديثه". وذكره العقيلي في جملة الضعفاء^(١).



(١) إكمال تهذيب الكمال (٢٥/٥)، ديوان الضعفاء والمتروكين (ص ١٤١).

الحديث [٧]

قال البيهقي: باب الاختيار في صدقة التطوع (١٠٤/٥):

٣١٥٦ - أخبرنا أبو طاهر الفقيه، حدثنا أبو طاهر محمد بن الحسن
المحمدآباذي، حدثنا العباس بن محمد الدوري، حدثنا يزيد بن جنزة المدائني، حدثنا
سلام أبو المنذر المقرئ البصري، عن محمد بن واسع، عن عبد الله بن الصامت،
عن أبي ذر رضي الله عنه قال: أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بسبع: «أمرني أن أنظر إلى من هو
دونني، ولا أنظر إلى من هو فوقني، وأمرني بحُب المساكين والِدُّنُو منهم، وأمرني
أن لا أسأل أحدا شيئا، وأمرني أن أصل الرحم وإن أدبرت، وأمرني أن أقول
الحق وإن كان مرا، وأمرني أن لا يأخذني في الله لومة لائم، وأمرني أن أكثر من
قول: لا حول ولا قوة إلا بالله فإنها من كنز الجنة».

- أخبرنا أبو طاهر الفقيه، حدثنا أبو الحسن علي بن إبراهيم بن
معاوية النيسابوري، حدثنا أبو عبد الله محمد بن مسلم بن وارة، حدثنا
الحجاج بن نصير، حدثنا الأسود بن شيبان، عن محمد بن واسع، عن
عبد الله - قال أبو عبد الله: هو عندي ابن الصامت - عن أبي ذر قال:
أوصاني خليلي بست من الخير: «حُب المساكين والِدُّنُو منهم، وصل
رحمك وإن أدبرت، وقل الحق وإن كان مرًا، واستكثر من قول: لا
حول ولا قوة إلا بالله، فإنها كنز من كنوز الجنة، وإن استطعت أن لا
تسأل الناس شيئا فلا تسألهم».

قال: وحدثنا محمد بن مسلم، حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا
الأسود ابن شيبان، عن محمد بن واسع، قال: قال أبو ذر: أوصاني رسول
الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث، ولم يذكر عبد الله بن الصامت.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: محمد بن واسع، عن (عبدالله بن الصامت)، عن أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن سعد (٢٢٩/٤)، وأحمد (٢٣٧/٣٥ ح ٢١٤١٥)، والطبراني في الصغير (٨٤/٢ ح ٧٥٨)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣٥٧/٢) من طريق عفان بن مسلم،

والخراطي (١٠١/١ ح ٢٧٣) من طريق الصلت بن حمدان،

والطبراني في الدعاء (ص ٤٧٠ ح ١٦٤٨)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٣/١ ح ٤٩) من طريق عبيد الله بن محمد التيمي،

ثلاثتهم: (عفان، والصلت، وعبيد الله) عن سلام أبي المنذر به، بنحوه.

* وأخرجه ابن حبان (١٩٤/٢ ح ٤٤٩)، والطبراني في الدعاء (ص ٤٧١ ح ١٦٥٢)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (٤٢٧/١) من طريق أبي داود الطيالسي، عن الأسود بن شيبان به، بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي الدنيا في الأمر بالمعروف (ص ٨٥ ح ٤٢)، وابن أبي عاصم في الجهاد (٢٧٧ ح ٦٥٣/٢) من طريق أبي قحزم النضر بن معبد،

والطبراني في الدعاء (ص ٤٧٠ ح ١٦٤٨) من طريق صالح المري،

وابن بشران في الأمالي (٢٩١/١ ح ٦٦٧) من طريق الحسن بن دينار، وهشام بن حسان،

أربعتهم: (النضر، وصالح، والحسن، وهشام) عن محمد بن واسع به، بنحوه.

الوجه الثاني: محمد بن واسع، عن أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أحمد في الزهد (ص ٦٥ ح ٤٠١)، والحاثر بن أسامة في مسنده^(١) (١/٥٢٥ ح ٤٦٧) من طريق مبارك بن فضالة بن أبي أمية، عن محمد بن واسع به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على محمد بن واسع، وقد اختلف عليه وعلى من رواه عنه بزيادة (عبدالله بن الصامت) بينه وبين أبي ذر رضي الله عنه على وجهين، وهذا بياهما:

الوجه الأول: محمد بن واسع، عن (عبدالله بن الصامت)، عن أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية ستة: سلام أبي المنذر، والأسود بن شيبان من رواية الحجاج بن نصير، وأبي داود الطيالسي. والنضر بن معبد، و صالح المري، والحسن بن دينار، وهشام بن حسان.

الوجه الثاني: محمد بن واسع، عن أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية اثنين: الأسود بن شيبان من رواية سليمان بن حرب الأزدي. ومبارك بن فضالة بن أبي أمية.

فظهر من العرض السابق أنه اختلف على الأسود بن شيبان في زيادة (عبدالله بن الصامت) وإسقاطه.

فرواه عنه بزيادة (عبدالله بن الصامت) أبو داود الطيالسي، وهو ثقة حافظ.

(١) تدخل المحقق بالإسناد وأثبت (عبدالله بن الصامت) بين محمد بن واسع وأبي ذر، والصحيح أن ابن أبي أمية يرويه دون ذكر (عبدالله بن الصامت)، دلّ على ذلك صنيع ابن حجر في إتحاف المهرة (١٤/١٥٠).

والحجاج بن نصير، قال ابن المديني: "ذهب حديثه". وقال أبو حاتم: "منكر الحديث، ضعيف الحديث، ترك حديثه، كان الناس لا يحدثون عنه"^(١).

وخالفهما سليمان بن حرب الأزدي، وهو ثقة حافظ^(٢). فرواه عنه، عن محمد بن واسع، عن أبي ذر رضي الله عنه. من غير ذكر (عبدالله بن الصامت). وبالنظر في هذا الاختلاف يتبين لي قوة الوجهين؛ لكون راويي الوجهين عنه من الثقات الأثبات.

إلا أنني أرجح رواية أبي داود الطيالسي عنه بزيادة (عبدالله بن الصامت)؛ لأنه تابعه عليه غيره كما تقدم.

ويبقى النظر في مسألة الخلاف على محمد بن واسع، فيرويه عنه على الوجه الأول: رواه عنه الأسود بن شيبان -في الراجح عنه-، وسلام أبو المنذر، وهو صدوق يهم^(٣).

والنضر بن معبد، أبو قحزم ضعفه يحيى بن معين، والدارقطني، وقال النسائي: ليس بثقة^(٤)، - وغيرهم كما هو ظاهر في التخريج.

الوجه الثاني: رواه عنه مبارك بن فضالة بن أبي أمية، وهو ضعيف، قال ابن المديني: "عند مبارك أحاديث مناكير". وقال الدارقطني: "لين كثير الخطأ". وقال النسائي: "ضعيف"^(٥).

وبالنظر في هذا الاختلاف على محمد بن واسع يتبين لي رجحان الوجه الأول لعدة أمور:

(١) الجرح والتعديل (١٧٦/٣).

(٢) تقريب التهذيب (٢٥٠ رقم ٢٥٤٥).

(٣) تقريب التهذيب (٢٦١ رقم ٢٧٠٥).

(٤) ميزان الاعتدال (٢٦٣/٤).

(٥) تاريخ بغداد (٢٧٩/١٥)، ميزان الاعتدال (٤٣١/٣).

الأول: أن رواية الوجه الأول أكثر، بخلاف الوجه الثاني فإنه لم يثبت إلا عن راوٍ واحد وهو ضعيف.

الثاني: أن رواية مبارك بن فضالة بن أبي أمية، عن محمد بن واسع، عن أبي ذر رضي الله عنه وهم؛ لأن محمد بن واسع لم يسمع من أبي ذر رضي الله عنه. قال ابن المديني: ما أعلمه سمع من أحد من الصحابة^(١). ولا يستبعد أن يكون هذا من مبارك بن فضالة، فهو كما ذكر آنفاً ضعيف.

الثالث: سياق البيهقي يدل -والله أعلم- على ترجيح رواية سلام أبي المنذر، والحجاج بن نصير، عن شييان بن الأسود، عن محمد بن واسع، عن عبدالله بن الصامت، عن أبي ذر رضي الله عنه على رواية سليمان بن حرب، عن شييان بن الأسود، عن محمد بن واسع، عن أبي ذر رضي الله عنه؛ لقرائن منها: أنه أورد رواية سلام أبي المنذر، ورواية الحجاج بن نصير، عن شييان بن الأسود، عن محمد بن واسع، عن عبدالله بن الصامت، عن أبي ذر رضي الله عنه، في مقابل رواية سليمان بن حرب، عن الأسود بن شييان، عن محمد بن واسع، عن أبي ذر رضي الله عنه.

وهو من وجهه الراجح -محمد بن واسع، عن (عبدالله بن الصامت)، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ - صحيح.



(١) تهذيب الكمال (٢٦/٥٧٨).

الحديث [٨]

قال البيهقي: باب الصيام (٣٠٠/٥):

٣٤٦٠ - أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد الصفار، حدثنا أحمد بن عمرو البزار، حدثنا محمد بن عقبة السدوسي، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا يحيى بن الحارث الذماري، عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء، عن ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال فكأنما صام الدهر». ورواه يحيى بن حمزة، عن يحيى بن الحارث، أنه سمع أبا أسماء، عن ثوبان. "لم يذكر أبا الأشعث في إسناده".

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: يحيى بن الحارث الذماري، عن (أبي الأشعث)، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.
* هو في مسند البزار (١٠/١١٥ ح ٤١٧٩) عن محمد بن عقبة به، بمثله.

* وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٢/٤٨ ح ٨٩٨) من طريق سويد بن عبد العزيز،

وأبو طاهر المخلص في المخلصيات (١/٤٥٤ ح ٢٠١) من طريق محمد بن عمر الأسلمي، عن ثور بن يزيد، كلاهما: (سويد، وثور) عن يحيى بن الحارث به، بنحوه.

الوجه الثاني: يحيى بن الحارث الذماري، عن أبي أسماء الرحبي،
عن ثوبان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

*أخرجـه النسائي في الكـبرى (٣/٢٣٩ ح ٢٨٧٣)، والـدارمي
(١/٤٣١ ح ١٩٠٧)، والبـزار (١٠/١١٤ ح ٤١٧٨)^(١)، وابن خزيمة
(٢/١٠١٤ ح ٢١١٣)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار
(٦/١٢٥ ح ٢٣٤٨)، من طريق يحيى بن حسان،

والبزار (١٠/١١٤ ح ٤١٧٨) من طريق عبد الله بن يوسف،

كلاهما: (يحيى، وعبد الله) عن يحيى بن حمزة به، بنحوه.

*وأخرجه ابن ماجه (١/٥٤٧ ح ١٧١٥) من طريق صدقة بن خالد،

وأحمد (٣٧/٩٤ ح ٢٢٤١٢) من طريق إسماعيل بن عياش،

والطبراني في المعجم الكبير (٢/١٠٢ ح ١٤٥١)، من طريق الوليد بن
مسلم، وفي مسند الشاميين (١/٢٧٨ ح ٤٨٥) من طريق بقیة بن الوليد
كلاهما: (الوليد، وبقية) عن ثور بن يزيد،

وابن حبان (٨/٣٩٨ ح ٣٦٣٥) من طريق هشام بن عمار، عن
الوليد بن مسلم،

أربعتهم: (صدقة، وإسماعيل، وثور، والوليد) عن يحيى بن الحارث
به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على يحيى بن الحارث
الذماري، وقد اختلف عليه في زيادة (أبي الأشعث) بين يحيى بن الحارث
وأبي أسماء الرحبي على وجهين، وهذا بياهما:

(١) سقط من إسناده (يحيى بن حمزة) ما بين يحيى بن حسان و يحيى بن الحارث الذماري، ولعله سقط من النسخ أو
الطباعة، فإنه في المواطن الأخرى من الطريق نفسه دون سقط.

الوجه الأول: يحيى بن الحارث الذماري، عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية ثلاثة: الوليد بن مسلم من رواية: محمد بن عقبة السدوسي. وسويد بن عبد العزيز، وثور بن يزيد من رواية: محمد بن عمر الأسلمي.

الوجه الثاني: يحيى بن الحارث الذماري، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان رضي الله عنه عن النبي ﷺ، وهذه رواية خمسة: يحيى بن حمزة، وصدقة بن خالد، وإسماعيل بن عياش، وثور بن يزيد من رواية: الوليد بن من مسلم، وبقية بن الوليد. والوليد بن مسلم، من رواية: هشام بن عمار السلمي.

تبين من التفصيل السابق أنه قد وقع فيه اختلاف على بعض من دون يحيى بن الحارث الذماري، وبيان الاختلاف عليهم كالتالي:

أولاً: الوليد بن مسلم، اختلف عليه في زيادة أبي الأشعث وحذفه على وجهين:

الوجه الأول: رواه محمد بن عقبة السدوسي، عنه، بزيادة أبي الأشعث. ومحمد صدوق يخطئ كثيراً^(١).

الوجه الثاني: رواه هشام بن عمار، عنه، بحذف أبي الأشعث. وهشام بن عمار، قال ابن معين: "ثقة". وقال النسائي: "لا بأس به". وقال الدارقطني: "صدوق كبير المحل". وقال الذهبي: "الإمام الحافظ"^(٢).

وبالنظر في الاختلاف على الوليد بن مسلم يظهر - رجحان الوجه الثاني؛ ولا شك أن رواية هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم؛ هي المحفوظة عن الوليد؛ إذ أن هشام من الثقات؛ بخلاف محمد بن عقبة السدوسي فهو؛ صدوق يخطئ، ولعل هذا الوجه من أخطائه .

(١) تقريب التهذيب (٤٩٦ رقم ٦١٤٤).

(٢) تهذيب الكمال (٢٤٨/٣٠)، سير أعلام النبلاء (٤٨٠/١١).

ثانيًا: ثور بن يزيد الكلاعي، اختلف عليه في زيادة أبي الأشعث وحذفه على وجهين:

الوجه الأول: رواه محمد بن عمر بن واقد الأسلمي، عنه، بزيادة أبي الأشعث، ومحمد بن عمر متروك مع سعة علمه^(١).

الوجه الثاني: رواه: بقية بن الوليد، والوليد بن مسلم، عنه، بحذف أبي الأشعث.

وبقية صدوق كثير التدليس عن الضعفاء^(٢)، والوليد بن مسلم في الإسناد إليه شيخ الطبراني، وهو المقدم بن داود، قال النسائي: "ليس بثقة". وقال: الدارقطني: "ضعيف"^(٣).

وبالنظر في الاختلاف على ثور بن يزيد يظهر رجحان الوجه الثاني عنه - بدون ذكر أبي الأشعث - وعدم صحة الوجه الأول عنه؛ لأنه من رواية: محمد بن عمر الواقدي الأسلمي، وهو متروك كما تقدم.

فظهر من هذا أنه رواه عن يحيى بن الحارث الذماري بإسقاط أبي الأشعث: يحيى بن حمزة، وصدقة بن خالد، وإسماعيل بن عياش.

بينما ذكره ثلاثة، اختلف على اثنين منهم؛ وهم الوليد بن مسلم، وثور بن يزيد.

والراجح عن الوليد بن مسلم إسقاط أبي الأشعث، ذلك أن هشام بن عمار رواه عنه وهو إمام حافظ.

ورواية الواقدي عن ثور بن يزيد بزيادة أبي الأشعث لا تقوى على معارضة الرواية التي بإسقاط الزيادة.

(١) تقريب التهذيب (٤٩٨ رقم ٦١٧٥).

(٢) تقريب التهذيب (١٢٦ رقم ٧٣٤).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٣٣٢/٢)، تاريخ الإسلام (٨٣٨/٦).

ويتلخص مما تقدم أنه اختلف على يحيى بن الحارث الذماري بزيادة أبي الأشعث بين يحيى بن الحارث وأبي أسماء الرحي وحذفه، ويظهر رجحان الوجه الثاني عنه؛ وذلك لأمرين:

الأول: أنه رواه على هذه الوجه عددٌ من الثقات، وتابعهم على ذلك الوليد بن مسلم، وثور بن يزيد - في المحفوظ عنهما - بخلاف الوجه الأول، فإنه لم يروه إلا راوٍ واحد وهو سويد بن عبد العزيز.

الثاني: وهم الوجه الأول أبو حاتم وقال: الصحيح بدونها. حيث قال: "هذا وهم شديد... والصحيح: يحيى بن الحارث؛ أنه سمع أبا أسماء الرحي، عن ثوبان، عن النبي ﷺ" (١).

وإلى ذلك ألمح البيهقي؛ إذ نص على سماع يحيى بن الحارث من أبي أسماء، ومقصوده أن لا يظن ظان أن السند منقطع، أو سقط منه رجل على غرار أصحاب المراسيل الخفية.

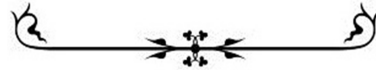
والحديث من وجهه الراجح - يحيى بن الحارث الذماري، أنه سمع أبا أسماء، عن ثوبان رضي الله عنه - صحيح.



(١) علل ابن أبي حاتم (٣/١٢٤ رقم ٧٤٤).



الحديث [٩]



قال البيهقي: باب الصيام (٤٠٦/٥):

٣٦١٩ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا علي بن حمشاذ، أخبرني يزيد ابن الهيثم، أن إبراهيم بن أبي الليث حدثهم، حدثنا الأشجعي، عن سفيان، عن حصين بن عبدالرحمن، عن رجل، عن معاذ قال: كان رسول الله ﷺ إذا أفطر قال: «الحمد لله الذي أعانني فصُمتُ، ورزقتني فأفطرتُ».

ورواه هشيم، عن حصين بن عبدالرحمن، عن معاذ بن زُهرة أنه بلغه أن النبي ﷺ كان إذا أفطر قال: «اللهم لك صمتُ، وعلى رزقك أفطرتُ».

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: حصين بن عبدالرحمن، عن (رجل)، عن معاذ بن زُهرة، عن النبي ﷺ

* أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ٢٢٦ ح ٤٧٩) من طريق أبي النضر هشام بن القاسم، عن عبيد الله الأشجعي به، بمثله.

الوجه الثاني: حصين بن عبد الرحمن، عن معاذ بن زُهرة، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أبــــــــــــــــو داود (٣٠٦/٢ ح ٢٣٥٨)، وفي المراســــــــــــــــيل (ص ١٢٤ ح ٩٩) عن مسدد، عن هشيم به، بمثله.

* وأخرجـه ابن المبارك في الزهد (ص ٤٩٥ ح ١٤١٠) عن سفيان الثوري^(١)،

ومحمد بن فضيل الضبي في الدعاء (ص ٢٣٨ ح ٦٦)، وابن أبي شيبـة في المصنف^(٢) (٣٤٤/٢ ح ٩٧٤٤)، وابن المبارك في الزهد (ص ٤٩٥ ح ١٤١١) من طريق عبثر بن القاسم أبي زبيد،

ثلاثتهم: (الثوري، ومحمد، وعبثر) عن حصين بن عبد الرحمن السلمي به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على حصين بن عبد الرحمن السلمي، وقد اختلف عليه في زيادة رجل مبهم بين حصين ومعاذ على وجهين، وهذا بياهما:

الوجه الأول: حصين بن عبد الرحمن، عن رجل، عن معاذ بن زهرة، عن النبي ﷺ، وهذه رواية سفيان الثوري عنه من رواية عبيد الله الأشجعي.

الوجه الثاني: حصين، عن معاذ بن زهرة، عن النبي ﷺ، وهذه رواية أربعة: هشيم، والثوري من رواية: عبدالله بن المبارك. ومحمد بن فضيل، وعبثر بن القاسم عنه.

ومّا تقدم يظهر أنه اختلف على سفيان الثوري في زيادة (رجل) وحذفه على وجهين، وهذا بياهما:

(١) سقط من إسناده (سفيان الثوري) ما بين عبدالله بن المبارك وحصين بن عبد الرحمن، ولعله سقط من الناسخ أو الطباعة، فإنه في المواطن الأخرى من الطريق نفسه دون سقط.

(٢) تحرف اسم (معاذ بن زهرة) في "مصنف ابن أبي شيبـة" إلى (أبي هريرة)، وهو خطأ إما من الطابع أو الناسخ، والصواب: (أبو زهرة) - وهي كنية معاذ بن زهرة - لأمرين:

الأول: أن ابن أبي شيبـة رواه عن شيخه محمد بن فضيل في كتاب "الدعاء" له ووقع فيه: (أبو زهرة).

الثاني: أن الحافظ ابن حجر في النكت الظراف (٣٩١/١٣) عزاه إلى ابن أبي شيبـة من حديث أبي زهرة.

الوجه الأول: رواه عبيد الله الأشجعي، عنه، بزيادة (رجل) بين حصين ومعاذ بن زهرة.

الوجه الثاني: رواه عبدالله بن المبارك، عنه، بإسقاط (رجل).

قال ابن معين: "ليس أحد في حديث الثوري يشبه هؤلاء: ابن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، ووکیع بن الجراح، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو نعيم، فقليل له: والأشجعي؟ قال: الأشجعي ثقة مأمون"^(١).

فالصواب في رواية الثوري أنها بإسقاط (رجل)؛ لأن عبدالله بن المبارك من أوثق الناس في سفيان الثوري، وهو أوثق بكثير من عبيد الله الأشجعي.

فما رواه أرجح، خاصة وقد تابعه هشيم والضبي وغيرهما، ويحتمل أن سفيان الثوري حدث به على الوجهين، لا سيما إن كان الأشجعي حدث به من كتابه؛ فهو من أوثق الناس كتابا في الثوري^(٢).

فتبين من هذا العرض أنه اختلف على حصين بن عبدالرحمن في زيادة الرجل المبهمة، فزادته سفيان الثوري، دون سائر أصحاب حصين بن عبدالرحمن، وحفظ إسقاط الزيادة عنه ظاهر، ذلك أنها رواية الأوثق والأحفظ والمقدم من أصحاب الثوري، وتابعه على ذلك أئمة ثقات أثبات.

وصنيع البيهقي يدل على ترجيح رواية هشيم، فإنه لم يخرج رواية الأشجعي عن الثوري عن رجل عن معاذ بن زهرة، إلا بموضعين: هنا، وفي الدعوات الكبير^(٣).

بينما رواية هشيم، عن حصين بن عبدالرحمن، عن معاذ بن زهره، خرّجها البيهقي بأكثر من موضع؛ في السنن الكبرى (٤/٤٠٣ ح ٨١٣٤)،

(١) تهذيب الكمال (١٩/١١٠).

(٢) سير أعلام النبلاء (٨/٥١٥).

(٣) الدعوات الكبير (٢/٩٩ ح ٥٠١).

والصغرى (١١٢/٢ ح ١٣٩١)، وفضائل الأوقات (٣٠١/١ ح ١٤٣)،
مُشعرًا برجحانٍ روايةً هُشيم.

والحديث من وجهه الراجح - حصين، عن معاذ بن زهرة - ضعيف؛
لعله الإرسال.

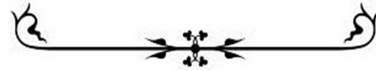
وقد أعلّاه الحافظ المزي بالإرسال فقط، فقال: "معاذ بن زهرة روى عن
النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مرسلاً القول عند الإفطار"^(١).



(١) تهذيب الكمال (١٢٢/٢٨).



الحديث [١٠]



قال البيهقي باب فضل الحج والعمرة (١٠/٦):

٣٨٠٠ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرنا أحمد بن سليمان الموصلي، حدثنا علي بن حرب الموصلي، حدثنا سفيان، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «تابعوا الحج والعمرة».

- وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثني أبو الحسن علي بن محمد بن سختهويه، حدثنا بشر بن موسى، حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله ﷺ: «تابعوا بين الحج والعمرة؛ فإن متابعة بينهما يزيدان في الأجل، وينفيان الفقر والذنوب، كما ينفي الكير الخبث».

قال سفيان: "هذا الحديث حدثناه عبد الكريم الجزري، عن عبدة، عن عاصم، فلما قدم عبدة أتيناها لنسأله عنه، فقال: إنما حدثني عاصم، فهذا عاصم حاضر فذهبنا إلى عاصم، فسألناه عنه، فحدثنا به هكذا، ثم سمعته منه بعد ذلك فمرة يقفه على عمر، ولا يذكر فيه عن أبيه، وأكثر ذلك كان يحدثه عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ".

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: عاصم بن عبيد الله، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن (أبيه)، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

*هو في مسند الحميدي (١٥٦/١ ح ١٧) عن سفيان بن عيينة به،
بمثله.

*وأخرجه ابن أبي خيثمة (٢٨٢/١ ح ٩٩٤) عن الحميدي به،
بمثله.

*وأخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٤٠٤/١ ح ٨٦٨) عن يعقوب
بن حميد، ومحمد بن أبي عمر،

وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١٢٠/١ ح ١١٨) عن أبي بكر
بن أبي شيبة،

وأبو يعلى (١٧٦/١ ح ١٩٨) عن عبيد الله بن عمر القواريري،

والطبري في التفسير (٥٦٦/٣) عن الفضل بن الصباح،

وابن حبان في المجروحين (١٥٤/١) من طريق محمد بن عبد الأعلى،

وابن عدي (٢٢٦/٥) من طريق إبراهيم بن بشار،

والدارقطني في العلل (١٣٠/٢ م ١٩٥) من طريق علي بن المديني،

ثمانيتهم: (يعقوب، ومحمد، وأبو بكر، وعبيد الله، والفضل، ومحمد بن
عبد الأعلى، وإبراهيم، وابن المديني) عن سفيان بن عيينة به، ولم يذكروا في
روایتهم لفظ: «ويزيدان في الأجل».

*وأخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١١٩/١ ح ١١٦) من
طريق محمد بن بشر، عن عبيد الله بن عمر،

وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١١٩/١ ح ١١٧)، والطبراني في
الأوسط (٣٥٢/٥ ح ٥٥٢٩) من طريق حاتم بن إسماعيل عن محمد بن
عجلان،

والدارقطني في العلل (١٢٣٠/٢-١٢٨ م ١٥٩) معلقاً عن حسين
بن حفص، ومحمد بن كثير، كلاهما: (حسين، ومحمد)، عن سفيان الثوري،

ثلاثتهم: (عبيد الله، ومحمد، والثوري) عن عاصم بن عبيد الله به، ولم يذكروا في روايتهم لفظ: «ويزيدان في الأجل».

الوجه الثاني: عاصم بن عبيد الله، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن عمر رضي الله عنه موقوفاً.

* أخرجه الدراقطني في العلل (١٢٨/٢ م ١٩٥) معلقاً عن الليث بن سعد، عن محمد بن عجلان عن عاصم بن عبيد الله به.

وللحديث أوجه أخرى لم يذكرها البيهقي، وهي:

الوجه الثالث: عاصم بن عبيد الله، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه عامر بن ربيعة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أحمد (٤٦٠/٢٤ ح ١٥٦٩٤) من طريق ابن جريج،

وأحمد (٤٦٣/٢٤ ح ١٥٦٩٧) عن الأسود بن عامر، وابن أبي شيبه في مصنفه (١٢٢/٣ ح ١٢٦٦١)، والدراقطني في العلل (١٢٩/٢ م ١٥٩) معلقاً عن عثمان ابن أبي شيبه، ثلاثتهم: (الأسود، وابن أبي شيبه، وعثمان) عن شريك،

والحارث بن أبي أسامة (٤٤٦/١ ح ٣٦٧) عن محمد بن كثير، عن سفيان الثوري،

وابن أبي حاتم في العلل (١٢٨/٢ م ٩٠٠) معلقاً عن أبي خالد الأحمر، عن محمد بن عجلان،

أربعتهم: (ابن جريج، وسفيان، وشريك، ومحمد بن عجلان) عن عاصم بن عبيد الله به، إلا أن الأسود في روايته لم يذكر عبدالله بن عامر، وأباه. ثم قال: "وربما ذكر شريك، عن عاصم، عن عبدالله بن عامر، عن أبيه"، وسمى أبو خالد الأحمر شيخ محمد بن عجلان: (عبيد الله بن عبدالله بن عامر). ولم يذكر ابن جريج في روايته لفظ: «ويزيدان في الأجل».

الوجه الرابع: عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرج ابن ماجه (١٣٦/٤ ح ٢٨٨٧) عن أبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد (٣٠٣/١ ح ١٦٧)، كلاهما: (أبو بكر، وأحمد) عن سفيان بن عيينة،

والدارقطني في العلل (١٢٨/٢ م ١٥٩) معلقا عن علي بن مسهر، وأبي أسامة، ويحيى بن سعيد الأموي، عن عبيد الله بن عمر، والدارقطني في العلل (١٢٨/٢ م ١٥٩) معلقا عن أسباط بن محمد، عن شريك،

والدارقطني في العلل (١٢٨/٢ م ١٥٩) معلقا عن بكر بن صدقة، عن محمد بن عجلان، والدارقطني في العلل (١٢٨/٢ م ١٥٩) معلقا عن أبي أحمد الزيري، عن سفيان الثوري،

خمسهم: (ابن عيينة، وعبيد الله، وشريك، ومحمد بن عجلان، والثوري) عن عاصم بن عبيد الله به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على عاصم بن عبيد الله العمري، وقد اختلف عليه وعلى من دونه في زيادة: (عامر بن ربيعة رضي الله عنه، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه) وحذفهما على أربعة أوجه، وهي كالتالي:

الوجه الأول: عاصم بن عبيد الله العمري، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعا، وهذه رواية أربعة: سفيان بن عيينة من رواية الحميدي وجماعة من أصحابه. ومحمد بن عجلان من

رواية: حاتم بن إسماعيل. وعبيد الله بن عمر عنه من رواية: محمد بن بشر، وسفيان الثوري من رواية: حسين بن حفص، ومحمد بن كثير.

الوجه الثاني: عاصم بن عبيد الله العمري، عن عبد الله بن عامر، عن عمر رضي الله عنه موقوفًا، وهذه رواية اثنين: سفيان بن عيينة، ومحمد بن عجلان من رواية: الليث بن سعد.

الوجه الثالث: عاصم بن عبيد الله العمري، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه عامر بن ربيعة رضي الله عنه مرفوعًا. وهذه رواية أربعة: سفيان الثوري، من رواية: محمد بن كثير، وشريك من رواية: الأسود بن عامر، وعثمان بن أبي شيبة، وابن أبي شيبة، وابن جريج، ومحمد بن عجلان من رواية: أبي خالد الأحمر، وسمي شيخ محمد بن عجلان: عبيد الله بن عبد الله بن عاصم، بدل: عاصم بن عبيد الله.

الوجه الرابع: عاصم بن عبيد الله العمري، عن عبد الله بن عامر، عن عمر رضي الله عنه مرفوعًا، وهذه رواية أربعة: سفيان بن عيينة من رواية: أحمد، وأبي بكر بن أبي شيبة. وعبيد الله بن عمر من رواية ثلاثة: علي بن مسهر، ويحيى بن سعيد الأموي، وأبي أسامة. وشريك من رواية: أسباط بن محمد، ومحمد بن عجلان من رواية بكر بن صدقة.

فهذه أربعة أوجه عن عاصم بن عبيد الله العمري، وقد اختلف عليه اختلافًا شديدًا وعلى من دونه، وخلاصة هذا الاختلاف أن مدارها على عاصم ابن عبيد الله، ولا يصح شيء منها، والحمل في هذا عليه؛ فهو ضعيف، ضعفه ابن معين، والنسائي، وابن خراش، وقال أحمد: "إلى الضعف ما هو". وقال - أيضًا -: "ليس بذاك". وقال أبو زرعة، وأبو حاتم، والبخاري: "منكر الحديث"، وزاد أبو حاتم: "مضطرب الحديث ليس له حديث يعتمد عليه"^(١).

(١) تهذيب التهذيب (٤٨/٥).

وقد اضطرب في إسناده ومتمنه اضطرابًا ظاهرًا.

فأما إسناده فقد حدّث بهذا الحديث على هذه الأوجه، كما هو ظاهر.

وأما متنه؛ فقد جاء عنه في بعض الطرق بزيادة لفظ: «ويزيدان في الأجل»، ولم تأت عنه في الطرق الأخرى.

وقد بيّن ابن عينة سبب الاضطراب حيث قال: "هذا الحديث حدثناه عبد الكريم الجزري، عن عبدة، عن عاصم، فلما قدم عبدة أتيناها لنسأله عنه، فقال: إنما حدثني عاصم، وهذا عاصم حاضر، فذهبنا إلى عاصم فسألناه، فحدثنا به هكذا - يعني: على الوجه الأول - ثم سمعته منه بعد ذلك، فمرة يقفه على عمر ولا يذكر فيه: (عن أبيه)، وأكثر ذلك كان يحدثه عن عبدالله بن عامر، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ، قال سفيان: "وربما سكنا عن هذه الكلمة: (يزيدان في الأجل) فلا نحدث بها مخافة أن يحتج بها هؤلاء - يعني: القدرية - وليس لهم فيها حجة"^(١).

وكلام ابن عينة يدل على أن أصل الاختلاف في هذا الحديث من عاصم بن عبيد الله نفسه؛ ولذا قال يعقوب بن شيبه: "رواه عاصم بن عبيد الله... وهو مضطرب الحديث فاختلف عنه... ثم ساق بعض الاختلاف وقال: ولا نرى هذا الاضطراب إلا من عاصم، وقد بيّن ابن عينة ذلك..."^(٢) ثم ذكر قوله.

وقال الدارقطني: "يرويّه عاصم بن عبيد الله، ولم يكن بالحافظ... وكان يضطرب فيه"^(٣).

ثم ذكر الدارقطني الاختلاف فيه، وطول في ذلك، ثم قال: "ورواه

(١) تاريخ دمشق (٢٥/٢٦٠).

(٢) تاريخ دمشق (٢٥/٢٥٩).

(٣) العلل (٢/١٢٧ م ١٥٩).

سفيان بن عيينة عن عاصم فجود إسناده" (١).

وبين أن عاصمًا كان يضطرب فيه، فمرة ينقص من إسناده رجلاً، ومرة يزيد فيه، ومرة يقفه على عمر رضي الله عنه " (٢).

إلا أن أكثر هذه الأوجه عن عاصم بن عبيد الله هو الوجه الأول، قال ابن عيينة: "وأكثر ذلك كان يقوله: "عن عبدالله بن عامر، عن أبيه، عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم وعاصم بن عبيد الله ليس بالحافظ" (٣).

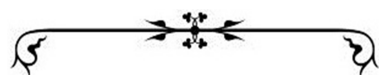
وهذا ظاهر من سياق البيهقي، فإنه قدم الوجه الأول على غيره؛ فقد ساقه من رواية ابن عيينة وأحد رواته هو الحميدي عنه، مع متابعة الموصلي له، وهذا قاضٍ بترجيح رواية ابن عيينة على غيرها، مع ما نقله البيهقي عن ابن عيينة، ولعل ذلك هو الدافع إلى تقديم البيهقي هذه الرواية على غيرها. والله أعلم.



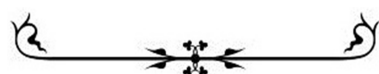
(١) العلل (٢/ ١٢٧) م ١٥٩.

(٢) العلل (٢/ ١٢٨) م ١٥٩.

(٣) العلل (٢/ ١٢٨) م ١٥٩.



الحديث [١١]



قال البيهقي: باب في المناسك (١٢/٦):

٣٨٠٢ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا أبو عبدالله محمد بن عبدالله الأصفهاني، حدثنا أبو عمرو همام بن محمد بن النعمان بن عبد السلام، حدثنا عبد الحميد بن عبد السلام، حدثنا عبد الحميد بن صالح، حدثنا محمد بن صبيح بن السماك، عن عائذ العجلي، عن محمد بن عبدالله البصري، عن عطاء، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «من مات في هذا الوجه حجا أو معتمرا لم يعرض ولم يحاسب، قيل له: ادخل الجنة». وقالت عائشة رضي الله عنها: إن الله عز وجل يباهي بالطائفين.

ورواه حسين الجعفي، عن ابن السماك فقصر بإسناده، وكذلك يحيى بن أيوب العابد:

٣٨٠٣ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، ومحمد بن موسى، قالوا: حدثنا أبو العباس محمد الأصم، حدثنا أحمد بن عبد الحميد الحارثي، حدثنا حسين ابن علي الجعفي، عن محمد بن السماك، عن عائذ، عن عطاء، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «من خرج في هذا الوجه بحج أو عمرة فمات فيه لم يعرض ولم يحاسب، وقيل: ادخل الجنة».

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: محمد بن صبيح بن السماك، عن عائذ العجلي، عن (محمد بن عبدالله البصري)، عن عطاء، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن الأعرابي (٢/٨٤٥ ح ١٧٣٩)، وابن شاهين في الترغيب (١/٩٩ ح ٣٢٤) من طريق العباس بن محمد الدوري، عن عبد الحميد بن صالح البرجمي به، بمثله.

الوجه الثاني: محمد بن صبيح بن السماك، عن عائذ العجلي، عن عطاء، عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ.

* أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (١/٣٨٦ ح ٨١٨) (١/١٩٤ ح ٣١٤) عن هارون بن إسحاق، وسلمة بن شبيب، وعبد الله بن عبد الله البصري،

وأبو يعلى (٨/٧٩ ح ٤٦٠٨) عن الحسن بن حماد،
وأبو نعيم في الحلية (٨/٢١٦) من طريق هناد بن السري،
وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢/٢٣٠٣) من طريق الحسن بن الربيع،
ستتهم: (هارون، وسلمة، وعبد الله، والحسن بن حماد، وهناد، والحسن بن الربيع) عن حسين بن علي الجعفي به، بمثله.
* وأخرجه الآجري في الغرباء (٣/٧٣ ح ٣) من طريق يحيى بن أيوب، عن محمد بن صبيح بن السماك به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على محمد بن صبيح بن السماك، وقد اختلف عليه في زيادة: (محمد بن عبد الله البصري) بين عائذ العجلي، وعطاء، فجاء عنه على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: محمد بن صبيح بن السماك، عن عائذ العجلي، عن (محمد بن عبد الله البصري)، عن عطاء، عن عائشة رضي الله عنها. وهذه رواية: عبد الحميد بن صالح البرجمي عنه.

الوجه الثاني: محمد بن صبيح بن السماك، عن عائذ العجلي، عن عطاء، عن عائشة رضي الله عنها. وهذه رواية اثنين: **حسين بن علي الجعفي، و يحيى بن أيوب المقابري العابد عنه.**

يظهر من العرض السابق أنه اختلف على محمد بن صبيح بن السماك في زيادة (محمد بن عبدالله البصري). فزاده عبد الحميد بن صالح البرجمي، وهو صدوق، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما خالف^(١).

وخالفه الحسين بن علي الجعفي، وهو ثقة عابد^(٢)، ويحيى بن أيوب، وهو ثقة^(٣). فأسقطا: (محمد بن عبدالله البصري).

وبالنظر في الاختلاف على محمد بن صبيح بن السماك يتبين رجحان الوجه الثاني عنه، وذلك لأمرين:

الأول: أنه رواه على هذا الوجه اثنان من الرواة، بخلاف الوجه الأول فإنه لم يروه إلا راو واحد.

الثاني: أن البيهقي - فيما يظهر - قد اعتمد الوجه الثاني، وأعل به الوجه الأول؛ لأن البيهقي قال فيه: "ورواه حسين الجعفي، عن ابن السماك فقصر بإسناده، وكذلك يحيى بن أيوب العابد".

ومعنى ذلك أن حسيناً الجعفي ويحيى بن أيوب روياه على النقص، وكونه ذكر أن الجعفي - مع أنه ثقة - قد توبع فإن ذلك دليل ترجيح البيهقي للوجه الثاني، وعليه فالبيهقي رجح رواية الإسقاط فيما يظهر؛ لأنها رواية الأكثر عدداً، الأحسن عدالة وضبطاً.

فالحديث من وجهه الراجح محمد بن صبيح بن السماك، عن عائذ العجلي، عن عطاء، عن عائشة رضي الله عنها - ضعيف؛ فيه عائذ بن نسير العجلي،

(١) تقريب التهذيب (١٦ رقم ٤٤٢).

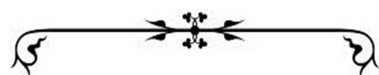
(٢) تقريب التهذيب (١٦٧ رقم ١٣٣٥).

(٣) تقريب التهذيب (٥٨٨ رقم ٧٥١٢).

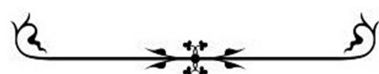
قال العقيلي: منكر الحديث، وقال ابن معين: ضعيف، روى أحاديث مناكير، وذكر ابن عدي هذا الحديث في جملة ما استنكر عليه^(١).



(١) ميزان الاعتدال (٣٦٣/٢)، لسان الميزان (٣٨٣/٤).



الحديث [١٢]



قال البيهقي باب العتق والتقرب من الله عز وجل (١٨٢/٦):

٤٠٣١ - أخبرنا أبو الحسين بن بشران، أخبرنا أبو جعفر محمد بن عمرو الرزاز، حدثنا يحيى بن جعفر، حدثنا علي بن عاصم، أخبرنا حصين بن عبد الرحمن، عن سالم بن أبي الجعد، عن عمرو بن عبسة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين فهما فكاكه من النار، كل عضو فيهما عضو منه. وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة فهي فكاكها يجزي كل عضو منها عضوا من النار».

قال الشيخ أحمد: سقط من إسناده معدان بن أبي طلحة.

٤٠٣٢ - أخبرنا الشيخ أبو بكر بن فورك، أخبرنا عبد الله بن جعفر، حدثنا يونس بن حبيب، حدثنا أبو داود، حدثنا هشام، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن (معدان بن أبي طلحة اليعمري)، عن أبي نجيح ^(١) السلمي رضي الله عنه قال: حاصرنا مع النبي ﷺ قصر الطائف، فسمعت رسول الله ﷺ يقول: «من بلغ بسهم في سبيل الله فهو له عدل محرر». فبلغت يومئذ ستة عشر سهما. فسمعت رسول الله ﷺ يقول: «من رمى بسهم في سبيل الله فهو له درجة في الجنة، ومن شاب شيبة في الإسلام كانت له نورا يوم القيامة، وأيما رجل مسلم أعتق مسلما، كان الله عز وجل جاعل وقاء كل عظم من عظامه عظما من عظام محرره من النار، وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة، فإن الله جاعل وقاء كل عظم من عظامها عظما من عظام محررته من النار».

(١) قال الترمذي (٤/١٧٤ ح ١٦٣٨): أبو نجيح: هو عمرو بن عبسة السلمي.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: سالم بن أبي الجعد، عن أبي نجيح السلمي عمرو بن عبسة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* لم أجده عند غير البيهقي.

الوجه الثاني: سالم بن أبي الجعد، عن (معدان بن أبي طلحة اليعمرى)، عن أبي نجيح السلمي عمرو بن عبسة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* هو في مسند الطيالسي (٢/٤٧٠ ح ١٢٥٠) عن هشام به، بمثله.

* وأخرجـه أبـو داود (٤/٢٩ ح ٣٩٦٥)، والترمـذي (٤/١٧٤ ح ١٦٣٨) من طريق معاذ بن هشام،

والنسائي في السنن (٦/٢٦ ح ٣١٤٣)، وفي الكـبرى (٥/٦٨٥٩) من طريق خالد بن الحارث،

وأحمد (٢٨/٢٤٢٦ ح ١٧٠٢٢) (٣٢/١٦٧ ح ١٩٤٢٨) عن روح بن عباد، ويحيى بن سعيد،

وابن حبان (١٠/١٤٧ ح ٤٦١٥) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث،

والبيهقي في دلائل النبوة (٥/١٥٩) من طريق يونس بن بكير،

ستتهم: (معاذ، وخالد، وروح، ويحيى، وعبد الصمد، ويونس) عن هشام الدستوائي به، ولم يذكر الترمذي وأبو داود في أوله قصة.

* وأخرجـه ابـن المـبارك في الجهاد (ص ١٦٥ ح ٢١٩) (ص ١٦٦ ح ٢٢٠ و ٢٢١) عن محمد بن يسار،

وأحمد (٣٢/١٦٧ ح ١٩٤٢٩) من طريق سعيد بن أبي عروبة،

وابن أبي عاصم في الجهاد (٢/٤٥٨ ح ١٦٥) من طريق يزيد بن زريع،

والبيهقي في الكبرى (١٨/٥٢٩ ح ١٨٥٤٩٩) من طريق شيبان بن عبد الرحمن التميمي،
أربعتهم (محمد، وسعيد، ويزيد، وشيبان) عن قتادة به، ولم يذكروا في
أوله قصة.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث كما ساقه البيهقي مداره على سالم بن أبي الجعد، وقد
اختلف عليه في زيادة: (معدان بن أبي طلحة اليمري) وإسقاطه بينه وبين
أبي نجيح عمرو بن عبسة على وجهين، وهذا بياهما:
الوجه الأول: سالم بن أبي الجعد، عن عمرو بن عبسة، عن النبي
ﷺ، وهذه رواية: حصين بن عبد الرحمن السلمي عنه.

الوجه الثاني: سالم بن أبي الجعد، عن (معدان بن أبي طلحة
اليمري)، عن أبي نجيح السلمي، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: قتادة بن
دعامة عنه.

ظهر من العرض السابق أنه اختلف على سالم بن أبي الجعد في زيادة:
(معدان بن أبي طلحة اليمري)، فزادته: قتادة بن دعامة السدوسي، وهو
ثقة ثبت^(١)، وأسقطه حصين بن عبد الرحمن السلمي، وهو ثقة تغير حفظه
في الآخر^(٢).

ويتبين من النظر في هذا الاختلاف رجحان رواية الوجه الثاني لعدة
أمور:

(١) تقريب التهذيب (٤٥٣ رقم ٥٥١٨).

(٢) تقريب التهذيب (١٧٠ رقم ١٣٦٨).

- الأول: أن علي بن عاصم الواسطي قد تفرد برواية الحديث عن حصين بن عبدالرحمن، وهو صدوق يخطئ^(١)، ولم يتابعه ثقة على ذلك، مما يؤيد خطئه في هذه الرواية.

- الثاني: مما يؤيد غلط الوجه الأول أنه لا يُعرف لسالم بن أبي الجعد سماع من عمرو بن عبسة^(٢).

ولذا قال البيهقي عن الوجه الأول: "سقط من إسناده معدان بن أبي طلحة".

والحديث من وجهه الراجح سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة اليعمري، عن أبي نجيح السلمي، عن النبي ﷺ، ضعيف في سنده قتادة بن دعامة السدوسي، وهو مدلس ولم يصرح بالسماع هنا.



(١) التقريب (ص ٤٠٣ رقم ٤٧٥٨).

(٢) ميزان الاعتدال (١٢٥/٣).



الحديث [١٣]



قال البيهقي: باب الأمانات وما يجب من أدائها إلى أهلها
(٢٠١/٧):

٤٨٧٨ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا بكر بن سهل الدميّطي، حدثنا شعيب بن يحيى، عن ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «أربع إذا كن فيك فلا عليك ما فاتك من الدنيا: حفظ أمانة، وصدق حديث، وحسن خليفة، وعفة طعمة».

٤٨٧٩ - وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرنا أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن دينار، حدثنا إبراهيم بن الحسين الكرايسي وهو نيسابوري، حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا عبدالله بن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن ابن حجية، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «أربع إذا كن فيك فلا عليك ما فاتك من الدنيا: حفظ أمانة، وصدق حديث، وحسن خليفة، وعفة طعمة».

هذا الإسناد أتم وأصح، وقد رويناه في باب الإيفاء بالعقود من وجه آخر، عن عبدالله بن عمرو.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: عبدالله بن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* هو عند الحاكم (٣٤٩/٤ ح ٧٨٧٦) عن أبي العباس محمد بن يعقوب به، بمثله.

* وأخرجه عبدالله بن وهب (ص ٦٤١ ح ٥٤٦)،

وأحمد (٢٣٣/١١ ح ٦٦٥٢) عن الحسن بن موسى الأشيب،

كلاهما: (ابن وهب، والحسن) عن ابن لهيعة به، بنحوه.

الوجه الثاني: عبدالله بن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن (عبد

الرحمن بن حُجيرة)، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الطبراني في الكبير (٥٧/١٣ ح ١٤١) عن إسماعيل بن

محمود النيسابوري، عن يحيى بن يحيى النيسابوري به، بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت (ص ٢٢٧ ح ٤٤٥)، وفي مكارم الأخلاق (ص ٤٦

ح ١١٩)، و(ص ٧٠ ح ١٦٥)، و(ص ١٨٤ ح ٥٥٠) من طريق يحيى بن حسان،

والخراطي في مكارم الأخلاق (ص ٣٣ ح ٣١) من طريق زيد بن أبي الزرقاء،

كلاهما: (يحيى، وزيد) عن ابن لهيعة به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على عبدالله بن لهيعة، وقد اختلف

عليه في زيادة؛ (عبدالرحمن بن حُجيرة) على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: عبدالله بن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن عبدالله بن

عمرو عن النبي ﷺ، وهذه رواية ثلاثة: شعيب بن يحيى التُّجيبِي، وعبدالله

بن وهب، والحسن بن موسى الأشيب، عنه.

الوجه الثاني: عبدالله بن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن (عبدالرحمن بن

حُجيرة)، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ، وهذه رواية ثلاثة: يحيى بن يحيى

النيسابوري، ويحيى بن حسان، وزيد بن أبي الزرقاء، عنه.

ومّا تقدم يظهر أن الاختلاف في الروايتين في هذا الحديث في أن شعيب بن

يحيى، وعبدالله بن وهب، والحسن بن موسى الأشيب رووه عن عبدالله بن لهيعة، عن

الحارث بن يزيد، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه، بينما رواه يحيى بن يحيى النيسابوري، ويحيى بن حسان، وزيد بن أبي الزرقاء عن عبدالله بن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن ابن حجرية، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه، وزادوا: عبدالرحمن بن حُجيرة.

وبالنظر في هذا الاختلاف على عبدالله بن لهيعة يتبين لي ثبوت الوجهين عنه، وأن هذا الاختلاف من قِبَل ابن لهيعة نفسه. ويؤيد ذلك أن ابن لهيعة ضعيف خلط بعد احتراق كتبه، وكان إذا لُقِّن شيئاً حدث به ^(١).

إلا أنني أقوي الوجه الأول عنه بدون زيادة: (عبدالرحمن بن حُجيرة)؛ لأن فيمن رواه مَنْ هو مِنْ أثبت الناس عن ابن لهيعة، وهو عبدالله بن وهب، قال الأزدي: "إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح"، وقال ابن حجر: "ورواية ابن المبارك وابن وهب أعدل من غيرها" ^(٢).

وقد رجح البيهقي الوجه الثاني وقال: "هذا الإسناد أتم وأصح" ولعله لأجل أن يحيى بن يحيى النيسابوري أوثق وأثبت من شعيب بن يحيى التميمي؛ فشعيب صدوق عابد ^(٣)، ويحيى ثقة ثبت إمام ^(٤).

ولعله أيضاً لم تقع له متابعة ابن وهب لشعيب، وكما ذكرنا فالوجهان صحيحان عنه، والحمل على ابن لهيعة.

والحاصل أن الحديث -على كلِّ أحواله- ضعيف؛ لأن فيه عبدالله بن لهيعة وهو ضعيف كما تقدم آنفاً.



(١) تهذيب التهذيب (٣٢٧/٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٣٢٧/٥)، التقريب (ص ٣١٩ رقم ٣٥٦٣).

(٣) التقريب (ص ٢٦٧ رقم ٢٨٠٨).

(٤) التقريب (ص ٥٩٨ رقم ٧٦٦٨).



الحديث [١٤]



قال البيهقي: باب تحريم النفوس والجنايات عليها (٢٤٤/٧):

٤٩٤١ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا محمد بن عوف، حدثنا عبيد الله بن موسى ح.
وأخبر أبو الحسين بن الفضل القطان، أخبرنا أبو الحسين بن ماتي الكوفي، حدثنا أحمد بن حازم، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن^(١) الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «أول ما يقضى بين الناس في الدماء يعني يوم القيامة».

رواه البخاري في الصحيح، عن عبيد الله بن موسى. وأخرجه مسلم، من حديث شعبة، عن الأعمش.

٤٩٤٢ - وأخبرنا أبو الحسن علي بن محمد المقرئ، أخبرنا الحسن بن محمد بن إسحاق، حدثنا يوسف بن يعقوب، حدثنا محمد بن أبي بكر، حدثنا وكيع، حدثنا الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء».

قال أبو وائل: قال عمرو بن شرحبيل: أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء، يجيء الرجل آخذاً بيد الرجل فيقول: يا رب، هذا قتلني، فيقول: فيم قتلته؟ قال: فذكر الحديث...

قال الأعمش: قال إبراهيم: قال عبدالله: لا يزال الرجل في فسحة من دينه ما نقيت كفه من الدم، فإذا غمس يده في الدم الحرام نزع حياؤه.

هكذا رواه وكيع، ورواه عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش مدرجا في الإسناد الأول دون رواية إبراهيم، لم يذكر فيه عمرو بن شرحبيل.

(١) في المطبوع: "والأعمش" وهو خطأ.

ورواه التيمي، عن الأعمش موصولا مسندا، كما:

٤٩٤٣ - أخبرنا عمر بن عبد العزيز بن عمر بن قتادة، أخبرنا أبو الحسن بن عبدة، حدثنا محمد بن إبراهيم البوشنجي، حدثنا عبيد بن عبيدة بن مرة التمار البصري، حدثنا المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن سليمان الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «يجيء الرجل آخذا بيد الرجل فيقول: يا رب هذا قتلني، قال: لم قتلته؟ قال: فيقول: لتكون العزة لك، قال: فيقول: فإنها لي، قال: ويجيء الرجل آخذا بيد الرجل فيقول: يا رب قتلني هذا، قال: فيقول الله: لم قتلته؟ قال: فيقول: لتكون العزة لفلان، قال: فيقول: إنها ليست له، يؤيأثمه».

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه البيهقي في الكبرى (٥٧/٨ ح ٧٣٦٠) عن أبي عبد الله الحافظ، وأبي الحسين محمد بن الفضل به، بمثله.

* وأخرجه الشاشي (٦٤/٢ ح ٥٦٤) عن أحمد بن حازم به، بمثله.

* وأخرجه البخاري (٢/٩ ح ٦٨٦٤)،

والشاشي (٦٥/٢ ح ٥٦٦) عن محمد بن معاذ، وأحمد بن إبراهيم،

وأبو عوانة في المستخرج (٢٤٤/١٣ ح ٦٦٠٠)، عن الصغاني محمد

بن إسحاق، وأبي أمية محمد بن إبراهيم الخزاعي،

خمسهم: (البخاري، ومحمد بن معاذ، وأحمد بن إبراهيم، والصغاني،

والخزاعي) عن عبيد الله بن موسى العبسي به، بمثله.

* وأخرجه الترمذي (١٧/٤ ح ١٣٩٦) من طريق وهب بن جرير،
والنسائي (٨٣/٧ ح ٣٩٩٢) وفي الكبير (٤١٨/٣ ح ٣٤٤٠) من
طريق خالد بن الحارث،
وابن المبارك في الزهد - زوائد نعيم (١١٦/٢)، وفي المسند (٥٩/١ ح ٩٧)،
وأبو داود الطيالسي (٢١٥/١ ح ٢٦٧)،
وأحمد (٢٥٥/٧ ح ٤٢٠٠) و(٢٦٢/٧ ح ٤٢١٤) عن محمد بن
جعفر،
والبزار (١٠٠/٥ ح ١٦٧٨)، من طريق محمد بن أبي عدي،
وابن المنذر (٣٣/١٤٣ ح ٩٢٨٥) من طريق مسلم بن إبراهيم،
سبعته: (وهب، وخالد، وابن المبارك، والطيالسي، ومحمد بن جعفر،
ومحمد بن أبي عدي، ومسلم) عن شعبة به، بنحوه.
* وأخرجه مسلم (١٣٠٤/٣ ح ١٦٧٨) عن عثمان بن أبي شيبة،
وإسحاق بن إبراهيم، ومحمد بن عبدالله بن نمير، وأبي بكر بن أبي شيبة،
والترمذي (٦٩/٣ ح ١٦٧٨) عن أبي كريب محمد بن العلاء،
وابن ماجه (٦٣٧/٣ ح ٢٦١٥) من طريق علي بن محمد، ومحمد بن
بشار،
ونعيم بن حماد في الفتن (ص ١٧٥ ح ٤٦٤)،
وأحمد (٢٦٢/٧ ح ٤٢١٣)،
وأبو يعلى (١٣٨/٩ ح ٥٢١٥)، والشاشي (٦٦/٢ ح ٥٦٨) من
طريق أبي خيثمة زهير بن حرب،
والقضاعى في مسند الشهاب (١٥٣/١ ح ٢١٢)، من طريق يزيد
بن خالد الفهري،

أحد عشر راويا: (عثمان، وإسحاق، ومحمد بن عبد الله، وأبو بكر، وأبو كريب، وعلي بن محمد، ومحمد بن بشار، ونعيم، وأحمد، وأبو خيثمة، ويزيد) عن وكيع به، بمثله.

* وأخرجه البخاري (١١١/٨ ح ٦٥٣٣) من طريق حفص بن غياث،

ومسلم (١٣٠٤/٣ ح ١٦٧٨) وأبو عاصم في الأوائل (ص ٦٨ ح ٣٣) وفي الديات (ص ٥)، والطبراني في الأوائل (ص ٥٢ ح ٢٤) من طريق عبدة ابن سليمان،

والنسائي في الكبرى (٤١٨/٣ ح ٣٤٤١) من طريق أبي عامر، والبداني في السنن الواردة في الفتن (١/٣٢٤ ح ٩٥) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، كلاهما: (أبو نعيم، وأبو عامر) عن سفيان الثوري،

وأحمد (١٩٢/٦ ح ٣٦٧٤)، والحسين المروزي في زوائد الزهد لابن المبارك (ص ٤٧٨ ح ١٣٥٨) - ومن طريقه القضاعي في مسند الشهاب (١٥٣/١ ح ٢١٢) - من طريق محمد بن عبيد،

وأحمد (٢٦١/٧ ح ٤٢١٣) عن حميد الرؤاسي،

وأبو يعلى (٣٥/٩ ح ٥٠٩٩)، وابن حبان (٣٣٨/١٦ ح ٣٤٤٤) من طريق أبي شهاب عبد ربه بن نافع،

وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٨٠٦/٢ ح ١١١٣) من طريق عبد الله بن داود،

سبعته: (حفص، وعبدة، والثوري، ومحمد بن عبيد، وحميد، وأبو شهاب، وعبد الله بن داود) عن الأعمش به، بنحوه.

الوجه الثاني: الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

* أخرجه النسائي (٣/٨٤ ح ٣٤٤٩) وفي السنن الكبرى (٣/٤١٩ ح ٣٤٤٦) من طريق عمرو بن عاصم عن المعتمر بن سليمان التيمي به، بمثله.

وللحديث أربعة أوجه لم يذكرها البيهقي، وهي:

الوجه الثالث: الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، موقوفاً.

* أخرجه النسائي (٧/٨٤ ح ٣٩٩٦)، وفي الكبرى (٣/٤٢٠ ح ٣٤٤٥) عن محمد بن العلاء عن أبي معاوية،

والنسائي (٧/٨٣ ح ٣٩٩٣) وفي الكبرى (٣/٤١٨ ح ٣٤٤٢) من طريق أبي داود عن الثوري،

ومعمر في الجامع (١٠/٤٦٤ ح ١٩٧١٧)،

ثلاثتهم: (أبو معاوية، والثوري، ومعمر) عن الأعمش به، بمثل لفظ وكيع الأنف.

الوجه الرابع: الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن عمرو بن شرحبيل، مرسلاً

* أخرجه النسائي (٧/٨٤ ح ٣٩٩٥) وفي الكبرى (٣/٤١٩ ح ٣٤٤٤) عن أحمد بن حنبل. وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/٢٥٩ ح ٣٥٨٦٨) كلاهما: (أحمد، وابن أبي شيبة) عن أبي معاوية،

والدارقطني في العلل (٥/٧٣٦ م ٩٠) معلقاً عن جرير بن عبد الحميد،

كلاهما: (أبو معاوية، وجرير) عن الأعمش به، بلفظ وكيع الأنف.

الوجه الخامس: الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن عمرو بن شرحبيل موقوفاً.

* أخرجـه ابن أبي شـيبة في مصنفه (٤٥٧/٥ ح ٧٩٤٩) عن وكيع، عن الأعمش به، بلفظ وكيع الآنـف.

الوجه السادس: الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفاً.

* أخرجـه النسـائي (٨٣/٧ ح ٣٩٩٤)، وفي الكـبرى (٤١٨/٣ ح ٣٤٤٣)، من طريق إبراهيم بن طهمان، عن الأعمش به، بلفظ وكيع الآنـف.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على الأعمش وقد اختلف عليه وعلى من دونه، فروي عنه الحديث على ستة أوجه، وبيانها كالتالي:

الوجه الأول: الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ، وهذه رواية عشرة وهم: عبيد الله بن موسى، وحفص بن غياث، وعبد بن سليمان، ومحمد بن عبيد، وشعبة، وحميد الرؤاسي، وأبو شهاب، وعبد الله بن داود، وكيع بن الجراح من رواية: عثمان بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وأبي بكر، وأبي كريب، علي، ومحمد بن بشار، ونعيم، وأحمد، وأبي خيثمة، ويزيد. والثوري، من رواية: أبي عامر، وأبو نعيم.

الوجه الثاني: الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: سليمان التيمي عنه.

الوجه الثالث: الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن عبد الله بن مسعود، موقوفًا. وهذه رواية ثلاثة: **معمّر**، وأبو معاوية من رواية محمد بن العلاء، والثوري من رواية أبي داود.

الوجه الرابع: الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن عمرو بن شرحبيل، مرسلاً. وهذه رواية اثنين: **أبي معاوية** من رواية: أحمد بن حرب، وابن أبي شيبه. وجرير بن عبد الحميد.

الوجه الخامس: الأعمش، عن شقيق، عن عمرو بن شرحبيل، موقوفًا. وهذه رواية **وكيع** من رواية ابن أبي شيبه.

الوجه السادس: الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله بن مسعود موقوفًا. وهذه رواية **إبراهيم بن طهمان**.

يظهر من العرض الآنف أنه اختلف في هذا الحديث على الأعمش اختلافاً شديداً، وعلى من دون الأعمش، وهم: أبو معاوية محمد بن خازم الضرير، والثوري، ووكيع بن الجراح، ودراسة الاختلاف عليهم كالآتي:

أولاً: الاختلاف على **أبي معاوية محمد بن خازم الضرير**، وقد روي الحديث عنه على وجهين:

الوجه الأول: رواه محمد بن العلاء، وهو ثقة حافظ^(١)، عنه، عن الأعمش، عن شقيق، موقوفًا على ابن مسعود رضي الله عنه.

الوجه الثاني: رواه ابن أبي شيبه، ثقة حافظ^(٢)، وأحمد بن حرب عنه، عن الأعمش، عن شقيق، عن عمرو بن شرحبيل، مرسلاً.

ويتبين من هذا الاختلاف على **أبي معاوية محمد بن خازم الضرير** ثبوت الوجهين عنه، وذلك لثقة الرواة عنه في كلا الوجهين؛ ومما يؤيد ذلك أن أبا معاوية تُبوع على كلا الوجهين.

(١) التقريب (ص ٥٠٠ رقم ٦٢٠٤).

(٢) التقريب (٣٢٠ رقم ٣٥٧٥).

ثانيًا: الاختلاف على سفيان الثوري، وقد روي عنه الحديث على وجهين:

الوجه الأول: رواه أبو عامر عبد الملك بن عمرو، وأبو نعيم الفضل بن دكين، عنه، عن الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن عبد الله بن مسعود، مرفوعًا.

الوجه الثاني: رواه أبو داود الحفري، عنه، عن شقيق بن سلمة، موقوفًا على ابن مسعود.

والذي يظهر لي هو ثبوت الوجهين عن الثوري؛ لأن رواته عنه كلهم ممن يقبل حديثهم؛ ولأنه تُبوع على الوجهين كليهما.

ثالثًا: الاختلاف على وكيع بن الجراح، وقد روي عنه الحديث على وجهين:

الوجه الأول: رواه محمد بن عبد الله بن نمير، وأحمد، وزهير بن حرب وغيرهم، عنه، عن الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: رواه ابن أبي شيبه، عن الأعمش، عن شقيق، عن عمرو بن شرحبيل، موقوفًا.

وبالنظر في هذا الاختلاف يظهر لي رجحان الوجه الأول عنه؛ لأنه رواية الأكثر عددًا.

بعد دراسة الاختلاف الواقع على من دون الأعمش يتبقى دراسة الاختلاف عليه، وهو على النحو الآتي:

بعد النظر والتأمل في رواية الأوجه عن الأعمش يظهر لي رجحان الوجه الأول والثالث والرابع والخامس عنه؛ إذ قد رواهما كبار أصحابه عنه، ولا تعارض بينها.

ولهذا قال الدارقطني بعد ذكر الاختلاف على الأعمش: "ويشبهه أن يكون الأعمش كان يرفعه مرة ويقفه أخرى"^(١).

وهذا يدل على أن الاختلاف فيه من الأعمش نفسه، يعني أنه يرفعه مرة ويقفه مرة، ويرسله أخرى، ولعل ذلك على سبيل الورع، أو أنه ربما عرض له فيه شك.

وأما البيهقي فالظاهر من سياقه أنه يرجح الوجه الأول بما أشار إليه من تخريج البخاري ومسلم للحديث، وقد سبق أن البيهقي كثيرا ما يرجح ما رجحه الشيخان. والله أعلم.

ويتبقى الوجه الثاني: الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وقد رواه عنه سليمان التيمي، وقد أغرب وتفرد بهذا الوجه ولم يتابع عليه.

قال أبو زرعة: "هذا خطأ؛ إنما هو: عن عمرو بن شرحبيل، موقوف"^(٢).

وخطأ سليمان التيمي أنه أدرج إسناد عمرو بن شرحبيل الموقوف في إسناد عبدالله بن مسعود المرفوع، وقد فصله أصحاب الأعمش الأثبات كما هو ظاهر في التخريج، فوكيع وغيره قد روى المرفوع والموقوف، إلا أنه جعل لكل واحد منهما إسنادًا.

والوجه السادس: الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه موقوفًا. رواه عنه إبراهيم بن طهمان، وقد أغرب وتفرد بهذا الوجه ولم يتابع عليه.

فتفرده عن الأعمش بهذا الوجه مع مخالفته غيره مما يؤيد خطأه في هذه الرواية.

(١) العلل (٧٣٦م ٩٠/٥)

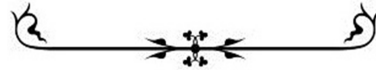
(٢) علل ابن أبي حاتم (٥١٨م ٢١٥).

وخطؤه أنه أدرج عمرو بن شرحبيل في إسناد عبد الله بن مسعود الموقوف، وقد فصله أصحاب الأعمش الأثبات، كما هو ظاهر في التخريج، فوكيع وغيره قد رووا المرفوع والموقوف، إلا أنه جعلوا لكل واحد منهما إسنادًا.





الحديث [١٥]



قال البيهقي: باب قبض اليد عن الأموال المحرمة (٣٥٣/٧):

٥١١٥ - أخبرنا أبو نصر، أخبرنا أبو الفضل، حدثنا أحمد بن نجدة، حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا أبو بكر، عن ليث، عن أبي الخطاب، عن أبي زرعة، عن ثوبان قال: لعن ﷺ الراشي والمرتشي والرائش، قال: «الذي يعمل بينهما، وإن هذا الفيء لا يحل منه خيط ولا مخيط، لا آخذ ولا معطي، وإن المختلعات هن المنافقات، وما من امرأة تسأل زوجها الطلاق من غير بأس فتجد ريح - أو قال: رائحة - الجنة».

فرواه يحيى بن أبي زائدة، عن ليث، عن أبي الخطاب، عن أبي زرعة، عن أبي إدريس، عن ثوبان. ورواه المعتمر بن سليمان، عن ليث، عن أبي إدريس، عن ثوبان في الراشي والمرتشي والرائش.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: ليث بن أبي سليم، عن أبي الخطاب، عن أبي زرعة، عن ثوبان ﷺ، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أحمد (٨٥/٣٧ ح ٢٢٣٩٩) عن الأسود بن عامر عن أبي بكر بن عياش، مقتصرا على جملة: «لعن الله الراشي، والمرتشي، والرائش».

الوجه الثاني: ليث بن أبي سليم، عن أبي الخطاب، عن أبي زرعة، عن (أبي إدريس)، عن ثوبان ﷺ، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن شعبة في مصنفه (٤٤٤/٤ ح ٢١٩٦٥)،

والطحاوي في مشكل الآثار (١٤/٣٣٢ ح ٥٦٥٦) من طريق سهل بن محمد العسكري،

والطبراني في الكبير (٢/٩٣ ح ١٤١٥)، وابن المنذر في الأوسط (٦/٦٠٩ ح ٦٥٤٦) من طريق محمد بن سعيد الأصبهاني،

ثلاثتهم: (ابن أبي شيبه، وسهل، ومحمد) عن يحيى بن أبي زائدة به، سقط من رواية العسكري: أبو زرعة. واقتصر جميعهم على جملة: «لعن الله الراشي، والمرتشي، والرائش».

* وأخرجـــــــــــــــــه الترمـــــــــــــــــذي (٢/٤٨٣ ح ١١١٨٦)، والـــــــــــــــــبـــــــــــــــــزار (١٠/٩٨ ح ٤١٦١) من طريق ذواد بن علبه،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٤/٣٣٣ ح ٥٦٥٥) من طريق هريم ابن سفيان،

كلاهما: (ذواد، وهريم) عن ليث بن أبي سليم سقط من رواية هريم: أبو الخطاب. واقتصر على جملة: «المختلعات هن المنافقات».

الوجه الثالث: ليث بن أبي سليم، عن أبي إدريس، عن ثوبان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الطبري في تفسيره (٤/١٥١) من طريق المعتمر بن سليمان، عن ليث بن أبي سليم به، بلفظ: «أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير بأس حرم الله عليها رائحة الجنة».

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على ليث بن أبي سليم، وقد اختلف عليه على ثلاثة أوجه، وهذا بياها:

الوجه الأول: ليث بن أبي سليم، عن أبي الخطاب، عن أبي زرعة، عن ثوبان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: أبي بكر بن عياش عنه.

الوجه الثاني: ليث بن أبي سليم، عن أبي الخطاب، عن أبي زرعة، عن أبي إدريس، عن ثوبان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية ثلاثة: يحيى بن أبي زائدة، وذواد بن علبة، وهريم بن سفيان البجلي عنه.

الوجه الثالث: ليث بن أبي سليم، عن أبي إدريس، عن ثوبان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: المعتمر بن سليمان عنه.

ظهر من العرض السابق أنه اختلف على ليث بن أبي سليم على ثلاثة أوجه، وقد اقتصر أبو زرعة الرازي على الوجهين الأولين فقط، وحكم بترجيح الوجه الثاني منهما^(١)، وهو أتم إسناد يروى به هذا الحديث، فلم يسقط من إسناده أحد، بالإضافة إلى متابعة ذواد بن علبة، وهريم بن سفيان لابن أبي زائدة عليه، ولعله لهذا رجه أبو زرعة.

وسياق البيهقي يدل -والله أعلم- على ترجيحه للوجه الأول على عادة المصنفين في تقديم ما يروونه أصح من تاليه، وربما رجح غيره، لكن لم يقع له بإسناده حتى يسوقه، لا سيما ولم أجده في كتب البيهقي الأخرى.

والراجح من الأوجه هو الوجه الثاني، وذلك لما ذكرناه من كونه أتم إسنادًا، وأكثر عددًا، وأوثق رجالًا، ولا مجال للقول بوجه الزيادة، وراويهما ابن أبي زائدة أوثق أصحاب ليث، وتابعه هريم، وهو صدوق، وذواد.

والحديث بهذا الإسناد ضعيف لضعف ليث بن أبي سليم^(٢) وجهالة أبي الخطاب^(٣)، وقد قال الترمذي: "غريب من هذا الوجه، وليس إسناده بالقوي"^(٤).

(١) اللعل (٤/٢٤٤م١٣٩٥).

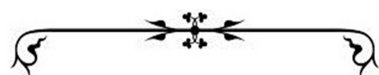
(٢) تهذيب التهذيب (٨/٤٦٦).

(٣) تهذيب التهذيب (١٢/٨٦).

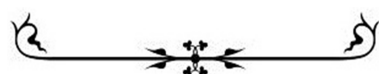
(٤) السنن (٢/٤٨٣ ح١١١٨٦).

وذكر الترمذي أنه سأل محمدًا عنه فلم يعرفه، قال: فقلت له: "أبو الخطاب من هو؟ قال: لعله الهجري، وأبو زرعة لعله يحيى بن أبي عمر السياني. وقال: كنيته أبو زرعة".





الحديث [١٦]



قال البيهقي: باب المطاعم والمشارب وما يجب التورع عنه منها
(٤٨٣/٧):

٥٣٣٤ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أنا الحسن بن محمد بن إسحاق، حدثنا أبو عثمان الخياط، حدثني سويد، حدثنا بقية بن الوليد، عن يوسف بن أبي كثير، عن نوح بن ذكوان، عن الحسن، عن أنس بن مالك قال: قال النبي ﷺ: «من الإسراف أن تأكل كل ما اشتهيت».

٥٣٣٥ - أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد، حدثنا ابن مرداس، ثنا سويد... فذكره بإسناده نحوه.
ورواه غيره عن بقية، عن شعبة، عن يوسف.

٥٣٣٦ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، وأبو سعد الماليني، حدثنا أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن صالح المالكي ببغداد، حدثنا محمد بن أحمد ابن سليم الضراب، حدثنا سليمان بن عمر، حدثنا بقية، حدثنا شعبة، عن يوسف بن أبي كثير، فذكره، غير أنه قال: «إن من السرف...».

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: بقية بن الوليد، عن يوسف بن أبي كثير، عن نوح بن ذكوان، عن الحسن، عن أنس بن مالك ﷺ، عن النبي ﷺ.

* أخرجـه ابـن ماجـه (٤/٤٥٠ ح ٣٣٥٢)، وأبو يعلى (٥/١٥٤ ح ٢٧٦٥) عن سويد بن سعيد به، بمثله.

* وأخرجه ابن ماجه (٤/٤٥٠ ح ٣٣٥٢) عن يحيى بن عثمان الحمصي،

وابن ماجه (٤/٤٥٠ ح ٣٣٥٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٠/٢١٣) من طريق هشام بن عمار،

والخرايطي في اعتلال القلوب (١/٤١ ح ٧٥) من طريق محمد بن عبدالعزيز الرملي،

ثلاثهم: (يحيى، وهشام، ومحمد) عن بقية به، بمثله، ولفظ محمد: «إن من السرف تناول كل ما اشتبهينا».

الوجه الثاني: بقية بن الوليد، عن (شعبة)، عن يوسف بن أبي كثير، عن نوح بن ذكوان، عن الحسن، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* لم أجده عند غير البيهقي.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على بقية بن الوليد، وقد اختلف عليه في زيادة شعبة بينه وبين يوسف بن كثير على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: بقية بن الوليد، عن يوسف بن أبي كثير، عن نوح بن ذكوان، عن الحسن، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية أربعة: سويد بن سعيد، ويحيى بن عثمان، وهشام بن عمار، ومحمد الرملي عنه.

الوجه الثاني: بقية بن الوليد، عن (شعبة)، عن يوسف بن أبي كثير، عن نوح بن ذكوان، عن الحسن، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: سليمان ابن عمر الأقطع عنه.

تبين من العرض السابق أنه اختلف على بقية بن الوليد في زيادة شعبة وإسقاطه، فزاده سليمان بن عمر الأقطع، وهو مجهول^(١)، وخالفه سويد بن سعيد، وهو صدوق^(٢)، ويحيى بن عثمان، وهشام بن عمار، ومحمد الرملي، فأسقطوا شعبة من سنده.

وبالنظر في هذا الاختلاف يظهر لي رجحان الوجه الأول عنه؛ لأن رواته أكثر عددًا، بخلاف الوجه الثاني فإنه لم يروه إلا راو واحد وهو مجهول. وسياق البيهقي يدل على أن الوجه الراجح هو الوجه الأول؛ فإنه ساقه من طريقين، مما يعني اهتمامه به.

والحديث من وجهه الراجح -بقية بن الوليد، عن يوسف بن أبي كثير، عن نوح بن ذكوان، عن الحسن، عن أنس بن مالك رضي الله عنه - ضعيف جدًا، في إسناده يوسف بن كثير، وهو مجهول^(٣)، وفيه أيضًا: نوح بن ذكوان البصري، وهو ضعيف، قال ابن حبان منكر الحديث جدًا^(٤).

قال ابن عدي: "وهذه الأحاديث عن الحسن عن أنس ليست محفوظة"^(٥)، بل قال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"^(٦).



(١) تاريخ الإسلام (١١٤٨/٥).

(٢) تقريب التهذيب (٢٦ - رقم ٢٦٩٠).

(٣) ميزان الاعتدال (٤٧٢/٤).

(٤) المجروحين (٣٨٩/٢).

(٥) الكامل (٢٩٩/٨).

(٦) الموضوعات لابن الجوزي (٣٠/٣).



الحديث [١٧]



قال البيهقي باب حفظ اللسان عما لا يحتاج إليه (٣٨/٧):

٦٤١٢- وأخبرنا أبو طاهر الفقيه، أخبرنا أبو طاهر محمد آباذي، حدثنا البوشنجي -يعني: أبا عبد الله-، حدثنا الضرير محمد بن المنهال، حدثنا يزيد بن زريع، عن هشام بن أبي عبد الله، عن المغيرة ختن مالك بن دينار، عن مالك بن دينار، عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أتيت على سماء الدنيا ليلة أسري بي، فإذا فيها رجال تقطع ألسنتهم وشفاههم بمقارض من نار، فقلت: يا جبريل من هؤلاء؟ قال: خطباء أمتك».

٤٦١٣- أخبرنا أبو الحسن بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد، حدثنا تمام، حدثنا مسلم، حدثنا صدقة، عن مالك بن دينار، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «أتيت ليلة أسري بي على قوم تقرض شفاههم بمقاريض من نار، فقلت: من هؤلاء يا جبريل؟ فقال: هؤلاء خطباء أمتك الذين يقولون ما لا يفعلون، ويقرؤون كتاب الله ولا يعملون به».

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: مالك بن دينار، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أبو يعلى (١٨٠/٧ ح ٤١٦٠)،

والطبراني في المعجم الأوسط (١٧٠/٣ ح ٢٨٣٢) عن إبراهيم بن

أحمد بن عمر،

وابن حبان (٢٤٩/١ ح ٥٣) عن الحسن بن سفيان،

وأبو نعيم في الحلية (٣٨٦/٢) و(٢٤٨/٦) من طريق إبراهيم بن هاشم البغوي،

أربعتهم: (أبو يعلى، وإبراهيم بن أحمد، و الحسن، وإبراهيم البغوي) عن محمد بن المنهال الضير به، بنحوه.

الوجه الثاني: مالك بن دينار، عن (ثمارة بن عبدالله بن أنس)، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الخطيب البغدادي في اقتضاء العلم بالعمل (ص ٧٢ ح ١١١) من طريق محمد بن غالب، وعبد العزيز الضبي، عن مسلم بن إبراهيم به، بمثله.

* وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (ص ١٠٠ ح ٤٧٢)، والطبراني في الأوسط (١٤٤/٨ ح ٨٢٢٣)، وأبو نعيم في الحلية (٢٤٩/٦) من طريق أبي عتاب سهل بن حماد، عن هشام الدستوائي، عن المغيرة ختن مالك ابن دينار،

والخطيب البغدادي في اقتضاء العلم بالعمل (ص ٧٢ ح ١١١) من طريق الحسن بن أبي جعفر،

كلاهما: (المغيرة، والحسن) عن مالك بن دينار به، بنحوه.

* وأخرجه الدارقطني في العلل (٣٢٠/١٣ م ٣١٩٢) معلقاً، من طريق علي بن زيد، عن ثمارة به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على مالك بن دينار، وقد اختلف عليه في زيادة: (ثمارة) وحذفه بين مالك بن دينار وأنس بن مالك على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: مالك بن دينار، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية: المغيرة ختن مالك بن دينار من رواية هشام الدستوائي، فيما رواه عنه يزيد بن زريع.

الوجه الثاني: مالك بن دينار، عن ثمامة بن عبدالله بن أنس، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية ثلاثة: صدقة بن موسى الدقيقي، والحسن بن أبي جعفر، والمغيرة ختن مالك بن دينار من رواية هشام الدستوائي، فيما رواه عنه أبو عتاب سهل بن حماد.

ويظهر من العرض الآنف أنه قد اختلف في هذا الحديث على المغيرة ختن مالك بن دينار، وقد رواه هشام الدستوائي عنه على الوجه الأول والثاني، وقبل بيان الراجح من هذين الوجهين يحسن تحرير الاختلاف الواقع على هشام الدستوائي، ودراسة الاختلاف على النحو التالي:

الوجه الأول: رواه يزيد بن زريع، عن هشام الدستوائي، عن المغيرة ختن مالك بن دينار، وحذف (ثمامة بن عبدالله بن أنس) بين مالك بن دينار وأنس بن مالك.

الوجه الثاني: رواه أبو عتاب سهل بن حماد، عن هشام الدستوائي، عن المغيرة ختن مالك بن دينار، وزاد (ثمامة بن عبدالله بن أنس) بين مالك بن دينار وأنس بن مالك.

وبالنظر في الاختلاف على هشام الدستوائي يتبين لي رجحان الوجه الأول عنه، وهو ما رواه عنه يزيد بن زريع؛ وذلك لأنه أوثق وأثبت من أبي عتاب سهل بن حماد.

ولذا أعلّ ابن حبان رواية أبي عتاب سهل بن حماد، وقال: "روى هذا الخبر أبو عتاب الدلال، عن هشام، عن المغيرة عن مالك بن دينار، عن

ثمامة، عن أنس، ووهم فيه؛ لأن يزيد بن زريع أتقن من مئتين من مثل أبي عتاب وذويه^(١).

وبعد معرفة الراجح عن هشام الدستوائي تكون أوجه الاختلاف على مالك بن دينار على النحو التالي:

الوجه الأول: رواه المغيرة ختن مالك بن دينار- في الراجح عنه- عن مالك بن دينار، عن أنس، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: رواه صدقة بن موسى، والحسن بن أبي جعفر، عن مالك بن دينار، عن ثمامة بن عبدالله بن أنس، عن أنس، عن النبي ﷺ.

وبالنظر في الاختلاف على مالك بن دينار يتبين لي رجحان الوجه الثاني عنه؛ وذلك لأمرين:

الأول: أنه رواه على الوجه الثاني اثنان من الرواة، بخلاف الوجه الأول؛ فإنه لم يروه إلا راو واحد وهو المغيرة ختن مالك بن دينار، قال أبو داود: لا بأس به^(٢)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يغرب^(٣)، ولعل هذا الوجه من غرائب.

الثاني: أن مالك بن دينار توبع على رواية الوجه الثاني، تابعه علي بن زيد، عن ثمامة، عن أنس ﷺ.

ولذا رجّح الدارقطني هذا الوجه؛ حيث قال بعد أن ساق الاختلاف على مالك بن دينار: "ورواه الحسن بن أبي جعفر، وصدقة بن موسى، والمغيرة ابن حبيب، عن مالك بن دينار، عن ثمامة، عن أنس، وهو الصواب"^(٤).

(١) صحيحه (٢٤٩/١ ح ٥٣).

(٢) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني (ص: ٢١٢).

(٣) الثقات (٤٦٦/٧).

(٤) العلل (٣٢٠/١٣ م ٣١٩٢).

وعليه فالحديث من وجهه الراجح مالك بن دينار، عن ثمامة بن عبدالله بن أنس، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ضعيف، من طريق صدقة بن موسى الدقيقي، قال ابن معين: "ليس حديثه بشيء". وقال أبو داود والنسائي والدولابي: "ضعيف". وقال ابن عدي: "بعض حديثه يتابع عليه وبعضه لا يتابع عليه" وقال الترمذي: "ليس عندهم بذاك القوي"^(١).



(١) تهذيب التهذيب (٤/٤١٨).



الحديث [١٨]



قال البيهقي: باب المطاعم والمشارب وما يجب التورّع عنه منها (١٢٤/٨):

٥٥٨٤- أخبرنا أبو علي الروذباري، وأبو الحسين بن بشران، قالوا: حدثنا إسماعيل الصفار، حدثنا سعدان بن نصر، حدثنا أبو بدر، عن زياد بن خيثمة، عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن عطاء، عن عائشة رضي الله عنها قالت: رأيت رسول الله ﷺ يصلي حافيا ومنتعلا، ويشرب قائما وقاعدا وينصرف عن يمينه وعن شماله لا يبالي أي ذلك كان.

٥٥٨٥- أخبرنا أبو علي الروذباري، أخبرنا الحسين بن الحسن بن أيوب الطوسي، أخبرنا أبو حاتم الرازي، حدثنا عبيد الله بن موسى، أخبرنا إسرائيل، عن عبد الله بن عيسى، عن محمد بن سعيد، عن عبد الله بن عطاء، عن عائشة رضي الله عنها قالت: رأيت رسول الله ﷺ يتعل قائما وقاعدا، ويشرب قائما وقاعدا، وينفتل عن يمينه وشماله.

وقد قيل: عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن عطاء، عن محمد بن سعيد، عن عائشة رضي الله عنها.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن عطاء، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

* أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٣٤/٥ ح ٤٣١٢) عن أبي الحسين علي بن محمد بن بشران به، بمثله.

الوجه الثاني: عبدالله بن عيسى، عن محمد بن سعيد، عن عبدالله بن عطاء، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

* أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٤٨١/١) عن عبيد الله بن موسى العبسي به، بمثله.

الوجه الثالث: عبدالله بن عيسى، عن عبدالله بن عطاء، عن محمد بن سعيد، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم.
* لم أجده عند غير البيهقي.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على عبدالله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وقد اختلف عليه، فروي عنه الحديث على ثلاثة أوجه، وبيانا كالتالي:

الوجه الأول: عبدالله بن عيسى، عن عبدالله بن عطاء، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم - بأسقاط محمد بن سعيد - وهذه رواية زياد بن خيثمة عنه.

الوجه الثاني: عبدالله بن عيسى، عن محمد بن سعيد، عن عبدالله بن عطاء، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم - بزيادة محمد بن سعيد - وهذه رواية إسرائيل بن يونس عنه.

الوجه الثالث: عبدالله بن عيسى، عن عبدالله بن عطاء، عن محمد بن سعيد، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم. علقه البيهقي، ولم أقف على من خرجه كما ذكرت آنفاً.

فظهر من هذا العرض أنه اختلف على عبدالله بن عيسى في زيادة محمد ابن سعيد، حيث أسقطه زياد بن خيثمة، وذكره إسرائيل بن يونس،

وحكى البيهقي وجها ثالثا فيه ذكر: محمد بن سعيد بن عبدالله بن عطاء وعائشة رضي الله عنها، ولعله استنكره بقوله: "وقد قيل" وبعدم وصله.

وإسرائيل بن يونس ثقة^(١)، وزياذ بن خيثمة ثقة^(٢).

ومما سبق يتبين ثبوت الوجهين الأول والثاني عن عبدالله بن عيسى، وأنه حدث بها كذلك، وأن هذا الاختلاف إنما هو اضطراب من قبل عبدالله بن عيسى نفسه؛ لأن رواة الوجهين عنه من الثقات الأثبات.

ومما يدل على ذلك أيضاً أن متنه وقع فيه اختلاف، ففي رواية إسرائيل: "رأيت رسول الله ﷺ يتعل قائما وقاعدا، ويشرب قائما وقاعدا، وينفثل عن يمينه وشماله".

وفي رواية زياد: "رأيت رسول الله ﷺ يصلي حافيا ومنتعلا، ويشرب قائما وقاعداً، وينصرف عن يمينه وعن شماله، لا ييالي أي ذلك كان".

فاتفق إسرائيل وزياد على ذكر الانصراف عن اليمين والشمال، والشرب قائما وقاعداً، وانفرد إسرائيل بذكر الانتعال قائما وقاعداً، وانفرد زياد بذكر الصلاة حافيا ومنتعلا.

والحديث من وجهه الأول والثاني ضعيف؛ لعلتين:

الأولى: الاضطراب في إسناده ومتنه.

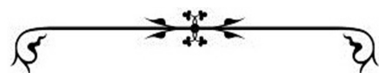
الثانية: الانقطاع؛ فإن عبدالله بن عطاء الطائفي المكي، لم يلق أحداً من الصحابة، ومنهم عائشة رضي الله عنها^(٣).



(١) التقريب (١٠٤ رقم ٤٠١).

(٢) التقريب (ص ٢١٩ رقم ٢٠٧٠).

(٣) الثقات لابن حبان (٣٣١/٨)، التهذيب (٣٢٢/٥).



الحديث [١٩]



قال البيهقي: باب في الملابس والزي والأواني وما يكره منها
(٢٠٢/٨):

٥٦٩٥ - أخبرنا أبو بكر محمد بن إبراهيم الفارسي، أخبرنا أبو عمرو بن مطر، حدثنا إبراهيم بن علي، حدثنا يحيى بن يحيى، حدثنا أبو خيثمة، عن خصيف، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: إنما كره نبي الله صلى الله عليه وسلم الثوب المصمت من الحرير، فأما العلم من الحرير أو سدى الثوب فليس به بأس.

قال الشيخ: وهذا حديث رواه زهير بن معاوية أبو خيثمة، عن خصيف هكذا.

ورواه ابن جريج، عن خصيف، عن عكرمة وسعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه هكذا، وفي رواية أخرى: فأما أن يكون سداه أو لحمته حريرا فلا بأس بلبسه.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: خصيف بن عبد الرحمن، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

* أخرج أبو داود (١٦٤/٦ ح ٤٠٥٥) - ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١١١/٥ ح ٤٢٦٨)، وفي معرفة السنن والآثار (٣٩/٥ ح ٦٧٨٠)، وفي الآداب (ص ١٩٤ ح ٤٧٧)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٤٩/١٤) - عن عبد الله بن محمد بن نفييل،

والبيهقي في السنن الكبرى (٥١١/٦ ح ٦١٥٥) من طريق عمرو بن مرزوق،

كلاهما: (عبدالله، وعمرو) عن زهير بن معاوية به، بمثله.

* وأخرجه ابن الجعد (٢٠٢/٨ ح ٢٢١٨) عن شريك النخعي،

وأحمد (٣٧١/٣ ح ١٨٧٩) عن مروان بن شجاع الخصيفي،

كلاهما: (شريك، ومروان) عن خصيف بن عبد الرحمن الجزري به، بنحوه.

الوجه الثاني: خصيف بن عبد الرحمن، عن عكرمة وسعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أحمد (٥١/٥ ح ٢٨٥٧) عن روح بن عبادة،

والبزار (٢٩٧/١١ ح ٥٠٩٧)، والطبراني في الكبير (٤٣٤/١١ ح ١٢٢٣٢) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد،

* وأخرجه الطبراني في الكبير (٧٠/١٢ ح ١٢٥٠٥)، والحاكم (٢١٢/٤ ح ٧٤٠٥) من طريق محمد بن بكر البرساني،

ثلاثتهم: (روح، والضحاك، ومحمد) عن ابن جريج به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على خصيف بن عبد الرحمن الجزري، وقد اختلف عليه فروي عنه الحديث على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: خصيف بن عبد الرحمن، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. وهذه رواية ثلاثة: زهير بن معاوية، وشريك، ومروان بن شجاع الخصيفي عنه.

الوجه الثاني: خصيف بن عبد الرحمن، عن عكرمة، وسعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ وهذه رواية: ابن جريج عنه.

وبعد التأمل في الروايتين ظهر لي أن زهير بن معاوية، ومروان، وشريكاً رووه عن خصيف، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه، بينما ابن جريج قرن في روايته سعيد بن جبير مع عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه.

وبالنظر في هذا الاختلاف يتبين رجحان الوجه الأول عن خصيف؛ وذلك لكثرة الرواة له في مقابل تفرد راو واحد عنه بالوجه المقابل له. ومما يؤيد رجحان الوجه الأول عن خصيف أن الذين رووه عنه كلهم عراقيون، بخلاف الوجه الثاني فإن الراوي عنه ابن جريج وهو مكّي. ولا شك أن رواية أهل مدينته عنه أحسن الروايات؛ لأنها رواية البلدي عن بلديه.

وسياق البيهقي يظهر منه أنه مال إلى رجحان الوجه الأول؛ ذلك لأنه ساقه مسنداً، بينما علق المرجوح، وأيضاً فإن قوله: "وهذا حديث رواه زهير بن معاوية أبو خيثمة، عن خصيف هكذا" يدل على إظهار البيهقي المفاضلة بين زهير وابن جريج، فزهير بمفرده مقدم على ابن جريج، فكيف وقد توبع؟!

وقرينة ثالثة تدل على ترجيح الوجه الأول لدى البيهقي، وهي أنه لم يخرج الوجه الثاني في أيّ من كتبه بينما أكثر من تخرج الوجه الأول كما سبق بيانه.

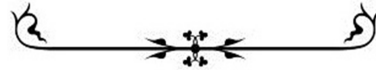
والحديث من وجهه الراجح - خصيف، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ - ضعيف؛ لأن مداره على خصيف، وهو ضعيف^(١).



(١) التهذيب (١٤٣/٣).



الحديث [٢٠]



قال البيهقي: باب في الملابس والزي والأواني وما يكره منها
(٢٥٠/٨):

٥٧٧٠ - أخبرنا أبو الحسين بن بشران، أخبرنا الحسين بن صفوان، حدثنا عبد الله بن محمد، حدثني شريح، حدثنا سعيد بن محمد، عن صالح بن حسان، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «يا عائشة إذا أردت اللحوق بي فليكفك من الزاد كزاد الراكب، ولا تستخلقي ثوبا حتى ترقعيه، وإياك ومجالسة الأغنياء».

تفرد به صالح بن حسان، وليس بالقوي.

ورواه الحسن بن حماد، عن إبراهيم بن عينة، عن صالح بن حسان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

ورواه أبو يحيى الحماني، عن صالح، عن عروة، وقيل: عنه، عن صالح، عن هشام بن عروة.

قال ابن عدي: "ومن قال: عن صالح عن عروة أصح".

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: صالح بن حسان، عن عروة بن الزبير، عن عائشة

رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ

* هو عند ابن أبي الدنيا في الزهد (٥٩ ح ٩٥)، عن شريح بن يونس

به، بمثله.

* وأخرجه الحاكم (٣٤٧/٤ ح ٧٨٦٧) من طريق مسروق بن الأجدع عن شريح بن يونس به، بمثله.

* وأخرجه الترمذي (٢٤٥/٤ ح ١٧٨٠) عن يحيى بن موسى، وابن سعد (٧٦/٨)،

وابن السني في القناعة (٨٣ ح ٦٤) من طريق يعقوب بن إبراهيم، وابن أبي الدنيا في إصلاح المال (ص ١٠٩ ح ٣٧٩) عن سعيد بن يعقوب الطالقاني،

أربعتهم: (يحيى، وابن سعد، ويعقوب، وسعيد) عن سعيد بن محمد الوراق به، بمثله.

* وأخرجه الترمذي (٢٤٥/٤ ح ١٧٨٠) عن يحيى بن موسى، وابن السني في القناعة (٨٤ ح ٦٥) من طريق محمد بن إسماعيل الضرير،

كلاهما: (يحيى، ومحمد) عن أبي يحيى الحماني عبد الحميد بن عبد الرحمن به، بمثله.

* وأخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (١٢١/١) من طريق حفص بن غياث، عن صالح بن حسان به، بمثله.

الوجه الثاني: صالح بن حسان، عن (هشام بن عروة)، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أبو يعلى (٨٠/٨ ح ٤٦١٠)، والطبراني في الأوسط (٢١٧/٥ ح ٥١٢٨) عن محمد بن هشام، وابن الأعرابي في الزهد وصفة الزاهدين (ص ٥٤ ح ٨٩) من طريق يحيى بن أبي طالب،

وابن السني في القناعة (ص ٨٥ ح ٦٦) من طريق إبراهيم بن أحمد،

وابن بشران في الأمالي (٧٥/١ ح ١٣٤) من طريق أبي بكر موسى بن إسحاق الأنصاري،

خمسهم: (أبو يعلى، ومحمد، ويحيى، وإبراهيم، وموسى) عن الحسن بن حماد به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على صالح بن حسان، وقد اختلف عليه في زيادة (هشام بن عروة) بينه وبين عروة، فروي عنه على وجهين، وهذا بياهما:

الوجه الأول: صالح بن حسان الأنصاري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية ثلاثة: سعيد بن محمد الوراق، وأبي يحيى الحماني عبد الحميد بن عبدالرحمن، وحفص بن غياث عنه.

الوجه الثاني: صالح بن حسان الأنصاري، عن (هشام بن عروة)، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية إبراهيم بن عينة عنه. فظهر مما تقدم آنفاً أنه اختلف على صالح بن كيسان في زيادة (هشام بن عروة) فزاده؛ إبراهيم بن عينة، وهو صدوق يهم^(١).

وخالفه جمعٌ فأسقطوه، وهم: سعيد بن محمد الوراق، وهو ضعيف^(٢) أبو يحيى الحماني عبد الحميد بن عبدالرحمن، وهو صدوق يخطئ^(٣)، وحفص ابن غياث.

(١) تقريب التهذيب (٩٢ رقم ٢٢٧).

(٢) تقريب التهذيب (٢٤٠ رقم ٢٢٣٨٧).

(٣) تقريب التهذيب (٣٣٤ رقم ٣٧٧١).

وبالنظر في هذا الاختلاف يتبين رجحان الوجه الأول؛ لأن رواته أكثر، بخلاف الوجه الثاني فإنه لم يروه سوى إبراهيم بن عينة، ولأن إبراهيم صدوق له أوهام، ولا يبعد عليه الوهم هنا.

وهو ما رجحه ابن عدي؛ إذ قال: "ومن قال: عن صالح، عن عروة أصح".

والحديث من وجهه الراجح -صالح بن حسان الأنصاري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها - ضعيف جداً مداره على صالح بن حسان، وهو ضعيف، قال ابن معين: "ليس حديثه بشيء". وقال البخاري: "منكر الحديث". وقال أبو حاتم: "ضعيف"^(١).

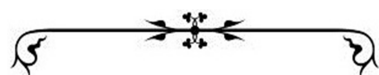
وقال البيهقي: "تفرد به صالح بن حسان، وليس بالقوي".

وقال الترمذي عقب تخريجه: "هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث صالح بن حسان، وسمعت محمداً يقول: صالح بن حسان منكر الحديث".

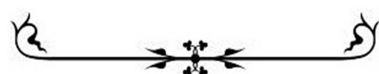
ومما يؤيد ما تقدم كله أيضاً أن متن الحديث فيه نكارة شديدة، لا يمكن ثبوتها عن النبي ﷺ.



(١) التاريخ الكبير (٢٧٥/٤)، تاريخ الإسلام (٨٤/٤).



الحديث [٢١]



قال البيهقي: باب ترك التعمق بالقرآن (٢٠٩/٩):

٢٤٠٩ - أخبرنا أبو بكر محمد بن إبراهيم الفارسي، حدثنا أبو إسحاق الأصبهاني، حدثنا أبو أحمد بن فارس، حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري، قال: حدثنا عثمان بن سعيد: حدثنا زهير، عن ليث، عن عثمان، عن زاذان، عن عابس الغفاري، قال: سمعت النبي ﷺ يعني: خصالا يتخوفهن على أمته بعده «إمارة السُّفهاء، واستخفافا بالدم، وقطيعة الرحم، وكثرة الشرط، ونشأً يتخذون القرآن مزامير يتغنون غناء، يقدمون الرجل بين أيديهم ليس بأفضلهم ولا أعلمهم، لا يقدمونه إلا ليتغنى لهم».

قال: وحدنا محمد، حدثنا حمدان، حدثنا شريك، عن أبي اليقظان، عن زاذان، عن عليم، سمع عابسا الغفاري. ورواه موسى الجهني عن زاذان، عن عابس، أو ابن عابس.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: عثمان بن عمير، عن زاذان، عن عابس الغفاري، عن النبي ﷺ.

* هو عند البخاري في التاريخ الكبير (٨٠/٧) معلقاً، عن عثمان بن سعيد به، بمثله.

* وأخرجه ابن أبي غرزة في مسند عابس (ص: ١٧ ح ١)، من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل،

والطبراني في الكبير (٣٤/١٨ ح ٥٨) من طريق عمرو بن خالد،

كلاهما: (مالك، وعمرو) عن زهير بن معاوية به، بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي عاصم الآحاد والمثاني (٢٦٩/٢ ح ١٠٢٤) من طريق عمار بن زريق،

والبزار كما في كشف الأستار (٢٤١/٢ ح ١٦١٠)، والطبراني في الكبير (٣٦/١٨ ح ٦٠)، والبيهقي في البعث والنشور (ص: ٩٩) من طريق سليمان التيمي،

والطبراني في الكبير (٣٥/١٨ ح ٥٩) من طريق فضيل بن عياض، وجريير بن عبد الحميد،

أربعتهم: (عمار، وسليمان، وفضيل، وجريير) عن ليث بن أبي سليم به، وفي أوله قصة، بنحوه.

* وأخرجه الطبراني في الكبير (٣٧/١٨ ح ٦٢)، وفي الأوسط (٢١٢/١ ح ٦٨٥) من طريق عيسى بن يونس،

والطبراني في الكبير (٣٧/١٨ ح ٦٣)، من طريق مندل،

كلاهما: (عيسى، ومندل) عن موسى الجهني عن عابس. ولم يقل: ابن عابس، وفي أوله قصة بلفظ: سمعت رسول الله ﷺ يتخوف على أمته من ستة خصال...

الوجه الثاني: عثمان بن عمير، عن زاذان، عن عليم، عن عابس

الغفاري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (٥٢٩/٧ ح ٣٧٧٣٦)، وأحمد (٤٢٧/٢٥ ح ١٦٠٤٠)، والحاarith بن أسامة (٦٤٠/٢ ح ٦١٣)، والطحاوي في شرح المشكل (٥/٤ ح ١٣٨٩)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٢٣٢/٤ ح ٥٥٥٠) من طريق يزيد بن هارون،

البخاري في التاريخ الكبير (٨٠/٧) معلقاً عن حمدان أحمد بن عمر الحميري،

وابن أبي الدنيا في العقوبات (ص ١٨٨ ح ٢٨٩) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني،

والطحاوي في شرح المشكل (٥/٤ ح ١٣٩٠) من طريق محمد بن سعيد الأصبهاني،

أربعتهم: (يزيد، وحمدان، ويحيى، ومحمد) عن شريك بن عبد الله النخعي به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على أبي اليقظان عثمان بن عمير، وقد اختلف عليه في زيادة (عليه) وحذفه على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: عثمان بن عمير، عن زاذان، عن عباس الغفاري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية ليث بن أبي سليم عنه. ويرويه عن زاذان: موسى الجهني.

الوجه الثاني: عثمان بن عمير، عن زاذان، عن علي، عن عباس الغفاري، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: شريك النخعي عنه.

ومما تقدم يظهر أنه اختلف على عثمان بن عمير في زيادة (عليه)؛ حيث أسقطه ليث بن أبي سليم، وذكره شريك النخعي.

والذي يظهر لي أن هذا الاختلاف هو من قبل عثمان بن عمير نفسه؛ لأنه ضعيف، لكن روايته عن زاذان، عن عباس، عن النبي ﷺ أرجح؛ لأنه توبع عليها، فقد تابعه موسى الجهني عن زاذان.

قال الدارقطني: "تفرد به أبو اليقظان عثمان بن عمير، عن زاذان أبي عمر، عن عليم الكندي، عن عابس الغفاري" (١).

وقال ابن حجر: "هذا الحديث مدار إسناده على عثمان بن عمير أبي اليقظان، وهو ضعيف" (٢).

وعلى كل حال فإن الحديث من كلا وجهيه ضعيف.

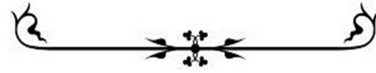


(١) أطراف الغرائب (٢٤٥/٤).

(٢) إتحاف المهرة (٥١/٥).



الحديث [٢٢]



قال البيهقي: باب إخلاص العمل لله عز وجل وترك الرياء (١٥٥/٩):

٦٤١٤ - أخبرنا أبو طاهر الفقيه، أخبرنا أبو حامد بن بلال البزاز، حدثنا أبو الأزهر، حدثنا الفريابي، حدثنا سفيان، عن مغيرة، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «بشر هذه الأمة بالسَّنة والرفعة والنصرة، والتمكين في الأرض، فمن عمل منهم عمل الآخرة للدنيا، لم يكن له في الآخرة نصيب».

كذا رواه محمد بن يوسف الفريابي، عن الثوري.

ورواه زيد بن الحباب، وغيره، عن الثوري، عن المغيرة الخراساني، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي رضي الله عنه.

٦٤١٥ - أخبرنا أبو محمد بن يوسف، أخبرنا أبو سعيد بن الأعرابي، حدثنا الحسن بن علي بن عفان، حدثنا زيد بن الحباب، حدثنا سفيان، فذكره.

ورواه قبيصة، عن سفيان، عن أيوب، عن أبي العالية.

٦٤١٦ - أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أبو القاسم الطبراني، حدثنا حفص بن عمر، حدثنا قبيصة، حدثنا سفيان، عن أيوب، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «بشر هذه الأمة بالتيسير، والسَّنة، والرفعة في الدين، والتمكين في البلاد، والنصر، فمن عمل منهم عملاً بعمل الآخرة للدنيا، فليس له في الآخرة من نصيب».

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: الثوري، عن المغيرة بن مسلم الخراساني، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه البغوي في شرح السنة (٣٣٥/١٤ ح ٤١٤٥) عن أبي طاهر محمد بن محمد الزيادي به، بمثله.

الوجه الثاني: الثوري، عن المغيرة بن مسلم الخراساني، عن (الربيع بن أنس)، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٣١٧/٦) عن عبد الله بن يوسف الأصبهاني به، بمثله.

* وأخرجه الشاشي (٣٦٨/٣ ح ١٤٩١)،

والحاكم (٣٤٦/٤ ح ٧٨٦٢) عن أبي العباس محمد بن يعقوب،

ومحمد بن مخلد في الفوائد (٧)، عن أحمد بن منصور بن سيار،

ثلاثتهم: (الشاشي، وأبو العباس، وأحمد) عن زيد بن الحباب به،
بمثله.

* وأخرجه أحمد (١٤٥/٣٥ ح ٢١٢٢٠ ح ٢١٢٢٢) عن

عبد الرزاق، ويحيى بن يمان،

وابن الأعرابي (٣٤٠/١ ح ٦٥٣)، والقضاعي في مسند الشهاب

(٢٩٣/١ ح ٤٨٤) من طريق المعتمر بن سليمان،

والحاكم (٣٥٤/٤ ح ٧٨٩٥) من طريق عبد الصمد بن حسان،

أربعتهم: (عبد الرزاق، ويحيى، والمعتمر، وعبد الصمد) عن الثوري به،

بنحوه.

* وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٣١٨/٦) من طريق إسحاق بن سليمان الرازي، عن المغيرة بن مسلم به، بنحوه، إلا أنه قال فيه: جاء جبريل إلى النبي ﷺ فقال: «بشر هذه...».

* وأخرجه ابن حبان (١٣٢/٢ ح ٤٠٥) من طريق عبد العزيز بن مسلم، عن الربيع بن أنس به، بنحوه.

الوجه الثالث: الثوري، عن أيوب، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب ؓ، عن النبي ﷺ.

* أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١٣٤/٥ ح ٢١٢٢٤) عن محمد بن عبد الرحيم البزاز، عن قبيصة به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على سفيان الثوري، وقد اختلف عليه في زيادة راوٍ وحذفه على ثلاثة أوجه، وهي كالتالي:

الوجه الأول: الثوري، عن المغيرة بن مسلم الخراساني، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب ؓ، عن النبي ﷺ، - بإسقاط الربيع بن أنس -، وهذه رواية محمد بن يوسف الفريابي عنه.

الوجه الثاني: الثوري، عن المغيرة بن مسلم الخراساني، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب ؓ، عن النبي ﷺ، وهذه رواية خمسة: زيد بن الحباب، وعبد الرزاق، ويحيى بن اليمان، والمعتمر بن سليمان، وعبد الصمد بن حسان عنه.

ويرويه عن المغيرة بن مسلم إسحاق بن سليمان الرازي.

ويرويه عن الربيع بن أنس عبد العزيز بن مسلم.

الوجه الثالث: الثوري، عن أيوب، عن أبي العالقة، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، عن النبي صل الله عليه وسلم، بإسقاط الربيع بن أنس وإبدال المغيرة بن أيوب، وهذه رواية قبيصة بن عقبة عنه.

فهذه ثلاثة أوجه رويت عن سفيان الثوري، وبالنظر في هذه الاختلافات يتبين رجحان الوجه الثاني عنه؛ لكثرة روايته، في مقابل الوجه الأول فإنه لم يروه سوى محمد بن يوسف الفريابي، والوجه الثالث لم يروه سوى قبيصة بن عقبة.

ومما يؤيد رجحان الوجه الثاني أن إسحاق بن سليمان الرازي، وهو ثقة فاضل^(١) تابع الثوري على هذا الوجه.

إلا أنني لم أقف على روايته عند غير البيهقي، وقد خالف الثوري حيث جعل الحديث من قول جبريل، ولم يأت هذا في غير روايته، فلعل الوهم فيه ممن دونه.

كما تابع المغيرة بن مسلم في رواية هذا الحديث على وجهه المحفوظ أخوه عبد العزيز بن مسلم.

وقد اقتصر أبو حاتم على الوجهين الآخرين، وذكر أن الوجه الثالث خطأ، وأن الخطأ فيه من قبيصة، وأشار إلى تصويب الوجه الثاني.

وهو أمر ظاهر، فقد تفرد قبيصة بن عقبة بالوجه الثالث، وقد نص على ذلك الدارقطني إذ قال: "تفرد به أبو عامر قبيصة بن عقبة، عن الثوري، عن أيوب عنه"^(٢).

ومع تفرده خالف الجماعة ممن رواه عن الثوري، مما يؤيد وهمه، ورواية قبيصة عن الثوري فيها ضعف، قال أحمد: "إنه كثير الغلط في سفيان، وكان صغيراً لا يضبط"^(٣).

(١) تقريب التهذيب (ص ١٠١ رقم ٣٥٧).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١/ ٣٩٧ ح ٦١٣).

(٣) تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٨١).

ويظهر ذلك جلياً إذ خالف الجماعة من أصحاب الثوري، كما في هذا الحديث.

وكذلك فإن الوجه الأول غير محفوظ، حيث تفرد به محمد بن يوسف الفريابي، وقد تكلم بعضهم في حديثه عن الثوري، ذكر ابن عدي أن له إفرادات عن الثوري^(١)، وقال ابن حجر: "ثقة فاضل، يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق"^(٢).

والخلاصة أن المحفوظ عن الثوري رواية الجماعة، وهو الوجه الثاني: الثوري، عن المغيرة بن مسلم الخراساني، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

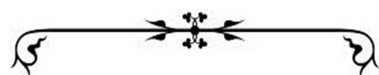
وسياق البيهقي يدل على أن الراجح الوجه الثاني؛ حيث أظهر رواية الفريابي وقبيصة، وأنهما غير متابعين مع ما في روايتهما عن الثوري، بينما ذكر أن زيد بن الحباب لم ينفرد به فقال: "ورواه زيد بن الحباب، وغيره، عن الثوري". وهذا إشعار منه برجحان هذه الرواية التي توبع فيها زيد، وهو ترجيح منه بالضبط والكثرة.

والحديث صححه ابن حبان من طريق عبد العزيز بن مسلم، وصححه الحاكم من طريق المغيرة.

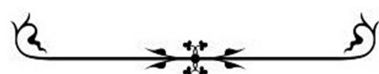


(١) الكامل (٤٦٨/٧).

(٢) التقريب (ص ٥١٥ رقم ٦٤١٥).



الحديث [٢٣]



قال البيهقي: باب في السرور بالحسنة والاغتمام بالسيئة (٢٣٣/٩):

٦٥٩٧ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا أبو محمد دعلج بن أحمد السجزي، حدثنا محمد بن علي بن زيد الصائغ، حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا يعقوب بن عبدالرحمن، وعبد العزيز بن محمد، عن عمرو مولى المطلب، عن المطلب، عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ قال: «من عمل سيئة وكرهها حين يعمل، وعمل حسنة فسر بها فهو مؤمن».

٦٥٩٨ - أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد الصفار، حدثنا هشام بن علي، حدثنا عبدالله بن عبيد بن عقيل، حدثنا عبدالله بن جعفر المديني، عن عمرو بن أبي عمرو، عن المطلب بن عبدالله بن حنطب، عن (أبيه)، عن أبي موسى الأشعري، عن النبي ﷺ قال: «من سرته حسنته، وساءته سيئته فهو مؤمن».

كذا قال: عن أبيه. ورواية الجماعة: عن عمرو ليس فيه: عن أبيه.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، عن المطلب، عن أبي موسى الأشعري ﷺ، عن النبي ﷺ.

* هو في مستدرک الحاكم (١/١٢٠ ح ١٧٧) عن أبي محمد دعلج بن أحمد به، بنحوه.

* أخرجه أحمد (٣٢/٣٣٤ ح ١٩٥٦٥) عن قتيبة بن سعيد،

والبزار (٧٢/٨ ح ٣٠٦٨) عن أحمد بن أبان،

كلاهما: (قتيبة، وأحمد) عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، به،
بنحوه.

الوجه الثاني: عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، عن المطلب،
عن (أبيه)، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.
* لم أجده عند غير البيهقي.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، وقد اختلف عليه في زيادة (أبيه) بين المطلب وأبي موسى الأشعري، فروي عنه على وجهين، وهذا بياهما:

الوجه الأول: عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، عن المطلب، عن
أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية اثنين: عبد العزيز بن
محمد الدراوردي، ويعقوب بن عبد الرحمن القاري المدني عنه.

الوجه الثاني: عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، عن المطلب، عن
(أبيه)، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية عبد الله ابن
جعفر المدني عنه.

تبين مما ذكر آنفاً أنه اختلف في زيادة: (أبيه) بين المطلب وأبي موسى
الأشعري رضي الله عنه.

فأثبت عبد الله بن جعفر المدني، وهو ضعيف^(١)، وأسقطه عبد العزيز
بن محمد الدراوردي، وهو صدوق^(٢)، ويعقوب بن عبد الرحمن، وهو ثقة^(٣).

(١) تقريب التهذيب (٢٩٨ رقم ٣٢٥٥).

(٢) تقريب التهذيب (٣٨٥ رقم ٤١١٩).

(٣) تقريب التهذيب (٣٥٣ رقم ٤٠٤٦).

وبالنظر في هذا الاختلاف يظهر رجحان رواية الوجه الأول، وضعف الوجه الثاني عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب؛ لأنه من رواية ضعيف، كما تقدم. بخلاف الوجه الأول فهو من رواية ثقة، وتابعه على ذلك صدوق.

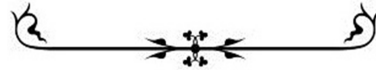
والحديث من وجهه الراجح -الوجه الأول: عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، عن المطلب، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه - ضعيف؛ لعللة الانقطاع، فالمطلب بن عبدالله بن حنطب لا يُعرف له سماعٌ من الصحابة رضي الله عنهم ^(١).



(١) المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٢٠٩)، العلل للترمذي (١/٣٨٦)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص ٦٦).



الحديث [٢٤]



قال البيهقي: باب الحياء (٢١١/١٠):

٧٣٩٣ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني، أخبرنا الأسود بن عامر، حدثنا أبو بكر بن عياش، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن صفوان بن يعلى بن أمية، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله حيي ستير، فإذا أراد أحدكم أن يغتسل فليتوار بشيء».

ورواه زهير بن معاوية، عن عبد الملك فزاد فيه: "يحب الحياء والستر". إلا أنه أرسله فلم يذكر في إسناده صفوان بن يعلى.

رواه ابن جريج، عن عطاء، فأغفله فلم يذكره فيه.

٧٣٩٤ - أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق، حدثنا أبو العباس الأصم، حدثنا بحر بن نصر، حدثنا ابن وهب، أخبرني ابن جريج، أن عطاء بن أبي رباح أخبره قال: لما كان رسول الله ﷺ بالأبواء أقبل، فإذا هو برجل يغتسل بالبراز على حوض، فرجع النبي ﷺ، فقام، فلما رأوه قائما خرجوا إليه من رحالهم، فقال: «إن الله حيي يحب الحياء، وستير يحب الستر، فإذا اغتسل أحدكم فليتوار». فأخبر عبدالله بن عتيك، ويوسف بن الحكم قد قال مع ذلك: "اتقوا الله"، وقال: "ليفرغ عليه أجيره أو غلامه، فإذا لم يكن فليغتسل إلى بعيه".

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: عطاء بن أبي رباح، عن (صفوان بن يعلى بن أمية)، عن أبيه يعلى بن أمية، عن النبي ﷺ.

*أخرجـه البيهقي في الأسماء والصفات (٢٢٣/١ ح ١٥٧)، وفي الآداب (٢٣٤/١ ح ٥٧٤) عن أبي عبد الله الحافظ محمد بن بن عبد الله بن حمدوية به، بمثله.

*وأخرجـه النسائي (٢٠٠/١ ح ٤٠٧) عن أبي بكر بن إسحاق محمد بن إسحاق الصغاني به، بمثله.

* وأخرجـه أبو داود (٤٠/٤ ح ٤٠١٣) عن محمد بن أحمد بن أبي خلف، وأحمد (٤٨٤/٢٩ ح ١٧٩٧٠)، كلاهما: (محمد، وأحمد بن حنبل) عن الأسود بن عامر به، بمثله.

الوجه الثاني: عطاء بن أبي رباح عن يعلى بن أمية رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجـه أبو داود (١٣٠/٦ ح ٤٠١٢)، والنسائي (٢٠٠/١ ح ٤٠٦) من طريق عبد الله بن محمد بن نفيل، عن زهير بن معاوية به، بمثله.

* وأخرجـه أبو حاتم في العلل (٢٦٤/٦) معلقاً عن أسباط بن محمد، عن عبد الملك به، بمثله.

الوجه الثالث: عطاء بن أبي رباح، مرسل.

* أخرجـه عبد الرزاق (٢٨٨/١ ح ١١١١) عن ابن جريج به، عن عطاء، مرسل. وذكر فيه قصة.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على عطاء بن أبي رباح، وقد اختلف عليه على ثلاثة أوجه، وهذا بياها:

الوجه الأول: عطاء بن أبي رباح، عن صفوان بن يعلى بن أمية، عن أبيه، عن النبي ﷺ. وهذه رواية عبد الملك بن أبي سليمان من رواية أبي بكر بن عياش.

الوجه الثاني: عطاء بن أبي رباح، عن يعلى، عن النبي ﷺ. وهذه رواية عبد الملك بن أبي سليمان من رواية زهير بن معاوية، وأسباط بن محمد.

الوجه الثالث: عطاء بن أبي رباح، مرسلًا. وهذه رواية ابن جريج عنه.

ظهر من هذا العرض أنه اختلف على عبد الملك بن أبي سليمان في زيادة (صفوان بن أمية) فرواه عنه زهير بن معاوية، وأسباط بن محمد بدونها، ورواه عنه أبو بكر بن عياش بها.

وبالنظر في الاختلاف على عبد الملك بن أبي سليمان يتبين رجحان الوجه الثاني عنه، وهو رواية من رواه عنه، عن عطاء، عن يعلى.

ولهذا قال أبو زرعة حينما سُئل عن رواية أبي بكر بن عياش، عن عبد الملك بن أبي سليمان: "لم يصنع فيه أبو بكر بن عياش شيئاً، وكان أبو بكر في حفظه شيء، والحديث حديث الذي رواه زهير، وأسباط بن محمد، عن عبد الملك، عن عطاء، عن يعلى بن أمية، عن النبي ﷺ" (١).

وبعد هذا فيبقى من أوجه الاختلاف على عطاء بن أبي رباح الوجهان الآخران:

الأول: وهو عن عطاء بن أبي رباح، عن يعلى بن أمية رضي الله عنه.

والثاني: وهو عن عطاء بن أبي رباح، مرسلًا.

وقد رواه على الوجه الثاني ابن جريج، وهو أجل أصحاب عطاء بن أبي رباح، قال ابن جريج: "لزممت عطاء سبع عشرة سنة". قال أبو حاتم: "من خالف ابن جريج في عطاء فقد وقع في شغل". وقال الدوري: "سمعت يحيى يقول وسئل عن قيس بن سعد عن عطاء أثبت أو ابن جريج عن عطاء فقال: ابن جريج عن عطاء أثبت" (٢).

والحديث من وجهه الراجح -عطاء بن أبي رباح، مرسلًا- ضعيف؛ لعلّة الإرسال؛ نص على ذلك ابن رجب؛ حيث قال: "أنكر وصله أحمد وأبو زرعة" (٣).

(١) العلل (٦/٢٦٤).

(٢) الجرح والتعديل (١/٧٦)، العلل لابن أبي حاتم (٣/٢٨٥)، التهذيب (٦/٤٠٤).

(٣) فتح الباري (١/٣٣٤).



الحديث [٢٥]



قال البيهقي: باب برّ الوالدين (٢٧٦/١٠):

٧٤٩١ - أخبرنا أبو بكر بن فورك، أخبرنا عبدالله بن جعفر، حدثنا
يونس بن حبيب، حدثنا أبو داود، حدثنا شعبة، أخبرني منصور، قال:
سمعتُ سالم بن أبي الجعد يحدث، عن نبيط، عن جابان، عن عبدالله
بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «لا يدخل الجنة عاق، ولا متّان، ولا ولد
زنية، ولا مدمن خمر».

ورواه جرير، عن منصور فلم يذكر في إسناده نبيطاً.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن (نبيط)، عن
جابان، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* هو في مسند أبي داود الطيالسي (٥٢/٤ ح ٢٤٠٩) عن شعبة به،
بمثله.

* وأخرجه النسائي في الكبرى (١٧/٥ ح ٤٨٩٤) عن محمود بن
غيلان، عن أبي داود به، بمثله.

* وأخرجه النسائي (٣١٨/٨ ح ٥٦٧٢) و(١٠٤/٥ ح ٥١٦٢)،
وابن أبي شيبه في مصنفه (٢١٩/٥ ح ٢٥٤١٤)، وابن خزيمة في التوحيد
(٨٥٨/٢)، وأبو بكر ابن الخلال (٢٥/٥ ح ١٥١٥)، والطبري في تهذيب
الآثار (١٨٦/٣ ح ٣٠١) من طريق محمد بن جعفر،

والدارمي (١٣٣٠/٢ ح ٢١٣٩)، وابن حبان (١٧٨/٨ ح ٣٣٨٤) من
طريق عبدالرحمن بن مهدي،

والبخاري في التاريخ الكبير (٢٥٧/٢) من طريق ابن وهب،
وأبو بكر ابن الخلال (٢٦/٥ ح ١٥١٨)، من طريق روح،
أربعتهم: (محمد، وعبدالرحمن، وابن وهب، وروح) عن شعبة به، ولم
يذكروا لفظ: «ولا ولد زنية».

الوجه الثاني: منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابان، عن
عبدالله ابن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.
* أخرجه النسائي في الكبرى (١٧/٥ ح ٤٨٩٦) من طريق محمد بن
قدامة،

وابن خزيمة في التوحيد (٨٦٥/٢) عن يوسف بن موسى،
والطبري في تهذيب الآثار (١٨٩/٣ ح ٣٠٣) عن محمد بن حميد،
ثلاثتهم: (محمد، ويوسف، وابن حميد) عن جرير بن عبد الحميد
به، بمثله.

* وأخرجه النسائي في الكبرى (١٧/٥ ح ٤٨٩٥)، وعبد الرزاق
(٤٥٣/٧ ح ١٣٨٥٩)، وأحمد (٤٩٣/١١ ح ٦٨٩٢)، وعبد بن حميد في
المنتخب (١٣٢/١ ح ٣٢٤)، والحسين بن حرب قتي البر والصلة (ص ٥٥
ح ١٠٨)، والدارمي (١٣٣٠/٢ ح ٢١٣٨)، وابن خزيمة في التوحيد
(٨٦٦/٢)، وابن حبان (١٧٥/٨ ح ٣٣٨٣)، من طريق سفيان الثوري،
وأحمد (٩٣/١١ ح ٦٥٣٧) من طريق همام بن يحيى،

والطحاوي في شرح المشكل (٣٧٣/٢ ح ٩١٤) من طريق شيان بن
عبدالرحمن التميمي،

والخراططي في المسأوى (ص ١١٥ ح ٢٣١) و(ص ٣١٨ ح ٦٦٩) من
طريق محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلي،

أربعتهم: (الثوري، ومام، وشيخان، وابن أبي ليلي)، عن منصور بن
المعتمر به، بمثله، إلا أن ابن خزيمة زاد في حديثه: ولا من أتى ذات محرم.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على منصور بن المعتمر، وقد اختلف عليه في زيادة: (نبيط) بين سالم بن أبي الجعد، وجابان، فروي عنه على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن (نبيط)، عن جابان، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. بزيادة نبيط، وهذه رواية شعبة عنه.

الوجه الثاني: منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابان، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ - بإسقاط نبيط - وهذه رواية خمسة: جرير بن عبد الحميد، وسفيان الثوري، وهمام بن يحيى، وشيبان بن عبد الرحمن، وابن أبي ليلى عنه.

هذا الحديث رواه شعبة عن منصور بن المعتمر فزاد فيه: (نبيط) بين سالم بن أبي الجعد، وجابان، وخالفه؛ جرير بن عبد الحميد وسفيان الثوري وجماعة فأسقطوا: (نبيطاً)، فهذان الوجهان عن منصور بن المعتمر.

وبالنظر في الاختلاف على منصور بن المعتمر يتبين أن راويي الوجه الثاني - اللذين رواه عنه بزيادة نبيط - كلاهما كوفيان، وفيهم من هو أعلم الناس بحديثه وهو الثوري، قال يحيى بن معين: "لم يكن أحد أعلم بحديث منصور من الثوري"^(١).

وقال العجلي: "أريد أن أكتب حديث الكوفة، قال: عليك بجرير"^(٢).

ولا شك أن رواية أهل المدينة عنه هي أحسن الروايات؛ لأنها رواية البلدي عن بلديه.

وبهذا يتبين رجحان رواية سفيان الثوري، وجرير بن عبد الحميد عنه بإسقاط (نبيط).

(١) سير أعلام النبلاء (٤٠٤/٥).

(٢) الثقات (ص ٢٦٧).

ومما يؤيد غلط الوجه الأول أنه لا يُعرف لجابان سماع من نبيط؛ ولذا قال البخاري: "لا يعرف لجابان سماع من عبدالله، ولا لسالم من جابان، ولا من نبيط"^(١).

ويؤيد رجحان ذلك أنه لم يُختلف على جرير، والثوري، بخلاف رواية شعبة، فقد وقع فيها اختلاف، قال البخاري: "ثنا وهب، سمع شعبة، عن منصور، عن سالم، عن نبيط، عن جابان، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «لا يدخل الجنة ولد زنا»، وتابعه غندر ولم يقل جرير والثوري: نبيط. وقال عبدان، عن أبيه، عن شعبة، عن يزيد، عن سالم، عن عبدالله بن عمرو قوله، ولم يصح"^(٢).

والظاهر من سياق البيهقي ترجيحه للوجه الثاني؛ إذ ذكره كالإعلال للوجه الأول، فالبيهقي - فيما يظهر - قد اعتمد الوجه الثاني وأعل به الوجه الأول.

وهذا ظاهر من تتبع الطرق أن رواة الوجه الثاني أكثر عددا، لا سيما وهم كوفيون، وفيهم من هو أعلم الناس بحديث منصور وهو الثوري.

والحديث من وجهه الراجح - منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابان، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه - ضعيف؛ لعلتين:

الأولى: فيه انقطاع، فسالم بن أبي الجعد لا يُعرف له سماع من جابان.

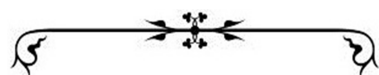
الثانية: فيه جابان، وهو مجهول^(٣).



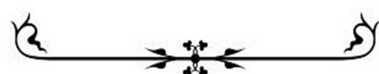
(١) التاريخ الكبير (٢/٢٥٧).

(٢) التاريخ الكبير (٢/٢٥٧).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٣/١١٨).



الحديث [٢٦]



قال البيهقي: باب تسميت العاطس (١١/٤٩٥):

٨٨٩٣ - أخبرنا الأستاذ أبو بكر بن فورك، أخبرنا عبد الله بن جعفر الأصبهاني، حدثنا يونس بن حبيب، حدثنا أبو داود، حدثنا شعبة عن ابن أبي ليلى، عن أخيه، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله على كل حال، وليقل له الذي يشمته: يرحمكم الله، وليقل: يهديكم الله ويصلح بالكم».

٨٨٩٤ - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا محمد بن عبيد الله المنادي، حدثنا وهب بن جرير، حدثنا شعبة، عن ابن أبي ليلى، عن أخيه، عن أبيه، عن أبي أيوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.... فذكره غير أنه قال: «يرحمك الله».

٨٨٩٥ - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا مكرم بن أحمد القاضي ببغداد، حدثنا عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقي، حدثنا أبو معمر، حدثنا عبد الوارث، حدثنا عدي أبو الهيثم، حدثني محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه، والحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، أن أبا أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله، وليرد عليه: يرحمك الله، وليرد عليهم: يهديكم الله ويصلح بالكم».

عدي هذا هو ابن عبد الرحمن، وافق شعبة في إسناد، وزاد في الإسناد الحكم بن عتيبة.

ورواه يحيى بن سعيد القطان، عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى،
فخالفهما في إسناده.

٨٨٩٦ - أخبرناه أبو عبدالله الحافظ، أخبرنا أبو بكر محمد بن
عبدالله يعني الحفيد، نا هارون بن عبد الصمد الرحي، حدثنا علي بن
المديني، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا ابن أبي ليلى، حدثني ابن أخي
عبدالله بن عيسى، عن أبي، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال:
قال رسول الله ﷺ: «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله، وليقل له:
يرحمكم الله، وليقل: يهديكم الله ويصلح بالكم».

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه، عن
عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.
* أخرجه الترمذي (٨٣/٥ ح ٢٧٤١) عن محمود بن غيلان، عن أبي
داود الطيالسي به، بمثله.

* وأخرجه الترمذي (٥٣/٥ ح ٢٧٤١) من طريق محمد بن جعفر،
ابن الجعد (١١٣/١ ح ٦٧٨)

كلاهما: (ابن الجعد، ومحمد) عن شعبة به، بمثله.

الوجه الثاني: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه،
و(الحكم بن عتيبة)، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أيوب الأنصاري
رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أحمد (٢٧٦/٢ ح ٩٧٣) من طريق منصور بن أبي الأسود،
عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى به، بنحوه.

الوجه الثالث: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن عبدالله بن عيسى، عن أبي، عن علي بن أبي طالب عليه السلام، عن النبي صلى الله عليه وسلم.
* أخرجه ابن عساكر (١٣/٦٤) عن زاهر بن طاهر، عن أبي عبدالله الحافظ به، بمثله.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البيهقي، وهو:

الوجه الرابع: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن عيسى، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن علي عليه السلام، عن النبي صلى الله عليه وسلم.
* أخرجه الترمذي (٨٣/٥ ح ٢٧٤١)، وأحمد (٢٨٧/٢ ح ٩٩٥)، والحاكم (٢٩٦/٤ ح ٧٦٩٣) من طريق يحيى بن سعيد القطان. والنسائي في الكبرى (٩٠/٩ ح ٩٩٦٩) من طريق أبي عوانة، وابن ماجه (١٢٤/٢ ح ٣٧١٥) من طريق علي بن مسهر، وأبو يعلى (٢٦٠/١ ح ٣٠٦) من طريق ابن أبي ذئب، أربعتهم: (يحيى، وأبو عوانة، وعلي، وابن أبي ذئب) عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وقد اختلف عليه على أربعة أوجه، وهي كالتالي:
الوجه الأول: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب عليه السلام، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بإسقاط (الحكم بن عتيبة) وهذه رواية شعبة عنه.

الوجه الثاني: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه، والحكم بن عتيبة، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب الأنصاري عليه السلام، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بزيادة (الحكم بن عتيبة)

وهذه رواية اثنين: عدي أبي الهيثم، ومنصور بن أبي الأسود عنه.

الوجه الثالث: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن عبدالله بن عيسى، عن أبي، عن علي بن أبي طالب عليه السلام، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية يحيى بن سعيد القطان عنه.

الوجه الرابع: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن عيسى، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن علي عليه السلام، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية أربعة: يحيى بن سعيد القطان، وأبي عوانة، وعلي بن مسهر، وابن أبي ذئب عنه.

هذا الحديث اختُلف فيه على محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى على أربعة أوجه؛ فروي عنه مرة بزيادة (الحكم بن عتيبة)، ومرة بإبدال عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، بعبدالله بن عيسى، ومرة بإبدال صحابه أبي أيوب بعلي عليه السلام. فهذه أربعة أوجه عن ابن أبي ليلى.

والذي يظهر لي أن هذا الاختلاف من محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، فإنه متكلم في حفظه، فهو صدوقٌ سيئ الحفظ جداً^(١). بخلاف من رَووا عنه فإنهم أوثق منه.

وقد اضطرب في إسناده اضطراباً ظاهراً؛ فقد حَدَّث بهذا الحديث على هذه الأوجه، كما هو ظاهر.

فالحديث من جميع أوجهه ضعيف؛ لعله الاضطراب.

قال الدارقطني: "والاضطراب فيه من ابن أبي ليلى؛ لأنه كان سيئ الحفظ"^(٢).

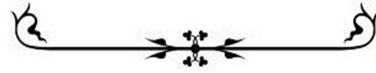


(١) التقريب (ص ٤٩٣ رقم ٦٠٨١).

(٢) العلل (٣/٢٦٧).



الحديث [٢٧]



قال البيهقي: باب حقوق الأولاد والأهلين (١٤٢/١١):

٨٣٠٨ - أخبرنا أبو الحسين بن بشران، أخبرنا إسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا أحمد بن منصور، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت امرأة ومعهما ابنتان لها تسألني، فلم تجد عندي شيئا غير تمرة واحدة، فأعطيتها إياها، فأخذتها فشقققتها بين ابنتيها ولم تأكل منها شيئا، ثم قامت فخرجت هي وابنتاهما، فدخل رسول ﷺ على تفيئة ذلك فحدثته حديثها، فقال ﷺ: «من ابتلي من هذه البنات بشيء فأحسن إليهن، كن له سترا من النار».

هكذا في رواية عبد الرزاق، عن معمر.

ورواه عبد الله بن المبارك، عن معمر، عن الزهري، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن عروة، وهو الصحيح، وكذلك رواه شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق (ص ٢١٣ ح ٦٤٨)، ومن طريقه القضاعي في مسند الشهاب (٣١١/١ ح ٥٢٢) عن أحمد بن منصور الرمادي، به بمثله.

* وأخرجه ابن راهويه (٩٧٦/٣ ح ١٦٩٥)،

وأحمد (٢٠٢/٤٢ ح ٣٥٣٣٢)،

وعبد بن حميد في المنتخب (١٤٧٣)،

وتمام في الفوائد (١٤٦/٢ ح ١٣٨٤) من طريق إسحاق بن إبراهيم بن عباد،

أربعتهم: (ابن راهويه، وأحمد، وعبد، وإسحاق) عن عبد الزراق به،
بمثله.

* وأخرجه الترمذي (٣١٩/٤ ح ١٩١٣) من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز،

وأحمد (٢٤٠٥٥ ح ٦١/٤٠) عن عبد الأعلى،

كلاهما: (عبد المجيد بن عبد العزيز، وعبد الأعلى) عن معمر به،
بمثله.

* وأخرجه ابن راهويه (٩٧٧/٣ ح ١٦٩٦) من طريق صالح بن أبي الأخر،

وابن حبان (٢٠١/٧ ح ٢٩٣٩) من طريق يونس الأيلي،

والطبراني في مسند الأوسط (١٠٩/٧ ح ٧٠٠٠)، وفي مسند الشاميين (٣٣/٣ ح ١٧٥٢) من طريق الزبيدي،

ثلاثتهم: (صالح، ويونس، والزبيدي) عن الزهري به، بمثله في رواية يونس والزبيدي، أما رواية صالح فبلفظ: «من ولي من هذه البنات شيئاً فأحسن إليهن كن له ستراً من النار»..

الوجه الثاني: الزهري، عن (عبد الله بن أبي بكر بن حزم)، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

أخرجه البخاري (١١٠/٢ ح ١٤١٨) عن بشر بن محمد،

ومسلم (٢٠٢٧/٤ ح ٢٦٢٩) من طريق سلمة بن سليمان،

والترمذي (٣١٩/٤ ح ١٩١٥) من طريق أحمد بن محمد،
 ثلاثتهم: (بشر، وسلمة، وأحمد بن محمد) عن عبدالله بن المبارك
 به، بمثله.
 * وأخرج البخاري (٧/٨ ح ٥٩٩٥)، ومسلم (٢٠٢٧/٤ ح ٢٦٢٩)
 من طريق أبي اليمان الحكم بن نافع،
 وأحمد (٤١ ح ١٢١ ح ٢٤٥٧٢) عن بشر بن شعيب،
 كلاهما: (أبو اليمان، وبشر بن شعيب) عن شعيب بن أبي حمزة
 به، بمثله في رواية بشر بن شعيب، أما لفظ أبي اليمان فهو: «من يلي من
 هذه البنات.....».

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على الزهري، وقد اختلف عليه في
 زيادة؛ (عبد الله بن أبي بكر بن حزم) وحذفه على وجهين، وهذا بياهما:
الوجه الأول: الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه
 رواية أربعة: معمر، من رواية عبد الرزاق، وعبد المجيد بن عبد العزيز، وعبد الأعلى.
 وصالح بن أبي الأخضر، ويونس الأيلي، والزبيدي، عنه.
الوجه الثاني: الزهري، عن عبدالله بن أبي بكر بن حزم، عن عروة،
 عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية اثنين: معمر من رواية عبدالله بن
 المبارك. وشعيب بن أبي حمزة.
 هذا الحديث رواه الزهري، واختلف عليه في زيادة: (عبدالله بن أبي
 بكر بن حزم) بينه وبين عروة بن الزبير.
 فزاده معمر، واختلف عليه؛ فرواه عنه بذكره عبدالله بن المبارك،
 وأسقطه عبد الرزاق، وعبد المجيد بن عبد العزيز، وعبد الأعلى.

ويظهر لي من هذا الاختلاف أن الراجح في ذلك ثبوت كلا الوجهين عن معمر، وأنه فعلاً حدث بكلا الوجهين، ويدلُّ على ذلك عدة أمور، منها:

- أن من رواه على الوجه الأول عبد الرزاق، وهو من المقدمين في معمر، وتابعه على ذلك غيره كما تقدم.

- ويظهر لي أن معمرًا كان يختصر مرة، ومرة يقول: (عبد الله بن أبي بكر)، لأن راوي الوجهين عنه (عبد الله بن المبارك، وعبد الرزاق، ويعلى) ثقات من المقدمين فيه.

وأما الاختلاف على الزهري فيتبين لي قوة الوجهين عنه؛ إذ قد رواهما كبار أصحابه.

إلا أن الوجه الثاني عنه أرجح؛ وذلك لأنه مما حدث به من أصل كتابه، قال عبد الرزاق: "وكان يذكره -يعني: الزهري- عن عبد الله بن أبي بكر، وكذا كان في كتابه -يعني: الزهري- عن عبد الله بن أبي بكر، عن عروة، أن عائشة رضي الله عنها"^(١).

وهو الوجه الذي اختاره البيهقي ورجّحه، فقال بعد أن ساق رواية عبد الله بن المبارك، عن معمر، عن الزهري، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن عروة: "وهو الصحيح".

فالحديث من وجهه الراجح -الزهري، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها- صحيح وهو من هذا الوجه في صحيح البخاري ومسلم.



(١) مسند أحمد (٢٠٢/٤٢ ح ٣٥٣٣٢).



الحديث [٢٨]



قال البيهقي: باب مقارنة أهل الدين وموالاتهم وإفشاء السلام بينهم (٢٤٠/١١):

٨٤٧٧ - أخبرنا أبو الحسين بن بشران، أخبرنا أبو جعفر بن محمد بن عمرو، حدثنا محمد بن أحمد بن أبي العوام، حدثنا أبو عامر، حدثنا علي ابن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن أبي راشد، عن عبدالرحمن بن شبل أن رسول الله ﷺ قال: «يسلم الراكب على الراجل، ويسلم الراجل على القاعد، والأقل على الأكثر، فمن أجاب السلام فهو له، ومن لا يجيبه فلا شيء له». خالفه معمر، وغيره عن يحيى، فلم يذكروا في إسناده أبا راشد.

✧ تخريج أوجه الاختلاف^(١):

الوجه الأول: يحيى بن أبي كثير الطائي، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن (أبي راشد)، عن عبدالرحمن بن شبل رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. * أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١/٣٤٤ ح ٩٩٢) عن سعد بن الربيع،

وابن السني في عمل اليوم والليلة (١/١٧٣ ح ٢١١) من طريق أبي عامر العقدي عبد الملك بن عمرو، كلاهما: (سعد، وأبو عامر) عن علي بن المبارك به، بمثله.

(١) هذا الحديث ساقه بعض الأئمة مطولا وبعضهم مقتصراً على إحدى فقراته، واكتفينا في التخريج بالعزو لمن أخرج موضع الشاهد الذي ذكره البيهقي.

الوجه الثاني: يحيى بن أبي كثير الطائي، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن عبد الرحمن بن شبل رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

* أخرجه أحمد (١/١٢٩ ح ٣١٤)، وعبد بن حميد (١/١٢٩ ح ٣١٤) من طريق عبد الرزاق،

وابن قانع في معجم الصحابة (٢/١٣٣) من طريق عبد الله بن المبارك،

كلاهما: (عبد الرزاق، وعبد الله بن المبارك) عن معمر به، بمثله في رواية ابن المبارك، وزاد في لفظه عبد الرزاق: «تعلموا القرآن، فإذا تعلمتموه، فلا تغلوا فيه....».

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على يحيى بن أبي كثير الطائي، وقد اختلف عليه في زيادة (أبي راشد) وإسقاطه على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن (أبي راشد)، عن عبد الرحمن بن شبل رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بزيادة (أبي راشد) وهذه رواية: علي بن المبارك عنه.

الوجه الثاني: يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن عبد الرحمن بن شبل رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بإسقاط (أبي راشد)، وهذه رواية معمر بن راشد عنه.

هذا الحديث رواه يحيى بن أبي كثير واختلف عليه في زيادة (أبي راشد)، فزاده علي بن المبارك، وهو من المقدمين في يحيى، قال ابن معين:

"ليس أحد في يحيى بن أبي كثير مثل هشام الدستوائي، والأوزاعي، وبعدهما علي بن المبارك"^(١).

وخالفه معمر بن راشد فرواه عنه عن زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن عبدالرحمن بن شبل رضي الله عنه، فأسقط من سنده (أبا راشد).

ومما سبق يتبين ثبوت الوجهين كليهما عن يحيى بن أبي كثير، وأنه حدث بهما كذلك، وأن هذا الاختلاف إنما هو من قبل يحيى نفسه، ويشبه أن يكون يحيى يوصله مرة، ويرسله أخرى، فاختلف الرواة عنه لذلك.

ويؤيد هذا أن يحيى نُكِّلَ في تدليسه وإرساله، قال العقيلي: "كان يذكر بالتدليس". وقال ابن حجر: "ثقة ثبت، لكنه يرسل ويدلس"^(٢).

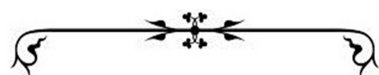
ولهذا يقوى ترجيح الوجه الأول، حيث رواه من هو من أثبت الناس عنه؛ ولهذا ساق البيهقي الحديث من رواية علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير؛ ذلك لأن علي بن المبارك من المقدمين في يحيى، وذلك منه إظهار لقوة تلك الرواية، إضافة إلى إهماله ذكر إسناد طريق معمر، بل اكتفى بتعليقه.

وعليه فإن الحديث من وجهه الراجح - يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن (أبي راشد)، عن عبدالرحمن بن شبل رضي الله عنه - صحيح، وقد صرح يحيى بالسماع من شيخه زيد بن سلام في رواية علي ابن المبارك.

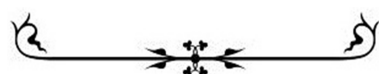


(١) تهذيب الكمال (١١٢/٢١).

(٢) التهذيب (٢٣٥/١١)، التقريب (٥٩٦ رقم ٧٦٣٢).



الحديث [٢٩]



قال البيهقي: في باب عيادة المريض (١١/٤٠٣).

٨٧٣٨ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرني أبو عمرو بن مطر، حدثنا إبراهيم بن علي، حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «عائد المريض في مخرفة الجنة».

رواه مسلم في الصحيح، عن سعيد بن منصور، عن حماد.

- أخبرنا أبو عبدالله إسحاق بن محمد السوسي، حدثنا أبو العباس محمد ابن يعقوب، أخبرنا محمد بن إسحاق الصغاني، حدثنا عبد الوهاب بن عطاء، حدثنا خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «إن المسلم إذا عاد أخاه المسلم لم يزل في خرفة الجنة حتى يرجع».

- وأخبرنا أبو طاهر الفقيه، أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسين القطان، حدثنا علي بن الحسن الداراجدي، حدثنا أبو جابر محمد بن عبد الملك، حدثنا شعبة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «إذا عاد الرجل أخاه المسلم فإنه في خراف الجنة حتى يرجع».

تابعهما هشيم، ويزيد بن زريع، عن خالد الحذاء.

وأخرجه مسلم، من حديث عاصم الأحول، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء، عن ثوبان رضي الله عنه.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: أبو قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان رضي الله عنه،
عن النبي ﷺ.

* هو عند مسلم في الصحيح (١٩٨٩/٤ ح ٢٥٦٨) عن سعيد بن منصور به، بنحوه.

* وأخرجه مسلم (١٩٨٩/٤ ح ٢٥٦٨) عن أبي الربيع الزهراني سليمان بن داود،

وأحمد (١١١/٣٧ ح ٢٢٤٣٩ ح ٢٢٤٥٢) عن عبد الرحمن بن مهدي، وعفان بن مسلم،

ثلاثتهم: (أبو الربيع، وعبد الرحمن، وعفان) عن حماد بن زيد به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (١١٤/٣٧ ح ٢٢٤٤٦) عن عبد الوهاب بن عطاء الخفاف به، بمثله.

* وأخرجه علي بن الجعد (١٩٢ ح ١٢٦١)،

وأبو داود الطيالسي (٢٣٠/٢ ح ١٠٨١)،

وأحمد (٥٨/٣٧ ح ٢٢٣٧٥) عن محمد بن جعفر،

والطبراني (١٠١/٢ ح ١٤٤٦) من طريق عمرو بن مرزوق،

أربعتهم: (علي، وأبو داود، ومحمد، وعمرو) عن شعبة به، بنحوه.

* وأخرجه مسلم (١٩٨٩/٤ ح ٢٥٦٨) عن يحيى بن يحيى التميمي،

وابن أبي شيبة في مصنفه (٤٤٣/٢ ح ١٠٨٣٢)،

كلاهما؛ (يحيى، وابن أبي شيبة) عن هشيم به، بنحوه.

* وأخرجه مسلم (١٩٨٩/٤ ح ٢٥٦٨) عن يحيى بن حبيب الحارثي،

والترمذي (٢٩٠/٣ ح ٩٦٧) عن حميد بن مسعدة،

وأحمد (٢٧/١١٤ ح ٢٢٤٤٤) عن يونس بن محمد المؤدب،
وابن حبان (٧/٢٢٣ ح ٢٩٥٧) من طريق أبي كامل فضيل
الجحدري،

أربعتهم: (يحيى، وحמיד، ويونس، وأبو كامل) عن يزيد بن زريع به،
بنحوه.

* وأخرجه أحمد (٣٧/٩١ ح ٢٢٤٠٧) عن علي بن عاصم،
وهناد في الزهد (١/٢٢٥ ح ٣٧٣) من طريق سفيان الثوري،
كلاهما: (علي، والثوري) عن خالد الحذاء به، بنحوه.

* وأخرج الطيالسي (٢/٣٣٠ ح ١٠٨١)، وأحمد
(٣٧/٥٦ ح ٢٢٣٧٣)، من طريق شعبة،

والرويان (١/٤١١ ح ٦٣٢) من طريق يزيد بن هارون،
كلاهما: (شعبة، ويزيد بن هارون) عن عاصم الأحول، عن أبي قلابة
به، بنحوه.

الوجه الثاني: أبو قلابة، عن (أبي الأشعث)، عن أبي أسماء
الرحبي، عن ثوبان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرج مسـلم (٤/١٩٨٩ ح ٢٥٦٨)، والترمـذي
(٣/٢٩٠ ح ٩٦٨)، وابن أبي شـيـبة في مصـنفه (٢/٤٤٣ ح ١٠٨٣٣) وأحمد
(٣٧/١٠١ ح ٢٢٤٢٢)، والطـبراني في المعـجم الكبـير (٢/١٠١ ح
١٤٤٥)، والقـضـاعي في مسـند الشـهاب (١/٢٤٢ ح ٣٨٤)، والبيهـقي في
السنن الكبـرى (٣/٣٨٠)، وفي الآداب (١/١١١ ح ٢٧٠) من طريق يزيد
بن هارون،

ومسلم (٤/١٩٨٩ ح ٢٥٦٨) من طريق مروان بن معاوية،

وعبدالله بن المبارك في الزهد (٢٥٤ ح ٧٣٢٠)،

وأحمد (٣٧/١١٧ ح ٢٢٤٥١) من طريق حماد بن سلمة،

والبخاري في الأدب المفرد (ص ١٨٤ ح ٥٢١) من طريق عبد الواحد،

خمسهم: (يزيد، ومروان، وابن المبارك، وحماد، وعبد الواحد) عن
عاصم الأحول به، بنحوه.

* وأخرجه الترمذي (٢٩٠/٣ ح ٩٦٨) معلقاً عن أبي غفار المثني بن
سعد، عن أبي قلابة به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على أبي قلابة عبدالله بن
زيد الجرمي، وقد اختلف عليه في زيادة (أبي الأشعث) بينه وبين أبي أسماء
الرجبي، على وجهين وهذا بيانهما:

الوجه الأول: أبو قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان. وهذه رواية ثلاثة:
أيوب السخيتاني، وخالد الحذاء، وعاصم الأحول عنه: من رواية يزيد
ابن هارون، وشعبة.

الوجه الثاني: أبو قلابة، عن (أبي الأشعث)، عن أبي أسماء، عن
ثوبان. وهذه رواية اثنين: عاصم الأحول من رواية يزيد بن هارون، ومروان
بن معاوية، وعبدالله بن المبارك، وحماد بن سلمة وعبد الواحد، وأبو غفار
المثني بن سعد.

بعد هذا العرض يظهر أنه اختلف في هذا الحديث على عاصم
الأحول، وهو أحد الرواة عن أبي قلابة، وبيانه كالتالي:

الوجه الأول: رواه شعبة، ويزيد بن هارون، عنه، عن أبي قلابة، عن
أبي أسماء الرجبي، عن ثوبان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، بحذف (أبي الأشعث).

الوجه الثاني: رواه مروان بن معاوية، وعبدالله بن المبارك، وحماد بن سلمة، ويزيد بن هارون وعبد الواحد، عنه، عن أبي قلابة، عن (أبي الأشعث)، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

ويتبين من النظر في هذا الاختلاف على عاصم الأحول قوة الروايتين عنه؛ إذ قد رواهما كبار أصحابه عنه، ويؤيد ذلك أن بعض أصحابه حدث بكلا الوجهين؛ ولذا حدث به يزيد بن هارون عنه على الوجهين.

وأما الاختلاف على أبي قلابة فقد رواه عنه كبار أصحابه على كلا الوجهين، قال ابن المديني: "ليس في القوم - يعني: عاصمًا الأحول، وخالد الحذاء - مثل أيوب"^(١).

ويظهر لي أن هذا الاختلاف من قبله هو، فهو مدلس كثير الإرسال، قال الذهبي، وتبعه العلائي: "إنه كان يدلس عن لحقهم ومن لم يلحقهم، وكان له صحف يحدث منها ويدلس"^(٢).

وقد أخرج مسلم الحديث من الوجهين، فقد يكون يرجح رواية أيوب، وخالد الحذاء، ويرى أن زيادة أبي الأشعث في الإسناد لا تؤثر في صحة الإسناد بدونها، أو يرى أن عاصم الأحول حفظ الزيادة بقرينة أن من زاد في الإسناد فقد حفظ، وعليه فلا يمكن تخطئة عاصم الأحول المخالف للجماعة، فيكون هذا من أبي قلابة نفسه، يرسل الحديث، وأسنده لأبي الأشعث.

ولما ساق البخاري الاختلاف قال: "والأول أصح" أي: رواية أبي قلابة، عن (أبي الأشعث)، عن أبي أسماء، عن ثوبان رضي الله عنه. ولعل ذلك لكونه أتم إسناد يروى به هذا الحديث، فلم يسقط من إسناده أحد، ولعله لهذا رجه البخاري.

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/٢٥٦).

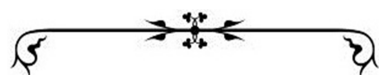
(٢) جامع التحصيل (٦٨ رقم ١١٢).

وسياق البيهقي يدل على ترجيح الوجهين، فإنه أعقب كل رواية بما يشعر بصحتها، فبعد الرواية الأولى قال: "رواه مسلم في الصحيح، عن سعيد بن منصور، عن حماد". ثم ذكر ذلك أيضا بعد الرواية الثانية بقوله: "وأخرجه مسلم، من حديث عاصم الأحول، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء، عن ثوبان".

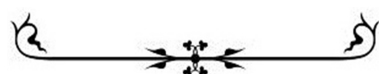
وهذا كما يدل على اعتماد البيهقي للوجهين وتصحيحه لهما فإنه يدل كذلك على عناية البيهقي -وأصحاب التصانيف عموما- بما أخرجه البخاري ومسلم لكونهما اشترطا الصحة والتزما بها.

فالحديث من وجهه الأول والثاني صحيح، وهو في صحيح مسلم.





الحديث [٣٠]



قال البيهقي: باب الصبر على المصائب وعما تنزع النفس إليه من لذة الشهوة (٢٨٦/١٢):

٩٤٠٩ - وأخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو، أخبرنا أبو عبد الله الصفار، حدثنا أبو بكر بن أبي الدنيا، حدثنا حميد بن زنجويه، حدثنا عبد الله بن يوسف، حدثنا الهيثم بن حميد، أخبرني زيد بن واقد، عن القاسم، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صداع المؤمن، أو شوكة يشاكها، أو شيء يؤذيه يرفعه الله بها يوم القيامة درجة، ويكفر بها عنه ذنوبه».

٩٤١٠ - أخبرنا أبو طاهر الفقيه، أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسين القطان، حدثنا أحمد بن يوسف السلمي، حدثنا محمد بن مبارك، حدثنا صدقة، عن زيد بن واقد، عن القاسم بن مخيمرة، عن (أبي حميد)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «ما من مؤمن يصيبه صداع في رأسه، أو شوك فتأذى به، أو ما سوى ذلك من الأذى إلا رفعه الله بها درجة، وكفر بها خطيئة».

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: زيد بن واقد، عن القاسم، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* هو في المرض والكفارات لابن أبي الدنيا (١٤٤ ح ١٨٠) عن حميد بن زنجويه به.

الوجه الثاني: زيد بن واقد، عن القاسم بن مخيمرة، عن (أبي حميد)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٢/٢٢٠ ح ١٢٢٣)، وأبو نعيم في الحلية (٨٥/٦) من طريق هشام بن عمار، عن صدقة بن خالد القرشي به، بنحوه.

* وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين^(١) (٢/٣٢٠ ح ١١٢٣) من طريق الحسن بن يحيى، عن زيد بن واقد به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على زيد بن واقد، وقد اختلف عليه في زيادة (أبي حميد)، بين القاسم بن مخيمرة، وأبي سعيد الخدري، فروي عنه على وجهين:

الوجه الأول: زيد بن واقد، عن القاسم، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، بإسقاط (أبي حميد)، وهذه رواية الهيثم بن حميد عنه.

الوجه الثاني: زيد بن واقد، عن القاسم بن مخيمرة، عن (أبي حميد)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ، وهذه رواية اثنين: صدقة بن خالد، والحسن بن يحيى عنه.

هذا الحديث رواه زيد بن واقد، واختلف عليه في زيادة (أبي حميد)، فأسقطه الهيثم بن حميد الغساني، وهو صدوق^(٢)، وخالفه صدقة بن خالد القرشي، وهو ثقة^(٣)، والحسن بن يحيى فزاده.

(١) وقع خطأ في المطبوع فقبل: "أبي حبيب" بدل: "أبي حميد" وظهر أنه تصحيف؛ لأنه قال: عن أبي حبيب قاضي عمان، وقاضي عمان هو أبو حميد، كما في تهذيب الكمال (٢٣/٤٤٣) في تسمية شيوخ القاسم بن مخيمرة.

(٢) تقريب التهذيب (٥٧٧ رقم ٧٣٦٢).

(٣) تقريب التهذيب (٢٧٥ رقم ٢٩١١).

وبالنظر في الاختلاف على زيد بن واقد يتبين لي رجحان رواية صدقة بن خالد عنه بزيادة (أبي حميد) في الحديث؛ لأنه من أوثق الرواة عنه.

ومما يؤيد ذلك أن الحسن بن يحيى تابع صدقة بن خالد القرشي على زيادة (أبي حميد) مما يؤكد رجحان الوجه الثاني.

وهو من هذا الوجه - زيد بن واقد، عن القاسم بن مخيمرة، عن (أبي حميد)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه - ضعيف؛ لأن في سنده أبا حميد قاضي عمان، لا يُعرف من هو.





الحديث [٣١]



قال البيهقي: باب الصبر على المصائب وعما تنزع النفس إليه من لذة الشهوة (٣٢٥/١٢):

٩٤٦٤ - أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسن القاضي، أخبرنا أبو جعفر بن دحيم، حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الحسين، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عفان، حدثنا حماد بن سلمة، حدثنا أبو ربيعة قال: سمعت أنسًا رضي الله عنه يقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله تعالى إذا ابتلى المسلم ببلاء في جسده قال للملك: اكتب له صالح عمله الذي كان يعمل، فإن شفاه غسله وطهره، وإن قبضه غفر له ورحمه».

كذا قال في إسناده: سمعت أنسًا رضي الله عنه وقد:

- أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد الصفار، حدثنا محمد بن الفرج الأزرق، حدثنا السهمي، حدثنا سنان بن ربيعة، عن ثابت البناني، عن عبيد بن عمير، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول صلى الله عليه وسلم: «ما من مسلم يبتلى ببلاء في جسده، إلا كتب الله له كل عمل صالح كان يعمل في صحته في مرضه».

قال الشيخ: سنان بن ربيعة هو أبو ربيعة، وفي هذا دلالة على أنه لم يسمعه من أنس بن مالك، والله أعلم.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: سنان بن ربيعة، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

* أخرجه أحمد (٢٦٨/٢١ ح ١٣٧١٢) و (٤٨٣/١٩ ح ١٢٥٠٣)

عن عفان بن مسلم، به بنحوه.

* وأخرجـــــــــــــــــه أحمد (١٥٠/٢١ ح ١٣٥٠١) و (٤٨٣/١٩ ح ١٢٥٠٣) وابن أبي الدنيا في الكفارات (١٧٠ ح ١٦٠) من طريق الحسن بن موسى الأشيب،

والحارث بن أسامة (٣٥٠/١ ح ٢٤٦) عن الحسن بن قتيبة،
والبخاري في الأدب المفرد (١٧٦ ح ٥٠١) عن موسى بن داود،
وأبو يعلى (٢٣٢/٧ ح ٤٢٣٣ و ٤٢٣٥) عن إبراهيم بن الحجاج،
وعبد الأعلى بن حماد،

خمســـــــــــــــــتهم: (الحسن بن موسى، والحسن بن قتيبة، وموسى، وإبراهيم،
وعبد الأعلى) عن حماد بن سلمة به، بمثله.

* وأخرجـــــــــــــــــه البخاري في الأدب (١٧٦ ح ٥٠١) من طريق سعيد بن
زيد الجهضمي، عن سنان بن ربيعة به، بمثله.

الوجه الثاني: سنان بن ربيعة، عن (ثابت البناني، عن عبيد بن
عمير)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجـــــــــــــــــه ابن أبي الدنيا في المرض والكفار (ص ١٤٣ ح ١٧٨) عن
الحسين بن الحسن المروزي،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٦٢/٥ ح ٢٢١٣) عن علي بن معبد،
والعقيلي في الضعفاء (١٧٠/٢) عن محمد بن إسماعيل،
ثلاثـــــــــــــــــتهم: (الحسين، وعلي، ومحمد) عن عبدالله بن بكر السهمي به،
بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على سنان بن ربيعة، وقد
اختلف عليه في زيادة (ثابت البناني، عن عبيد بن عمير)، بين سنان، وأنس
رضي الله عنه، فروي عنه على وجهين، وهذا بياهما:

الوجه الأول: سنان بن ربيعة، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية اثنين: حماد بن سلمة، و سعيد بن زيد الأزدي عنه.

الوجه الثاني: سنان بن ربيعة، عن (ثابت البناني، عن عبيد بن عمير)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: عبدالله بن بكر السهمي عنه.

هذا الحديث رواه سنان بن ربيعة، واختُلف عليه في زيادة (ثابت البناني عن عبيد بن عمير) فأسقطه حماد بن سلمة، وهو ثقة من أثبت الناس في ثابت^(١)، وسعيد بن زيد الأزدي، وهو صدوق له أوهام^(٢)، وخالفهما عبدالله بن بكر السهمي وهو ثقة^(٣) فزاده.

وبالنظر في هذا الاختلاف يتبين رجحان الوجه الأول لأمرين:

الأول: أن رواية الوجه الأول اثنان، بخلاف الوجه الثاني فإنه تفرد به راو واحد.

الثاني: أن رواية عبدالله بن بكر السهمي عن سنان بن ربيعة متكلم فيها، قال ابن معين: سمع السهمي من سنان بن ربيعة بعدما خرف^(٤).

وأما قول البيهقي: "كذا قال في إسناده: سمعت أنسا"، فيظهر لي - والله أعلم - أن البيهقي استغرب رواية عفان بن مسلم، عن حماد بن سلمة التي صرح فيها سنان بن ربيعة بإخبار أنسا له بهذا الحديث، فإن التصريح المذكور ليس بشيء بل هو خطأ، ولذا لم يذكره الحسن بن موسى الأشيب والحسن بن قتيبة وغيرهم بل في روايتهم ذكره بالعننة.

ولعل هذا من قبل سنان بن ربيعة نفسه، فإن في حفظه ضعفاً.

(١) تقريب التهذيب (١٧٨ رقم ١٤٩٩).

(٢) تقريب التهذيب (٢٣٦ رقم ٢٣١٢).

(٣) تقريب التهذيب (٢٩٧ رقم ٣٢٣٤).

(٤) التاريخ الكبير (١٦٤/٤).

وعلى كل حال فإن الحديث من وجهيه الأول والثاني ضعيف؛ لأن مداره على سنان بن ربيعة، وهو ضعيف^(١).



(١) لسان الميزان (٢١٩/٤)، الضعفاء (١٧٨ رقم ١٨٠٠).



الحديث [٣٢]



قال البيهقي: باب في الصبر على المصائب، وعما تنزع إليه النفس من لذة وشهوة (٣٣٧/١٢):

٩٤٨١ - أخبرنا أبو الحسين بن بشران، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن إسحاق البزار قالوا: أخبرنا أبو محمد عبدالله بن محمد بن إسحاق الفاكهي بمكة، حدثنا أبو يحيى عبدالله بن أحمد بن أبي مسرة، حدثنا يحيى بن محمد الجارئي، حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن عباد بن كثير، وطارق، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أنزل الله ﻋﻠﻴﻚ المعونة على قدر المثونة، وأنزل الصبر عند البلاء».

تفرد به طارق بن عمار، وعباد، وقد قيل: عن عباد، عن طارق، وهو الأصح، وطارق يعرف بهذا الحديث.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: عبد العزيز الدراوردي، عن عباد بن كثير، وطارق، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* هو عند أبي محمد الفاكهي في الفوائد (٢٨٨ ح ١١١) - ومن طريقه ابن بشران في آماليه (٢٩٢/١ ح ٦٧٠) - عن يحيى بن محمد الجارئي به، بمثله.

* أخرجه البزار (٣٢٧/١٥ ح ٨٨٧٨) عن محمد بن مسكين، عن يحيى بن محمد بن عبدالله الجارئي به، بنحوه.

الوجه الثاني: عبد العزيز الدراوردي، عن عباد بن كثير، عن طارق، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه العقيلي في الضعفاء (٢/٢٢٧) من طريق يحيى بن محمد الجاري، عن عبد العزيز الدراوردي، بنحوه.

* وأخرجه الحارث بن أبي أسامة (١/٤٨٩ ح ٤٢٣) من طريق وهب بن وهب، عن عباد بن كثير به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على عبد العزيز الدراوردي، وقد اختلف عليه فروي الحديث عنه على وجهين، وهذا بياهما:

الوجه الأول: عبد العزيز الدراوردي، عن عباد بن كثير، وطارق، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: يحيى بن محمد الجاري عنه.

الوجه الثاني: عبد العزيز الدراوردي، عن عباد بن كثير، عن طارق، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية يحيى بن محمد الجاري عنه.

ويرويه عن عباد بن كثير: وهب بن وهب.

أبان الإمام البيهقي عن وجه الاختلاف في هذا الحديث وهو أن يحيى بن محمد الجاري رواه عن عبد العزيز الدراوردي فقرن مع عباد بن كثير طارق، ثم رواه مرة عن أخرى عن عبد العزيز الدراوردي عن عباد بن كثير،

عن طارق، والخطأ والوهم من يحيى الجاري، فهو صدوق يخطئ، قال البخاري: يتكلمون فيه ^(١).

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يغرب" ^(٢). ومما يدل على تخليطه في هذا الحديث أنه جمع بين طارق وعباد بن كثير ورواه عنهما، وهذا يقتضي أن طارقاً تابع عباداً، والصحيح إنما يرويه عباد عن طارق.

ومما يؤيد ذلك أنه توبع متابعة قاصرة على الوجه الثاني؛ ولذا حدث به وهب بن وهب عن عباد بن كثير عن طارق.

قال البيهقي: "تفرد به طارق بن عمار، وعباد، وقد قيل: عن عباد، عن طارق، وهو الأصح، وطارق يعرف بهذا الحديث".

والحديث من وجهه الراجح عبد العزيز الدراوردي، عن عباد بن كثير، عن طارق، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، ضعيف جداً فيه؛ عباد بن كثير البصري، وهو كذاب، قال ابن معين: "ضعيف الحديث، ليس بشيء". وقال أحمد: "روى أحاديث كذبا لم يسمعها". وقال الدارمي: "ليس بشيء في الحديث". وقال البخاري: "تركوه" ^(٣).

وعليه فلا يثبت الحديث من هذين الوجهين جميعاً، لا بالزيادة، ولا بال حذف، قال أبو حاتم: "هذا حديث منكر" ^(٤).



(١) التقريب (ص ٥٩٦ رقم ٧٦٣٨).

(٢) تهذيب الكمال (٥٢٣/٣١).

(٣) تهذيب الكمال (١٤٧/١٤).

(٤) العلل (١٤٤/٥ م ١٨٧٠).



الحديث [٣٣]



قال البيهقي: باب المناسك (١٢/٤٦٣):

٩٧٥١ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا أبو العباس الأصم، حدثنا العباس الدوري، حدثنا عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه، عن عبدالرحمن بن إسحاق، عن القاسم، عن ابن مسعود رضي الله عنه، أن النبي ﷺ إذا نزل به كرب، قال: «يا حيُّ يا قيوم برحمتك أستغيث».

ورواه غيره عن عبدالرحمن، عن القاسم، عن أبيه، عن ابن مسعود رضي الله عنه، هذا بإرساله أصح.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: عبدالرحمن بن إسحاق، عن القاسم، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الضبي محمد بن فضيل في الدعاء (ص ١٦٣ ح ٦)،

وابن أبي الدنيا في الفرج والشدة (٦٥ ح ٤٧) من طريق النضر بن إسماعيل البجلي،

وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ٣٠١ ح ٣٤٠) من طريق عبد الواحد ابن زياد،

والدارقطني في العلل (٥/٢٠٠م ٨١٩) معلقاً عن علي بن مسهر،

أربعتهم: (محمد، والنضر، وعبد الواحد، وعلي) عن عبدالرحمن بن إسحاق به، بمثله في رواية النضر، وأما رواية الضبي، وعبد الواحد فهي بلفظ: «اللهم إني عبدك وابن عبدك...» الحديث.

الوجه الثاني: عبدالرحمن بن إسحاق، عن القاسم، عن (أبيه)،
عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرج البزار (٣٦٣/٥ ح ١٩٩٤) من طريق محمد بن صالح
الثقفي،

والحاكم (٦٨٩/١ ح ١٨٧٥) من طريق النضر بن إسماعيل البجلي،
والبيهقي في الأسماء والصفات (٢٩/١ ح ٨) من طريق عبد الواحد بن
زياد،

ثلاثتهم: (محمد، والنضر، وعبد الواحد) عن عبدالرحمن بن إسحاق
به، بلفظ: «اللهم إني عبدك وابن عبدك...» الحديث.

* وأخرج ابن أبي شيبة في مسنده (٢٢٣/١ ح ٣٢٩)، وأحمد
(٢٤٦/٦ ح ٣٧١٢)، وأبو يعلى (١٩٨/٩ ح ٥٢٩٧)، وابن حبان
(٢٣٥/٣ ح ٩٧٢) من طريق أبي سلمة الجهني موسى بن عبد الله، عن
القاسم به، بلفظ: «اللهم إني عبدك وابن عبدك...» الحديث.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على عبدالرحمن بن
إسحاق بن الحارث الواسطي، وقد اختلف عليه في زيادة (أبيه) بين
القاسم وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فروي عنه على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: عبدالرحمن بن إسحاق، عن القاسم، عن ابن مسعود
رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية خمسة: حفص بن غياث، ومحمد بن
فضيل، والنضر بن إسماعيل البجلي، وعبد الواحد بن زياد، وعلي بن
مسهر.

الوجه الثاني: عبدالرحمن بن إسحاق، عن القاسم، عن (أبيه)، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية ثلاثة: محمد بن صالح الثقفي، والنضر بن إسماعيل، وعبد الواحد بن زياد عنه.

ويرويه عن القاسم عن أبيه أبو سلمة الجهني موسى بن عبدالله.

فتحصل مما تقدم أنه اختلف على عبدالرحمن بن إسحاق في ذكر (والد القاسم: عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود) فذكره محمد بن صالح الثقفي، وأسقطه حفص بن غياث، ومحمد بن فضيل، وعلي بن مسهر وجماعة.

ومحمد بن صالح الثقفي مجهول^(١)، وعلي بن مسهر ثقة له غرائب^(٢)، ومحمد بن فضيل، صدوق^(٣).

ورواه على كلا الوجهين عبد الواحد بن زياد، وهو ثقة^(٤)، والنضر بن إسماعيل، وهو ضعيف^(٥).

وبالنظر في هذا الاختلاف يظهر لي رجحان الوجه الأول؛ لكثرة روايته، ومع ذلك فإنه يظهر لي ثبوت الوجه الثاني أيضاً عن عبد الرحمن بن إسحاق، ويدل على ذلك أيضاً أن هناك بعض الرواة قد روى عنه أكثر من وجه، مما يدل على أن هذا الاختلاف إنما هو من قبل نفسه.

ويكون هذا اضطراراً من عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث الواسطي، فإن في حفظه كلاماً^(٦).

(١) ميزان الاعتدال (٥٨١/٣).

(٢) تقريب التهذيب (٤٠٥ رقم ٤٨٠٠).

(٣) تقريب التهذيب (٥٠٢ رقم ٦٢٢٧).

(٤) تقريب التهذيب (٣٦٧ رقم ٤٢٤٠).

(٥) ميزان الاعتدال (٢٥٥/٤).

(٦) تقريب التهذيب (٣٣٦ رقم ٣٧٩٩).

ولما ساق البيهقي الاختلاف قال: "هذا بإرساله أصح". أي: رواية عبدالرحمن، عن القاسم، عن أبيه، عن ابن مسعود رضي الله عنه. ولعله لأجل أن عبد الواحد بن زياد أوثق من حفص بن غياث.

وقد علقه هنا مع أنه وقع له في كتبه الأخرى كما هو موضح في التخريج، ولعل البيهقي اكتفى بالإشارة له ولم ينشط لسياق سنده؛ نظرًا لانقطاعه، وهو ما يسميه "الإرسال" جرئًا على مصطلح المتقدمين من تسمية أي انقطاع كان بالمرسل.

ويؤيد ما ذهب إليه البيهقي أن عبدالرحمن بن إسحاق ثوبع على الوجه الأرجح -تابعه أبو سلمة الجهني موسى بن عبدالله- مما يدل على أنه حفظ الصواب ثم اضطرب فيه.

وعلى كل حال فالحديث من وجهه الراجح -عبدالرحمن، عن القاسم، عن أبيه، عن ابن مسعود رضي الله عنه - ضعيف؛ لعلتين: الأولى: فيه عبدالرحمن بن إسحاق، وهو ضعيف^(١).

الثانية: فيه انقطاع، فعبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود، لم يسمع من أبيه، قال ابن معين: "عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود، وأبو عبيدة بن عبدالله لم يسمعا من أبيهما"^(٢).

وقال البخاري: "قال شعبة: لم يسمع عبدالرحمن من عبدالله بن مسعود أبيه"^(٣).

ولذا قال البيهقي: "هذا بإرساله أصح".



(١) التقريب (٣٣٦ رقم ٣٧٩٩).

(٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣/٣٥٤).

(٣) التاريخ الأوسط (١/٧٤).



الحديث [٣٤]



قال البيهقي: باب في الزهد وقصر الأمل (١٣/١٠):

٩٨٧٨ - حدثنا أبو عبد الرحمن السلمي إملاء، أخبرنا أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه، أخبرنا العباس بن الفضل الأسفاطي، حدثنا سريج بن يونس، حدثنا مروان بن معاوية، عن عبد الرحمن -يعني: ابن أبي شميلة- عن (أبيه)، عن سلمة -يعني: ابن عبيد الله بن محصن- عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا».

هذا أصح ما روي في هذا الباب، وقد ذكره البخاري في غير الجامع، عن بشر بن مرحوم، عن مروان بن معاوية، عن عبد الرحمن بن أبي شميلة الأنصاري الهنائي، عن سلمة، عن أبيه، ولم يقل: عن أبيه، عن سلمة، وكذلك قاله أبو عيسى.

٩٨٧٩ - أخبرنا أبو جعفر المستملي، أخبرني أبو نصر أحمد بن محمد بن حامد، حدثنا أحمد بن محمد بن الخليل البزار، حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري، حدثنا بشر بن مرحوم... فذكره.

وهكذا قال في التاريخ: عبد الرحمن بن أبي شميلة الأنصاري، عن سلمة بن عبيد الله بن محصن، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: مروان بن معاوية، عن عبد الرحمن بن أبي شميلة، عن (أبيه)، عن سلمة بن عبيد الله بن محصن، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه البيهقي في الأربعون الصغرى (ص ١٠٧ ح ٥٧) عن عبد الرحمن السلمي به، بمثله.

الوجه الثاني: مروان بن معاوية، عن عبدالرحمن بن أبي شميلة، عن سلمة بن عبيد الله بن محصن، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١١٢ ص ٣٠٠) عن بشر بن مرحوم به، بمثله.

* وأخرجه الترمذي (٥٧٤/٤ ح ٢٣٤٦) عن عمرو بن مالك، ومحمود بن خدّاش،

وابن ماجه (٢٥٣/٥ ح ٤١٤١) عن سويد بن سعيد، ومجاهد بن موسى،

والحميدي (٤٠٧/١ ح ٤٤٣)،

وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١٤٦/٤ ح ٢١٢٦ ح ٢١٢٧) عن كثير بن عبيد الخذاء، ويعقوب بن حميد،

والعقيلي (١٤٦/٢) من طريق عمرو بن نافع،

وابن قانع (١٧٨/٢)، من طريق يحيى بن بشير القرقيساني،

والقضاعى في مسند الشهاب (٣٢٠/١ ح ٥٤٠)، من طريق محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ،

عشرتهم: (عمرو، ومحمود، وسويد، ومجاهد، والحميدي، وكثير،

ويعقوب، وعمرو، ويحيى، ومحمد) عن مروان بن معاوية به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على مروان بن معاوية،

وقد اختلف عليه، فروي عنه هذا الحديث على وجهين، وهذا بياهما:

الوجه الأول: مروان بن معاوية، عن عبدالرحمن بن أبي شميلة، عن (أبيه)، عن سلمة بن عبيد الله بن محصن، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: **سريج بن يونس** عنه.

الوجه الثاني: مروان بن معاوية، عن عبدالرحمن بن أبي شميلة، عن سلمة بن عبيد الله بن محصن، عن أبيه، عن النبي ﷺ. وهذه رواية إحد عشر راوياً: **بشر بن مرحوم، وعمرو بن مالك، ومحمود بن خدّاش، وسويد بن سعيد، ومجاهد بن موسى، والحميدي، وكثير بن عبيد، ويعقوب بن حميد، وعمرو بن نافع، يحيى بن بشير القرقساني، ومحمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ** عنه.

فظهر من هذا أنه قد رواه عن مروان بن معاوية بإسقاط أبيه -أبو شميلة الأنصاري- جماعة: **الحميدي، وكثير بن عبيد، ويعقوب بن حميد، وعمرو بن نافع وغيرهم.**

بينما ذكره واحد من أصحابه، وهو **سريج بن يونس**، والأرجح حذفه، وهو المحفوظ عن مروان بن معاوية؛ لأنها رواية الأكثر، وهو اختيار البيهقي كذلك؛ فسياقه دال على ترجيح الوجه الثاني؛ فقد ساق رواية البخاري مطمئناً بها، فضلاً عن أنه عضدها بنقله عن أبي عيسى الترمذي أنه أخرجه كذلك، وهذه القرائن حينما تحتف بكلام البيهقي تبين أنه يرجح هذه الرواية، وكما ذكرنا في دراستنا أن البيهقي يتتبع كثيراً كلام البخاري، وكثيراً ما يوافقه الرأي في قوله. وأيضاً فإن الوجه الثاني أكثر عدداً وأحسن ضبطاً.

وهو من وجهه الرابع -مروان بن معاوية، عن عبدالرحمن بن أبي شميلة الأنصاري الهنائي، عن سلمة، عن أبيه- معلول **بعلتين**:

الأولى: التفرد، هذا الحديث يُعدُّ من إفرادات مروان بن معاوية حيث لم يتابع عليه، وقد حمّله العقيلي عهداً ذلك؛ إذ قال: "ولا أبعد أن يكون عبدالرحمن بن أبي شميلة هذا هو محمد بن سعيد المصلوب؛ لأن مروان بن

معاوية يغير اسمه على أنواع كثيرة، فلعل سعيداً هذا هو أبو شُميلة، وجعله عبدالرحمن، وهو كذلك؛ لأن الألفاظ في هذا الحديث تشبه ألفاظه^(١).

الثانية: الجهالة، فيه عبدالرحمن بن أبي شُميلة الأنصاري قال ابن المديني: "لا أعلم روى عنه غيرهما". وقال ابن معين: "ذكره ابن حبان في الثقات". وقال ابن حجر: "مقبول"^(٢).

وشيخه سلمة بن عبدالله -ويقال: ابن عبيد الله- بن محصن الأنصاري المدني، ذكره ابن حبان في الثقات. وقال أحمد: "لا أعرفه". وقال العقيلي: "لا يتابع على حديثه". وقال ابن حجر: "مجهول"^(٣).

أما قول البيهقي: "هذا أصح ما روي في هذا الباب" الذي يظهر لي أن البيهقي لا يعني بذلك أحد الأوجه، وإنما عني بذلك أن حديث عبيد الله ابن محصن -حديث الباب- أصح ما في الباب، فقد ذكر قبله حديث أبي الدرداء، وابن عمر، وليس إسنادهما بذاك الإسناد.



(١) الضعفاء (١٤٦/٢).

(٢) تهذيب التهذيب (١٩٦/٦)، تقريب التهذيب (٣٤٢ رقم ٣٨٩٦).

(٣) تهذيب التهذيب (٢٩٥/١١)، تقريب التهذيب (٢٤٧ رقم ٢٤٩٩).



الحديث [٣٥]



قال البيهقي: باب في الجود والسخاء (٢٩٣/١٣):

١٠٣٥٦ - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو منصور محمد بن أحمد ابن بشر الحرقى الصوفي، حدثنا الحسين بن محمد بن زياد القباني، حدثنا عمرو بن زرارة، حدثنا سعيد بن محمد الوراق، حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «السخي قريب من الله قريب من الناس قريب من الجنة وبعيد من النار، والبخل بعيد من الله بعيد من الجنة بعيد من الناس قريب من النار، ولفاجر سخي أحب إلى الله من عابد بخيل، وأي داء أودى من البخل».

وقيل: عن سعيد، عن يحيى، عن الأعرج.

١٠٣٥٧ - أخبرناه أبو سعد الماليني، أخبرنا أبو أحمد بن عدي، حدثنا أحمد بن الحسين بن عبد الصمد الموصلي، ومحمد بن أحمد بن هارون، قالوا: حدثنا الحسن بن عرفة، حدثني سعيد بن محمد الوراق الثقفي الكوفي، عن يحيى بن سعيد، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه .. فذكره مرفوعاً كذلك.

تفرد به سعيد بن محمد، وهو ضعيف.

ورواه حميد بن زنجويه، عن محمد بن بكار، عن سعيد بن محمد الوراق، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، يزيد وينقص. وقيل: عن يحيى بن سعيد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن عائشة رضي الله عنها. وكل ذلك غير محفوظ.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أبي الزناد، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* لم أجده عند غير البيهقي.

الوجه الثاني: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الترمذي (٣٤٢/٤ ح ١٩٦١) عن الحسن بن عرفة به، ولم يذكر: «ولفاجر سخي أحب...» الحديث.

* وأخرجه الطبري (١٠٠/١ ح ١٦٣) عن الفضل بن إسحاق،

والعقيلي في الضعفاء (١١٧/٢) من طريق محمد بن حرب الواسطي،

وأبو بكر الأسماعيلي (٧٣٢/٣ ح ٣٤٨) من طريق عمر بن عبد الله الهجري،

ثلاثتهم: (الفضل، ومحمد، وعمر) عن سعيد بن محمد الوراق به، ولم يذكروا في حديثهم: «ولفاجر سخي أحب...» الحديث.

الوجه الثالث: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الطبراني في الأوسط (٢٧/٢ ح ٢٣٦٣) من طريق محمد بن بكار، عن سعيد بن محمد الوراق به، ولم يذكر في حديثه: «ولفاجر سخي أحب...» الحديث.

الوجه الرابع: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الدارقطني في العلل (٣٧١٦ م ٣٦٨/١٤) معلقاً عن عبد العزيز ابن أبي حازم، عن يحيى بن سعيد به، بمثله.

وللحديث أوجه أخرى لم يذكرها البيهقي، وهي:

الوجه الخامس: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

* أخرجه أبو الفضل الزهري في جزء من حديثه (٦٤٣ ح ٧٠٦) من طريق عنبة بن عبد الواحد، عن يحيى بن سعيد به، ولم يذكر في حديثه: «ولفاجر سخي أحب...» الحديث.

الوجه السادس: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

* أخرجه الدارقطني في العلل (٣٧١٦م/١٤) معلقاً عن سهل بن عثمان الكندي، عن سعيد بن مسلمة، وتليد بن سليمان المحاربي، عن يحيى بن سعيد به.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على يحيى بن سعيد الأنصاري، واختلف عليه في هذا الحديث على ستة أوجه، وهذا بياها:

الوجه الأول: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهذه رواية سعيد بن محمد الوراق.

الوجه الثاني: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه. عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهذه رواية سعيد بن محمد الوراق.

الوجه الثالث: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهذه رواية سعيد بن محمد الوراق.

الوجه الرابع: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية عبد العزيز بن أبي حازم.

الوجه الخامس: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة رضي الله عنها. عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذه رواية عنبة بن عبد الواحد.

الوجه السادس: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية: سعيد بن مسلمة الأموي، وتليد بن سليمان المحاربي.

فهذه ستة أوجه رُوي الحديث من طريقها؛ فأما الوجه الأول والثاني والثالث فمدارها على سعيد بن محمد الوراق، وهو ضعيف^(١).

وأما الوجه الرابع ففي الإسناد إلى عبد العزيز بن أبي حازم الراوي رواد بن الجراح، قال الدارقطني: "متروك". وقال ابن عدي: "عامّة ما يرويه لا يتابعه الناس عليه"^(٢). وهو كما قال، فلم أقف على من تابعه على هذا الوجه.

وأما الوجه الخامس ففي الإسناد إلى عنبة الراوي خلف بن يحيى القاضي، قال أبو حاتم: "كذاب". وذكره الذهبي في ديوان الضعفاء^(٣).

وأما رواية: سعيد بن مسلمة الأموي، وتليد بن سليمان المحاربي على الوجه السادس فلا تصح، فتليد ضعيف، وكذا سعيد بن مسلمة؛ ضعيف^(٤).

(١) الكامل (٤/٤٦٠)، ديوان الضعفاء (ص ١٦٢).

(٢) ميزان الاعتدال (٥٥/٢).

(٣) ميزان الاعتدال (١/٦٦٣)، ديوان الضعفاء (ص ١٢١).

(٤) العلل (١٤/٣٦٨).

فهذه ستة أوجه لا يصحُّ منها شيء، قال الدارقطني: "ولا يثبت منها شيء على وجه" (١).

وقال ابن عدي: "وهذا اختلف فيه على يحيى بن سعيد، وكل الاختلاف فيه عليه ليس بمحفوظ" (٢).

وقال أبو حاتم: "هذا حديث منكر" (٣).



(١) سير أعلام النبلاء (١١/٤٥٤)، الكامل (٢/٢٨٤-٤/٤٢٦).

(٢) الكامل (٤/٤٦٠).

(٣) العلل (٦/٩٨).



الحديث [٣٦]



قال البيهقي: باب تعظيم القرآن (٤٢/٤):

٢١٥٣ - أخبرنا أبو نصر بن قتادة، أخبرنا أبو منصور النضروي، حدثنا أحمد بن نجرة، حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا سلام الطويل، عن زيد العمي، عن ابن سيرين، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «فاتحة الكتاب شفاء من السم».

قال أبو بكر البيهقي رضي الله عنه: وعندي أن هذا الاختصار من الحديث الذي رواه محمد بن سيرين عن أخيه معبد بن سيرين، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في رقية اللديغ بفاتحة الكتاب، وقد ذكرناه في كتاب المعرفة وهو نحو حديث خارجة بن الصلت في المعتوه وقريبا من معناه.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: محمد بن سيرين، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

*هو في سنن سعيد بن منصور (٥٣٥/٢ ح ١٧٨) عن سلام الطويل به، بمثله.

الوجه الثاني: محمد بن سيرين، عن (معبد بن سيرين)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

*أخرجـه البخاري (١٨٧/٦ ح ٥٠٠٧)، ومسلم (١٧٢٨/٤) ح (٢٢٠١)، وأبو داود (٢٩٥/٥ ح ٣٤١٩)، وأحمد (٣١١/١٨) ح (١١٧٨٧)، وأبو عوانة (٣٦٧/١٧ ح ١٧٧١)، وابن حبان (٤٨٠/١٣) ح (٦١١٣)، وأبو طاهر المخلص في المخلصيات (٣٦٧/٢ ح ١٧٧١)

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٩٣/٧ ح ١٠٤٦٣) من طريق هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين به، بلفظ: كنا في مسير لنا، فنزلنا، فجاءت جارية فقالت: إن سيد الحي سليم، وإن نفرنا غيب، فهل منكم راق، فقام معها رجل ما كنا نأبئه برقية، فرقاه، فبرأ، فأمر لنا بثلاثين شاة وسقانا لبناً، فلما رجع قلنا له: أكنت تحسن رقية، أو كنت ترقى؟ قال: لا، ما رقيت إلا بأم الكتاب..... الحديث.

*وأخرج به البخاري (٩٣/٣ ح ٢٢٧٦)، (١٣٣/٧ ح ٥٧٤٩)، ومسلم (١٧٢٧/٤ ح ٢٢٠١)، والترمذي (٤٦٦/٣ ح ٢٠٦٤)، والنسائي في الكبرى (٧١/٧ ح ٧٤٩١)، وابن ماجه (٧٢٩/٢ ح ٢١٥٦) من طريق أبي المتوكل علي بن داود، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه به، بنحو لفظ هشام بن حسان السابق، ومنهم من ساقه بلفظ: انطلق نفر من أصحاب النبي ﷺ في سفرة سافروها، حتى نزلوا على حي من أحياء العرب، فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم... الحديث.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث كما ساقه البيهقي مداره على محمد بن سيرين، وقد اختلف عليه في زيادة؛ (معبد بن سيرين) وحذفه على وجهين، وهما:

الوجه الأول: محمد بن سيرين، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. وهذه رواية: زيد العمي عنه.

الوجه الثاني: محمد بن سيرين، عن (معبد بن سيرين)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. وهذه رواية: هشام بن حسان الأزدي القُرْدُوسي عنه.

هذا الحديث رواه محمد بن سيرين، واختلف عليه في زيادة (معبد بن سيرين)، فأسقطه زيد العمي، وهو ضعيف، قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، واهي

الحديث ضعيف^(١)، وخالفه هشام بن حسان، ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين^(٢)، فزاده.

وبالنظر في الاختلاف على محمد بن سيرين يتبين لي رجحان الوجه الثاني عنه، لعدم ثبوت الوجه الأول عنه وصحة الوجه الآخر.

ولذا قال البيهقي بعد أن خرجه من طريق زيد بن العمي عن محمد بن سيرين عن أبي سعيد الخدري: "وعندي أن هذا الاختصار من الحديث الذي رواه محمد بن سيرين عن أخيه معبد بن سيرين، عن أبي سعيد الخدري".

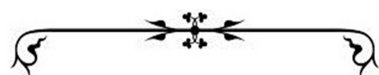
فكلام البيهقي هنا أبان عن كون زيد العمي اختصر المتن حيث اقتصر على لفظ: «فاتحة الكتاب شفاءً من السُّم»، بينما رواية هشام بن حسان فيها بيان للإجمال الذي جاء في رواية زيد العمي، وهذا هو المعروف عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه من طرق متعددة ولا يعرف اللفظ الذي رواه زيد بالاختصار.

وعلى هذا فإن الحديث من وجهه الراجح محمد بن سيرين، عن معبد بن سيرين، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم -صحيح وهو من هذا الوجه في صحيح البخاري ومسلم.

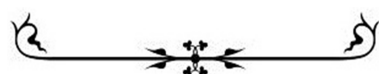


(١) الكامل لابن عدي (٣ / ١٠٥٥ - ١٠٥٨)، والتهذيب (٣ / ٤٠٧ - ٤٠٩ رقم ٧٤٦).

(٢) التقريب (٥٧٢ رقم: ٧٢٨٩).



الحديث [٣٧]



قال البيهقي: باب التعاون على البر والتقوى (١٠/١١٧):

٧٢٥٦ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن سهل بن سهلويه المزكي، وأنا سألته حدثنا أبو نصر أحمد بن محمد بن نصر البباد، حدثنا أحمد بن حنبل، حدثني الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عبدة بن أبي لبابة، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله أقواما اختصهم بالنعم لمنافع العباد، وقرها فيهم ما بذلوا، فإذا منعوها نزعها عنهم وحولها إلى غيرهم».

٧٢٥٧ - وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا أبو الحسن بن هانئ، - لفظا من أصل كتابه - حدثنا جدي أحمد بن محمد بن نصر، فذكره بإسناده مثله، غير أنه قال: حدثنا الأوزاعي.

وهكذا روي عن أبي مطيع معاوية بن يحيى الشامي، وأبي عثمان عبدالله بن زيد الحمصي الكلبي، عن الأوزاعي، وقد قيل في رواية أبي مطيع: عن الأوزاعي، عن عبدة، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: الأوزاعي، عن عبدة بن أبي لبابة، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن أبي الدنيا في قضاء الحوائج (ص ٢٣ ح ٥)، وفي اصطناع المعروف (ص ٢٠ ح ٥)، والطبراني في الكبير (٢٠٧/١٣ ح ٥١٦٢)، والأوسط (٢٢٨/٥ ح ٥١٦٢)، وأبو نعيم في الحلية (١١٥/٦) من طريق محمد بن حسان،

وتمام في الفوائد (٧٤/١ ح ١٦٢) من طريق أبي غسان مالك بن يحيى،

كلاهما: (محمد، ومالك)، عن أبي عثمان عبدالله بن زيد الحمصي به، بمثله، إلا أنه في رواية أبي غسان مالك بن يحيى، وأحمد بن يونس - سمّاه: معاوية بن يحيى الشامي، وقال أبو غسان: (أبو عثمان) بدل: (عبدالله بن زيد الحمصي أبو عثمان).

الوجه الثاني: الأوزاعي، عن عبدة بن أبي لبابة، عن (نافع)، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ * لم أجده عليه عند غير البيهقي.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على الأوزاعي، وقد اختلف عليه، فروي عنه الحديث على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: الأوزاعي، عن عبدة بن أبي لبابة، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. وهذه رواية اثنين: الوليد بن مسلم، وأبي عثمان عبدالله بن زيد الحمصي، وقيل: معاوية بن يحيى الشامي.

الوجه الثاني: الأوزاعي، عن عبدة بن أبي لبابة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. وهذه رواية معاوية بن يحيى الشامي. فتحصل مما سبق أنه قد اختلف في هذا الحديث على الأوزاعي على وجهين:

الوجه الأول: رواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

وأسنده البيهقي مرة أخرى بالإسناد السابق إلى الأوزاعي، عن عبدة بن أبي لبابة، فزاد (نافعاً)، بصيغة التمريض: "وقد قيل" ولم أقف على من

أخرجه من هذا الطريق، وهذا يدل على نكارتة وعدم حفظه، وظاهر من سياق البيهقي اطراحه وعدم اعتماده، ويظهر كذلك أن الوجه لم يوقف له على إسناد؛ فقد قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلا عبدالله بن زيد الحمصي"^(١). وقال أبو نعيم: "أبو عثمان هو عبدالله بن زيد الكلبي، تفرد عن الأوزاعي بهذا الحديث"^(٢).

وإسناده منكر، فيه أبو نصر أحمد بن محمد بن نصر اللباد لم أجد فيه جرحاً أو تعديلاً^(٣)، ومثله لا يُحتمل التفرد منه عن الإمام أحمد.

ورواه عبدالله بن زيد الكلبي، عن الأوزاعي، عن عبدة بن أبي لبابة، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وعبدالله بن زيد أبو عثمان الحمصي، قال الأزدي: "ضعيف"^(٤).

الوجه الثاني: رواه معاوية بن يحيى الشامي، عن الأوزاعي بالإسناد السابق، وعن الأوزاعي عن عبدة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، واختلف في تعيينه:

أ- فذهب أبو نعيم إلى أن عبدالله بن زيد الحمصي هو معاوية بن يحيى، وأنهما واحد.

قال أبو نعيم: "ورواه أحمد بن يونس الضبي، عن أبي عثمان، وسماه معاوية بن يحيى"^(٥).

ب- وذهب البيهقي إلى أن معاوية بن يحيى هو أبو مطيع، وهو الأترابلسي.

(١) المعجم الأوسط (٢٢٨/٥).

(٢) الحلية (١١٥/٦).

(٣) ترجم له أبو يعلى في طبقات الحنابلة (٧٦/١).

(٤) لسان الميزان (٤٨٣/٤).

(٥) الحلية (١١٥/٦).

لكن يشكل عليه أنه جاء التصريح بكنيته في إسناد الحديث بأبي عثمان.

ج- ولهذا فرق جماعة من العلماء بينه وبين أبي مطيع، فترجم له ابن عساكر في تاريخ دمشق^(١)، وأسند عن أبي أحمد الحاكم قال: "أبو عثمان معاوية بن يحيى الشامي، يروي عن الأوزاعي، روى عنه أبو غسان مالك بن يحيى السوسي، منكر الحديث"^(٢).

والحاصل أن الحديث من وجه الأول والثاني ضعيف، قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلا عبدالله بن زيد الحمصي"^(٣).

وقال أبو نعيم: "أبو عثمان هو عبدالله بن زيد الكلبي، تفرد عن الأوزاعي بهذا الحديث"^(٤).



(١) تاريخ دمشق (٢٩٤/٥٩).

(٢) تاريخ دمشق (٢٩٦/٥٩).

(٣) المعجم الأوسط (٢٢٨/٥).

(٤) الحلية (١١٥/٦).

الباب الثاني

الاختلاف بإبدال راو بآخر في الإسناد

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: دراسة موضوع البحث: الاختلاف بإبدال راو بآخر، أو بأكثر من راو، وفيه أربعة مباحث.

الفصل الثاني: منهج البيهقي في الأحاديث المعلة بالاختلاف بإبدال راو بآخر، أو بأكثر من راو.

الفصل الثالث: تخريج ودراسة الأحاديث المعلة بالاختلاف بإبدال راو بآخر، أو بأكثر من راو.

الفصل الأول

دراسة موضوع المبحث: الاختلاف بإبدال راوٍ بآخر، أو بأكثر من راوٍ

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: المقصود بالاختلاف في إبدال راوٍ بآخر أو بأكثر
من راوٍ.

المبحث الثاني: طرق إدراك الاختلاف في إبدال راوٍ بآخر.

المبحث الثالث: صور اختلاف الإبدال.

المبحث الرابع: أسباب الاختلاف في الإبدال.

المبحث الأول

المقصود بالاختلاف في إبدال راو بآخر أو بأكثر من راو

- الاختلاف في اللغة: مصدر اختلف يختلف، وجذر هذه الكلمة: الخاء، واللام، والفاء، يدور على أصول ثلاثة، قال ابن فارس: "أحدها: أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه، والثاني: خلاف قُدام، والثالث التغير"^(١).

وأقرب هذه الأصول لمعنى الاختلاف: الأصل الأول، قال ابن فارس: "وأما قولهم: اختلف الناس في كذا، والناس خلفه -أي: مختلفون- فمن الباب الأول؛ لأن كل واحد منهم يُنحَى قول صاحبه، ويُقيم نفسه مقام الذي نحاه"^(٢).

واختلف: ضد اتفق، وتخالف الأمان واختلفا: لم يتفقا. وكل ما لم يتساو، فقد تخالف واختلف. ويقال: القوم خلفه؛ أي: مختلفون، وهما خلفان أي: مختلفان^(٣).

- وأما معنى الاختلاف على الرواة، فقال أبو داود السجستاني: "أسند الزهري أكثر من ألف حديث عن الثقات، وحديث الزهري كله ألفا حديث ومئتا حديث، النصف منها مسند، وقدر مائتين عن الثقات، وأما ما اختلفوا عليه؛ فلا يكون خمسين حديثاً، والاختلاف عندنا: ما تفرد قوم على شيء، وقوم على شيء"^(٤).

وبالنظر إلى كلام أبي داود يتضح أن معنى الاختلاف على الرواة: هو ما رواه اثنان أو أكثر عن شيخ لهم، واختلفت صفة روايتهم عنه في السند،

(١) مقاييس اللغة (٢/٢١٠).

(٢) المرجع السابق (٢/٢١٣).

(٣) لسان العرب (٩/٩١-٩٢)، تاج العروس (٢٣/٢٧٩)، القاموس المحيط (ص ٨٠٨).

(٤) تهذيب الكمال (٢٦/٤٣١).

أو في المتن^(١)، وقد يكون الاختلاف في الشيخ نفسه كاسمه، ونسبه، أو يكون من الشيخ نفسه.

وقيل: "إن تتعدد وجوه الرواية على الراوي مدار الحديث بأن يرفع بعضهم الحديث ويقفه آخرون، أو يصله بعضهم ويرسله غيرهم، أو يزيد بعضهم فيه راوياً ويسقطه بعضهم، وهكذا"^(٢).

- والاختلاف أحد أركان علم إعلال الأحاديث، بل إن أهم الأسباب التي قد تذكر في أسباب الإعلال راجعة إليه، قال ابن حجر: "مدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف"^(٣).

- ويأتي الاختلاف على صور متعددة، بعضها يتعلق بالمتن كالوقف والرفع، وبعضها يتعلق بالسند كالوصل والإرسال، وقد اجتهد الأئمة في حصرها، فمنهم من حصرها في أقسام ستة كالعلائي، ومنهم من زاد على ذلك كالحاكم.

قال العلائي: "والاختلاف تارة في السند، وتارة في المتن، فالذي في السند يتنوع أنواعاً: أحدها: تعارض الوصل والإرسال. ثانيها: تعارض الوقف والرفع. ثالثها: تعارض الاتصال والانقطاع. رابعها: أن يروي الحديث قوم - مثلاً - عن رجل عن تابعي عن صحابي، ويروي غيرهم عن ذلك الرجل عن تابعي آخر عن الصحابي بعينه. خامسها: زيادة رجل في أحد الإسنادين. سادسها: الاختلاف في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف"^(٤).

(١) مقارنة المرويات للدكتور إبراهيم اللاحم (١/٣٧٧).

(٢) لغة المحدث (ص ٣٤٩).

(٣) النكت على ابن الصلاح (٢/٧١١).

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر (٢/٧٧٨).

قال ابن حجر: "فهذه الأنواع الستة التي يقع بها التعليل، وما عداها إن وجد لم يخف إلحاقه بها"^(١).

وأما الحاكم فقسم أجناس المعلل إلى عشرة أقسام^(٢)، وحررها السيوطي^(٣). والذي يهمنا ذكره ما يتوافق مع موضوع هذا البحث، وهو كالتالي مختصراً:

١- أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد.

٢- الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو إجماعه.

٣- أن تكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها حديثاً عن غير تلك الطريق، فيقع من رواه من تلك الطريق -بناء على الجادة- في الوهم.

إذاً الاختلاف في إبدال راو بآخر أو بأكثر من راو هو أحد أنواع الحديث المختلف فيه، وهو بصورة لا يخرج عن النوع الرابع الذي ذكره العلائي، والأجناس الثلاثة التي ذكرها الحاكم وحررها السيوطي.

فالإبدال: هو جعل راو مكان راو في الإسناد وغالباً ما يكون من نفس الطبقة، والإبدال صورة من صور الحديث المقلوب عند الأئمة.

قال ابن حجر: "وحقيقة إبدال من يُعرف برواية غيره فيدخل فيه إبدال راو أو أكثر حتى الإسناد كله"^(٤).



(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر (٢/٧٩٠).

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١١٣-١١٨).

(٣) ألفية السيوطي في علم الحديث (ص ٣٤)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/٣٠٤).

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/١٢٩).

المبحث الثاني

طرق إدراك الاختلاف في إبدال راو بآخر

الاختلاف في إبدال راو بآخر كغيره من أنواع العلل لا بد من وجود طرقٍ ترشدُ إلى وجودها، ووسائل تعين على الوقوف عليها، ومن أفضل من كتب في وسائل كشف العلة من المعاصرين الباحث: مصطفى باحو في كتابه: «العلة وأجناسها عند المحدثين» ومنه لخصتُ هذه الوسائل^(١)، وكذلك كتب الدكتور همام سعيد مقدمة علمية مهمة، وبها فوائد لكتاب «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي^(٢).

ووسائل كشف العلة تحتاج إلى مزيد بحثٍ وعناية، ولكن لا بأس من ذكر جملةٍ من هذه الوسائل:

أولاً: جمع طرق الحديث، وتتبع الروايات والأسانيد، والنظر في اختلاف الرواة زيادةً ونقصاً، تقديمًا وتأخيرًا، ورفعًا ووقفًا، ووصلاً وإرسالًا، وفصلاً وإدراجًا، فيتبين الاتصال والانقطاع، والرفع والوقف، والوصل والإرسال، والإدراج والاضطراب، والشذوذ، والتفرد، والتصحيح، والانقلاب، والتقديم والتأخير، وغير ذلك.

وقد كان المحدثون يعتنون بذلك ويؤكدون عليه:

ولذا قال ابن معين: "اكتب الحديث خمسين مرة؛ فإن له آفات كثيرة"^(٣).

وقال أيضًا: "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه"^(٤).

(١) العلة وأجناسها عند المحدثين (ص ١٠٦-١٣٣).

(٢) مقدمة شرح علل الترمذي لابن رجب (١/٩٩-١٢٥).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢١٢).

(٤) المرجع السابق.

وقال أيضاً: "لو لم نكتب الحديث من مائة وجهٍ ما وقعنا على الصواب"^(١).

وقال ابن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"^(٢).

وقال أحمد: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً"^(٣).

وقال أبو حاتم: "لو لم يكتب الحديث من ستين وجهًا ما عقلناه"^(٤).

وللمحدثين في ذلك أخبار كثيرة، ومن ذلك ما قال محمد بن إبراهيم ابن أبي شيخ الملطبي: "جاء يحيى بن معين إلى عَفَّان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال: أما سمعتها من أحد؟ قال: نعم، حدثني سبعة عشر نفسًا عن حماد، قال: والله لا حدثتك، فقال: إنما هو درهم، وأنحدر إلى البصرة فأسمع من التبوذكي، قال: شأنك، فأنحدر إلى البصرة، وجاء إلى التبوذكي، فقال له: أما سمعتها من أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر، وأنت الثامن عشر، قال: وما تصنع بهذا؟ قال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره؛ فإذا رأيت أصحابه اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه..."^(٥).

ثانيًا: معرفة مراتب الرواة، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف.

قال ابن رجب: "معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف: إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف

(١) الإرشاد للخليلي (٢/٥٩٥).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢١٢)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٩١)، تدريب الراوي (١/٢٩٦).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢١٢).

(٤) فتح المغيـث (٣/٢٩٩)، تدريب الراوي (٢/٥٩٤).

(٥) سير أعلام النبلاء (٧/٤٥٦).

والرفع، ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على علل الحديث^(١).

وأهمية معرفة طبقات الرواة تتجلى عند التعارض، فينظر في أصحاب الراوي والآخذين عنه، ودرجاتهم في الحفظ، والمقدم منهم عند الاختلاف، والمشتهر منهم بكثرة ملازمة شيخه، ومعرفته لحديثه وتثبته فيه.

ولهذا تكلم الحفاظ في كتب الرجال كثيراً حول تمييز الآخذين عن الراوي، وأئهم يقدم عند الاختلاف، وقد أطال النفس في هذا ابن رجب في "شرحه علل الترمذي"، وذكر علي بن المديني في "علله" أسماء من تدور عليهم الأسانيد، ثم ذكر تلامذة جماعة من الصحابة والتابعين المشهورين بالرواية، كما تكلم النسائي في كتابه «الطبقات» عن طبقات كثير من الأئمة الحفاظ، وهكذا فعل البيهقي في «المدخل إلى السنن»، كما تكلم غيرهم.

ثالثاً: التأمل في كيفية تحمّل الراوي للحديث من شيخه، وهل هو سماع، أو عرض، أو إجازة، أو مكاتبة، أو وجادة، أو غير ذلك؟ وهل كان الراوي يقظاً متنبّهاً حال السماع أم دخل شيء من التساهل في تحمله عن شيخه؟ وهل كان حال العرض واعياً ضابطاً لما يعرض عليه أم لا؟ وغير ذلك من الأمور التي تُعين على كشف ما يعتري الراوي أثناء التحمّل من سهو وغلط.

وكثيراً ما يُعلّون بمثل هذه الأمور؛ فهذا ابن معين يقول عن الأوزاعي: "الأوزاعي في الزهري ليس بذاك، أخذ كتاب الزهري من الزبيدي"^(٢).

وقال الذهبي: "كان ابن جريج يرى الرواية بالإجازة، وبالمنالولة، ويتوسع في ذلك، ومن ثم دخل عليه الداخل في رواياته عن الزهري؛ لأنه

(١) شرح علل الترمذي (٥٣/١).

(٢) تاريخ دمشق (١٨٠/٣٥)، شرح علل الترمذي (٦٧٥/٢).

حمل عنه مناولَةً، وهذه الأشياء يدخلها التصحيف، ولا سيما في ذلك العصر، لم يكن حدث في الخط بعدُ شكل ولا نقط" (١).

رابعًا: النظر في مدى طول ملازمته لشيخه، وتثبته وضبطه لرواياته، وهل هو من بَلَدِهِ أو لا؟ وهل لازمه حضرًا أو سفرًا، أم صحبه في الأسفار فقط؟.

قال ابن القيم: "طريقة أئمة هذا الشأن العالمين به وبعلله هو النظرُ والتمهُُّر في العلل، والنظر في الواقفين والرافعين والمرسلين والواصلين أنهم أكثر وأوثق وأخصُّ بالشيخ وأعرف بحديثه، إلى غير ذلك من الأمور التي يجزمون معها بالعلة المؤثرة في موضع، وبانتفائها في موضع آخر" (٢).

ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن حجر، حيث قال: "وسماع إسرائيل من أبي إسحاق في غاية الإتيان؛ للزومه إياه؛ لأنه جدُّه وكان خصيصًا به" (٣). ولهذا كانوا يُفضِّلون رواية الرجل إذا كان من آل بيت شيخه عن غيره.

خامسًا: النظرُ في حال الراوي نفسه، وضبطه وإتقانه، وكثرة الوهم وقلته في مروياته، واتِّساع نطاق مروياته وقصرها، وتغير حفظه: إما في مكان ما، أو في حالة معينة، أو في آخر عمره، وهكذا.



(١) سير أعلام النبلاء (٦/٣٣١).

(٢) تهذيب السنن (٢/٢١٦).

(٣) فتح الباري (١/٣٥١).

المبحث الثالث

صور اختلاف الإبدال

من خلال تأمل الأحاديث التي وقع فيها شيء من الاختلاف بإبدال راوٍ بآخر أو بأكثر من راوٍ، ومن خلال ما ذكره أهل العلم حول أنواع الاختلاف، ظهر لي أن الاختلاف في إبدال راوٍ براوٍ آخر أو أكثر، له صور عديدة، وهي داخلة في عدد من أنواع علوم الحديث، أهمها: المقلوب، ثم المصحف، والمشتبه، والمتفق والمفترق، وتفصيل هذه الصور على النحو التالي:

١- الاختلاف بإبدال صحابي بصحابي آخر مع بقاء سلسلة الإسناد كما هي، مثاله ما رواه إسماعيل بن أبي خالد، عن سالم البراد، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «من صلى على جنازة فله قيراط...» الحديث، قال البخاري: رواه عبد الملك بن عمير، عن سالم البراد، عن أبي هريرة، وهو الصحيح^(١).

٢- الاختلاف بإبدال راوٍ بآخر مع بقاء سلسلة الإسناد كما هي وهذا أعم السابق، والمثال السابق يصلح له باعتبار الصحابي أحد رواة السند.

٣- الاختلاف بإبدال راوٍ بآخر مع تغيير سلسلة الإسناد مثال ذلك: ما ذكره الدارقطني في حديث محمد بن سيرين، عن أبي هريرة: صليت مع النبي ﷺ العصر، فلما انصرف رأى رجلين لم يصليا، فقال: «علي بهما، ما لكما لم تصليا معنا؟» قال الدارقطني: "فرواه الحكم بن عتبة، وهو بصري سكن مصر، عن هشام، عن ابن سيرين عن أبي هريرة، ووهم فيه على

(١) مقدمة شرح علل الترمذي (١/٤٦).

هشام بن حسان، وروي هذا الحديث عن يعلى بن عطاء، عن جابر بن يزيد بن الأسود، عن أبيه، عن النبي ﷺ^(١).

٤- الاختلاف بإبدال راو بآخر بسبب التقديم والتأخير في اسمه، مثال ذلك: قال الذهبي: "أن ينقلب عليه اسم راو، مثل (مرة بن كعب) بـ (كعب بن مرة)"^(٢).

٥- الاختلاف بإبدال راو بآخر بسبب التصحيف، مثال ذلك: إبدال صالح بن حيان بـ (واصل بن حبان) فقد روى زهير بن معاوية، عن واصل بن حبان، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ عدة أحاديث: منها: حديث الكمأة، وحديث الحبة السوداء، وحديث: «عرضت علي الجنة». قال أحمد وأبو داود: انقلب على زهير اسم صالح ابن حيان فقال: واصل بن حبان.. إلخ^(٣).

٦- الاختلاف بإبدال راو بآخر؛ لاتفاقهما في الاسم، أو في الاسم واسم الأب، مثال ذلك: ما ذكره السخاوي: "ومنه أن يتفق اسم أب الراوي واسم شيخه مع مجيئهما معاً مهملين من نسبة يتميز أحدهما بها عن الآخر؛ كالربيع بن أنس، عن أنس، هكذا يأتي في الروايات، فيظن أنه يروي عن أبيه، كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد، عن سعد، وهو أبوه، وليس أنس شيخ الربيع والده، بل أبوه بكري، وشيخه أنصاري، وهو أنس بن مالك الصحابي الشهير، وليس الربيع المذكور من أولاده"^(٤).

٧- الاختلاف بإبدال راو بآخر لاتفاقهما في الكنية، مثال ذلك: ما ذكره الدارقطني من حديث أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «لا تأكلوا بشمالكم، ولا تشربوا بها؛ فإن

(١) علل الدارقطني (١١٣/٨)، مقدمة شرح علل الترمذي (١٤٧/١-١٤٨).

(٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص ٦٠).

(٣) شرح علل الترمذي (٨٢٠/٢).

(٤) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢٨٢/٤).

الشيطان يأكل بشماله، ويشرب بشماله». قال الدارقطني: قال علي بن عاصم: عن عبيد الله، عن الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عبد الله بن عمر، ووههم في نسب أبي بكر، إنما هو: أبو بكر بن عبيد الله^(١).

٨- الاختلاف بإبدال راو بآخر لتشابه اسميهما، مثال ذلك: ما وقع في حديث جعفر بن أبي ثور، عن جابر بن سمرة، عن النبي ﷺ، أنه سئل: أنتوضأ من لحوم الغنم؟ قال الدارقطني: "وشعبة وهم في قوله: عن أبي ثور بن عكرمة، وإنما هو: جعفر بن أبي ثور"^(٢).

٩- الاختلاف بإبدال راو مبهم براو مسمى، مثال ذلك: ما ذكره القاضي عياض قال: "وقوله عليه السلام: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»، أخرج مسلم هذا الحديث عن محمد بن المثنى قال: ثنا رجل -أراه غندرا- أنا شعبة، عن قتادة، عن أنس. هكذا عند ابن ماهان، ورواه أبو أحمد الجلودي: ثنا ابن مثنى وابن بشار قالوا: ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة. مجود الإسناد"^(٣).

١٠- الاختلاف بإبدال راو مبهم بآخر مبهم، مثال ذلك: حدثني أبي ب: حدثني عمي، أو أخي.

والإبدال بابه واسع، يدخل فيه التعارض بشق أنواعه، وهذه أهم صور الاختلاف في إبدال راو بآخر، وبعضها يصلح أن تكون أسباباً^(٤)، كما أن بعض هذه الصور لا يظهر كونها من باب الاختلاف إلا بعد النظر في كتب التاريخ والتراجم.

ومن الجدير بالذكر أنه يتعين في الصور كلها أن يكون مخرج الروايات المختلفة واحداً؛ وإلا عدت الأوجه المختلفة طرقاً مستقلة.

(١) علل الدارقطني (٢٣٥/١٣-٢٣٦).

(٢) علل الدارقطني (٤٠٥/١٣).

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٢٨٠/١).

(٤) سيأتي الحديث عن أهم الأسباب المؤدية إلى اختلاف في إبدال راو بآخر أو أكثر من راو.

قال ابن دقيق العيد: "وهذا بشرط أن لا يكون الطريقتان مختلفين؛ بل يكونان عن رجل واحد ومع ذلك فيجوز أن يكون قد رواه عنهما جميعاً"^(١).

وقال ابن عبد الهادي: "محل الخلاف إذا اتحد السند، أما إذا اختلف فلا يقدر أحدهما في الآخر إذا كان ثقة جزماً"^(٢).

ولا يفهم من هذا إطلاق سلامة الطرق الأخرى إذا اختلف المخرج، فقد يُعلّ الطريق المختلف بغيره، وهو من قلب الإسناد مع اختلاف المخرج.



(١) الاقتراح (ص ٢٣).

(٢) فتح المغيث (١/٢٢٠).

المبحث الرابع

أسباب الاختلاف في الإبدال

الاختلاف في إبدال راو بآخر أو أكثر هو أحد أنواع العلة - كما سبق - وعليه فإن أسباب وقوع العلة بأنواعها هي ذاتها أسباب الاختلاف في إبدال راو بآخر، ومع هذا فإن بعض الأسباب قد تكون أكثر خصوصية ببعض العلل من غيرها، ومن أهم الأسباب المؤدية إلى الاختلاف في إبدال راو بآخر ما يلي:

أولاً: تغيير حفظ الراوي في بعض المواطن دون بعض:

وقد وقع هذا لجماعة، منهم: معمر بن راشد، حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد، وإسماعيل بن عياش؛ حديثه عن الشاميين جيد، وعن غيرهم ضعيف، وزهير بن محمد الخراساني؛ حديث الشاميين عنه ضعيف، وجعفر بن برقان، حديثه عن الزهري ضعيف.

والحامل لهم على ذلك أشياء، منها أن يحدث في غير بلده من حفظه، أو يحدث في موطن ما بعد تغيير حفظه لكبر أو آفة أو غيرها، أو لأن الآخذين عنه لم تطل مجالستهم له، أو لتساهلهم في السماع، أو تساهله هو في التحديث، وغير ذلك^(١).

ثانياً: انتقال البصر:

وهو أن يوجد في الصفحة الواحدة وفي الأسطر المتقاربة كلمتان متماثلتان في الرسم، فمن المحتمل أن ينتقل بصر الراوي في أثناء تحديثه من الكلمة الأولى إلى الكلمة الثانية المماثلة لها في الرسم، فيسقط من السند أو المتن مقدار ما بين الكلمتين من كتابة^(٢).

(١) التقريب والتيسير للنووي (ص ٥٢)، تحرير علوم الحديث (١/٤٤٤)، أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء (ص ٢٧).

(٢) الجامع في العلل والفوائد (١/٧٥).

ثالثًا: صغر سنه:

لأنَّ الصغر مظنة عدم الضبط عمومًا، بخلاف الكبر، فهو وقت كمال النضج، وتمام قوة العقل، وكان المحدثون يتساهلون في إحضار الصبيان لمجالس السماع.

قال معمر بن راشد: "جلست إلى قتادة وأنا صغير، فلم أحفظ عنه الأسانيد"^(١).

رابعًا: عدم ممارسته لحديثه وتثبته فيه:

كان من عادة كثير من المحدثين تكرار سماع الحديث من الشيخ؛ طلبًا لمزيد التثبت فيه، قال حماد بن زيد: "ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة"^(٢).

خامسًا: انشغاله عن الحفظ والضبط بأمور: كالعبادة والتجارة والقضاء والفقه والرأي ونحوها:

قال صالح جزرة في شريك القاضي: "صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه"، وقال العجلي: "من سمع منه قديمًا فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعدما ولي القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط"^(٣).

سادسًا: الاشتغال بحفظ المتون على حساب الأسانيد كما يفعله كثير من الفقهاء، أو العكس، الانشغال بحفظ الأسانيد دون المتون كفعل كثير من المحدثين:

قال مسلم: "منهم من همه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاون بحفظ الأثر يتخرصها من بعد، فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أدى إليه عنهم"^(٤).

(١) شرح علل الترمذي (٢/٦٩٨).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/١٦٨).

(٣) تاريخ بغداد (١٠/٣٨٤)، شرح علل الترمذي (١/١١٠)، إكمال تهذيب الكمال (٦/٢٤٥).

(٤) التمييز (ص ١٧٠).

سابعًا: تشابه الأسماء:

كثيرًا ما يعلنون بمثل هذا، وأن الراوي اشتبه عليه اسم فلان بفلان، وأشده إذا اشتبه ضعيف بثقة، فقد يصحح إسناد حديث وهو ضعيف. قال ابن المديني: "أشد التصحيف في الأسماء"^(١).

وصدق أبو إسحاق النجيري، حيث قال: "وأولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء ولا بعده شيء" يدل عليه^(٢).

ثامنًا: الإدخال على الشيوخ:

والإدخال على الشيوخ عند المحدثين علّة قريبة من علّة التلقين، ويختلف عنه في كون التلقين بعلم الملقن، وأما الإدخال فيكون بغير علم الراوي الذي أدخل عليه الحديث -غالبًا- كما أن التلقين يكون مشافهة، وأما الإدخال فيكون في الكتاب، وربما كان الأمر قريبًا بعضه من بعض بحيث يلتبس هل هو تلقين أو إدخال^(٣).

ومن ذلك: قال البرذعي: "قلت لأبي زرعة: رأيت بمصر نحوًا من مائة حديث، عن عثمان بن صالح، عن ابن لهيعة... لم يكن عندي عثمان ممن يكذب، ولكنه كان يكتب الحديث، مع خالد بن نجيح، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا فبلوا به، وقد بلي به أبو صالح. يعني: كاتب الليث"^(٤).

تاسعًا: سلوك الجادة:

ولذا نراهم يعلنون بأن فلانًا سلك الجادة أو لزم الطريق.

(١) تصحيفات المحدثين للعسكري (١٢/١).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢٦٩/١).

(٣) مقدمة علل ابن أبي حاتم (١٢٦/١).

(٤) سؤالات البرذعي (٤١٧/٢).

قال ابن رجب بعد أن ذكر علّة حديث: "قال أبو حاتم: مباركٌ لزم الطريق، يعني أنّ رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة، مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلّكها من قل حفظه، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة؛ فإنّ في إسناده ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ. وأبو حاتم كثيراً ما يُعلّل الأحاديث بمثل هذا، وكذلك غيره من الأئمة"^(١).

عاشراً: عدم معرفة مخارج كل حديث، ومن عرف بروايته:

قال الخليلي: "فمن نظر إليه ممن لا معرفة له حكم بصحته؛ لأنه عن الزهري، ويعرف ذلك من رزقه الله حظّاً في هذا الشأن، بمعرفة كلّ رجل بعينه، إلى أن يُلغَ إلى الإمام الذي يكون عليه مدار الحديث، ويبحث عن أصل كل حديث، ومن أين مخرجه فيميّز بين الخطأ والصواب"^(٢).
ولذا تراهم يُعلّون الحديث بأنه ليس من حديث فلان، أو حديثه يشبه حديث فلان.

قال ابن رجب: "حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحدٍ منهم، لهم فهمٌ خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعلّون الأحاديث بذلك. وهذا مما لا يعبر عنه بعبارةٍ تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم"^(٣).

وقال أيضاً: "وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ على أنّ أحدهما أخذه عن صاحبه.

كما قال ابن معين في مطرف بن مازن: إنه قابل كتبه عن ابن جريج ومعمر، فإذا هي مثل كتب هشام بن يوسف سواء.

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/١٦٤ ح ٢٨٨)، شرح علل الترمذي (٢/٨٤٢).

(٢) الإرشاد (١/٢٠١).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/٨٦١).

وكان هشام يقول: لم يسمعها من ابن جريج ومعمّر، وإنما أخذها من كتيبي.

قال يحيى: فعلت أن مطرفاً كذاب.

يعني: علم صدق قول هشام عنه.

ومن ذلك قول أحمد وأبي حاتم في أحاديث الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر: إنها تشبه أحاديث عبد الله بن عمر.

ومن ذلك ما ذكر البرذعي، قال: قال لي أبو زرعة: خالد بن يزيد المصري، وسعيد بن أبي هلال صدوقان، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما.

قال: وقال لي أبو حاتم: أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن سمعان^(١).



(١) شرح علل الترمذي (٢/٨٦٦).

الفصل الثاني

منهج البيهقي في الأحاديث التي ذكر فيها اختلافاً بإبدال راوٍ بآخر، أو بأكثر من راوٍ

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهجه في عرض أوجه الاختلاف.

المبحث الثاني: منهجه في بيان الوجه المعلوم.

المبحث الأول

منهجه في عرض أوجه الاختلاف

من خلال تأمل الأحاديث التي وقع فيها اختلاف في إبدال راو بآخر أو أكثر تبين لي أن للبيهقي رحمه الله - في عرض الاختلاف طريقتين:

الطريقة الأولى: أن يسوق أوجه الاختلاف مسندة.

وفي هذه الطريقة يسوق أوجه الاختلاف من وجهين، وقد يسوقها من ثلاثة أوجه في الغالب، وقد يسوقها من أربعة أوجه، وفي بضعة أحاديث يتعذر الجزم بأن قصد البيهقي - في سرد الاختلاف - بيان اختلاف رواها في إبدال الراوي، بل قد يكون وراء ذلك أنواع أخرى من العلل؛ كالاختلاف في المتن، أو الوصل والإرسال، أو الوقف والرفع، أو زيادة راو وعدمه، وغير ذلك^(١).

ومنهج البيهقي فيها غالبا أن يقدم الوجه المرجوح، ولا يقدم الوجه الراجح إلا أن يكون ثمة فائدة إسنادية؛ كأن يكون إسناد الوجه الراجح متابع متابعة تامة.

الطريقة الثانية: أن يستند بعض أوجه الاختلاف ويعلق بعضها

الآخر.

وهي أقل عددا من الطريقة السابقة في عدد أوجه الاختلاف، وفي كون البيهقي قد يذكر ضمن هذه الأوجه أنواعا أخرى من العلل: كالانقطاع، والوقف، والإرسال، وغيرها^(٢).



(١) مثال ذلك: (٣٧)، (٣٨)، (٣٩)، (٤٠)، (٤٦)، (٥١)، (٥٥)، (٥٩)، (٦١)، (٦٤)، (٦٥).

(٢) مثاله ذلك: (٦٧)، (٨٢)، (٨٤)، (٨٩).

المبحث الثاني

منهجه في بيان الوجه الصحيح من العلول

من خلال تأمل الأحاديث التي وقع فيها اختلاف في إبدال راوٍ بآخر أو أكثر تبين لي أن للبيهقي -رحمه الله- في بيان الراجح من المرجوح طريقتين: صريحة، وغير صريحة.

فأما الصريحة: فكأن يقول عن وجه ما: رواه فلان ولا أراه حفظه، وروايته عن فلان خطأ، تفرد به فلان، وخلط في إسناده، كذا وجدته وفلان ضعيف، رواه فلان وغلط فيه، وقد ينقل مثل هذا الحكم الصريح عن غيره من الأئمة السابقين^(١).

وأما غير الصريحة فأنواع، منها:

١- ما تقدم استنباطه -في المبحث الأول- من أن البيهقي يقدم الوجه المرجوح حال سرد الأوجه مسندة، ولا يؤخره إلا لفائدة إسنادية، وفي حالة تعليق بعضها فإنه -في الغالب- يريد أن يعمل المسند بالمعلق، وقد يظهر من قصد البيهقي بالتعليق أمر آخر.

٢- أن يذكر أوجه الاختلاف، ثم يسوق بعد الوجه المحفوظ عدة روايات متابعة له، وقد يكتفي بمتابعة واحدة، ويظهر الترجيح حين يعقب الاختلاف بذكر متابعة قاصرة لأحد الأوجه^(٢).

٣- أن يذكر أوجه الاختلاف، ثم يرجح أحدهما ببيان أن راوي الوجه الآخر غلط فيه^(٣).

٤- أن يذكر أوجه الاختلاف، ثم يرجح أحدهما ببيان تفرد أحد الرواة بالوجه الآخر^(٤).

(١) مثاله ما جاء في الحديث رقم (٤٠)، (٤١)، (٤٢)، (٤٤)، (٤٥)، (٤٦)، (٤٧)، (٤٨).

(٢) مثاله ما جاء في الحديث رقم (٥٨)، (٦١)، (٦٧).

(٣) مثاله ما جاء في الحديث رقم (٤٢)، (٤٦).

(٤) مثاله ما جاء في الحديث رقم (٩٥).

٥- أن يذكر أوجه الاختلاف، ثم يرجح أحدهما ببيان اضطراب أحد الرواة بالوجه الآخر^(١).



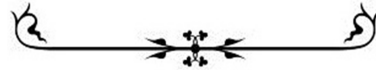
(١) مثال ذلك: (٦٣)، (٩٩)، (١٠٠).

الفصل الثالث

**تخريج ودراسة الأحاديث التي أشار البيهقي
إلى الاختلاف في أسانيدھا بإبدال راوٍ بآخر
أو بأكثر من راوٍ.**



الحديث [٣٨]



قال البيهقي: باب الرجاء من الله تعالى (٣١٥/٢):

٩٧٠ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، وأبو محمد عبدالرحمن بن أبي حامد المقرئ، وأبو عبدالرحمن السلمي، قالوا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا الخضر بن أبان الهاشمي، حدثنا سيار بن حاتم، حدثنا جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس أن النبي ﷺ دخل على شاب وهو في الموت فقال: «كيف تجدك؟» قال: أرجو الله، وأخاف ذنوبي. فقال رسول الله ﷺ: «لا يجتمعان في قلب عبد في مثل هذا الموطن إلا أعطاه الله ما يرجو وآمنه مما يخاف».

٩٧١ - أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد الصفار، حدثنا محمد بن إسحاق البغوي، حدثنا يحيى بن عبد الحميد، حدثنا جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه، قال: دخل رسول الله ﷺ على رجل يعود فوجده في الموت، فقال: «كيف تجدك؟» قال: أجدي أخاف وأرجو. قال: «لا يجتمعان في قلب مؤمن إلا أعطاه الله الذي يرجو منه، وآمنه من الذي يخاف».

كذا قاله جعفر بن سليمان الضبعي. ورواه أبو ربيعة، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبيد بن عمير قال: دخل النبي صلى الله عليه وسلم على رجل من أصحابه وهو مريض فقال: «كيف تجدك؟» قال: أجدي راغباً راهباً. قال: «والذي نفسي بيده، لا يجتمعان لأحد عند هذا الموضع إلا أعطاه ما رجا وآمنه مما يخاف».

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: ثابت البناني، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجـه الترمـذـي (٣٠٢/٣ ح ٩٨٣)، وفي العلـل (ص ١٤٢ ح ٢٤٤)، وابن ماجه (١٤٢٣/٢ ح ٤٢٦١)، وعبدالله بن أحمد في زوائد الزهد (ص ٢٤ ح ١٣٢)، وابن أبي الدنيا في المخضرمين (ص ٣٣ ح ١٧)، وفي حسن الظن بالله (ص ٤١ ح ٣١) من طريق عبدالله بن الحكم بن أبي زياد،

والترمـذـي (٣٠٢/٣ ح ٩٨٣)، والنسـائـي في الكـبرى (٣٩٠/٩ ح ١٠٨٣)، وفي عمل اليوم والليـلة (ص ٥٧٥ ح ١٠٦٢)، وابن أبي الدنيا في المخضرمين (ص ٣٣ ح ١٧) من طريق هارون بن عبدالله،

كلاهما: (عبدالله، وهارون) عن سيار بن حاتم به، بمثله.

* وأخرجـه عبد بن حميد (٤٠٤/١ ح ١٣٧٠) عن يحيى بن عبد الحميد به، بمثله.

* وأخرجـه أبو يعلى (١٤٢/٦ ح ٣٤١٧)، وابن السني في عمل اليوم والليـلة (ص ٤٨٧ ح ٥٣٩) من طريق الحسن بن عمر بن شقيق، والـبـزار (٢٩٣/١٣ ح ٦٨٧٤)، وأبو نعيم في الحليـة (٢٩٢/٦) من طريق محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب،

كلاهما: (الحسن، ومحمد) عن جعفر بن سليمان، قال: أحسبـه عن أنس بن مالك، بمثله.

الوجه الثاني: ثابت البناني، عن عبيد بن عمير، عن النبي ﷺ.

* أخرجـه ابن أبي الدنيا في المرض والكفارات (ص ٩٨ ح ١٠٨) عن إبراهيم، عن أبي ربيعة زيد بن عوف به، بمثله.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البيهقي، وهو:

الوجه الثالث: عن ثابت البناني، مرسلاً.

* أخرجه ابن أبي حاتم (٦٧/٥) عن عبد السلام بن مطهر،

والدارقطني في العلل (٢٧/١٢) معلقاً عن أبي الربيع الزهراني،

كلاهما: (عبد السلام، وأبو الربيع) عن جعفر بن سليمان، عن ثابت

به مرسله، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على ثابت البناني، وقد اختلف عليه، فروي عنه الحديث على وجهين، وقد ظهر من التخريج زيادة وجه ثالث، وهذا بياها:

الوجه الأول: ثابت البناني، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية جعفر ابن سليمان، من رواية: سيار بن حاتم العنزي، ويحيى بن عبد الحميد، والحسن بن عمر شقيق، ومحمد بن أبي الشوارب.

الوجه الثاني: ثابت البناني، عن عبيد بن عمير، عن النبي ﷺ، وهذه رواية حماد بن سلمة عنه.

الوجه الثالث: عن ثابت البناني، مرسلاً، وهذه رواية جعفر بن سليمان، من رواية عبد السلام بن مطهر، وأبي الربيع الزهراني سليمان بن داود العتكي.

يُلاحظ من العرض الآنف أنه اختلف على جعفر بن سليمان وهو أحد الرواة عن ثابت البناني، ودراسة الاختلاف عليه على النحو الآتي:

الوجه الأول: رواه سيار بن حاتم العنزي، ويحيى بن عبد الحميد، عنه عن ثابت، فجعله من مسند أنس رضي الله عنه.

وسيار ذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان جماعاً للرقائق". وقال أبو داود عن القواريري: "لم يكن له عقل. قلت: يتهم بالكذب؟ قال: لا". وقال العقيلي: "أحاديثه مناكير، ضعفه ابن المديني، وقال الحاكم: في حديثه بعض المناكير"^(١).

ويحيى بن عبد الحميد الحماني، قال النسائي: "ضعيف". وقال في موضع آخر: "ليس بثقة". وقال ابن عدي: "أحاديثه أحاديث مناكير"^(٢).

والوجه الثاني: رواه الحسن بن عمر بن شقيق، ومحمد بن عبد الملك ابن أبي الشوارب، عنه، عن ثابت فقالا: (أحسبُه عن أنس بن مالك) بالشك.

والحسن قال البخاري، وأبو حاتم: "صدوق". وقال أبو زرعة: "لا بأس به". وقال الحاكم: "شيخ صدوق"^(٣).

ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب صدوق، قال النسائي: "ثقة". وقال مرة: "صدوق". وقال عثمان بن أبي شيبة: "شيخ صدوق"^(٤).

الوجه الثالث: رواه أبو الربيع الزهراني سليمان بن داود العتكي، وعبد السلام بن مطهر، عنه، عن ثابت، مرسلًا.

وأبو الربيع الزهراني سليمان بن داود العتكي هو ثقة حافظ، قال ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم: "ثقة"^(٥).

وعبد السلام بن مطهر، قال أبو حاتم: "صدوق" وذكره ابن حبان في الثقات^(٦).

(١) تهذيب التهذيب (١٩٠/٤)

(٢) تهذيب التهذيب (٢٩٤/١١)

(٣) تهذيب التهذيب (٣٠٩/٢)

(٤) تهذيب التهذيب (٣١٦/٩)

(٥) تهذيب التهذيب (١٩٠/٤)

(٦) تهذيب التهذيب (٣٢٥/٦)

وبالنظر في هذا الاختلاف الواقع على جعفر بن سليمان الضبعي يتبين رجحان الوجه الثالث عنه؛ لأنهم أوثق من روى عنه.

وقد رجح ذلك أبو حاتم إذ قال: "ثابت، عن النبي ﷺ مرسل. ولم يذكر أنس رضي الله عنه، وهو أشبه" (١).

وقال الدارقطني: "ورواه أبو الربيع الزهراني، عن جعفر، عن ثابت مرسلًا، وهو المحفوظ" (٢).

بعد هذا يبقى من أوجه الاختلاف على ثابت البناني التالي:

الوجه الأول: رواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبيد بن عمير مرسلًا.

الوجه الثاني: رواه جعفر بن سليمان، عن ثابت، مرسلًا.

وبالنظر في هذا الاختلاف يتبين رجحان الوجه الثاني عن ثابت، وعدم صحة الوجه الأول عنه؛ وذلك لأن الراوي عن حماد بن سلمة زيد ابن عوف أبو ربيعة، قال أبو حاتم: "يعرف وينكر". وقال الدارقطني: "ضعيف". وقال الفلاس: "متروك". وذكره أبو زرعة واتهمه بسرقة حديثين (٣). ولعلّ هذا الحديث أحد الأحاديث المسروقة.

فالحديث من وجهه الراجح - عن ثابت مرسلًا - ضعيف لعله الإرسال.

والبيهقي لم يشر إلى الوجه الثالث، ولعله لم يقف عليه، أو يكون أراد أن يبين ضعف الرواية المسندة عن أنس، بغض النظر عن صحة غيرها؛ لأنه إن ضعفت الرواية المسندة فغيرها - كالمرسلة - من باب أولى. والله أعلم.



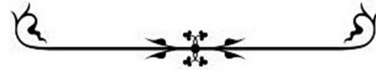
(١) العلل (٥/٦٧).

(٢) العلل (٢/١٠٥).

(٣) ميزان الاعتدال (٢/١٠٥).



الحديث [٣٩]



قال البيهقي: باب الرجاء بالله ﷻ (٢/٣٢٤):

٩٨٧ - أخبرنا أبو سعيد عبدالرحمن بن شبانة بممدان، حدثنا أبو العباس الفضل بن الفضل الكندي، حدثنا أبو خليفة الجمحي، حدثنا أبو الوليد، حدثنا حماد بن سلمة، عن محمد بن واسع، عن شُتير بن نهار، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «حسنُ الظن من حسنِ العبادة».

رواه صدقة بن موسى، عن محمد بن واسع، عن سمير، وسمير أصح، قاله عبدالرحمن بن مهدي، وعلي بن المديني وغيرهما.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: محمد بن واسع، عن شُتير بن نهار، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن حبان (٢/٣٩٩ ح ٦٣١) عن أبي خليفة الفضل بن حباب به، بمثله.

* وأخرجه عبد بن حميد (٢/٣٣٦ ح ١٤٢٣) عن أبي الوليد الطيالسي به، بمثله.

* وأخرجه أبو داود (٧/٣٤٥ ح ٤٩٩٣) من طريق موسى بن إسماعيل، ومُهنّا أبي شبل،

وأحمد (١٥/١٦٠ ح ٩٢٨٠)، وعبد بن حميد (٢/٣٣٦ ح ١٤٢٣) عن عفان بن مسلم،

وأحمد (٣٣٨/١٣ ح ٧٩٥٦) و(٤٠٦/١٣ ح ٨٠٣٦) عن —————
عبدالرحمن بن مهدي،

وأحمد (٢٣٨/١٦ ح ١٠٣٦٤) عن بهز بن حكيم،
والحاكم (٢٦٩/٤ ح ٧٦٠٤) من طريق الحجاج بن المنهال،
ستتهم: (موسى، ومهنا، وعفان، وعبدالرحمن، وبهز، والحجاج) عن
حماد بن سلمة به، بمثله.

الوجه الثاني: محمد بن واسع، عن سمير بن نهار، عن أبي هريرة
عن النبي ﷺ.

* أخرجـه الترمـذي (٤٧٩/٥ ح ٣٦٠٤)، وأحمد (٣٢٨/١٤)
ح ٨٧٠٨)، وابن أبي الدنيا في حسن الظن بالله (ص ٢١ ح ٦)، والبزار
(١٧/٥٢ ح ٩٥٦٩)، وابن عدي في الكامل (١١٩/٥ - ١٢٠)، والحاكم
(٤/٢٨٥ ح ٧٦٥٧) من طريق أبي داود الطيالسي سليمان بن داود عن
صدقة بن موسى الدقيقي به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على محمد بن واسع، وقد اختلف
عليه في اسم شيخه، فروي عنه الحديث على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: محمد بن واسع، عن شتير بن نهار، عن أبي هريرة رضي الله عنه،
عن النبي ﷺ، وهذه رواية حماد بن سلمة عنه.

الوجه الثاني: محمد بن واسع، عن سمير بن نهار، عن أبي هريرة
رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية صدقة بن موسى الدقيقي عنه.

بالنظر في هذا الاختلاف يظهر أن حماد بن سلمة، وصدقة بن موسى
اختلفا في تسمية شيخ محمد بن واسع، فسماه حماد: شتير بن نهار. وسماه

صدقة: سمير بن نهار. وهو الصواب، وبه قال جمع من الأئمة.

قال ابن مهدي: "ليس أحد يقول: شتير إلا حماد. روى عن محمد بن واسع، عن شتير كذا، وصوابه سمير، عن أبي هريرة"^(١). ووافقه على ذلك البيهقي.

وكذا قال الدارقطني بعد سياقه للاختلاف: "وأشبه الأقاويل قول من قال: عن سمير بن نهار، عن أبي هريرة"^(٢).

ويؤيد ذلك أن حماد بن سلمة متكلم في روايته عن بعض شيوخه، وقد لخص ابن رجب كلام الأئمة بقوله: "وفصل القول في رواياته أنه أثبت الناس في بعض شيوخهم الذين لزمهم كثابت البناني وعلي بن زيد. ويضطرب في بعضهم الذين لم يكثر ملازمتهم كقتادة وأيوب وغيرهما"^(٣).

وعلى كل حال فإن الحديث من وجهه الراجح - محمد بن واسع، عن سمير بن نهار، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ - ضعيف؛ فيه سمير بن نهار، وهو مجهول الحال، أورده البخاري وابن أبي حاتم فلم يذكرا فيه جرأً ولا تعديلاً، وجهله الدارقطني، وقال الذهبي: "نكرة"^(٤).

والبيهقي فيما يظهر موافق للجماعة في ترجيح من سماه "سميراً"، وأيد قوله بنسبة الترجيح إلى جبلين من جبال الحفظ، ولعله اكتفى بهما مع كثرة من رجح ما ذهب إليه - كما أشار هو إلى ذلك - لجلالتهما ومكانتهما. والله أعلم.

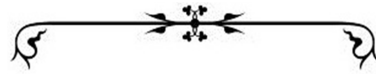


(١) تحفة الأشراف (١٠/١٠٩).

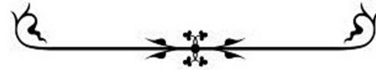
(٢) العلل (٨/٣٣٩).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/٧٨١).

(٤) التاريخ الكبير (٤/٢٠١)، الجرح والتعديل (٤/٣١١)، ميزان الاعتدال (٢/٢٣٤).



الحديث [٤٠]



قال البيهقي: باب الرجاء بالله ﷺ (٣٥٢/٢):

١٠٤٦ - أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي، وأبو حازم، وأبو نصر بن قتادة، قالوا: أخبرنا أبو عمرو بن مطر، حدثنا محمد بن الحسن بن سماعة، حدثنا أبو نعيم، حدثنا بشير بن سلمان، عن سيار أبي الحكم، عن طارق، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «من نزلت به حاجة فأنزلها بالناس لم تسد فاقته، ومن أنزلها بالله أوشك الله له بالغنى إما أجل عاجل، وإما غنى عاجل».

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو العباس هو الأصم، قال: سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل، يقول: قلت لأبي: حديث بشير أبي إسماعيل، عن سيار أبي الحكم، عن طارق، عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «من نزلت به فاقة».

قال أبي: إنما هو سيار أبو حمزة، وليس هو سيار أبو الحكم.

سيار أبو الحكم لم يحدث عن طارق بشيء، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا سفيان، قال أبي: أملاه عليهم سفيان باليمن عن بشير أبي إسماعيل، عن أبي حمزة، فذكر هذا الحديث بعينه.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: بشير بن سلمان، عن سيار أبي الحكم، عن طارق، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (٢٢٧/١ ح ٣٣٧)،

والطحطاوي في شرح المشكل (٣٢٥/١٥ ح ٦٠٥٤) عن فهد،
وإسماعيل بن إسحاق،

والشاشي في المسند (١٩٥/٢ ح ٧٦٤) عن عباس الدوري،

والطبراني في الكبير (١٣/١٠ ح ٩٧٨٥) وأبو نعيم في الحلية
(٣١٤/٨)، والبيهقي في الآداب (٣٢٥/١ ح ٨٠٥) من طريق علي بن
عبد العزيز،

خمسهم: (ابن أبي شيبه، وفهد، وإسماعيل، وعباس، وعلي) عن أبي
نعيم الفضل بن دكين به، بمثله.

* وأخرجه أحمد (٢٦٣/٧ ح ٤٢١٩)، و (٤١٥/٦ ح ٣٨٦٩) عن
وكيع، وأبي أحمد الزيري محمد بن عبدالله،

وأبو يعلى (٢٧٥/٩ ح ٥٣٩٩)، والطبري في تهذيب الآثار (١١)،
والشاشي في المسند (٢٠٠/٢ ح ٧٦٩) من طريق محمد بن بشر العبدي،

والطحطاوي في شرح المشكل (٣٢٥/١٥ ح ٦٠٥٣ ح ٦٠٥٦)
إسماعيل بن عمر الواسطي، والفريابي،

خمسهم: (وكيع، وأبو أحمد، ومحمد، وإسماعيل، والفريابي) عن بشير
بن سلمان به، بنحوه.

الوجه الثاني: بشير بن سلمان، عن سيار أبي حمزة، عن طارق،
عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أحمد (٨٥/٣ ح ١٦٤٥) عن عبد الرزاق به، بنحوه.

* وأخرجه الترمذي (١٤١/٤ ح ٢٣٢٦) من طريق عبد الرحمن بن
مهدي، عن سفيان الثوري به، بنحوه.

* وأخرجه أبو دواد (٨٥/٣ ح ١٦٤٥) من طريق عبدالله بن داود،

وابن المبارك في الزهد - زوائد نعيم - (٣٤/٢) ومن طريقه أبو دواد
(٨٥/٣ ح ١٦٤٥)، والحاكم (٥٦٦/١ ح ١٤٨٢)،

كلاهما: (عبدالله، وابن المبارك) عن بشير بن سلمان به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على بشير بن سلمان، وقد اختلف عليه فروي عنه الحديث على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: بشير بن سلمان، عن سيار أبي الحكم، عن طارق، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية ستة: أبي نعيم الفضل بن دكين، ووكيع، ومحمد بن بشر العدي، وأبي أحمد الزبيري، والفريابي، وإسماعيل الواسطي عنه.

الوجه الثاني: بشير بن سلمان، عن سيار أبي حمزة، عن طارق، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية ثلاثة: سفیان الثوري، وعبدالله بن المبارك، وعبدالله بن داود عنه.

وبعد هذا كله يتبين أن الخلاف بين رواة الوجهين هو في كنية شيخ بشير بن سلمان، وأن الرواة على مدار الاختلاف هم تسعة من الرواة: اتفق ستة من الرواة - وهم رواة الوجه الأول - على أن كنية شيخ بشير بن سلمان هي أبو الحكم، وانفرد الآخرون بأن كنيته أبو حمزة.

وبالنظر في هذا الاختلاف يتبين أن الصحيح في كنية شيخ بشير بن سلمان هو أبو حمزة؛ لأن من رواه عنه ثقتان من أثبت الرواة عنه، وهما: عبدالله بن المبارك، وسفيان الثوري.

وبشير بن سلمان كوفي، والراوي عنه الثوري هو من أتقن أهل الكوفة، ثم إن الثوري ممن عرف أنه يحدث من أصل كتابه، كما قال يحيى القطان: "ما رأيت أحداً أحفظ من سفيان، وهو أقل خطأ؛ لأنه يرجع إلى

كتاب^(١). وقال ابن مهدي: "وكان كثيرا ما يقول: أشتهي أن أطلع كثيرا^(٢)".

ومن قرائن الترجيح المعتبرة عند المحدثين الترجيح بما حدث به الراوي من أصل كتابه إذا كان صحيحًا؛ لأن الكتاب إذا كان صحيحًا فإنه في الغالب يؤمن عليه الغلط أكثر من الحفظ.

ولذا وافق أحمد والبيهقي في ترجيح رواية الوجه الثاني الدارقطني؛ إذ قال: "وقولهم: سيار أبو الحكم وهم، وإنما هو سيار أبو حمزة الكوفي"^(٣)، واعتماد البيهقي جاء لما ذكرناه من كون سفيان بلديه، وكونه من أثبت الناس عنه، فضلا عن أنه ممن عرف عنه أنه يحدث من أصل كتابه، ويرجح ما ذهب إليه أحمد والبيهقي ما قاله ابن حجر في رواية سيار أبي الحكم عن طارق: "وتبع البخاري أيضًا -في أنه يروي عن طارق- مسلم في الكنى، والنسائي، والدولابي، وغير واحد، وهو وهم كما قال الدارقطني"^(٤).

وعلى كل حال فإن الحديث من وجهه الراجح -بشير بن سلمان، عن سيار أبي حمزة، عن طارق، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلی الله عليه وسلم - ضعيف؛ لأن فيه سيارا أبا حمزة، وهو مجهول، أورده البخاري وابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً^(٥).



(١) شرح علل الترمذي (١/٤٥٣).

(٢) المعرفة والتاريخ للفسوي (٧/٧٢٠).

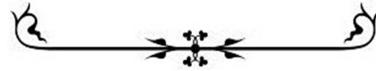
(٣) العلل (٥/١١٥ م ٧٦٢).

(٤) تهذيب التهذيب (٤/٢٩٢).

(٥) التاريخ الكبير (٤/١٦٠)، والجرح والتعديل (٤/٢٥٥).



الحديث [٤١]



قال البيهقي: باب الرجاء من الله ﷻ (٣٧٠/٢):

١٠٨٣ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا أبو جعفر محمد بن أحمد ابن سعيد الرازي إملاء، حدثنا أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، حدثنا حرملة بن يحيى التحيبي، حدثنا عبدالله بن وهب المصري، أخبرني يحيى بن أيوب، عن عيسى بن موسى، عن صفوان بن سليم، عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «اطلبوا الخير دهركم كله، وتعرضوا لنفحات رحمة الله؛ فإن لله نفحات من رحمته يُصيب بها من يشاء من عباده، وسلوا الله أن يستر عوراتكم ويؤمن روعاتكم».

١٠٨٤ - أخبرنا الإمام أبو الطيب سهل بن محمد بن سليمان، حدثنا والدي، حدثنا موسى بن العباس، حدثنا محمد بن الجنيّد، حدثنا عمرو بن الربيع، حدثنا يحيى بن أيوب، عن عيسى بن موسى بن إياس، أن صفوان بن سليم حدثه فذكره، غير أنه لم يقل: "كله".

١٠٨٥ - أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد، أخبرنا ابن ملحان، حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث بن سعد، حدثني عيسى بن موسى بن إياس بن البكير، عن صفوان بن سليم، عن رجل من أشجع، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «اطلبوا الخير دهركم كله».

فذكره بمثله، وهذا هو المحفوظ دون الأول.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: عيسى بن موسى بن إياس بن البكير، عن صفوان بن سليم، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه البغوي في شرح السنة (١٧٩/٥ ح ١٣٧٨) من طريق أبي النصر النعمان بن محمد الجرجاني، عن أبي جعفر الرازي به، بمثله.

* وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٥٠/١ ح ٧٢٠) عن يحيى بن عثمان، وابن عبد البر في الاستذكار (٤٩٨/٧) من طريق مالك بن عبد الله ابن سيف،

كلاهما: (يحيى، ومالك) عن عمرو بن الربيع به، بمثله.

الوجه الثاني: عيسى بن موسى بن إياس بن البكير، عن صفوان بن سليم، عن رجل من أشجع، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن أبي الدنيا في الفرج بعد الشدة (ص ٤٤ ح ٢٧) من طريق رويم بن يزيد،

والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص ١٤٧ ح ٤٢٩) من طريق يونس بن محمد،

والطبراني في الدعاء (ص ٢٩ ح ٢٧) من طريق عبد الله بن صالح،

ثلاثهم (رويم، ويونس، وعبد الله) عن الليث بن سعد به، مختصراً بلفظ: «سألوا الله أن يستر عوراتكم، ويؤمن روعاتكم».

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على عيسى بن موسى بن إياس بن البكير، وقد اختلف عليه فروي عنه الحديث على وجهين:

الوجه الأول: عيسى بن موسى بن إياس بن البكير، عن صفوان بن سليم، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية يحيى بن أيوب الغافقي عنه.

الوجه الثاني: عيسى بن موسى بن إياس بن البكير، عن صفوان بن سليم، عن رجل من أشجع، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية الليث بن سعد عنه.

ومّا تقدم يظهر أن عيسى بن موسى، ويحيى بن أيوب، والليث بن سعد اختلفوا على عيسى بن موسى، فرواه يحيى بن أيوب عنه عن صفوان بن سليم، فجعله من مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، ورواه الليث عنه، عن صفوان بن سليم فأدخل واسطة، وجعله من مسند أبي هريرة رضي الله عنه.

ويحيى بن أيوب الغافقي، قال النسائي: "ليس بالقوي". وقال الدارقطني: "في بعض حديثه اضطراب". وقال أحمد بن صالح: "له أشياء يخالف فيها". وقال أيضاً: "ربما خلّ حفظه". وقال الحاكم: "إذا حدث من حفظه يخطئ، وما حدث من كتاب فليس به بأس". وقال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ"^(١).

والليث بن سعد، قال أحمد و ابن سعد: "ثقة"، وقال الخليلي: "كان إمام وقته بلا مدافعة"، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت"^(٢).

ومّا تقدم من الاختلاف على عيسى بن موسى بن إياس بن البكير يظهر رجحان من رواه عن صفوان بن سليم، عن رجل من أشجع، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أما رواية يحيى بن أيوب الغافقي، عن عيسى بن موسى، عن صفوان بن سليم، عن أنس بن مالك رضي الله عنه. فهي شاذة؛ لمخالفته من هو أوثق منه، وهو الليث بن سعد.

وهو اختيار البيهقي كذلك، فبعد أن ساق الحديث من وجهيه قال: "وهذا هو المحفوظ دون الأول".

(١) تهذيب الكمال (٢٣٣/٣١)، تهذيب التهذيب (١٨٦/١١).

(٢) تهذيب التهذيب (٤٦٣/٨)، تقريب التهذيب (ص ٤٦٤).

وأيضًا فالليث بن سعد متابع على رواية الحديث على الوجه الثاني، أما رواية يحيى للحديث على الوجه الأول فلا متابع له عليها، وهذا يدل على أن الوهم إنما حصل من يحيى بن أيوب الغافقي.

ومما يدل على ضعف هذا الوجه أنه لا تصح لصفوان رواية عن أنسٍ كما ورد تنصيب ذلك عن أبي حاتم: "لم ير أنسًا، ولا تصح روايته عن أنس" (١).

وقال أبو داود: "لم ير أحدًا من الصحابة إلا أبا أمامة رضي الله عنه وعبدالله ابن بسر رضي الله عنه" (٢).

والحديث من وجهه الراجح - عيسى بن موسى بن إياس بن البكير، عن صفوان بن سليم، عن رجل، من أشجع، عن أبي هريرة رضي الله عنه - ضعيف؛ معلول بجهالة الرجل المبهم.



(١) تهذيب الكمال (٣٨٢/٦).

(٢) تهذيب التهذيب (٤٢٦/٤).



الحديث [٤٢]



قال البيهقي: باب في الدعاء وما يحتاج إلى معرفتها (٣٧٧/٢):

١٠٩٠ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرنا عبدالله بن إسحاق البغوي، حدثنا أبو زيد بن طريف، حدثنا محمد بن عبيد الصابوني، حدثنا أبو أسامة، عن ابن عون^(١)، عن سليمان التيمي، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ وَلَا قِطْعَةٌ رَحِمَ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ إِحْدَى ثَلَاثَ، إِمَّا يَعْجَلُ لَهُ دَعْوَتَهُ، وَإِمَّا أَنْ يَدْخُرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَدْفَعَ عَنْهُ مِنَ السَّوِّءِ مِثْلَهَا».

قال الإمام أحمد رحمه الله: "فعلى هذا هو شاهد لحديث الرفاعي، إن كان حفظه هذا الصابوني، ولا أراه حفظه".

وقد أخبرناه محمد بن موسى، أخبرنا أبو عبدالله الصفار، حدثنا ابن أبي الدنيا، حدثنا محمد بن يزيد، حدثنا أبو أسامة، حدثنا علي بن علي، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، مثله حرفاً بحرف. هذا هو الصحيح، عن أبي أسامة، عن علي بن علي. وروايته عن ابن عون خطأ، والله تعالى أعلم.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: أبو أسامة، عن ابن عون، عن سليمان التيمي، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري ﷺ، عن النبي ﷺ.

(١) في المطبوع: "ابن عوف" وهو تصحيف، والصحيح ما أثبت.

* أخرجه عبد الغني المقدسي في الترغيب في الدعاء (ص ٥٦-٥٧ ح ٢٢) من طريق محمد بن عبد العزيز الكلابي، عن محمد بن عبيد بن حميد به، بمثله.

الوجه الثاني: أبو أسامة، عن علي بن علي، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد رضي الله عنه.

* أخرجه البيهقي في الدعوات الكبير (١/٤٩٣ ح ٣٨٠) عن أبي عبد الله الحافظ، عن الصفار به، بمثله.

* وأخرجه ابن أبي شيبة (٦/٢٢٠ ح ٢٩١٧)،.

والبخاري في الأدب المفرد (١/٢٤٨ ح ٧١٠) عن إسحاق بن نصر،

كلاهما: (ابن أبي شيبة، وإسحاق) عن أبي أسامة حماد بن أسامة به، بزيادة جملة: قالوا: إذا نكث. قال: «الله عز وجل أكثر».

* وأخرجه أحمد (١٧/٢١٣ ح ١١١٣٣) عن أبي عامر عبد الملك بن عمرو،

وأبو يعلى (٢/٢٩٦ ح ١٠١٩) وأبو القاسم البغوي في الجعديات (١/٤٧٣ ح ٣٢٨٤)، والطبراني في الدعاء (١/٣٢ ح ٣٦)، وأبو الفضل الزهري (١/٢٤٩ ح ٢١١)، وابن شاهين في الترغيب (ص ٥٣ ح ١٤٣)، وابن بشران في الأمالي (١/١٧٤ ح ٣٩٩)، وابن عبد البر في التمهيد (٥/٣٤٣) من طريق شيبان بن فروخ،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢/٣٣٦ ح ٨٨٢)، والطبراني في الدعاء (١/٣٢ ح ٣٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦/٣١١) من طريق جعفر بن سليمان،

وأبو القاسم البغوي في الجعديات (١/٤٧٢ ح ٣٢٨٣)، والحاكم (١/٦٧٠ ح ١٨١٦)، والبيهقي في الدعوات الكبير (١/٤٩٣ ح ٣٨٠) من طريق علي بن الجعد،

والحاكم (١/٦٧٠ ح ١٨١٦) من طريق محمد بن يزيد،

خمسهم: (أبو عامر، وشيبان، وجعفر، وعلي، محمد) عن علي بن علي الشكري به، بزيادة جملة: قالوا: إذا نكث. قال: «الله عز وجل أكثر». وجاء مطولاً عند أبي نعيم.

* وأخرج البزار (كشف الأستار ٤/٤٠ ح ٣١٤٣)، والطبراني في الأوسط (٤/٣٣٧ ح ٤٣٦٨)، وفي الصغیر (٢/١٩٨)، وفي السدعاء (١/٣٢ ح ٣٥)، وفي مسند الشاميين (٤/٥٣ ح ٢٧١٠) من طريق قتادة، عن أبي المتوكل به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث كما -ساقه البيهقي- مداره على أبي أسامة حماد بن أسامة، وقد اختلف عليه في إبدال شيخه، وإسقاط شيخه، وإبدال من بعده على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: أبو أسامة، عن ابن عون، عن سليمان التيمي، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية محمد بن عبيد الصابوني.

الوجه الثاني: أبو أسامة، حدثنا علي بن علي، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية ثلاثة: ابن أبي شية، ومحمد بن يزيد، إسحاق بن نصر.

ويرويه عن علي بن علي أبو عامر، وشيبان، وجعفر، ومحمد، وابن الجعد.

أبان البيهقي في هذا الحديث عن خطأ الصابوني، حيث أبدل (علي بن علي) بـ (ابن عون)، وأبدل أبا المتوكل بأبي الصديق، وأسقط من الثاني

سليمان التيمي، وقد بينّ - البيهقي - سبب خطئه، حيث قال: "ولا أراه حفظه".

وكون هذا الوجه خطأ أمرٌ ظاهر؛ لتفرده ومخالفته من هم أوثق منه من أصحاب أبي أسامة حماد بن أسامة، وهم: ابن أبي شيبه، وهو ثقة حافظ^(١)، وجماعة، كما هو ظاهر في التخرّيج.

قال البيهقي: "هذا هو الصحيح، عن أبي أسامة، عن علي بن علي. وروايته عن ابن عون خطأ، والله تعالى أعلم".

والحديث من وجهه الراجح - أبو أسامة، حدثنا علي بن علي، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد رضي الله عنه - معلول:

فيه علي بن علي الرفاعي، قال ابن حبان: "كان ممن يخطئ كثيرا على قلة روايته، وينفرد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات، لا يعجبني الاحتجاج به"^(٢).

ويؤيد ما ذهب إليه ابن حبان أن علي بن علي الرفاعي قد تفرد برواية الحديث عن أبي المتوكل، ولم يتابعه ثقة على ذلك.

وأما رواية قتادة فلا يعتبر بها؛ لأن الراوي عنه هنا سعيد بن بشير الأزدي، وهو ضعيف، وخاصة في قتادة، قال ابن نمير والساجي: "يروي عن قتادة المنكرات". وقال ابن حبان: "يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه"^(٣).



(١) تقريب التهذيب (٣٨٦ رقم ٤٥١٣).

(٢) المجروحين (١١٢/٢).

(٣) تهذيب التهذيب (١٠/٤).



الحديث [٤٣]



قال البيهقي: باب التوكل بالله عز وجل والتسليم لأمره
(٤٠٠/٢):

١١٣٠ - وقد أخبرنا أبو بكر بن فورك، أخبرنا عبدالله بن جعفر الأصبهاني، حدثنا أحمد بن هارون بن روح، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا يحيى بن السكن، حدثنا شعبة، عن محمد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «في الإنسان ثلاثة: الطيرة، والظن، والحسد، فمخرجه من الطيرة أن لا يرجع، ومخرجه من الظن ألا يحقق، ومخرجه من الحسد أن لا يبغي».

١١٣١ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا محمد بن يزيد، حدثنا الهيثم بن خلف الدوري، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا يحيى بن اليمان، حدثنا شعبة، عن محمد بن إسحاق، عن علقمة بن أبي علقمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ، فذكره.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: محمد بن إسحاق، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

* لم أجده عند غير البيهقي.

الوجه الثاني: محمد بن إسحاق، عن علقمة بن أبي علقمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في ذكر الأقران (١/٨٦ ح ٢٩٦)، وفي التويع (ص ٤٤ ح ٧٩)، وابن المظفر في حديث شعبة بن الحجاج

(ص: ٥٦-٧٥ ح ٥٦) من طريق يحيى بن السكن^(١)، عن شعبة به،
بمثله.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البيهقي، وهو:

الوجه الثالث: محمد بن إسحاق، عن علقمة بن أبي علقمة،
مرسلاً.

* أخرج البغوي في شرح السنة (١١٤/١٣ ح ٣٥٣٦) من طريق
حماد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على محمد بن إسحاق،
وقد اختلف عليه وعلى من دونه في الإسناد في ذكر اسم شيخه على ثلاثة
أوجه، وهي كالتالي:

الوجه الأول: محمد بن إسحاق، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن
النبي ﷺ. وهذه رواية شعبة، من رواية يحيى بن السكن.

الوجه الثاني: محمد بن إسحاق، عن علقمة بن أبي علقمة، عن أبي
هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. وهذه رواية شعبة، من رواية اثنين: يحيى بن يمان،
ويحيى بن السكن.

الوجه الثالث: محمد بن إسحاق، عن علقمة بن أبي علقمة، مرسلاً.
وهذه رواية حماد بن سلمة.

ومن خلال النظر في أوجه الاختلاف على محمد بن إسحاق يظهر
أن هذه الحديث اختلف فيه أيضاً على من هو دون محمد بن إسحاق، وهو
شعبة بن الحجاج، ودراسة الاختلاف عليه على النحو التالي:

(١) جاء في "ذكر الأقران": (يحيى بن السكن) وهو تصحيف.

الوجه الأول: رواه يحيى بن السكن، عنه، فجعله عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الثاني: رواه يحيى بن يمان، ويحيى بن السكن، عنه، فجعله عن علقمة بن أبي علقمة بدل الأعرج.

وبالنظر في هذا الاختلاف على شعبة يتبين رجحان الوجه الثاني عنه، وعدم صحة الوجه الأول عنه؛ لأمر منها:

-**الأول:** أن يحيى بن السكن قد تفرد برواية الحديث عن شعبة، وليس هو من المعروفين بالرواية عن شعبة، ولم يتابعه ثقة على ذلك.

-**الثاني:** ومما يؤيد ما تقدم أن يحيى بن السكن ضعيف، ضعفه أبو حاتم، وقال الذهبي: "ليس بالقوي"^(١)، وقد اضطرب في روايته، مما يدل على أنه لم يتقن هذا الحديث، فحدث بالوجهين؛ وذلك لأنه ضعيف كما ذكر.

-**الثالث:** أن رواية الأعرج، عن أبي هريرة جادة معهودة تسبق إليها الأذهان والألسن، فمن خالفها فهو أحرى بالضبط والإتقان.

ومما يؤيد ما تقدم كله أيضاً أن حماد بن سلمة تابع يحيى بن يمان على تسمية شيخ محمد بن إسحاق علقمة بن أبي علقمة.

وبعد معرفة الراجح عن شعبة، تكون أوجه الاختلاف على محمد بن إسحاق على النحو التالي:

الوجه الأول: رواه شعبة: عن محمد بن إسحاق، عن علقمة بن أبي علقمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

الوجه الثاني: رواه حماد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن علقمة بن أبي علقمة، مرسلًا.

(١) ميزان الاعتدال (٤/٣٨٠).

وبتأمل هذين الوجهين يظهر رجحانُ الوجه الأول؛ لأن الرواة إلى
شعبة أحسن حالاً ممن رواه على الوجه الثاني عن حماد بن سلمة.
والبيهقي فيما يظهر قدم الوجه الضعيف أولاً، ثم أعلاه بالوجه الثاني؛
حتى لا يظن ظانُّ أن طريق الجادة مقبول وصحيح لغلبته وشهرته، بل أراد
أن يبين أنه معلول بالوجه الآخر. والله أعلم.
والحاصل أن الحديث من كلا وجهيه ضعيف لعننة ابن إسحاق، وهو
مدلّس.





الحديث [٤٤]



قال البيهقي: باب تعظيم النبي ﷺ وإجلاله وتوقيره ﷺ (١٢٩/٣):

١٤٦٢ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم الشافعي، حدثنا محمد بن مسلمة الواسطي، حدثنا يعقوب بن محمد، حدثنا أبو القاسم بن أبي الزناد، عن موسى بن يعقوب، عن عبدالله بن كيسان، عن سعيد بن أبي سعيد بن عتبة، عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم علي صلاة» كذا قال.

ورواه عباس بن أبي شملة، عن موسى، عن عبدالله بن كيسان، عن عتبة بن عبدالله، عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ.

ورويناه عن خالد القطواني، عن موسى بن يعقوب، عن عبدالله بن كيسان، عن عبدالله بن شداد، عن أبيه، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

١٤٦٣ - أخبرناه أبو سعد الماليني، أخبرنا أبو أحمد بن عدي الحافظ، حدثنا ابن منيع، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه، حدثنا خالد بن مخلد القطواني، حدثنا موسى بن يعقوب الزمعي، أخبرني عبدالله بن كيسان، أخبرني عبدالله بن شداد بن الهاد، فذكره.

ورواه محمد بن عثمان، عن موسى بن يعقوب الزمعي^(١)، عن عبدالله بن كيسان، عن عبدالله بن شداد، عن عبدالله بن مسعود. ولم يقل: عن أبيه.

(١) سقط من المطبوع ذكر (موسى بن يعقوب الزمعي) فيما أن يكون من الناسخ أو من الطباعة، والتصحيح من الترمذي (١/٦١٢ ح ٤٨٤).

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: موسى بن يعقوب الزمعي، عن عبدالله بن كيسان،
عن سعيد بن أبي سعيد بن عتبة، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الخطيب البغدادي في الفصل (٧٧٢/٢) من طريق محمد بن
عبدالله الشافعي، عن محمد بن مسلمة به، بمثله.

* وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٧٧/٥) عن محمد بن عبادة،
عن يعقوب بن محمد الزهري به، بنحوه.

الوجه الثاني: موسى بن يعقوب الزمعي، عن عبدالله بن كيسان،
عن عتبة بن عبدالله، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٧٧/٥) عن إبراهيم بن المنذر،
عن عباس بن أبي شملة به، بمثله.

الوجه الثالث: موسى بن يعقوب الزمعي، عن عبدالله بن كيسان،
عن عبدالله بن شداد، عن أبيه، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٢٥/٦ ح ٣١٧٨٧)،

والبزار (٢٧٨/٤ ح ١٤٤٦) عن أحمد بن عثمان، ومحمد بن الليث،

والدينوري في المجالسة (٤٢٩/١ ح ١٢٨) عن علي بن داود القنطري،

والشاشي (٤٠٨/١ ح ٤١٣) عن محمد بن معاذ المروزي،

والشاشي (٤٠٨/١ ح ٤١٤) عن شعيب بن الليث،

والشاشي (٤٠٨/١ ح ٤١٤)، والبيهقي في الدعوات الكبير (٢٤٧/١)

ح ١٧٠) من طريق عباس بن محمد،

وابن عدي (٥٧/٨) من طريق عمرو بن معمر،

والطبراني في المعجم الكبير (١٧/١٠ ح ٩٨٠٠) من طريق عثمان

بن أبي شيبة،

والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (١٠٣/٢ ح ١٣٠٤) من طريق محمد بن إسحاق الصاغاني،
عشرتهم: (ابن أبي شيبه، وأحمد، ومحمد، وعلي، ومحمد، وشعيب، وعباس، وعمرو، وعثمان، ومحمد بن اسحاق) عن خالد بن مخلد به، بمثله.
الوجه الرابع: موسى بن يعقوب الزمعي، عن عبدالله بن كيسان، عن عبدالله بن شداد، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.
* أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٧٧/٥) عن محمد بن المثنى، والترمذي (٦١٢/١ ح ٤٨٤) عن محمد بن بشار، وأبو يعلى (٨٠/٩ ح ٥٠٨٠) عن محمد بن إسماعيل البصري، ثلاثتهم: (ابن المثنى، وابن بشار، والبصري) عن محمد بن خالد بن عثمة به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على موسى بن يعقوب الزمعي، وقد اختلف عليه فروي عنه على أربعة أوجه، وهي كالتالي:
الوجه الأول: موسى بن يعقوب الزمعي، عن عبدالله بن كيسان، عن سعيد بن أبي سعيد بن عتبة، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية أبي القاسم بن أبي الزناد عنه.
الوجه الثاني: موسى بن يعقوب الزمعي، عن عبدالله بن كيسان، عن عتبة بن عبدالله، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية عباس بن أبي شملة عنه.
الوجه الثالث: موسى بن يعقوب الزمعي، عن عبدالله بن كيسان، عن عبدالله بن شداد، عن أبيه، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه

رواية خالد بن مخلد القطواني عنه.

الوجه الرابع: موسى بن يعقوب الزمعي، عن عبدالله بن كيسان، عن عبدالله بن شداد، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه. وهذه رواية محمد بن عثمة عنه.

فظهر من ذلك أنه اختلف في هذا الحديث على موسى بن يعقوب الزمعي، والاختلاف إنما وقع من قبله هو، قال ابن حبان: "من جلة أهل المدينة، وكان يغرب". وقال أحمد: "لا يعجبني حديثه". وقال النسائي: "ليس بالقوي". وقال الدارقطني بعد أن ذكر الاختلاف في حديثه: "والاضطراب فيه من موسى بن يعقوب، ولا يُحتج به". وقال ابن المديني: "ضعيف الحديث، منكر الحديث". قال ابن حجر: "صدوق سيئ الحفظ"^(١).

وقد خلط موسى بن يعقوب الزمعي في إسناد هذا الحديث - كما تقدم بيانه في التخريج - حيث اضطرب في تعيين شيخ عبدالله بن كيسان، فتردد بين أربعة من شيوخه، وهو كثير الاضطراب في رواياته، كما سبق كلام الأئمة في موسى وبيان حاله في ترجمته.

والبيهقي ساق الأوجه الأربعة ولم يصرح - أو يشر - إلى ترجيح وجه منها؛ لبيان الاضطراب، وهي علة ظاهرة لمن له معرفة بهذا الفن، ولعله تبع الدارقطني في ذلك، فإنه لما ذكر الحديث لم يرجح وجهاً كعادته، بل صرح بأن الاضطراب فيه إنما جاء من قبل موسى بن يعقوب، فقال: "والاضطراب فيه من موسى بن يعقوب، ولا يحتج به"^(٢).

ولهذا فالحديث من أوجهه الأربعة ضعيف؛ لعله الاضطراب.



(١) العلل للدارقطني (١١٢/٥ س ٧٥٩٥)، تهذيب التهذيب (٣٧٨/١٠)، التقريب (٥٤٤ رقم ٧٠٢٦).

(٢) العلل للدارقطني (١١٢/٥ س ٧٥٩٥).



الحديث [٤٥]



قال البيهقي: باب فضل العلم وشرف مقداره (٢٢١/٣):

١٥٧٤ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، وأبو عبدالله إسحاق بن محمد السوسي، قالا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا أبو بكر محمد بن إسحاق الصغاني، حدثنا إبراهيم بن عريرة، حدثنا عبد الملك بن عبد الرحمن الذماري، عن سفيان، عن الأوزاعي، عن كثير بن قيس، عن يزيد بن سمرة، عن أبي الدرداء، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع، وإنه ليستغفر له دوابُّ البرِّ حتى الحيتان في البحر، وإنَّ فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإنَّ الأنبياء لم يدعوا ديناراً ولا درهماً، ولكن ورثوا العلم، فمن أخذ به فقد أخذ بحظ وافر».

وكذلك قاله عبد الرزاق، عن ابن المبارك، عن الأوزاعي.

وقال بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن عبد السلام بن سليم، عن يزيد بن سمرة، عن كثير بن قيس، عن أبي الدرداء، وهذا أصح، قاله البخاري.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: الأوزاعي عن كثير بن قيس، عن يزيد بن سمرة، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه البخاري في التاريخ (٣٣٧/٨) عن إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبد الرزاق به، مقتصرًا على لفظ النبي ﷺ.

* وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٧٠/١) ح (١٧٨) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، عن عبد الله بن المبارك به، بنحوه.

الوجه الثاني: الأوزاعي، عن عبد السلام بن سليم، عن يزيد بن سمرة، عن كثير بن قيس، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* وأخرجه البخاري في التاريخ (٣٣٧/٨) عن أحمد بن عيسى، عن بشر بن بكر به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على الأوزاعي، وقد اختلف عليه على وجهين، وهذا بياها:

الوجه الأول: الأوزاعي عن كثير بن قيس، عن يزيد بن سمرة، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية اثنين: سفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك عنه

الوجه الثاني: الأوزاعي، عن عبد السلام بن سليم، عن يزيد بن سمرة، عن كثير بن قيس، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: بشر بن بكر التنيسي عنه.

ومما تقدم يظهر أن الاختلاف في أن سفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك أوهم شيخ الأوزاعي؛ (عبد السلام بن سليم)، وقلب من الإسناد (يزيد بن سمرة عن كثير بن قيس) بـ (كثير بن قيس عن يزيد بن سمرة)، وذكره بشر بن بكر عنه.

وبالنظر في الاختلاف على كثير بن قيس يتبين رجحان الوجه الثاني عنه؛ لعدم صحة الوجه الأول عن كثير بن قيس؛ فإن الراوي عن الأوزاعي؛

سفيان الثوري وفي الإسناد إليه عبد الملك بن عبدالرحمن الذمري، قال أحمد: "كان يصحف ولا يحسن يقرأ كتابه". وقال أبو حاتم: "ليس بالقوي"^(١).

وعبدالله بن المبارك، وفي الإسناد إليه يحيى بن عبد الحميد الحماني، قال أحمد: "مازلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث، أو يتلقفها، أو يتلقطها". وقال ابن نمير: "الحماني كذاب"^(٢).

ورواه أيضاً عن عبدالله بن المبارك عبد الرزاق، والرواي عنه إسحاق بن إبراهيم الدبري، وقد تكلم في سماع الدبري من عبد الرزاق؛ لأن عبد الرزاق أضر سنة مائتين، وصار بعدها يُلقن فيتلقن^(٣).

وسماع إسحاق من عبد الرزاق متأخر، حيث سمع منه سنة عشر ومائتين، أي: قبل وفاة عبد الرزاق بسنة.

قال الذهبي: "سمع تصانيفه منه في سنة عشر ومائتين باعتناء أبيه به، وكان حدثاً، فإن مولده في سنة خمس وتسعين ومئة، وسماعه صحيح"^(٤).

وقال ابن الصلاح: "وقد وجدت فيما روى الدبري، عن عبد الرزاق أحاديث أستنكرها جداً، فأحلت أمرها على الدبري؛ لأن سماعه منه متأخر جداً. والمناكير التي تقع في حديث الدبري إنما سببها أنه سمع من عبد الرزاق بعد اختلاطه. فما يوجد من حديث الدبري، عن عبد الرزاق في مصنفات عبد الرزاق فلا يلحق الدبري منه تبعة، إلا إن صحف أو حرّف. وإنما

(١) تاريخ الإسلام (٤/١١٦١).

(٢) سير إعلام النبلاء (١٠/٥٣٠).

(٣) فتح الباري (١/٤١٩).

(٤) السير (١٣/٤١٧).

الكلام في الأحاديث التي عنده في غير التصانيف فهي التي فيها المناكير، وذلك لأجل سماعه منه في حالة الاختلاط والله أعلم^(١).

ولما ساق البخاري الاختلاف قال: "وهذا أصح"^(٢). أي: رواية: بشر بن بكر عن الأوزاعي، عن عبد السلام بن سليم، عن يزيد بن سمرة، عن كثير بن قيس، عن يزيد بن سمرة، عن أبي الدرداء، ووافقه البيهقي، ولعل ذلك لأن سند الأوزاعي لا يثبت عنه.

ومما يؤيد ما تقدم أن بشر بن بكر التنيسي، والأوزاعي كلاهما شامي وحديث الشاميين في شيخهم أولى بالصواب من حديث الغرباء.

وعلى كل حال فإن الحديث من وجهه الراجح - الأوزاعي، عن عبد السلام بن سليم، عن يزيد بن سمرة، عن كثير بن قيس، عن يزيد بن سمرة، عن أبي الدرداء - ضعيف جداً؛ لأن فيه كثير بن قيس، وهو ضعيف، قال الدارقطني: "ضعيف". وقال في موضع آخر: "ومن فوقه إلى أبي الدرداء ضعفاء، ولا يثبت"^(٣).



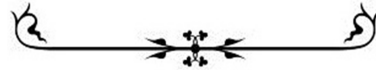
(١) لسان الميزان (١/٣٤٩).

(٢) التاريخ الكبير (٨/٣٣٧).

(٣) العلل (٦/٢١٦)، تهذيب الكمال (٨/٤٢٦).



الحديث [٤٦]



قال البيهقي: باب في تعظيم القرآن (٣/٣٥٦):

١٨١٧ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، ومحمد بن موسى قالوا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا إبراهيم بن مرزوق، حدثنا سعيد بن عامر، حدثنا شعبة، عن يزيد بن أبي زياد، عن عيسى بن لقيط، أو إياد، عن رجل، عن سعد بن عباد، أن رسول الله ﷺ قال: «ما من رجل تعلم القرآن، ثم نسيه إلا لقي الله عز وجل يوم القيامة وهو أجذم، وما من أمير عشرة إلا أتى الله عز وجل يوم القيامة مغلولاً لا يُطلقه إلا العدل».

كذا روي عن شعبة، وهو خطأ، وإنما هو عن عيسى بن فائد، ورواه أبو عبيد، عن الحجاج، عن شعبة على الصواب، وكذلك رواه غير شعبة، عن يزيد، عن عيسى بن فائد.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: يزيد بن أبي زياد، عن عيسى بن لقيط، أو إياد، عن رجل، عن سعد بن عباد، عن النبي ﷺ.

*أخرجه الحارث بن أبي أسامة (٢/٦٣٠ ح ٦٠٠) عن سعيد بن عامر به، ولم يقل: أو إياد، مقتصرًا على الجملة الأخيرة.

* وأخرجه البزار (٩/١٩٢ ح ٣٧٤٠) من طريق محمد بن جعفر،

والطبراني في الكبير (٦/٢٢٧ ح ٥٣٨٧) و(٦/٢٣ ح ٥٣٩٠) من

طريق عمرو بن مرزوق،

كلاهما: (محمد، وعمرو) عن شعبة به، بنحوه، إلا أن محمد بن جعفر قال: عن عيسى بن لقيط، أو فائد. ولم يشك عمرو بن مرزوق في شيخ شعبة، واقتصر على اللفظ الأخير.

* وأخرجه البزار كما في (كشف الأستار ٢/٢٥٤ ح ١٦٤٢) عن علي بن المنذر، عن محمد بن فضيل، عن يزيد بن أبي زياد، عن عيسى بن لقيط، أو عيسى بن فائد، ولم يقل: أو إياد، بمثله.

الوجه الثاني: يزيد بن أبي زياد، عن عيسى بن فائد، عن رجل، عن سعد بن عبادة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

* أخرجه سعيد بن منصور في تفسيره (١/٨٧ ح ١٨)، وأحمد (٢٧/١٢٩ ح ٢٢٤٦٣)، والحريري في غريب الحديث (٢/٤٢٨)، والطبراني في الكبير (٦/٢٣ ح ٥٣٨٩) من طريق خالد بن عبدالله،

وابن أبي شعبة في مصنفه (٦/١٢٤ ح ٢٩٩٩٥)، (٦/٤٢٠ ح ٣٢٥٥٣)، وفي المسند (٢/٣٢٤ ح ٨٢٣)، والبزار (٩/١٩٢ ح ٣٧٣٩)، والطبراني في الكبير (٦/٢٢ ح ٥٣٨٨)، و(٦/٢٣ ح ٥٣٩١) من طريق محمد بن فضيل،

وأحمد (٣٧/١٢٠ ح ٢٢٤٥٦)، والبزار (٩/١٩٢ ح ٣٧٣٩) من طريق محمد بن جعفر، وعبد بن حميد (١/١٢٧ ح ٣٠٦) عن يزيد بن هارون، والدارمي (٤/١٠٤ ح ٣٣٨٤) عن سعيد بن عامر، ثلاثتهم: (محمد، ويزيد، وسعيد) عن شعبة،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣/١٢٤٦) معلقاً عن جرير بن عبد الحميد،

أربعتهم: (خالد، ومحمد بن فضيل، وشعبة، وجرير) عن يزيد بن أبي زياد به، يختصره البعض، والبعض يذكره بتمامه.

وللحديث وجهان آخران لم يذكرهما البيهقي وهما:

الوجه الثالث: يزيد بن أبي زياد، عن عيسى بن فائد، عن سعد بن عبادة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أبو داود (٥٩٨/٢ ح ١٤٧٤) من طريق عبد الله بن إدريس،

وعبد الرزاق (٣٦٥/٣ ح ٥٩٨٩) عن سفيان بن عيينة،

وعبد بن حميد (١٢٧/١ ح ٣٠٧) من طريق زائدة بن قدامة،

والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/٦ ح ٥٣٩١) من طريق أبي بكر بن

أبي شيبة، وأسد بن موسى، كلاهما: (أبو بكر، وأسد) عن محمد بن فضيل،

أربعتهم: (ابن إدريس، وابن عيينة، وزائدة، ومحمد) عن يزيد بن أبي

زياد به، بنحوه.

الوجه الرابع: يزيد بن أبي زياد، عن عيسى بن فائد، عن عبادة بن

الصامت رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أحمد (٤١٩/٣٩ ح ٢٢٧٥٨ ح ٢٢٧٨١) من طريق عبد

العزيز بن مسلم، وأبي عوانة الوضاح الشكري،

وذكره المزي في تحفة الأشراف (٣/٢٧٤ ح ٣٨٣٤) معلقاً عن أبي

بكر بن عياش،

ثلاثتهم: (عبد العزيز، وأبو عوانة، وأبو بكر) عن يزيد بن أبي زياد

به، بلفظ: «ما من أمير عشرة إلا جاء به يوم القيامة مغلولاً يده إلى

عنقه حتى يطلقه الحق أو يُؤْبِقَه..» الحديث.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على يزيد بن أبي زياد الهاشمي، وقد اختلف عليه وعلى من دونه في اسم شيخه، وفي زيادة رجل وحذفه، على أربعة أوجه، وهي كالتالي:

الوجه الأول: يزيد بن أبي زياد، عن عيسى بن لقيط، أو إياد، عن رجل، عن سعد بن عبادة رضي الله عنه وهذه رواية اثنين: شعبة، من رواية محمد بن جعفر، وعمرو بن مرزوق، وسعيد بن عامر. ومحمد بن فضيل، قال: أو عيسى بن فائد، من رواية علي بن المنذر.

الوجه الثاني: يزيد بن أبي زياد، عن عيسى بن فائد، عن رجل، عن سعد بن عبادة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية أربعة: خالد بن عبدالله، وجريير بن عبد الحميد، ومحمد بن فضيل من رواية أبي بكر بن أبي شيبة، وشعبة، من رواية: يزيد بن هارون، وسعيد بن عامر، والحجاج، ومحمد بن جعفر.

الوجه الثالث: يزيد بن أبي زياد، عن عيسى بن فائد، عن سعد بن عبادة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية أربعة: سفيان بن عيينة، وزائدة بن قدامة، وعبدالله بن إدريس، ومحمد بن فضيل، من رواية: أسد بن موسى، وأبي بكر بن أبي شيبة.

الوجه الرابع: يزيد بن أبي زياد، عن عيسى بن فائد، عن عبادة بن الصامت، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية ثلاثة: عبد العزيز بن مسلم، وأبي عوانة الوضاح الشكري، وأبي بكر بن عياش.

ومّا تقدم يظهر أنه اختلف على من دون يزيد بن أبي زياد الهاشمي، وهم: شعبة، ومحمد بن فضيل، ودراسة الاختلاف على كل منهم على النحو الآتي:

أولاً: الاختلاف على شعبة، وقد روي الحديث عنه على وجهين:

الوجه الأول: رواه عمرو بن مرزوق، وسعيد بن عامر، والحجاج، ومحمد بن جعفر، عنه، عن يزيد بن أبي زياد، عن (عيسى بن لقيط، أو إياد)، عن رجل، عن سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه. وقال محمد بن جعفر بدل إياد: عيسى بن فائد بالشك.

الوجه الثاني: رواه يزيد بن هارون، وسعيد بن عامر، والحجاج، ومحمد بن جعفر، عنه، عن يزيد بن أبي زياد، عن (عيسى بن فائد)، عن رجل، عن سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه.

ومحمد بن جعفر، ثقة صحيح الكتاب^(١)، من أعلم الناس بحديث شعبة، ويزيد بن هارون ثقة متقن^(٢).

يظهر لي من هذا الاختلاف على شعبة بن الحجاج ثبوت كلا الوجهين عنه، وذلك لأن كل وجه يرويه أكثر من ثقة عنه.

ويدل على ذلك أيضاً أن هناك بعض الرواة قد روى عنه أكثر من وجه، مما يدل على أنهم سمعوه منه كذلك.

ويظهر لي أن هذا الاختلاف من قبل شعبة نفسه؛ ولذا قال المزي - بعدما ذكر الوجهين الأولين عنه فقط-: "وذلك معدود في أوهامه"^(٣).

ثانياً: الاختلاف على محمد بن فضيل، وقد روي الحديث عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: رواه علي بن المنذر، عنه، عن يزيد بن أبي زياد، عن عيسى بن لقيط، أو عيسى بن فائد، عن رجل، عن سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه.

(١) التقريب (ص ٤٧٢ رقم ٥٧٨٧)

(٢) التقريب (ص ٦٠٦ رقم ٧٧٨٩).

(٣) تحفة الأشراف (٢٤٧/٣).

الوجه الثاني: رواه أبو بكر بن أبي شيبة، عنه، عن يزيد بن أبي زياد، عن عيسى بن فائد، حدثني فلان، عن سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه.

الوجه الثالث: رواه أسد بن موسى، وأبو بكر بن أبي شيبة، عنه، عن يزيد بن أبي زياد، عن عيسى بن فائد، عن عبادَةَ بن الصامت رضي الله عنه. وعلي بن المنذر صدوق^(١). وأبو بكر ابن أبي شيبة ثقة حافظ^(٢).

وبالنظر في هذا الاختلاف على محمد بن فضيل يظهر لي ثبوت كل الأوجه عنه؛ لأن رواته عنه كلهم ممن يقبل حديثهم؛ ولأنه توبع عليها؛ ولذا حدّث به أبو بكر بن أبي شيبة عنه على الوجهين الثاني، والثالث.

ويتلخص مما تقدم أنفأ أنه اختلف على زيد بن أبي زياد في اسم شيخه فالأكثر سماه (عيسى بن فائد)، وسماه البعض: (عيسى بن لقيط) أو (عيسى بن إياد).

ولعلّ أرجحها عنه أنه (عيسى بن فائد)؛ لكونه من رواية الأكثر. ورجّحه البيهقي إذ قال: "إنما هو عن عيسى بن فائد".

وعلى كل حال فإن الحديث ضعيف على جميع أحواله، فمداره على يزيد بن أبي زياد الهشمي، وهو ضعيف^(٣). وفيه من يجهل، وهو عيسى بن فائد، قال ابن المديني: "مجهول، لم يرو عنه سوى يزيد بن أبي زياد. وقال الذهبي: "لا يدرى من هو"^(٤).

(١) تقريب التهذيب (٤٥ رقم ٤٨٠٣).

(٢) تقريب التهذيب (٣٢٠ رقم ٣٥٧٥)..

(٣) تهذيب التهذيب (٣٢٩/١١-٣٣١)، تقريب التهذيب (٦٠١ رقم ٧٧١٧)

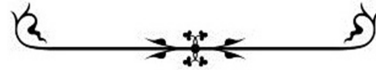
(٤) الميزان (٣١٩/٣)، التهذيب (٢٢٧/٨).

ويؤكد ضعفه هذا الاضطراب الشديد على يزيد بن أبي زياد، فإن الظاهر أن الاختلاف السابق منه، وإن كان ذلك لا يمنع أن يكون بعض ذلك ممن دونه.





الحديث [٤٧]



قال البيهقي: باب تعظيم القرآن (٤٥٦/٣).

١٩٤٧ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرنا عبيد الله بن محمد البلخي التاجر ببغداد، حدثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل، حدثنا ابن أبي مريم، حدثنا يحيى بن أيوب، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير ابن مرة الحضرمي، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة، والمُسِرُّ بالقرآن كالمُسِرِّ بالصدقة».

كذا وجدته عن معاذ بن جبل، ورواه إسماعيل بن عياش، عن بحير بن سعد، وقال: عن عقبة بن عامر. قال: وكذلك روى سليمان بن موسى، عن كثير بن مرة، عن عقبة بن عامر.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الحاكم (١/٧٤١ ح ٢٠٣٨) عن عبيد الله بن محمد البلخي التاجر به، بمثله.

الوجه الثاني: بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الترمذي (٥/١٨٠ ح ٢٩١٩) عن الحسن بن عرفة،

وأبو داود (٢/٣٨ ح ١٣٣٣) عن عثمان بن أبي شيبة،

وسعيد بن منصور في تفسيره (١٣٣/١ ح ٢٦)،
والطبراني في مسند الشاميين (١٨٩/٢ ح ١١٦٥)، من طريق عبد
الوهاب بن نجدة،
أربعتهم: (الحسن، وعثمان، وسعيد، وعبد الوهاب) عن إسماعيل
بن عياش به، بمثله.

* وأخرجـه النسائي في السنن (٨٠/٥ ح ٢٥٦١)، وفي الكبرى
(٦٣/٣ ح ٢٣٥٣)، وأحمد (٥٩٨/٢٨ ح ١٧٣٦٨)، و(٦٥٠/٢٨)
ح ١٧٤٤٤)، وأبو يعلى (٢٧٨/٣ ح ١٧٣٧)، والطبراني
(١٧/٣٣٤ ح ٩٢٤)، وابن حبان (٧٣٤/٣ ح ٧٣٤) من طريق معاوية بن
صالح، عن بحير بن سعد به، بمثله.

* وأخرجـه أحمد (٣٣٢/٢٩ ح ١٧٧٩٧)، والطبراني
(١٧/٣٣٤ ح ٩٢٥) من طريق زيد بن واقد، عن سليمان بن موسى به،
بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على بحير بن سعد، وقد
اختلف عليه، فروي عنه الحديث على وجهين، وهذا بياهما:

الوجه الأول: بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة،
عن معاذ بن جبل رضي الله عنه. وهذه رواية يحيى بن أيوب الغفافي عنه.

الوجه الثاني: بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة،
عن عقبة بن عامر. وهذه رواية اثنين: إسماعيل بن عياش، ومعاوية بن
صالح عنه.

ويظهر مما تقدم أنهم اختلفوا في صحابي الحديث، فجعله يحيى بن
أيوب من مسند معاذ بن جبل رضي الله عنه، وجعله إسماعيل بن عياش ومعاوية بن

صالح من مسند عقبة بن عامر رضي الله عنه، وهو الصواب؛ لأنه من رواية إسماعيل بن عياش، عن بحير بن سعد؛ وإسماعيل بن عياش، وبحير بن سعد شامي^(١)، وحديث الشاميين في شيخهم أولى بالصواب من حديث الغراء، لا سيما من مثل إسماعيل بن عياش، وقد قال فيه أحمد بن حنبل: "ليس أحد أروى لحديث الشاميين من إسماعيل بن عياش، والوليد بن مسلم"^(٢).

وهو الوجه الذي ألمح البيهقي إلى رجحانه حيث قال: "كذا وجدته عن معاذ بن جبل، ورواه إسماعيل بن عياش، عن بحير بن سعد، وقال عن عقبة بن عامر، قال: وكذلك روى سليمان بن موسى، عن كثير بن مرة، عن عقبة بن عامر".

ويظهر أن البيهقي استغرب الحديث من طريق يحيى بن أيوب، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة الحضرمي، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه.

وسياق كلامه -والله أعلم- يدل على أن الصواب رواية إسماعيل بن عياش عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، وأكد ذلك بمتابعة سليمان بن موسى، عن كثير بن مرة، عن عقبة بن عامر.

ليؤكد أن ذكر معاذ بن جبل في رواية بحير بن سعد خطأً من يحيى بن أيوب؛ إذ هو المتفرد بها، وقد خالف من هو أحفظ وأكثر عددًا.

ويحيى بن أيوب الغفافي قال الساجي: "صدوق يهم، كان أحمد يقول: يحيى بن أيوب يخطئ خطأ كثيراً". وقال ابن سعد: "منكر الحديث". وقال أبو حاتم: "محل يحيى الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به". وقال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ"^(٣)، ولعل هذا من أخطائه.

(١) تهذيب الكمال (٢١/٤).

(٢) تهذيب الكمال (١٧١/٣).

(٣) تهذيب الكمال (٢٣٣/٣١)، تهذيب التهذيب (١٨٧/١١)، التقريب (٥٨٨ رقم ٧٥١١).

والحاصل أن الحديث من وجهه الراجح -بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن عقبة بن عامر- حسن، فيه إسماعيل بن عياش، صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلّط في غيرهم^(١).



(١) تهذيب الكمال (١٧٤/٣)، تهذيب التهذيب (٣٢٣/١)، تقريب التهذيب (١٠٩ رقم ٤٧٣).



الحديث [٤٨]



قال البيهقي: باب تعظيم القرآن (١١٨/٤).

٢٢٦٧ - أخبرنا أبو الحسين بن الفضل القطان، أخبرنا عبدالله بن جعفر، حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثنا الحجاج، عن السري بن يحيى الشيباني أبي الهيثم، عن شجاع، عن أبي فاطمة، أن عثمان بن عفان رضي الله عنه عاد ابن مسعود رضي الله عنه في مرضه، فقال: ما تشتهي؟ قال: ذنوبي. قال: فما تشتهي؟ قال: رحمة ربي. قال: ألا ندعو لك الطبيب؟ قال: الطبيب أمرضني. قال: ألا آمر لك بعطائك؟ قال: ما منعني قبل اليوم فلا حاجة لي فيه. قال: تدعه لأهلك وعيالك. قال: إني قد علمتهم شيئا إذا قالوه لم يفتقروا، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من قرأ الواقعة كل ليلة لم يفتقر».

تفرد به شجاع بن عطية هذا، ورواه ابن وهب عن السري بن يحيى، أن شجاعا، حدثه عن أبي ظبية، عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ.

٢٢٦٨ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرني أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه من أصل كتابه، حدثنا أحمد بن بشر المرثدي، حدثنا خالد بن خدش، حدثنا عبدالله بن وهب، حدثنا السري بن يحيى، أن شجاعا حدثه، عن أبي ظبية، عن ابن مسعود، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من قرأ الواقعة كل ليلة لم تصبه فاقة».

كذا قال شيخنا: (عن أبي ظبية) مقيدا بنقطة فوق الظاء، وذكر البخاري رحمه الله في التاريخ شجاعا، وذكر أنه يروي عنه السري بن يحيى، وهو ذا ابن وهب يروي عن السري، عن شجاع، عن أبي ظبية، وخالف حجاج بن منهال، حيث قال: عن أبي فاطمة. وكذلك قاله أيضا غير ابن وهب.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: السري بن يحيى، عن شجاع، عن أبي فاطمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

* أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٨/٣٣) من طريق علي بن إبراهيم الواسطي، عن الحجاج بن نصير به، بمثله.

* وأخرجه أحمد في فضائل الصحابة (٧٢٦/٢ ح ١٢٤٧) من طريق أبي اليمان البصري معلى بن راشد،

والشجري في الأمالي (٣٩٠/٢ ح ٢٨٧٦) من طريق عثمان بن اليمان،

كلاهما: (معلى، وعثمان) عن السري بن يحيى، إلا أن أبا اليمان البصري نسب شجاعاً بأنه ابن أبي فاطمة مختصراً.

الوجه الثاني: السري بن يحيى، عن شجاع، عن أبي ظبية، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

* أخرجه البغوي في تفسيره (٢٥/٥ ح ٢١٢٨) من طريق يونس بن عبد الأعلى، عن عبد الله بن وهب به، ولم يذكر فيه قصة.

* وأخرجه الحارث بن أبي أسامة (٧٢٩/٢ ح ٧٢١) عن العباس بن الفضل،

وابن السني (٦٢٩/١ ح ٦٨٠) من طريق محمد بن منيب^(١)،

وابن عبد البر في التمهيد (٢٦٩/٥) من طريق حبشي بن عمرو بن الربيع،

وابن بشران في الأمالي (٩٢/١ ح ١١٢٨) من طريق يزيد بن أبي حكيم،

(١) سقط من المطبوع من السنن لابن السني: (شجاع) والصواب إثباته كما دلت عليه طرق التخريج.

أربعتهم: (العباس، ومحمد، وحبشي، ويزيد) عن السري بن يحيى به، إلا أن العباس بن الفضل قال: (أبي طيبة) بمهملة، وعند ابن عبد البر، وابن بشران: (عن أبي شجاع، عن أبي طيبة). بدل: (شجاع، عن أبي طيبة).

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على السري بن يحيى، وقد اختلف عليه على وجهين، وهذا بياهما:

الوجه الأول: السري بن يحيى، عن شجاع، عن أبي فاطمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية ثلاثة: الحجاج بن نصير، وأبي اليمان البصري معلى ابن راشد، وعثمان بن اليمان.

ونسب معلى بن راشد أبو اليمان شجاعاً إلى ابن أبي فاطمة.

الوجه الثاني: السري بن يحيى، عن شجاع، عن أبي طيبة، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية خمسة: عبدالله بن وهب، والعباس بن الفضل، ومحمد بن منيب، وحبشي بن عمرو بن الربيع، ويزيد بن أبي حكيم.

وقال العباس بن الفضل، ويزيد بن أبي حكيم: (أبي شجاع) بدل (شجاعاً)، و(أبي طيبة) بمهملة، بدل (أبي طيبة).

إنّ هذا الحديث اختلف الرواة فيه على السري بن يحيى اختلافاً عريضاً في اسم شيخه وشيخ شيخه، فسمي شيخه (شجاع) وذلك في رواية الأكثر عنه، وانفرد معلى بن راشد أبو اليمان البصري ونسبه إلى (ابن أبي فاطمة).

وانفرد الآخرون: يزيد بن أبي الحكم، وحبشي بن عمرو بن الربيع في اسم شيخ السري بأنه (أبو شجاع).

ويبقى النظر في تسمية شيخ شجاع؛ حيث سماه الأكثر (أبا ظبية)،
وقيل مرة: (أبو ظبية) بمهلمة.

وانفرد الآخرون: الحجاج بن نصير، وعثمان بن اليمان بأن اسمه هو
(أبو فاطمة) وأسقط المعلى بن راشد (أبا فاطمة) حيث قال: (شجاع بن
أبي فاطمة).

ويلاحظ أن سند الحديث وقع فيه اضطرابٌ شديدٌ، فاجتمع من
الخلاف فيه أمران:

أحدها: هل شيخ السري شجاع؟ أو أبو شجاع؟ والراجع أنه
شجاع.

ثانيهما: هل شيخ شجاع أبو ظبية؟ أو أبو فاطمة؟ أو بو ظبية؟
والراجع أبو ظبية.

والحاصل أن الحديث من كلا وجهيه منكر. قال أحمد: "هذا حديث
منكر".

وأورد الإمام الذهبي ترجمة لأبي شجاع قال: "أبو شجاع نكرة لا
يعرف، عن أبي ظبية، ومن أبو ظبية؟! عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال:
«من قرأ الواقعة كل ليلة لم تصبه فاقة أبدا»، رواه الربيع بن طارق وابن
وهب عن السري بن يحيى أن هذا حدثه، أخرجه ابن وهب في جامعه، وأبو
عبيد في فضائل القرآن"^(١).

وقال الزيلعي تبعا لجمع: "هو معلول من وجوه:

أحدها: الانقطاع، كما بينه الدارقطني وغيره.

الثاني: نكارة متنه، كما ذكره أحمد.

الثالث: ضعف رواته، كما قاله ابن الجوزي.

(١) ميزان الاعتدال (٥٣٦/٤).

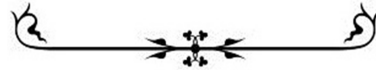
الرابع: اضطرابه. وقد أجمع على ضعفه أحمد وأبو حاتم وابنه والدارقطني والبيهقي وغيرهم^(١).



(١) العلل المتناهية (١/١٠٥)، تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي (٣/٤١٣-٤١٤)، فيض القدير (٦/٢٠١).



الحديث [٤٩]



قال البيهقي: باب الصلاة (٣٠٣/٤):

٢٥٥٥ - أخبرنا أبو الحسين بن بشران، حدثنا أبو جعفر الرزاز، حدثنا عباس بن محمد، حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما مثل الصلوات الخمس كمثل نهر جار على باب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات، ماذا يبقى من درنه؟».

قال أبو الفضل العباس بن محمد الدوري: "هذا حديث غريب". قال البيهقي رضي الله عنه: "وهذا لأن الجماعة إنما رواه عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه، ومحمد بن عبيد، رواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، والله أعلم".

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٦٠/٢ ح ٧٦٥١)،

وأحمد (٤٣٣/١٥ ح ٩٦٩٢)،

والبزار (١٤٧/١٦ ح ٩٢٤٣) عن محمد بن المثني،

والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (ص ١٥٥ ح ٩٣) عن محمد بن يحيى،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٩٣/١٢ ح ٤٩٦٩٧) من طريق

هارون بن عبد الله،

خمسـتهم: (ابن أبي شـيبة، وأحمد، وابن المثنى، ومحمد، وهارون) عن محمد بن عبيد به، بمثله، إلا أن الطحاوي ذكره مطوًلاً.

* وأخرجـه أبو الشـيخ الأصـبـهاني في الأمـثال (ص ٣٦٩ ح ٣١٦) من طريق عبد الواحد بن زياد^(١)، عن الأعمش به، بمثله.

الوجه الثاني: الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجـه مسلم (٤٦٣/١ ح ٦٦٨)، وابن أبي شـيبة (١٢٠/٢) وأحمد (٧٦٥٠ ح ١٥/٣١١ ح ٩٥٠٥)، (٣٠٠/٢٢ ح ١٤٤٠٨)، والحرابي في غريب الحديث (١٠٦٦/٣)، وأبو يعلى (١٩٤١ ح ٤٤٥/٣) وأبو عوانة (٣٦٤/١ ح ١٣١٤)، والسراج في المسند (ص: ٣٨٧ ح ١٢٦٠)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/١ ح ٨٧ ح ٨٨)، والرامهرمزي في الأمثال (ص ٨٨) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم،

وعبد بن حميد (٣١٢/١ ح ١٠١٤) والدارمي (٣٠٦/١ ح ١٣١١)، والطحاوي في شرح المشكل (٤٩١/١٢ ح ٤٩٦٣)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١٥٣/١ ح ٨٧)، والسراج في المسند (ص: ٣٨٨ ح ١٢٦٣)، وابن حبان (١٣/٥ ح ١٧٢٥) من طريق يعلى بن عبيد،

وأحمد (١٤٣/٢٣ ح ١٤٨٥٣) عن عمار بن محمد،

وأحمد (١٧٧/٢٢ ح ١٤٢٧٥)، والسراج في المسند (ص: ٣٨٨ ح ١٢٦٤) من طريق محمد بن فضيل،

وأبو يعلى (١٩٣/٤ ح ٢٢٩٢) من طريق عبد الله بن نمير،

(١) وقع خطأ في المطبوع فقبل: "عبد العزيز بن زياد"، والصحيح: عبد الواحد بن زياد؛ لأنه لا يوجد من يتسمى بهذا الاسم ويحدث عن الأعمش. كذلك الراوي عنه هنا: العباس الترسى، وهو يروي عن عبد الواحد بن زياد.

والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/١٥٣ ح ٩٠)، والطحاوي في شرح المشكل (١٢/٤٩١ ح ٤٩٦٤)، من طريق أبي عوانة الوضاح بن عبدالله،

والسراج في المسند (ص: ٣٨٨ ح ١٢٦٤) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق،

سبعته: (أبو معاوية، ويعلى بن عبيد، وعمار بن محمد، ومحمد بن فضيل، وعبدالله، وأبو عوانة، وإسحاق) عن الأعمش به، ولم يذكر يعلى بن عبيد الجملة الأخيرة: «وما يبقى ذلك من الدرر؟»، وجعلها مسلم من قول الحسن.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البيهقي وهو:

الوجه الثالث: الأعمش، عن أبي سفيان، عن عبيد بن عمير، مرسلاً.

* أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/١٦٠ ح ٧٦٥٥) عن وكيع،

والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/١٥٣ ح ٨٩)، والسراج في المسند (ص: ٣٨٧ ح ١٢٦٢) من طريق أبي معاوية، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (ص ١٥٤ ح ٩١) من طريق سفيان الثوري،

ثلاثتهم: (وكيع، وأبو معاوية، والثوري) عن الأعمش به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على الأعمش، وقد اختلف عليه، فروي عنه على وجهين، وظهر عند التخريج زيادة وجه ثالث، وهذا بيانها:

الوجه الأول: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية اثنين: محمد بن عبيد، وعبد الواحد بن زياد عنه.

الوجه الثاني: الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية سبعة: أبي معاوية محمد بن خازم، ويعلى بن عبيد، وعمار بن محمد، ومحمد بن فضيل، وعبد الله بن نمير، وأبي عوانة الوضاح الإشكري، وإسحاق بن يوسف الأزرق عنه.

الوجه الثالث: الأعمش، عن أبي سفيان، عن عبيد بن عمير، مرسلاً. وهذه رواية ثلاثة: سفيان الثوري، ووكيع، وأبي معاوية عنه.

فهذه ثلاثة أوجه عن الأعمش، فأما الوجه الأول عنه فقد سلك أصحابه الجادة المعهودة: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وخالفها أبو معاوية محمد بن خازم، وهو من أثبت أصحاب الأعمش، وأحفظ الناس لحديثه^(١)، فخالف الجادة المعهودة: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه فرواه عنه، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه. وتابعه على ذلك يعلى بن عبيد، وعمار بن محمد وغيرهما.

وكوجه مقارنة بين الوجهين الأولين يتبين في هذا الاختلاف رجحان الوجه الثاني؛ لعدة أمور:

الأول: أن رواية الوجه الثاني أكثر، بخلاف الوجه الأول، فإنه من رواية اثنين من الرواة.

الثاني: أن رواية الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة جادة مشهورة، ومن خالفها فهو أخرى بالضبط والإتقان.

(١) تقريب التهذيب (٤٧٥ رقم ٥٨٤١).

ولذا قال الدارقطني: "وخالفه يعلى بن عبيد رواه عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه، كذلك رواه أصحاب الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه وهو الصحيح" ^(١).

وأما الوجه الثالث فقد رجحه أبو حاتم، وهو رواية الثوري ووكيع، ولعل اختياره لهذا الوجه المرسل؛ لكونه يرى تقديم الثوري على جميع أصحاب الأعمش؛ حيث قال: "أحفظ أصحاب الأعمش الثوري". وقال أيضاً: "ما رأيت أحدا أعلم بحديث الأعمش منه. يعني: الثوري" ^(٢).

فتلخص مما تقدم: أنه اختلف على الأعمش على ثلاثة أوجه: الوجه الأول جادة معهودة، فلا تصح عن الأعمش.

وأما الوجه الثاني فهو خلاف الجادة، وقد رجحه الدارقطني، والبيهقي، وهو من هذا الوجه في صحيح مسلم.

وأما الوجه المرسل فهو اختيار أبي حاتم، ولعل اختياره بسبب ما أشرت له آنفاً.

وعليه فأرجح هذه الأوجه هو الوجه الثاني - الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه - وهو صحيح؛ في صحيح مسلم.

والوجه الثالث: الأعمش، عن أبي سفيان، عن عبيد بن عمير. وهو اختيار أبي حاتم كما تقدم، ولعله عند الأعمش بالإسنادين، وهذا محتمل منه؛ لكونه واسع الرواية.

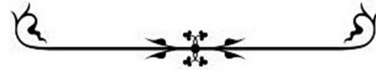


(١) العلل (١٧٣/٨).

(٢) الجرح والتعديل (٦٤/١).



الحديث [٥٠]



قال البيهقي: باب الصلاة (٤/٤٦٦):

٢٨٢٣ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا أبو أحمد بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي بمرو، حدثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي، حدثنا مكّي بن إبراهيم، حدثنا خالد أبو عبدالله، عن ربيعة بن يزيد^(١)، عن أبي إدريس الخولاني، عن بلال بن رباح رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «عليكم بقيام الليل، فإنه دأب الصالحين قبلكم، وقربة إلى الله، وتكفير للسيئات، ومنهاة عن الإثم، ومطردة للداء عن الجسد».

أخبرنا أبو الحسين بن الفضل القطان، حدثنا أبو بكر محمد بن عثمان بن ثابت الصيدلاني، حدثنا إسماعيل بن محمد بن أبي كثير، حدثنا مكّي، حدثنا أبو عبدالله خالد بن أبي خالد... فذكره بمثله غير أنه قال: «وإن قيام الليل قربة إلى الله».

رواه معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس، عن أبي أمامة رضي الله عنه.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن بلال بن رباح رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجـه الترمـذي (٤٤٤/٥ ح ٣٥٤٩)، والرويانـي (١٤/٢ ح ٧٤٥)، وابن المنذر في الأوسط (١٤٨/٥ ح ٢٥٥٩)، والشاشي (٣٧٢/٢ ح ٩٧٨) من طريق محمد القرشي، عن ربيعة بن يزيد به، بنحوه.

(١) وقع خطأ في المطبوع: "يزيد بن ربيعة" والصحيح ما أثبت كما دلّت على ذلك طرق التخريج.

الوجه الثاني: ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي أمامة الباهلي عليه السلام، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الترمذي (٤٤٤/٥ ح ٣٥٤٩)، وابن خزيمة (١٧٦/٢ ح ١١٣٥)، والطبراني في الكبير (٩٢/٨ ح ٣٢٦٦)، وفي الأوسط (٣١١/٣ ح ٣٢٥٣)، وفي مسند الشاميين (١٩٣١)، وابن عدي (٣٤٥/٥)، والحاكم (٤٥١/١ ح ١١٥٦) من طريق محمد بن صالح، عن معاوية بن صالح، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على ربيعة بن يزيد وقد اختلف عليه، فروي عنه الحديث على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن بلال بن رباح عليه السلام، عن رسول الله ﷺ، وهذه رواية: محمد القرشي، وأبي عبد الله خالد بن أبي خالد.

الوجه الثاني: ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي أمامة الباهلي عليه السلام، عن النبي ﷺ، وهذه رواية معاوية بن صالح الحضرمي.

وبالنظر في هذا الاختلاف يظهر لي عدم صحة الوجهين عن ربيعة بن يزيد؛ لكون راويي الوجهين عنه ممن لا يعتد بروايتهم، ولا يلتفت لها عند الموازنة؛ ولهذا حكم أبو حاتم على هذا الحديث بأنه منكر بقوله: "هو حديث منكر، لم يروه غير معاوية، وأظنه من حديث محمد بن سعيد الشامي الأزدي" (١).

ومراد أبي حاتم أن لفظ الحديث أقرب إلى حال أحد الرواة، فمتن حديث أمامة عليه السلام أقرب أن يكون من رواية محمد بن سعيد الشامي، عن

(١) العلل (٢/٢٤١م ٣٤٦).

ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي أمامة. وهذه هي رواية معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد.

إلا أن الترمذي ذهب إلى ترجيح الوجه الثاني، حيث قال: "وهذا أصح"^(١).

ولعله لأجل أن معاوية بن صالح أحسن حالاً من محمد القرشي المتروك، قال الترمذي: "سمعت: محمد بن إسماعيل يقول: محمد القرشي هو محمد بن سعيد الشامي، وهو ابن أبي قيس، وهو محمد بن حسان، وقد ترك حديثه"^(٢).

فمعاوية بن صالح صدوق له أوهام^(٣)، وأما محمد القرشي فهو كما تقدم متروك.

وأما متابعة أبي عبدالله خالد بن أبي خالد لرواية محمد القرشي فلا يعتد بها؛ لأنني لم أقف على من ذكره بجرح أو تعديل.

وعلى كل حال فإن الحديث من وجهيه الأول والثاني منكراً، ولا يصح عن النبي ﷺ.



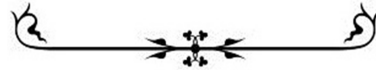
(١) السنن (٤٤٤/٥) ح (٣٥٤٩).

(٢) السنن (٤٤٤/٥) ح (٣٥٤٩).

(٣) التقريب (ص ٢٦٧ رقم ٥٣٨).



الحديث [٥١]



قال البيهقي: باب الصلاة (٤/٤٦٩):

٢٨٢٦ - أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد المقرئ، حدثنا الحسن بن محمد بن إسحاق، حدثنا يوسف بن يعقوب، حدثنا محمد بن أبي بكر، حدثنا أبو عوانة، عن عبد الملك بن عمير، عن محمد بن المنتشر، عن حميد بن عبد الرحمن الحميري، عن أبي هريرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «أفضل الصلاة بعد المفروضة الصلاة في جوف الليل، وأفضل الصيام بعد رمضان شهر الله الذي تدعونه المحرم».

ورواه أيضاً أبو عوانة، عن أبي بشر، عن حميد بن عبد الرحمن ومن ذلك الوجه أخرجه مسلم في الصحيح.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: أبو عوانة، عن عبد الملك بن عمير، عن محمد بن المنتشر، عن حميد بن عبد الرحمن الحميري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أحمد (١٤/٢٠٠ ح ٨٥٠٧) عن عفان بن مسلم، وهشام بن عبد الملك الطيالسي،

والدارمي (٢/٩٢٦ ح ١٥١٧) عن زيد بن عوف،

والبزار (١٦/٣٠١ ح ٩٥١٥) عن محمد بن عبد الملك،

وابن المنذر في الأوسط (٥/١٣٦ ح ٢٥٥٨) من طريق مسدد،

خمسـتهم: (عـفان، وهـشام، وزـيد، ومـحمد، ومـسدد) عـن أبـي عـوانة الوضاح الإشكري به، بمثله، واقتصر عفان، وزيد على جملة: «أفضل الصلاة بعد المفروضة الصلاة في جوف الليل».

* وأخرجـه مسـلم (١١٦٣ ح ٨٢١/٢)، والنسائي في الكبرى (٢٩١٧ ح ٢٥٣/٣)، وابن راهويه (٢٩٨/١ ح ٢٧٦)، وابن خزيمة (١١٣٤ ح ١٧٦/٢)، والحاكم (٤٥١/١ ح ١١٥٥) من طريق جرير بن عبد الحميد،

وابن ماجه (١٧٤٢ ح ٥٥٤/١)، وأحمد (٣٩٦/١٣ ح ٨٠٢٦) و(٩٧/١٤ ح ٨٣٥٨)، والنسائي في الكبرى (٢٥٣/٣ ح ٢٩١٨)، وأبو عوانة (٣٠/٢ ح ٢٢٠١) و(٢٢٥/٢ ح ٢٩٣٥)، والطحاوي في شرح المشكل (٢٩٢/٣ ح ١٢٥٥)، وابن حبان (٣٠٢/٦ ح ٢٥٦٣)، والبيهقي في الكبرى (٤/٣) من طريق زائدة بن قدامة،

وأبو يعلى (٢٨٠/١١ ح ٦٣٩٢)، من طريق شيبان بن عبد الرحمن،

ثلاثتهم: (جرير، وزائدة، وشيبان) عن عبد الملك بن عمير به، وفيه زيادة أنه ﷺ سئل: أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة؟ وأي الصيام أفضل بعد شهر رمضان؟.

الوجه الثاني: أبو عوانة، عن أبي بشر جعفر بن إياس، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة ؓ، عن النبي ﷺ.

* أخرجـه مسـلم (١١٦٣ ح ٨٢١/٢)، وأبو داود (٣٢٣/٢ ح ٢٤٢٩)، والترمذي (٣٠١/٢ ح ٤٣٨)، والنسائي (٢٠٦/٣ ح ١٦١٣)، وفي الكبرى (١٢٠/٢ ح ١٢١٤)، وابن حبان (٣٦٣٦ ح ٣٩٨/٨) من طريق قتيبة بن سعيد،

وأبو داود (٣٢٣/٢ ح ٢٤٢٩) عن مسدد،

وابن راهويه (٢٩٩/١ ح ٢٧٧) عن يحيى بن حماد،

وأحمد (١٤/٢١٤ ح ٨٥٣٤) عن عفان بن مسلم،
 وابن حميد (١/٤١٦ ح ١٤٢٣) عن أبي الوليد هشام بن عبد الملك،
 والدارمي (٢/١١٠٣ ح ١٧٩٩) من طريق يحيى بن حسان،
 وعبدالله بن أحمد في زوائد الزهد (ص ٢٣ ح ١٢٥) عن إبراهيم بن
 الحسن الباهلي العلاف،
 وأبو عوانة (٢/٣٠ ح ٢٢٠١) من طريق سعيد بن منصور،
 ثمانية: (قتيبة، ومسدد، ويحيى بن حماد، وعفان، وأبو الوليد، ويحيى
 بن حسان، وإبراهيم، وسعيد بن منصور) عن أبي عوانة الوضاح الشكري
 به، يختصره البعض ويذكره البعض بتمامه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على أبي عوانة الوضاح
 الشكري، وقد اختلف عليه في اسم شيخه وشيخه على وجهين،
 وهذا بيانها:

الوجه الأول: أبو عوانة، عن عبد الملك بن عمير، عن محمد بن
 المنتشر، عن حميد بن عبد الرحمن الحميري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم،
 وهذه رواية خمسة: عفان بن مسلم، وزيد بن عوف، ومحمد بن عبد
 الملك، ومسدد وهشام بن عبد الملك عنه.

ويرويه عن عبد الملك بن عمير: جرير بن عبد الحميد، وزائدة بن
 قدامة، وشيبان.

الوجه الثاني: أبو عوانة، عن أبي بشر جعفر بن إياس، عن حميد بن
 عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية ثمانية: قتيبة بن

سعيد، ومسدد، ويحيى بن حماد، وعفان بن مسلم، وأبي الوليد، ويحيى بن حسان، وإبراهيم بن الحسن، وسعيد بن منصور عنه.

فهذان وجهان: عن أبي عوانة الوضاح الشكري، رواهما عنه جمعٌ من أصحابه، ورواه عنه على كلا الوجهين: عفان بن مسلم، وهو ثقة ثبت^(١). ومسدد بن مسرهد، وهو ثقة حافظ^(٢).

ويظهر لي من هذا الاختلاف ثبوت الوجهين كليهما عنه؛ وذلك لأن كل وجه يرويه أكثر من ثقة عنه.

ويدل على ذلك أيضاً أن هناك بعض الرواة قد روى عنه أكثر من وجه، مما يدل على أنهم سمعوه منه كذلك. وقد أشار الدارقطني إلى كلا الوجهين بأتهما: "صحيحة وثابتة"^(٣).

وسياق البيهقي فيما يظهر يُشعر باعتماده الوجهين، فإنه وإن مال إلى رواية مسلم إلا أنه لم يظهر من صنيعه ما يدل على طرح الرواية الأولى، وأبو عوانة كثير الحديث، ولا يبعد سماعه له على الوجهين الوجهين. والله أعلم.

فالحديث من وجهيه الأول والثاني صحيح، وهو في صحيح مسلم.



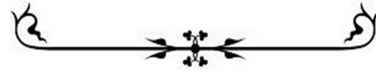
(١) تقريب التهذيب (٣٩٣ رقم ٤٦٢٥).

(٢) تقريب التهذيب (٥٢٨ رقم ٦٥٩٨).

(٣) علل الدارقطني (٨٩/٩ ح ١٦٥٦).



الحديث [٥٢]



قال البيهقي: باب الصلاة (٤/٤٨٢):

٢٨٤٨ - وأخبرنا أبو الحسن محمد بن أبي المعروف الفقيه، حدثنا
مخلد بن جعفر بن مخلد الدقاق، حدثنا سعيد بن عجب أبو عثمان
الأنباري، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا عبد الحميد بن أبي العشرين،
حدثني الأوزاعي، حدثنا يحيى بن أبي كثير، حدثني أبو سلمة، حدثنا
أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أسوأ الناس سرقة الذي يسرق
صلاته». قالوا: يا رسول الله، وكيف يسرق صلاته؟ قال: «لا يتم ركوعها
ولا سجودها».

ورواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن عبد الله بن
أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

٢٨٤٩ - أخبرنا أبو نصر بن قتادة، حدثنا أبو عمرو بن مطر،
حدثنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي، حدثنا الحكم بن موسى،
حدثنا الوليد بن مسلم.... فذكره.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة،
عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

*أخرجه ابن حبان (٢٠٩/٥ ح ١٨٨٨) عن الحسين بن عبد الله
القطان،

والحاكم في المستدرک (١/٣٥٣ ح ٨٣٦) - ومن طريقه البيهقي في
الكبرى (٢/٥٣٩ ح ٣٩٩٧) من طريق عبيد بن عبد الواحد،

كلاهما: (الحسين، وعبيد) عن هشام بن عمار به، بمثله.

* وأخرجه الطبراني في الأوسط (٥/٥٩٠ ح ٤٦٦٥) من طريق أبي الجماهر محمد بن عثمان، عن عبد الحميد بن أبي العشرين به، بمثله.

الوجه الثاني: الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أحمد (٣٧/٣١٩ ح ٢٢٦٤٢) عن أبي جعفر محمد بن النوشجان،

والدارمي (٢/٨٣٨ ح ١٣٦٧)، وأبو يعلى (١/١٤٠ ح ١٥٠)، وابن خزيمة (١/٣٣١ ح ٦٦٣)، وابن المنذر (٣/٣٣٨ ح ١٤٤٦)، والطبراني في الكبير (٣/٢٤٢ ح ٣٢٨٣)، والأوسط (٨/١٣٠ ح ٨١٧٩)، والحاكم (١/٣٥٢ ح ٨٣٥)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/٧٥١ ح ٢٠٠٣) من طريق الحكم بن موسى القنطري،

كلاهما: (محمد، والحكم) عن الوليد بن مسلم القرشي به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على الأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو، وقد اختلف عليه على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: الأوزاعي، حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية عبد الحميد بن أبي العشرين عنه.

الوجه الثاني: الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: الوليد بن مسلم القرشي عنه.

رواه عبد الحميد بن أبي عشرين، عن الأوزاعي فسمى شيخ الأوزاعي أبا سلمة وجعل الحديث من مسند أبي هريرة رضي الله عنه.

وعبد الحميد بن أبي عشرين صدوق، قال البخاري: "ربما يخالف في حديثه". وقال ابن عدي: "وعبد الحميد كما ذكره البخاري تفرد عن الأوزاعي بغير حديث لا يرويه غيره، وهو ممن يكتب حديثه"^(١).

وهذه الرواية أعلاها أبو حاتم بالنكارة وبين سبب ذلك؛ إذ قال: "حديث ابن أبي العشرين لم يرو أحد سواه"^(٢).

وهو كما قال -رحمه الله تعالى- فإن عبد الحميد بن أبي عشرين لم يُشاركه أحدٌ بهذا الوجه عن الأوزاعي.

وخالف عبد الحميد الوليد بن مسلم، فرواه عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه. والوليد بن مسلم، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية^(٣).

ورواية الوليد على هذا الوجه أعلاها -أيضاً- أبو حاتم بالنكارة بسبب عدم وجودها في أصل كتابه؛ إذ قال: "وكان الوليد صنف (كتاب الصلاة)، وليس فيه هذا الحديث"^(٤).

فالحديث من وجهيه الأول والثاني منكر، ولا يصح عن الأوزاعي.



(١) الكامل (١٢/٧)، تقريب التهذيب (٣٣٣ رقم ٣٧٣٥).

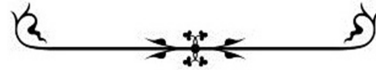
(٢) العلل (٢/٤٢٤ م ٤٨٧).

(٣) تقريب التهذيب (٥٨٤ رقم ٧٤٥٦).

(٤) العلل (٢/٤٢٤ م ٤٨٧).



الحديث [٥٣]



قال البيهقي: باب الزكاة (١٥٦/٥):

٣٢٣٠ - حدثنا أبو محمد عبدالرحمن بن أحمد بن بالويه المزكي، حدثنا محمد بن الحسين بن الحسن القطان، حدثنا قطن بن إبراهيم، حدثنا حفص بن عبدالله، قال: حدثني إبراهيم بن طهمان، عن إبراهيم الهجري، عن أبي الأحوص، عن عبدالله رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الأيدي ثلاث: يدُ الله هي العليا، ويد المعطي التي تليها، ويد السائل السفلى يوم القيامة، فاستغف من السؤال ما استطعت»، قال: وقال رسول الله ﷺ: «من أعطاه الله خيراً؛ فليُر عليه فليشكر، وابدأ بمن تعول، وارتضخ من الفضل، ولا تلام على كفاف، ولا تعجز على نفسك».

٣٢٣١ - أخبرنا أبو الحسين بن بشران، حدثنا إسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا يحيى بن أبي طالب، حدثنا علي بن عاصم، حدثنا إبراهيم الهجري... فذكره بإسناده مرفوعاً، غير أنه قال: «استعففوا من السؤال ما استطعتم». وكذا رواه محمد بن دينار، عن إبراهيم الهجري.

ورواه أبو الزعراء، عن أبي الأحوص، عن أبيه مالك بن نضلة رضي الله عنه.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: أبو الأحوص مالك بن عوف، عن عبدالله بن

مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ

*أخرجه أبو يعلى (٦٠/٩ ح ٥١٢) عن محمد بن أبي بكر، عن

محمد بن دينار به، بنحوه.

*وأخرجه الطيالسي (١/٢٤٦ ح ٣١٠)، والطبري في تهذيب الآثار (١/٤٢ ح ٧١)،
والحاكم (١/٥٦٦ ح ١٤٨٤ ح ١٤٨٥) من طريق محمد بن جعفر، والطحاوي في شرح
مشكل الآثار (٨/٣٨ ح ٣٠٣٩)، من طريق وهب بن جرير، ثلاثتهم: (الطيالسي، ومحمد بن
جعفر، ووهب) عن شعبة،

وابن أبي شيبه في مسنده (١/٢٧٨ ح ٤١٩) عن محمد بن فضيل،

وأحمد (٧/٢٩٥ ح ٤٢٦١) من طريق القاسم بن مالك،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٢١ ح ٣٠٢) من طريق سفيان
الثوري،

وابن زنجوية في الأموال (٣/١٢٣٣ ح ٢٣٤٩) من طريق جعفر بن
عون،

والشاشي (٢/١٧٥ ح ٧٣٧) من طريق عبد العزيز بن مسلم،

والحاكم (١/٥٦٦ ح ١٤٨٦) من طريق جرير بن عبد الحميد،

سبعته: (شعبة، وابن فضيل، والقاسم، والثوري، وابن عون، وعبد
العزيز، وجرير) عن إبراهيم بن مسلم الهجري به، إلا أن جعفر بن عون،
وشعبة من رواية الطيالسي، جعلاه موقوفاً على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه،
بنحوه، إلا أن ابن زنجوية والطبراني والطحاوي اقتصرُوا على آخره.

الوجه الثاني: أبو الأحوص مالك بن عوف، عن أبيه مالك بن

نضلة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

*أخرجه أبو داود (٣/٨٧ ح ١٦٤٩)، وأحمد (٢٥/٢٢٥ ح ١٥٨٩٠)، وابن
خزيمة في صحيحه (٤/٩٧ ح ٢٤٤٠)، وفي التوحيد (١/١٥٨)، وابن الأعرابي في
معجمه (٢/٦٦٨ ح ١٣٣٣٣)، وابن حبان (٨/١٦٤ ح ٣٣٦٢) من طريق عبيدة بن
حميد، عن أبي الزعرار عمرو بن عمرو به، بنحوه،

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على أبي الأحوص مالك بن عوف، وقد اختلف عليه على ثلاثة أوجه، وهي كالتالي:

الوجه الأول: أبو الأحوص مالك بن عوف، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: إبراهيم بن مسلم الهجري عنه، فيما رواه عنه: سفيان الثوري، والقاسم بن مالك، ومحمد بن فضيل، وعبد العزيز بن مسلم، وجريز بن عبد الحميد، وشعبة، من رواية: وهب بن جريز، ومحمد بن جعفر.

الوجه الثاني: أبو الأحوص مالك بن عوف، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: إبراهيم بن مسلم الهجري، فيما رواه عنه: جعفر بن عون، وشعبة، من رواية: الطيالسي، موقوفاً على ابن مسعود رضي الله عنه.

الوجه الثالث: أبو الأحوص مالك بن عوف، عن أبيه مالك بن نضلة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: أبي الزعرار عمرو بن عمرو الجشمي عنه.

ومما تقدم يظهر أنه اختلف في رفعه ووقفه عن شعبة وهو أحد الرواة عن إبراهيم بن مسلم الهجري، وبيان الاختلاف الواقع عليه كالتالي:

الوجه الأول: رواه وهب بن جريز، ومحمد بن جعفر، عنه، عن إبراهيم بن مسلم الهجري، عن أبي الأحوص مالك بن عوف، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، مرفوعاً.

الوجه الثاني: رواه الطيالسي، عنه، عن إبراهيم بن مسلم الهجري، عن أبي الأحوص مالك بن عوف، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، موقوفاً.

ويتبين لي من النظر في هذا الاختلاف على شعبة بن الحجاج قوة روايتين عنه:

الأولى: التي رواها محمد بن جعفر، ووهب بن جرير لأن محمد من أثبت الناس في حديث شعبة.

والثانية: التي رواها الطيالسي، وهو من أثبت أصحاب شعبة، قال ابن حجر: "أبو داود الطيالسي، ومحمد بن جعفر من أثبت أصحاب شعبة"^(١).

ويظهر لي أن شعبة حدّث بالحديث على الوجهين لقوتهما عنه؛ ولأنه توبع على الوجهين كليهما.

وأما الخلاف على إبراهيم بن مسلم الهجري في رفعه ووقفه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فهو كالتالي:

الوجه الأول: رواه عنه محمد بن فضيل، وجرير بن عبد الحميد، وعبد العزيز بن مسلم، وشعبة- في المحفوظ عنه- عنه، عن أبي الأحوص مالك بن عوف، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً.

الوجه الثاني: رواه شعبة- في المحفوظ عنه-، وجعفر بن عون، عنه، عن أبي الأحوص مالك بن عوف، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفاً.

ويتبين مما سبق ثبوت كلا الوجهين عن إبراهيم بن مسلم الهجري وأنه حدّث بها كذلك، وأن هذا الاختلاف إنما هو اضطراب من قِيل إبراهيم نفسه، وإن كان دالاً دَلَّ على عدم إتقانه، لأن راويي الوجهين عنه هما أوثق منه وأثبت

أما هو فقد ضعفه ابن معين، والنسائي، وقال أبو حاتم: "ليس بالقوي"، وقال ابن عدي: "إنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص، عن عبد الله، وعامتها مستقيمة"^(١).

(١) فتح الباري (٢/٢٢٧).

ومع ضعفه واضطرابه خالف أبو الزعرار عمرو بن عمرو، في جعل الحديث من مسند الصحابي؛ مالك بن نضلة رضي الله عنه.

وأبو الزعرار عمرو بن عمرو الجشمي ثقة، قال أحمد وابن معين: "ثقة"، وقال أبو حاتم: "صدوق"، وذكره ابن حبان في الثقات^(٢).

وبالنظر في الاختلاف على أبي الأحوص يتبين رجحان الوجه الثاني عنه؛ لأن راويه أوثق، بخلاف راوي الوجه الأول فإنه ضعيف كما تقدم؛ ولهذا قال محمد بن طاهر القيسراني: "إنما يكون البلاء فيه من المجري؛ فإنه ضعيف"^(٣).

وقد أشار محمد بن طاهر القيسراني بترجيح الوجه الثاني بعد إعلاله للوجه الأول، فقال: "إنما يروى عن أبي الأحوص، عن أبيه، وأبوه مالك بن نضلة الجشمي رضي الله عنه"^(٤).

وخلاصة ما تقدم أن الراجح في هذا الحديث عن أبي الأحوص أنه من مسند الصحابي مالك بن نضلة رضي الله عنه، وهو صحيح، وقد صححه ابن خزيمة، وابن حبان.



(١) الكامل في الضعفاء (٣٤٧/١)

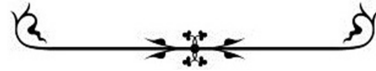
(٢) تهذيب الكمال (١٦٦/٢٢).

(٣) ذخيرة الحفاظ (٢٢١٤/٤).

(٤) ذخيرة الحفاظ (٢٢١٤/٤).



الحديث [٥٤]



قال البيهقي: باب فضائل الصوم (٥/٢١٢):

٣٣١٩ - أخبرنا أبو سعد الماليني، أخبرنا أبو أحمد بن عدي الحافظ، حدثنا عبدالله بن عبد الحميد الواسطي، حدثنا زياد بن يحيى، حدثنا سهل بن حماد، حدثنا جرير بن أيوب البجلي، حدثنا محمد بن عبدالرحمن، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من عبد أصبح صائماً إلا فتحت له أبواب السماء، وسبّحت أعضاؤه، واستغفر له أهل السماء الدنيا، إلى أن توارى بالحجاب، فإن صلى ركعة أو ركعتين أضاءت له السموات نورا، وقُلن أزواجه من الحور العين: اللهم اقْبِضْهُ إلينا فقد اشتقنا إلى رؤيته، وإن هَلَل وسبح وكبر تلقاه سبعون ألف ملك يكتبون ثوابها إلى أن توارى بالحجاب».

٣٣٢٠ - وحدثنا أبو محمد بن يوسف، أخبرنا أبو سعيد بن الأعرابي، حدثنا أبو ميسرة محمد بن الحسين الهمداني، حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا القاسم بن الحكم ح.

وحدثنا أبو سعد عبد الملك بن عثمان الزاهد، أخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن جميع الغساني، حدثنا محمد بن أحمد بن شهرد^(١) الفارسي بجلب، حدثنا محمد بن حسان الأزرق، حدثنا القاسم بن الحكم، حدثنا جرير بن أيوب البجلي، حدثنا محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلي، عن أبي إسحاق، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها ... فذكره بمعناه مرفوعاً.

(١) وقع في المطبوع: "شهارد" بالمد هكذا، وهو خطأ وصوابه كما أثبت دلّ على ذلك مجموع الطرق.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلي، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

*هو عند ابن عدي في الكامل (٣٤٣/٢) - ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٥٦/٢) - عن عبدالله بن عبد الحميد الواسطي به، بمثله.

الوجه الثاني: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلي، عن أبي إسحاق، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

*أخرجه الصيداوي في معجم الشيخوخ (١١٥/١)، وأبو طاهر الأصبهاني في الطيوريات (١٣٥١٣١٦/٤) عن محمد بن شهرمرد به، بمثله.

*وأخرجه الطبراني في الأوسط (٣٦٨/٧ ح ٧٧٤٩)، والشجري في الآمال (٣٦٧/١ ح ١٢٩٨) من طريق سهل بن حماد، عن جرير بن أيوب البجلي به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلي، وقد اختلف عليه في اسم شيخه، فروي عنه على وجهين، وهي كالتالي:

الوجه الأول: محمد بن عبدالرحمن، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية: جرير بن أيوب البجلي عنه.

الوجه الثاني: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي إسحاق، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية جرير بن أيوب البجلي عنه.

ومما تقدم يظهر أن جرير بن أيوب البجلي رواه عن عبدالرحمن بن أبي ليلى فسمى شيخ محمد بن عبدالرحمن ابن أبي ليلى: (الشعبي).

ورواه مرة على وجه آخر فسمّاه: (أبا إسحاق)، بدل الشعبي.

فهذا اختلاف في موطنين من الإسناد، رواها جرير بن أيوب البجلي وحده، وهو متروك، ذكره الذهبي في ديوان الضعفاء، وقال: "تركوا حديثه"^(١). ومما يؤكد عدم الاعتداد بروايته، تفرد الواقع فيها.

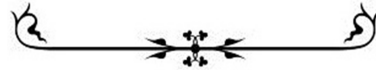
وعلى كل حال فإن الحديث من كلا وجهيه لا يصح عن ابن أبي ليلى.



(١) ميزان الاعتدال (٣٩١/١).



الحديث [٥٥]



قال البيهقي: باب تخصيص عاشوراء بالذكر (٣٢٦/٥):

٣٥٠٣ - أخبرنا عبدالله بن يحيى بن عبد الجبار السكري ببغداد،
أخبرنا إسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا أحمد بن منصور، حدثنا عبد
الرزاق، أخبرنا الثوري، أخبرنا منصور، عن مجاهد، عن حرملة بن إياس
الشيبياني، عن أبي قتادة رضي الله عنه قال: سئل رسول الله ﷺ عن صيام يوم
عاشوراء، فقال: «يُكْفَرُ السنة»، وسئل عن صيام يوم عرفة، فقال: «يُكْفَرُ
سنتين، سنة ماضية وسنة مستقبله».

وكذلك رواه يحيى القطان، عن الثوري.

٣٥٠٤ - أخبرنا أبو أحمد عبدالله بن محمد بن الحسن المهرجاني
العدل، أخبرنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا الحسن بن علي بن
عفان، حدثنا أبو داود الحفري، عن سفيان، عن منصور، عن أبي الخليل،
عن حرملة الشيبياني، عن مولى لأبي قتادة، عن أبي قتادة رضي الله عنه قال: قال
رسول الله ﷺ: «صومُ عاشوراء كفارة سنة، وصومُ عرفة كفارة سنة قبله
وسنة بعده».

وكذلك رواه جرير، عن منصور، (عن أبي الخليل، أو منصور عن
مجاهد، عن أبي الخليل)^(١) غير أنه قال: عن حرملة بن إياس
الشيبياني، عن أبي قتادة، أو عن مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة رضي الله عنه،
وأصح الروايات فيه رواية عبدالله بن معبد الزماني، عن أبي قتادة رضي الله عنه كما
مضى.

(١) سقط من المطبوع ما بين القوسين وهو ثابت في تاريخ ابن أبي خيثمة، وآمالى المحاملي، والعلل للدارقطني (١٤٩/٦)

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: منصور، عن مجاهد، عن حرملة بن إياس الشيباني،
عن أبي قتادة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

*أخرجه النسائي في الكبرى (٢٢٠/٣ ح ٢٨١٠) عن محمود بن
غيلان،

وأحمد (٢٨٧/٣٧ ح ٢٢٥٨٨)،

وعبد بن حميد (٩٧/١ ح ١٩٤)،

ثلاثتهم: (محمود، وأحمد، وابن حميد) عن عبد الرزاق به، بنحوه.

*وأخرجه النسائي في الكبرى (٢٢٠/٣ ح ٢٨٠٩) عن عبيد الله بن
سعيد،

وأحمد (٢٢١/٣٧ ح ٢٢٥٣٥)،

والطبري (٢٩٤/١ ح ٤٦٢) عن محمد بن بشار،

ثلاثتهم: (عبيد الله، وأحمد، ومحمد) عن يحيى بن سعيد القطان به،
بنحوه، وقال محمد، وعبيد الله: إياس بن حرملة، بدل: حرملة بن إياس.

*وأخرجه علي بن الجعد (٢٦٤/١ ح ١٧٤٠)،

والبخاري في التاريخ الكبير (٤٢٥/٧ ح ٢٤٠) عن قبيصة،

كلاهما: (ابن الجعد، وقبيصة) عن سفيان الثوري، ولم يذكر علي بن
مجاهد وأبي قتادة: حرملة بن إياس، وقال قبيصة: عن مولى لأبي قتادة بدل:
أبي قتادة، ولم يذكر مجاهدًا.

الوجه الثاني: منصور، عن أبي الخليل، عن حرملة الشيباني، عن
مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

*أخرجـه النسائي في الكبرى (٣/٢٢٠ ح ٢٨١٢) عن محمود بن غيلان، عن أبي داود الحفري عمر بن سعد به، بنحوه.

*وأخرجـه النسائي في الكبرى (٣/٢٢٠ ح ٢٨١٢ ح ٢٨١١) من طريق معاوية بن هشام، والفريابي محمد بن يوسف،

كلاهما: (معاوية، والفريابي) عن سفيان الثوري به، بنحوه، إلا أن الفريابي لم يذكر في سنده: (مولى لأبي قتادة).

*وأخرجـه النسائي في الكبرى (٣/٢٢٠ ح ٢٨١٣) من طريق زائدة بن قدامة،

والدارقطني في العلل (٦/٤٨١ م ١٠٣٧) معلقاً عن فضيل بن عياض، وأبي حفص عمر بن عبد الرحمن الأسدي، وأبي عوانة، وعبيدة بن حميد، وفضيل بن عياض

ستتهم: (زائدة، وأبو حفص، وأبو عوانة، وعبيدة، وفضيل) عن منصور به، إلا إن زائدة قال: إياس بن حرمله، بدل: حرملة بن إياس، ولم يزد مولى لأبي قتادة، وقال الباقي بالشك: عن مولى لأبي قتادة، عن أبي قتادة أو عن أبي قتادة.

الوجه الثالث: منصور، عن مجاهد، أو عن أبي الخليل، عن حرملة بن إياس الشيباني، عن أبي قتادة، أو عن مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

*أخرجـه أبو بكر بن أبي خيثمة (١/٢٩٠ ح ٢٥٠) عن أبيه زهير بن حرب،

والحاملي في الأمالي (ص ١٢١ ح ٢٣٠) عن يوسف بن موسى القطان،

كلاهما: (زهير، ويوسف) عن جرير بن عبد الحميد به، بنحوه.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البيهقي، وهو:

الوجه الرابع: منصور، عن مجاهد، عن أبي الخليل، عن أبي قتادة رضي الله عنه.

*أخرجہ النسائي في الكبرى (٣/٢٢١ ح ٢٨١٤) من طريق شريك، عن منصور به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث كما -ساقه البيهقي- مداره على منصور بن المعتمر، وقد اختلف عليه على وجهين، وظهر عند التخريج زيادة وجه رابع، وبيانها كالتالي:

الوجه الأول: منصور، عن مجاهد، عن حرملة بن إياس الشيباني، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: الثوري، من رواية: عبد الرزاق، ويحيى بن سعيد القطان، فيما رواه عنه: أحمد بن حنبل.

ورواه محمد بن بشار، وعبيد الله بن سعيد عن يحيى بن سعيد القطان، عن الثوري فقالا: إياس بن حرملة.

ورواه قبيصة عن الثوري فقال عن مولى أبي قتادة. وأسقط علي بن الجعد في روايته عن الثوري: حرملة بن إياس.

الوجه الثاني: منصور، عن أبي الخليل، عن حرملة الشيباني، عن مولى لأبي قتادة، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ، وهذه رواية ستة: الثوري، من رواية: أبي داود الحفري عمر بن سعد، ومعاوية بن هشام، والفريابي محمد بن يوسف لم يذكر في سنده: مولى لأبي قتادة.

وزائدة بن قدامة، قال: إياس بن حرملة، بدل: حرملة بن إياس، ولم يزد مولى لأبي قتادة.

وأبو حفص، وأبو عوانة، وعبيدة بن حميد، وفضيل بن عياض قالوا: عن مولى لأبي قتادة أو عن أبي قتادة. بالشك.

الوجه الثالث: منصور، عن مجاهد، أو عن أبي الخليل، عن حرملة بن إياس الشيباني، عن أبي قتادة، أو عن مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: جرير بن عبد الحميد عنه.

الوجه الرابع: منصور، عن مجاهد، عن أبي الخليل، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: شريك.

هذا الحديث رواه سفيان الثوري، وزائدة، وفضيل بن عياض، وأبو حفص، وعبيدة بن حميد، وأبو عوانة، وجرير بن عبد الحميد، وهشيم، وشريك .

وقد وقع اختلاف شديد في رواياتهم عن منصور بن المعتمر، وأشده اختلافًا رواية الثوري، فقد اختلف عليه اختلافًا كثيرًا، فقد روي عنه الحديث على خمسة أوجه، وهذا بيانها:

الوجه الأول: رواه عبد الرزاق، ويحيى بن سعيد، عنه، عن منصور عن مجاهد، عن حرملة بن إياس، عن أبي قتادة.

وقد اختلف على يحيى بن سعيد القطان في اسم شيخ مجاهد فسمّاه أحمد بن حنبل: حرملة بن إياس، وخالف أحمد: محمد بن بشار، وعبيد بن سعيد، فقالا: إياس بن حرملة بدل: حرملة بن إياس.

وبالنظر في هذا الاختلاف يتبين قوة الوجهين عن يحيى بن سعيد القطان؛ لكون راويي الوجهين عنه من الثقات الأثبات^(١).

ولعل الأرجح: رواية أحمد بن حنبل؛ يؤيد ذلك موافقة الجماعة له من أصحاب منصور بن المعتمر.

(١) تهذيب الكمال (٥١١/٢٤).

الوجه الثاني: رواه علي بن الجعد، عنه، عن منصور عن مجاهد عن أبي قتادة. ولم يذكر حرمله.

وقد خطأ أبو حاتم هذه الرواية وصوب أن ذكر مجاهد وهم؛ وإنما هو أبو الخليل عن حرمله عن أبي قتادة^(١).

الوجه الثالث: رواه قبيصة، عنه، عن منصور بن المعتمر، عن حرمله بن إياس، عن مولى لأبي قتادة.

الوجه الرابع: رواه أبو داود الحفري عمر بن سعد، ومعاوية بن هشام: عنه، عن منصور، عن أبي الخليل، عن حرمله بن إياس، عن (مولى لأبي قتادة)، عن أبي قتادة.

الوجه الخامس: رواه الفريابي: عنه عن منصور، عن أبي الخليل، عن حرمله بن إياس، عن أبي قتادة.

صوب أبو حاتم رواية الفريابي عن الثوري عن منصور في هذا الحديث إذ قال: "إنما هو: منصور، عن أبي الخليل، عن حرمله بن إياس"^(٢).

ووصف الدارقطني هذا الإسناد بالمضطرب، وقال: "لا أحكم فيه بشيء"، ولكنه ذكر أحسن أسانيد فقال: "وأحسنها إسنادا قول من قال: عن أبي الخليل، عن حرمله بن إياس، عن أبي قتادة"^(٣).

وبعد هذا يبقى من أوجه الاختلاف على منصور بن المعتمر:

الوجه الأول: رواه الثوري - في الراجح عنه -، عنه، عن أبي الخليل، عن حرمله بن إياس، عن أبي قتادة.

وقد صوب أبو حاتم هذه الرواية كما ذكرت آنفاً.

(١) العلل (٣/٧٧ م ٧٠٢).

(٢) العلل (٣/٧٧ م ٧٠٢).

(٣) العلل (٦/١٥٨ م ١٠٣٧).

الوجه الثاني: رواه زائدة بن قدامة، عنه، عن أبي الخليل عن: إياس بن حرملة عن أبي قتادة.

وقد أخطأ فيه زائدة في اسم شيخ أبي الخليل فقلبه إلى إياس بن حرملة، وقد خالف جماعة الرواة عن منصور في قوله: إياس بن حرملة؛ وإنما هو: حرملة بن إياس.

نقل المزي عن أبي بكر النيسابوري قوله: "والصواب زعموا حرملة بن إياس"^(١). وفي نقله لذلك وسكوته عنه إشارة منه لترجيحه.

الوجه الثالث: رواه أبو حفص، وأبو عوانة، وعبيدة بن حميد، وفضيل بن عياض، عن منصور، عن أبي الخليل، عن حرملة الشيباني، عن مولى لأبي قتادة، أو عن أبي قتادة.

وهو خطأ كسابقه عن منصور، وقد خطأه الدارقطني وذكر أحسن أسانيده كما تقدم آنفاً^(٢).

الوجه الرابع: رواه جرير بن عبد الحميد: عن منصور، عن مجاهد، أو عن أبي الخليل، عن حرملة بن إياس الشيباني، عن أبي قتادة، أو عن مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة.

وجرير بن عبد الحميد ثقة صحيح الكتاب قيل: كان في آخر عمره يهتم من حفظه^(٣). ولعل هذه الرواية من أوهامه، قال الدارقطني: "والشك فيه من جرير"^(٤).

وذكر مجاهد فيه وهم وخطأ، كما ذكره أبو حاتم والبخاري والأئمة الآخرون^(٥).

(١) تهذيب الكمال (٥/٥٤١).

(٢) العلل (٣/٧٧ م ٧٠٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص ١٣٩ رقم ٩١٦).

(٤) العلل (٦/١٥٨ م ١٠٣٧)، التاريخ الكبير (٣/٦٧).

(٥) العلل (٦/١٥٨ م ١٠٣٧).

الوجه الخامس: رواه شريك، عن منصور، عن مجاهد، عن أبي الخليل، عن أبي قتادة.

وشريك النخعي: صدوق له أغلاط بسبب سوء حفظه، وكان قاضي الكوفة، قال ابن معين: "شريك صدوق ثقة، إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه"، وقال أبو حاتم: "شريك صدوق، وقد كان له أغاليط"، وقال أبو زرعة: "كان كثير الخطأ، صاحب وهم، وهو يغلط أحياناً"^(١).

ويتلخص مما ذكر آنفاً من الاختلاف على منصور بن المعتمر:

١. أن الراجح في اسم حرملة هو: "حرملة بن إياس"، وذلك لكثرة الرواة القائلين به.

٢. أن الصواب في إسناده: عن منصور، عن أبي الخليل، عن حرملة بن إياس، عن أبي قتادة. وهو الذي اختاره أبو حاتم ومال إليه الدارقطني كما ذكر آنفاً.

٣. أن الأسانيد التي ذكر فيها (مولى لأبي قتادة) كلها حصل فيها أوهام، وقد بين ذلك الدارقطني أثناء كلامه، وبين كذلك علل الأسانيد الأخرى.

وأما قول البيهقي عن إسناد عبدالله بن معبد: "أصح الروايات فيه رواية عبدالله بن معبد الزماني، عن أبي قتادة".

فقد أخرج هذه الرواية مسلم (١١٨/٢ ح ١١٦٢)، وأبو داود (٩٢/٤ ح ٢٤٢٥)، وابن ماجه (٥٥١/١ ح ١٧٣٠) من طريق غيلان بن جرير، عن عبدالله بن معبد به، وفيه قصة.

وقد ذكر البخاري بعض الروايات في إسناد هذا الحديث ولم يثبت عنده سماع حرملة من أبي قتادة، ولا سماع عبدالله بن معبد من أبي قتادة كذلك، وبناء على ذلك فلا يصح الحديثان عنده إذ قال: "حدثنا محمد بن

(١) الجرح والتعديل (٣٦٥/٤)، تهذيب الكمال (٤٧١/١٢).

كثير، عن همام، عن عطاء، عن أبي الخليل، عن حرملة بن أبي إياس، عن أبي قتادة، عن النبي صلى الله عليه وسلم في صوم عاشوراء.

وقال بعضهم: حرملة بن إياس الشيباني.

وقال بعضهم: عن مولى أبي قتادة.

وقال بعضهم: أبو حرملة، ولا يُعرف له سماع من أبي قتادة.

ورواه عبدالله بن معبد الزماني، عن أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم في صوم عاشوراء. ولم يذكر سماعاً من أبي قتادة^(١).

ووافقه على ذلك ابن عدي، والعقيلي، والعراقي، فذكروه ضمن ما استُنكر على عبدالله بن معبد^(٢).

وأما صحيح مسلم لرواية عبدالله بن معبد عن أبي قتادة، فإنه قد أوردها بعد روايات مختلفة للحديث تختلف فيما بينها طولاً وقصراً؛ لهذا فإنه لم يذكر هذه الرواية أصلاً مستقلاً، وإنما ذكرها متابعاً، والمتابعات يُحتمل فيها ما لا يحتمل في الأصول.

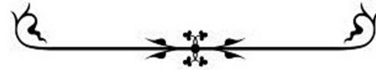


(١) التاريخ الكبير (٦٧/٣).

(٢) الضعفاء (٣/٣٠٥)، والكامل (٥/٣٧٢)، تحفة التحصيل (ص ١٨٧).



الحديث [٥٦]



قال البيهقي: باب الصيام (٤٢٤/٥):

٣٦٥٧ - وأخبرنا أبو سعد الماليني، أخبرنا أبو أحمد بن عدي، حدثنا أبو عروبة، حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك، حدثنا الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد، عن ابن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الصوم في الشتاء الغنمة الباردة».

٣٦٥٨ - أخبرنا أبو سعد الماليني، أخبرنا أبو أحمد بن عدي، أخبرنا أبو خولة الخولاني، حدثنا عبد الرحمن بن عبيد الله ابن أخي الإمام، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الصوم في الشتاء الغنمة الباردة».

قال أبو أحمد: "لا يرويه عن قتادة غير سعيد، وعن سعيد غير الوليد، وقد حدث به عن الوليد أيضا يعقوب بن كعب".

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد، عن ابن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

*هو عند ابن عدي الكامل (١٨٠/٤) عن أبي عروبة الحسين بن أبي معشر به، بمثله.

الوجه الثاني: الوليد بن مسلم، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

*أخرج الطبراني في الصغير (٢/٢٦ ح ٧١٦) عن عبد العزيز بن سلمة، عن يعقوب بن كعب المحلي به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على الوليد بن مسلم، وقد اختلف عليه على وجهين، وهي كالتالي:

الوجه الأول: الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد، عن ابن المنكر، عن جابر، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: عبد الوهاب بن الضحاك عنه.

الوجه الثاني: الوليد بن مسلم، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ، وهذه رواية اثنين: عبد الرحمن بن عبيد الله الأسدي، ويعقوب بن كعب المحلي عنه.

وبالنظر في الاختلاف على الوليد بن مسلم يتبين رجحان الوجه الثاني عنه؛ لعدم صحة الوجه الأول عن الوليد؛ لأن الذي رواه عنه عبد الوهاب بن الضحاك وهو متروك الحديث^(١)، ولم يروه سواه، فروايته منكرة.

وأما الوجه الثاني فإن الراوي عن الوليد بن مسلم هو عبد الرحمن بن عبيد الله وهو صدوق^(٢)، ويعقوب بن كعب، وهو ثقة^(٣).

وهو الوجه الذي ألمح البيهقي إلى رجحانه إذ قال: "وقد حدث به عن الوليد أيضا يعقوب بن كعب".

(١) تقريب التهذيب (٣٦٨ رقم ٤٢٥).

(٢) تقريب التهذيب (٣٤٦ رقم ٣٩٣٩).

(٣) تقريب التهذيب (٦٠٨ رقم ٧٨٢٩).

وسياق كلامه -والله أعلم- يدلُّ على أنَّ الصواب رواية عبدالرحمن بن عبيدالله، عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أنس، وأكَّد ذلك بمتابعة؛ يعقوب بن كعب.

ليؤكِّد أن رواية: الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد، عن ابن المنكدر، عن جابر خطأً من عبد الوهاب الضحاك؛ إذ هو المتفرد بها وقد خالف من هو أوثق منه وأكثر عدداً.

والحديث من وجهه الراجح -الوليد بن مسلم، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ- ضعيف، فيه علتان:

الأولى: فيه سعيد بن بشير الأزدي، وهو ضعيف، وقد ذكر ابن عدي هذا الحديث ضمن ما استنكر عليه من أحاديثه^(١).

الثانية: وفيه أيضاً عنعنة الوليد بن مسلم، وهو مدلس، ولم يصرح بالسماع.



(١) الكامل (٤/٤١٩).



الحديث [٥٧]



قال البيهقي: باب الصيام (٤٣٠/٥):

٣٦٧٢ - أخبرنا أبو الحسين بن بشران، أخبرنا أبو جعفر الرزاز، حدثنا أحمد بن عبد الجبار، حدثنا أبو معاوية، عن سعد بن طريف، عن عمير بن مأمون بن زرارة، - هكذا قال أبو معاوية -، عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: «تحفة الصائم الدهن والمجمر».

٣٦٧٣ - أخبرنا أبو سعد الماليني، أخبرنا أبو أحمد بن عدي، حدثنا أبو يعلى، حدثنا أبو الربيع الزهراني، حدثنا أبو معاوية، عن سعد بن طريف، عن عمير بن مأمون بن زرارة، عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «تحفة الصائم الدهن والمجمر».

٣٦٧٤ - أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد الصفار، حدثنا تمام، حدثنا محمد بن عقبة، حدثنا هبيرة بن حدير بن الأسود، حدثني سعد الحذاء، عن عمير بن المأمون بن زرارة، عن الحسن بن علي رضي الله عنهما أنه سمع النبي ﷺ يقول: «تحفة الصائم الزائر أن تدهن لحيته، وتجمر ثيابه، وتحفة المرأة الصائمة الزائرة أن تمشط رأسها وتجمر ثيابها».

سعد بن طريف غيره أوثق منه، والله أعلم.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: أبو معاوية محمد بن خازم، عن سعد بن طريف، عن عمير بن مأمون بن زرارة، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

*أخرجه أبو جعفر البخاري^(١) في جزء من أحاديثه (ص ٣٠٥ ح ١٢٣) عن أحمد بن عبد الجبار به، بمثله.

الوجه الثاني: أبو معاوية محمد بن خازم، عن سعد بن طريف، عن عمير بن مأمون بن زرارة، عن الحسن بن علي^{عليه السلام}، عن النبي^{صلى الله عليه وسلم}.
* أخرجه أبو يعلى (١٢/١٣٤ ح ٦٧٦٣)،

والطبراني في الكبير (٨٨/٣ ح ٢٧٥١) عن القاسم بن عبد الوارث، كلاهما: (أبو يعلى، والقاسم) عن أبي الريح الزهراني سليمان بن داود به، بمثله.

*وأخرجه الترمذي (١٥٦/٢ ح ٨٠١) عن أحمد بن منيع، وابن عدي في الكامل (٣٨٤/٤) من طريق سريج بن يونس، كلاهما: (أحمد، وسريج) عن أبي معاوية محمد بن خازم به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على أبي معاوية بن خازم الضرير، وقد اختلف عليه في هذا الحديث فروي عنه على وجهين، وهذا بياهما:

الوجه الأول: أبو معاوية محمد بن خازم، عن سعد بن طريف، عن عمير بن مأمون بن زرارة، عن علي بن أبي طالب^{عليه السلام}، عن النبي^{صلى الله عليه وسلم}، وهذه رواية أحمد بن عبد الجبار عنه.

الوجه الثاني: أبو معاوية محمد بن خازم، عن سعد بن طريف، عن عمير بن مأمون بن زرارة، عن الحسن بن علي^{عليه السلام}، عن النبي^{صلى الله عليه وسلم}، وهذه

(١) وقع في المطبوع في جزء من أحاديث أبي جعفر البخاري: عبيد، وهو تصحيف، وتصحيحه من البيهقي وشيوخ سعد بن طريف تهذيب الكمال (٢٧١/١٠) ..

رواية ثلاثة: أبي الربيع الزهراني سليمان بن داود، وأحمد بن منيع، وسريج بن يونس.

وبعد التأمل في هاتين الروایتين تبين أن الاختلاف في هذا الحديث في الصحابي الذي روى الحديث، فأحمد بن عبد الجبار جعل الحديث من مسند علي بن أبي طالب عليه السلام، وأبو الربيع الزهراني وأحمد بن منيع، وسريج بن يونس جعلوا الحديث من مسند الحسن بن علي عليه السلام.

وبالنظر في هذا الاختلاف على أبي معاوية محمد بن خازم يتبين لي رجحان الوجه الثاني؛ لكثرة روايته في مقابل الوجه الأول، فإنه لم يروه سوى أحمد بن عبد الجبار وهو ضعيف.

وسياق البيهقي يدل على ترجيح رواية أبي الربيع الزهراني سليمان بن داود على رواية: أحمد بن عبد الجبار؛ لقرائن منها: أنه أورد رواية أبي الربيع الزهراني، وأكد ذلك بمتابعة سعد الحذاء عن عمير بن مأمون، عن الحسن بن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا يشعر بأنه خالف الأكثر، وكذلك ليؤكد أن ذكر علي بن أبي طالب عليه السلام في رواية أبي معاوية خطأ من أحمد بن عبد الجبار؛ إذ هو المتفرد بها وقد خالف من هو أحفظ وأكثر عدداً، والله أعلم.

وعليه فالحديث من وجهه الراجح -أبو معاوية محمد بن خازم، عن سعد بن طريف الإسكافي، عن عمير بن مأمون بن زرارة، عن الحسن بن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم - ضعيف؛ لأن فيه سعد بن طريف وهو ضعيف.

قال الترمذي: "هذا حديث غريب ليس إسناده بذلك، لا نعرفه إلا من حديث سعد بن طريف، وسعد بن طريف يضعف، ويقال عمير بن مأمون أيضاً"^(١).

(١) السنن (١٥٦/٢ ح ٨٠١).

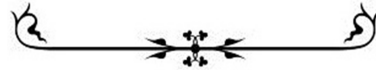
وذكره ابن عدي في ترجمة سعد بن طريف ضمن ما استنكر عليه من أحاديثه حيث قال: "وكل ما ذكرت من حديث سعد بن طريف، عن عمير بن مأمون، وما لم أذكره هاهنا، فإن له عنهم من الحديث غير ما ذكرت، وكل ذلك لا يرويها غيره، وهو ضعيف جدا"^(١).



(١) الكامل (٤/٣٨٧).



الحديث [٥٨]



قال البيهقي: باب الصيام (٤٢٧/٥):

٣٦٦٦ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا الحسن بن علي بن عفان، حدثنا حسين الجعفي، عن زائدة، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من فطر صائما كان له مثل أجره من غير أن ينتقص من أجر الصائم شيئا، ومن جهز غازيا أو خلفه في أهله كان له مثل أجره من غير أن ينتقص من أجره شيئا».

٣٦٦٧ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، وأبو زكريا بن أبي إسحاق، وأبو بكر أحمد بن الحسن، قالوا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا حميد بن عياش الرملي، حدثنا مؤمل، حدثنا سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء، عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «من فطر صائما أو جهز غازيا فله مثل أجره».

٣٦٦٨ - حدثنا أبو الحسن العلوي، أخبرنا أبو بكر القطان، حدثنا أبو الأزهر، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا ابن جريج، عن صالح مولى التوأمة، أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «من فطر صائما فأطعمه وسقاه كان له مثل أجره».

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: ابن جريج، عن عطاء، عن زيد بن خالد
الجهني رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه البغوي في شرح السنة (٣٧٧/٦ ح ١٨١٩) من طريق أبي
القاسم عبد الرحمن بن محمد السراج عن أبي العباس محمد بن يعقوب به،
بمثله.

* وأخرجه الترمذي (١٦٢/٢ ح ٨٠٧) من طريق عبد الرحيم بن
سليمان،

والنسائي في الكبرى (٣٧٥/٣ ح ٣٣١٧) من طريق خالد بن
الحارث،

وابن ماجه (٦٣٣/٢ ح ١٧٤٦)، وأحمد (٢٦١/٢٨ ح ١٧٠٣٣)،
وعبد بن حميد (١١٧/١ ح ٢٧٦)، والدارمي (١٠٦٢/٢ ح ١٧٤٤) عن
يعلى بن عبيد،

وابن ماجه (٥٥/٤ ح ٢٧٥٩)، من طريق عبدة بن سليمان،

وأحمد (١٠/٣٦ ح ٢١٦٧٦)، والبزار (٢٣٢/٩ ح ٣٧٧٥)، وابن
حبان (٢١٦/٨ ح ٣٤٢٩) من طريق يحيى بن سعيد،

والطبراني في الكبير (٢٥٦-٢٥٧ ح ٥٢٧٢ ح ٥٢٧٣
ح ٥٢٧٤)، من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، وعبد الله بن المبارك،
جرير،

ثمايتهم: (عبد الرحيم، وخالد، ويعلى، وعبد، ويحيى، وإسحاق، وابن
المبارك، وجرير) عن عبد الملك بن أبي سليمان به، يقتصر البعض على
أوله، ويذكر البعض لفظ الحديث تاما.

الوجه الثاني: ابن جريج، عن صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه العقيلي في الضعفاء (٢٢٥/١) عن إبراهيم بن محمد بن برة،

وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (٣١١/٤ ح ٧٩٠٦) من طريق محمود بن غيلان،

كلاهما: (إبراهيم، ومحمود) عن عبد الرزاق، وهو في مصنفه (٣١١/٤ ح ٧٩٠٦) موقوفاً؛ أوقفه عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج على أبي هريرة رضي الله عنه، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وقد اختلف عليه فروي عنه الحديث على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: ابن جريج، عن عطاء، عن زيد بن خالد الجهني، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: سفیان الثوري عنه.

الوجه الثاني: ابن جريج، عن صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية عبد الرزاق عنه.

بعد التأمل في هاتين الروایتين تبين أن الاختلاف في شيخ ابن جريج، والصحابي الذي روى الحديث، فسفيان جعل شيخ ابن جريج عطاء بن أبي رباح، وجعل الحديث من مسند زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه، بينما عبد الرزاق جعل شيخ ابن جريج صالح مولى التوأمة، وجعل الحديث من مسند أبي هريرة رضي الله عنه.

وبالنظر في الاختلاف على ابن جريج يتبين رجحان من رواه عنه عن عطاء بن أبي رباح عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه؛ لأن سفيان الثوري أوثق من عبد الرزاق ^(١).

وسياق البيهقي يدل على ترجيح رواية سفيان الثوري على رواية عبد الرزاق؛ لقرائن منها: أنه أورد رواية سفيان الثوري، وأكد ذلك بمتابعة عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء بن أبي رباح عن زيد بن خالد الجهني. ليؤكد أن ذكر صالح مؤلى التوأمة عن أبي هريرة في رواية عبد الرزاق خطأ من عبد الرزاق؛ إذ هو المتفرد بها وقد خالف من هو أحفظ منه - والله أعلم -.

ومما يؤيد ما تقدم أن عبد الرزاق روى عن ابن جريج، عن صالح مولى التوأمة، هذا الحديث مرة أخرى وبنفس الإسناد، وجعله موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه، مما يدل على اضطرابه في هذا الحديث - والله أعلم -.

ولهذا قال العقيلي: "هذا أولى من حديث عبد الرزاق" ^(٢).

والخلاصة أن المحفوظ هو الوجه الأول: ابن جريج، عن عطاء، عن زيد بن خالد الجهني، عن النبي صلى الله عليه وسلم - ضعيف؛ لعللة الانقطاع، فعطاء بن أبي رباح لم يسمع من زيد بن خالد، قال ابن المديني: "عطاء بن أبي رباح لم يسمع من زيد بن خالد الجهني" وكذا قال أبو حاتم ^(٣).



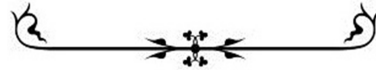
(١) تذكرة الحفاظ (١/٢٥٢).

(٢) الضعفاء (١/٢٢٥).

(٣) علل ابن المديني (ص ٦٦ رقم ٨٨)، المراسيل (ص ١٥٥ رقم ٥٦٧).



الحديث [٥٩]



قال البيهقي: باب المناسك (٤٦٨/٥):

٣٧٣١ - حدثنا أبو الحسن محمد بن الحسين العلوي، أخبرنا أبو حامد بن الشرقي، حدثنا محمد بن يحيى الذهلي، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا الثوري، عن ابن أبي ليبد، عن المطلب بن حنطب، عن خلاد بن السائب، عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال: جاء جبريل عليه السلام إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «مُر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية؛ فإنها شعار الحج». ورواه عبد الملك بن أبي بكر، عن خلاد بن السائب، عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: خلاد بن السائب، عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

*أخرجه ابن حميد (١١٦ ح ٢٧٤) عن عبد الرزاق به، بمثله.

*وأخرجه ابن ماجه (٩٧٥/٢ ح ٢٩٢٣)، وابن حبان (١١٣/٩ ح ٣٨٠٣) من طريق وكيع، عن سفيان الثوري به، بمثله.

الوجه الثاني: خلاد بن السائب، عن أبيه السائب رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

*أخرجه أبو داود (٢٢١/٣ ح ١٨١٤)، والترمذي (١٨٢/٣ ح ٨٢٩)، والنسائي (١٦٢/٥ ح ٢٧٥٣)، ومالك في الموطأ (٣٣٤ ح ٣٤)، والشافعي (١٩٩/٢ ح ٨٢٤)، والحميدي (١٠٣/٢ ح ١٠٣).

ح (٨٧٦)، وأحمد (١٠١/٢٧ ح ١٦٥٦٩)، والدارمي (١١٤٢/٢) ح (١٨٥٠)، وابن خزيمة (١٧٣/٤ ح ٢٦٢٥) من طريق عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر به، من غير ذكر لفظ؛ "فإنها شعار الحج".

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على **خلاد بن السائب**، وقد اختلف عليه فروي عنه هذا الحديث على وجهين، وهي كالتالي:

الوجه الأول: خلاد بن السائب، عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذا رواية: **المطلب بن حنطب** عنه.

الوجه الثاني: خلاد بن السائب، عن أبيه السائب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذا يرويه: **عبد الملك بن أبي بكر** عنه.

ومما تقدم يظهر أن الاختلاف في أن **المطلب بن حنطب** جعل الحديث من مسند خالد الجهني، بينما عبد الملك بن أبي بكر جعل الحديث من مسند أبيه السائب بن خلاد.

والمطلب بن حنطب، صدوق، كثير التدليس والإرسال^(١)، وعبد الملك بن أبي بكر، ثقة^(٢).

وبالنظر في الاختلاف على خلاد بن السائب يتبين رجحان الوجه الثاني؛ وذلك لأن عبد الملك بن أبي بكر أوثق من المطلب، فرواية عبد الملك عن خلاد بن السائب عن أبيه مقدمة على رواية المطلب، ولذا رجح البخاري، والترمذي، وابن عبد البر، والبيهقي رواية عبد الملك بن أبي بكر عن خلاد بن السائب، عن أبيه، عن النبي ﷺ حيث قال: "الصحيح: ما

(١) تقريب التهذيب (٣٦٢ رقم ٤١٦٨).

(٢) تقريب التهذيب (٣٦٢ رقم ٤١٦٨).

روى عبدالله بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن خلاد بن السائب، عن أبيه، عن النبي ﷺ^(١).

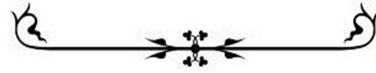
فالحديث من وجهه الراجح - خلاد بن السائب، عن أبيه، عن النبي ﷺ - صحيح، صححه ابن خزيمة، وقال الترمذي: "حديث خلاد، عن أبيه حديث حسن صحيح".



(١) علل الترمذي (١٣٠/١)، التمهيد (٢٩٣/١٧)، السنن الكبرى (٦٤/٥ ح ٩٠١٠).



الحديث [٦٠]



قال البيهقي: باب فضل الحج والعمرة (٢٨/٦):

٣٨٢٩ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا أبو العباس المخبوي بمرو، حدثنا محمد بن الليث، حدثنا عبدالله بن عثمان، عن أبي حمزة، عن عطاء بن السائب، عن أبي زهير، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «النفقة في الحج كالنفقة في سبيل الله سبعمائة ضعف».

٣٨٣٠ - أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد، حدثنا الدينوري محمد بن عبدالله بن مهران، حدثنا سعيد بن سليمان، حدثنا منصور، عن عطاء بن السائب، عن أبي زهير الضبعي... فذكره غير أنه قال: «مثل النفقة في سبيل الله الدرهم سبعمائة».

٣٨٣١ - وأخبرنا علي، حدثنا أحمد، حدثنا خلف بن عمرو، حدثنا معافى بن سليمان، حدثنا موسى بن أعين، عن عطاء بن السائب، عن علقمة بن مرثد، عن ابن بريدة، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال. فذكره مثل حديث منصور بن أبي الأسود.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: عطاء بن السائب، عن أبي زهير، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٦٣/٣) عن عبدان بن عثمان، عن أبي حمزة محمد بن ميمون به، واقتصر على الفقرة الثانية.

* وأخرجه أبو بكر البزار في فوائده (ص ٣٢٠ ح ١٨٥) عن محمد بن

غالب،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٦٦٣/٣ ح ٤١٦٨) من طريق أحمد بن يحيى الحلواني،

كلاهما: (محمد، وأحمد) عن سعيد بن سليمان به، بمثله.

* وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٦٣/٣) عن محمد بن الصلت، عن منصور بن أبي الأسود به، بمثله من رواية سعيد، ولم يقل محمد: «النفقة في الحج...».

* وأخرجه أحمد (١٠٦/٣٨ ح ٢٣٠٠)، والبخاري في التاريخ الكبير (٦٣/٣)، وابن أبي عاصم في الجهاد (١/٢٥٨ ح ٧٦)، والرويان (٩٣/١ ح ٦٥٦) من طريق أبي عوانة الوضاح الشكري، والفاكهي في أخبار مكة (١/٤١٧ ح ٩٠٣) من طريق خالد الواسطي،

كلاهما: (أبو عوانة، وخالد) عن عطاء بن السائب به، يزيد البعض وينقص البعض من رواية أبي عوانة، وأما رواية خالد فجاءت بلفظ مغاير: «خلف النفقة في الحج كالنفقة في سبيل الله...». الحديث.

الوجه الثاني: عطاء بن السائب، عن علقمة بن مرثد، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الطبراني في الأوسط (٥/٢٦٥ ح ٥٢٧٤) عن محمد بن البراء، عن المعافى بن سليمان به، بمثله.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البيهقي، وهو:

الوجه الثالث: عطاء بن السائب، عن أبي زهير، عن علقمة بن مرثد، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن الأعرابي (٢/٥١١ ح ٩٩١)، من طريق يحيى بن رجاء،

وابن شاهين في الترغيب والترهيب (١/١٠٠ ح ٣٢٨) من طريق عبد السلام بن عبد الحميد،

كلاهما: (يحيى، وعبد السلام) عن موسى بن أعين به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على عطاء بن السائب، وقد اختلف عليه على وجهين، وظهر من التخريج زيادة وجه ثالث، وهذا بيانها:

الوجه الأول: عطاء بن السائب، عن أبي زهير، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية أربعة: أبي حمزة السكري محمد بن ميمون، ومنصور بن الأسود، وأبي عوانة الوضاح الشكري، وخالد الواسطي.

الوجه الثاني: عطاء بن السائب، عن علقمة بن مرثد، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية موسى بن أعين الجزري، من رواية: المعافى بن سليمان عنه.

الوجه الثالث: عطاء بن السائب، عن أبي زهير عن علقمة بن مرثد، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية موسى بن أعين الجزري، من رواية: يحيى بن رجاء، وعبد السلام بن عبد الحميد عنه.

بعد هذا العرض يظهر أنه اختلف في هذا الحديث على موسى بن أعين على وجهين، وهو أحد الرواة عن عطاء بن السائب، وتحرير الاختلاف عليه على النحو الآتي:

الوجه الأول: رواه عنه المعافى بن سليمان، عن عطاء بن السائب، عن علقمة بن مرثد، والمعافى صدوق^(١).

الوجه الثاني: رواه عنه يحيى بن رجاء، وعبد السلام بن عبد الحميد عن عطاء، فزادا: (أبا زهير)، بين عطاء بن السائب وعلقمة بن مرثد. ويحيى لم أقف على من ذكره يجرح أو تعديل، وعبد السلام بن عبد الحميد ضعيف، ذكره الذهبي في الضعفاء^(٢).

وبالنظر في الاختلاف على موسى أعين يتبين رجحان الوجه الأول عنه؛ لعدم صحة الوجه الثاني عنه؛ لأن عبد السلام ضعيف، ويحيى بن رجاء لا يُعرف كما تقدم.

بعد دراسة الاختلاف على موسى بن أعين تبقى أوجه الاختلاف على عطاء بن السائب، وهي كالتالي:

الوجه الأول: رواه عنه الجماعة: أبو حمزة، ومنصور بن أبي الأسود، وأبو عوانة، وخالد الواسطي، عنه، عن أبي زهير الضبعي، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه.

الوجه الثاني: رواه موسى بن أعين عنه فسمى شيخ عطاء بن السائب: علقمة بن مرثد بدل أبي زهير الضبعي.

وبالنظر في هذا الاختلاف يتبين أن الراجح عن عطاء بن السائب هو الوجه الأول؛ لأنه من رواية الأكثر عدداً؛ ولعل هذا سبب تقديم البيهقي له، ويؤكد ذلك سياقه له من طريقين، إمعاناً في تقديمه وترجيحه.

وقد حكم أبو نعيم بأن الصواب رواية الجماعة، يجعله عن أبي زهير الضبعي، حيث قال: "وصوابه ما حدثنا محمد بن علي بإسناده، عن منصور

(١) تقريب التهذيب (٥٣٧ رقم ٧٦٤٤).

(٢) ميزان الاعتدال (٦١٦/٢)، ديوان الضعفاء (ص ٢٤٩).

بن أبي الأسود، عن عطاء بن السائب، عن أبي زهير الضبعي، عن ابن بريدة، عن أبيه^(١).

وعليه فالراجح عن عطاء بن السائب هو الوجه الأول -عطاء بن السائب، عن أبي زهير، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه- ضعيف، فيه علتان:

الأولى: فيه أبو زهير، واسمه حرب بن زهير الضبعي مجهول الحال، لم أجد له سوى ذكر ابن حبان له في الثقات^(٢)

الثانية: فيه عطاء بن السائب، وهو مختلط، والذين رووا عنه هذا الوجه أخذوا عنه بعد الاختلاط^(٣).



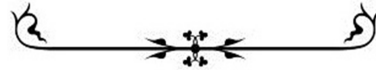
(١) معرفة الصحابة (٣/١٦٦٣ ح ٤١٦٨)

(٢) الجرح والتعديل (٣/٢٤٩)، الثقات (٦/٢٣١-٢٣٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٧/٢٠٥).



الحديث [٦١]



قال البيهقي: باب تعديد نعم الله عز وجل (٢٦٣/٦):

٤١٤٧ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه، حدثنا العباس بن الفضل الأسفاطي، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثنا سليمان بن بلال، عن ابن أبي حرة، عن عمه حكيم بن أبي حرة، عن سلمان الأغبر، عن أبي هريرة رضي الله عنه، لا أعلمه إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «للطاعم الشاكر مثل ما للصائم الصابر».

ورواه ابن وهب، عن سليمان، عن محمد بن عبدالله بن أبي حرة، بإسناده. وقال: «من الأجر».

ورواه عبد العزيز بن محمد، عن محمد بن عبدالله بن أبي حرة، عن عمه حكيم بن أبي حرة، عن سنان بن سنة الأسلمي رضي الله عنه صاحب النبي صلى الله عليه وسلم، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقيل: عن عبد العزيز، عن ابن أبي حرة، عن أبيه، عن سنان بن سنة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وروى عن موسى بن عقبة، عن حكيم بن أبي حرة، عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قوله.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: محمد بن عبدالله بن أبي حرة، عن حكيم بن أبي حرة، عن سلمان الأغبر، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

* أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٤٣/١) عن إسماعيل بن أبي أويس به، وقال: «مثل أجر الصائم القائم» بدل: «مثل ما للصائم الصابر».

* وأخرجه الحاكم (١٥١/٤ ح ٧١٩٥) - ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٥٠٤/٤ ح ٨٥٢٠) من طريق الربيع بن سليمان، عن عبد الله بن وهب به، بمثله.

* وأخرجه أحمد (٢٦٩/١٣ ح ٧٨٨٩) عن عبيد بن أبي قرة، عن سليمان بن بلال به، بمثله.

الوجه الثاني: محمد بن عبد الله بن أبي حرة، عن عمه حكيم بن أبي حرة، عن سنان بن سنة الأسلمي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن ماجه (٦٤٧/٢ ح ١٧٦٥)، والطبراني (١٠٠/٧ ح ٦٤٩٢) من طريق عبد الله بن جعفر،

وأحمد وابنه عبد الله في زوائده على المسند (٣٥٤/٣١ ح ١٩٠١٤) عن هارون بن معروف، وأحمد بن حاتم الطويل،

والدارمي (١٢٨٨/٢ ح ٢٠٦٧) عن نعيم بن حماد،

والبخاري في التاريخ الكبير (١٤٣/١)، وابن الأعرابي (٣١٤/١) ح ٦٠١) من طريق أبي نعيم ضرار بن صرد،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٨٢٦/١) من طريق قتبية بن سعيد^(١)،

ستتهم: (عبد الله، وهارون، وأحمد، ونعيم، وضرار، وقتيبة) عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي به، بنحوه.

* وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٤٣/١) من طريق وهيب،

(١) وقع في رواية أبي نعيم في المعرفة: "عن محمد بن عبد الله بن أبي حرة وعمه حكيم بن أبي حرة". والصواب: "عن عمه حكيم بن أبي حرة"، كما في باقي الروايات.

وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٣٤٤/٥ ح ٢٩٠٩) من طريق إسماعيل بن عياش،

كلاهما: (وهيب، وإسماعيل) عن موسى بن عقبة، عن رجل من أصحاب ﷺ، بمثله، وقال البخاري: «مثل أجر الصائم القائم».

الوجه الثالث: محمد بن عبد الله بن أبي حرة، عن أبيه، عن سنان بن سنة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرج البخاري في التاريخ الكبير (١٤٣/١) عن عبد الله بن أبي الأسود، عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، وقال: عن أبيه بدل عمه حكيم بن أبي حرة، بلفظ: «مثل أجر الصائم القائم».

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على محمد بن عبد الله بن أبي حرة، وقد اختلف عليه على ثلاثة أوجه، وهذا بياخا:

الوجه الأول: محمد بن عبد الله بن أبي حرة، عن عمه حكيم بن أبي حرة، عن سلمان الأغبر، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية سليمان بن بلال عنه.

الوجه الثاني: محمد بن عبد الله بن أبي حرة، عن عمه حكيم بن أبي حرة، عن سنان بن سنة الأسلمي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية الدراوردي، من رواية ستة: عبد الله بن جعفر، وقتيبة بن سعيد، وهارون بن معروف، وأحمد بن حاتم، ونعيم بن حماد، وضرار بن صرد، وقتيبة عنه.

ورواه موسى بن عقبة: عن حكيم بن أبي حرة، عن بعض أصحاب النبي ﷺ.

الوجه الثالث: محمد بن عبد الله بن أبي حرة، عن أبيه، عن سنان بن سنة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: **الدراوردي**، من رواية عبد الله بن أبي الأسود عنه.

بعد هذا العرض يظهر أنه اختلف في هذا الحديث على عبد العزيز بن محمد الدراوردي -أحد الرواة عن محمد بن عبد الله بن حرة- فروي عنه الحديث على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: رواه الجماعة: عبد الله بن جعفر، وقتيبة بن سعيد، وهارون بن معروف، وأحمد بن حاتم الطويل، ونعيم بن حماد، وضرار، عنه عن محمد بن عبد الله بن حرة، عن عمه حكيم بن أبي حرة.

الوجه الثاني: رواه عبد الله بن أبي الأسود، عنه، عن محمد بن عبد الله بن حرة، فقال: عن أبيه. بدل: عمه حكيم بن أبي حرة.

وبالنظر في الاختلاف على عبد العزيز الدراوردي يتبين رجحان الوجه الأول عنه؛ لأنه رواية الأكثر عددًا.

ويبدو لي أن ابن أبي الأسود أخطأ فيه فإني لم أقف على أي رواية ذكر فيها: (عن أبيه) إذ أن جميع الرواة اتفقوا على أنه عن (عمه) وهو حكيم بن أبي حرة.

ومما يؤكد ذلك أن موسى بن عقبة تابع الدراوردي على ذكر حكيم بن أبي حرة. وإن كان أبهم اسم الصحابي.

وأما الاختلاف على محمد بن عبد الله بن أبي حرة فقد رواه عنه: سليمان بن بلال التيمي، وهو ثقة^(١)، فجعله من مسند أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه الدراوردي، عنه وهو صدوق^(٢)، فجعله من مسند سنان الأسلمي رضي الله عنه.

(١) تقريب التهذيب (٢٥٠ رقم ٢٥٣٩).

(٢) تقريب التهذيب (٣٥٨ رقم ٤١١٩٩).

وسليمان بن بلال ثقة إلا إن الراوي عنه هنا إسماعيل بن أبي أويس، وهو متكلم في حديثه عنه، قال ابن عدي: "ابن أبي أويس هذا روى أحاديث غرائب، لا يتابعه أحد عليه، عن سليمان بن بلال، وغيرهما من شيوخه" (١)

ولهذا حكم أبو زرعة بأن الصواب من هذين الوجهين رواية الدراوردي بجعله من مسند سنان الأسلمي رضي الله عنه (٢).

فالحديث من وجهه الراجح - محمد بن عبدالله بن أبي حرة، عن عمه حكيم بن أبي حرة، عن سنان بن سنة الأسلمي - حسن؛ لأن في سنده الدراوردي، وهو صدوق.

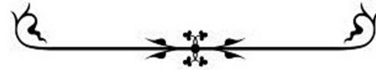


(١) الكامل (٥٢٥/١)

(٢) العلل (٣٩٩/٤ م ١٥١٤).



الحديث [٦٢]



قال البيهقي: باب تعديد نعم الله عز وجل، وما يجب من شكرها (٣٥٤/٦):

٤٣٢٠ - أخبرنا أبو سعد الماليني، أخبرنا أبو أحمد بن عدي، حدثنا الحسن بن سفيان، حدثنا حكيم بن سيف، حدثنا عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يعجبكم إسلام المرء حتى تعلموا ما عقدة عقله».

إسحاق بن أبي فروة ضعيف، وقد روى عنه الأكابر، والله أعلم.

٤٣٢١ - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي، حدثنا عبد الله بن الحسن بن أحمد، حدثنا عبد الله بن جعفر الرقي، حدثنا عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن راشد، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يعجبكم إسلام امرئ حتى تعلموا عقدة عقله».

كذا وجدته إسحاق بن راشد، والله أعلم.

٤٣٢٢ - وأخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله، وأبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله النوقاني بها، وأبو سعيد محمد بن موسى، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا الربيع بن سليمان، حدثنا علي بن الحسن، حدثنا عبيد الله بن عمرو، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يعجبكم إسلام رجل حتى تعرفوا ما عقدة عقله».

تفرد به علي بن الحسن السامي، وهو ضعيف.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.
* هو عند ابن عدي في الكامل (٥٢٤/١) عن الحسن بن سفيان به، بمثله.

* وأخرجه ابن أبي الدنيا في العقل وفضله (ص ٢٦ ح ٨) من طريق خالد بن حيان،

والعقيلي في الضعفاء (١٩٢/٤) من طريق علي بن معبد، وعمرو بن خالد، ويوسف بن عدي،

وابن الشهاب في مسنده (٨٨/٢ ح ٩٤٣) من طريق جندل بن والقي، والخطيب البغدادي في الكفاية (ص ٣٦٥) من طريق موسى بن سليمان، عن بقية،

ستتهم: (خالد، وعلي، وعمرو، ويوسف، وجندل، وبقية) عن عبيد الله بن عمرو به، بنحوه.

الوجه الثاني: عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن راشد، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.
* لم أجده عند غير البيهقي.

الوجه الثالث: عبيد الله بن عمرو، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ

* أخرجه ابن أبي حاتم (٢٥٠/٥ م ١٩٥٧) معلقاً عن إسحاق بن راهويه، عن بقية، وأبدل: عبيد الله بن عمرو، بـ (أبي وهب الأسدي)، وأسقط: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة بين عبيد الله بن عمرو ونافع، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على عبيد الله بن عمرو الأسدي، وقد اختلف عليه، فروي عنه هذا الحديث على ثلاثة أوجه، وهي كالتالي:

الوجه الأول: عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وهذه رواية سبعة، وهم: حكيم بن سيف، وخالد بن حيان، وعلي بن معبد، وعمرو بن خالد، ويوسف بن عدي، وجندل بن والقي، وبقية، من رواية موسى بن سليمان.

الوجه الثاني: عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن راشد، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وهذه رواية عبد الله بن جعفر الرقي عنه.

الوجه الثالث: عبيد الله بن عمرو، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وهذه رواية اثنين: علي بن الحسن، وبقية، من رواية إسحاق بن راهويه.

ومن خلال هذا العرض يظهر أنه قد اختلف في الحديث على من دون عبيد الله بن عمرو، فقد رواه بقية، واختلف عليه في زيادة: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: رواه موسى بن سليمان عنه عن عبيد الله بن عمرو، وزاد بين عبيد الله بن عمرو، ونافع: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة.

الوجه الثاني: رواه إسحاق بن راهويه عنه فأبدل: عبيد الله بن عمرو، بـ (أبي وهب الأسدي)، وأسقط: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة بين عبيد الله بن عمرو ونافع.

والذي يظهر لي أن هذا الاختلاف هو من قِبَل بقية بن الوليد نفسه، فإنه مدلس، ويدلس تدليس التسوية، قال ابن حجر: "صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء"^(١).

لكن رواية موسى بن سليمان عنه بزيادة (إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة) أرجح؛ لأنه توبع عليها، وبها قال الأئمة.

ولعل البيهقي مال إليها؛ إذ أشار إلى تضعيف إسحاق، وذلك منه لبيان أنه طريق الجادة مع ضعفه، ويؤيد ذلك قوله في الوجه الثاني: "كذا وجدته: إسحاق بن راشد"، فكأنه استغرب ما وجدته، وكأنه يحمل تبعاته على النسخة التي وجد فيها السند، ولا أدل على ذلك من أن أحدا لم يخرج الحديث سوى البيهقي - سوى إشارة من الدارقطني^(٢) -، وهو دليل على تحريف النسخة التي نقل منها البيهقي.

وأما رواية إسحاق بن راهويه عنه بإسقاط (إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة) فقد أعلّها عامة النقاد، وحملوا بها على بقية.

قال أبو حاتم: "وأما ما قال إسحاق في روايته: عن بقية، عن أبي وهب، حدثنا نافع. فهو وهم، غير أن وجهه عندي أن إسحاق لعله حفظ عن بقية هذا الحديث، ولما يفتن لما عمل بقية من تركه إسحاق من الوسط، وتكنيته عبيد الله بن عمرو"^(٣).

وكذا قال الخطيب في الكفاية؛ إذ أورد روايته في باب أخبار بعض المدلسين، وقال: "ورعما لم يسقط المدلس اسم شيخه الذي حدثه، لكنه

(١) تقدمت ترجمته في الحديث (١).

(٢) العلل (١٣/١٠٠ م ٢٩٨٠).

(٣) العلل (٥/٢٥٢ م ١٩٥٨).

يسقط ممن بعده في الإسناد رجلاً يكون ضعيفاً في الرواية أو صغير السن، ويحسن الحديث بذلك، وكان بقية بن الوليد يفعل مثل هذا^(١).

وأما الوجه الثالث الموافق لرواية إسحاق بن راهويه بحذف (إسحاق بن أبي فروة) فقد أعلّاه البيهقي بضعف الحسن بن سامي، ومع ضعفه خالف الجماعة.

وبعد هذا يبقى من أوجه الاختلاف على عبيد الله بن عمرو وجهان، ويظهر لي منها:

رجحان الوجه الأول عنه؛ لكثرة روايته، في مقابل الوجه الثاني؛ فإنه لم يروه سوى عبدالله بن جعفر الرقي، وقد شذ بقوله: (إسحاق بن راشد) بدل: (إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة) ولعله مما حدث به بعد تغييره، قال ابن حبان: "وكان قد اختلط سنة ثمان عشرة، و بقي في اختلاطه إلى أن مات، ولم يكن اختلاطه اختلاطاً فاحشاً، ربما خالف"^(٢).

ولهذا تتابع الأئمة على ترجيح الوجه الأول، إليك كلامهم: قال العقيلي: "هذه الرواية بهذا الحديث أشبهه، وابن أبي فروة أحمل"^(٣).

وقال الدارقطني: "وقال: جندل بن والق: عن عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع. وهو الصواب"^(٤).

وبه قال أبو حاتم كما ذكر آنفاً.

وعليه فالحديث من وجهه الراجح -عبيد الله عمرو، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ - ضعيف جداً،

(١) الكفاية (١/٣٦٤).

(٢) الثقات (٨/٣٥١).

(٣) الضعفاء (٤/١٩٢).

(٤) العلل (١٣/١٠٠ م ٢٩٨٠).

فيه إسحاق بن أبي فروة وهو متروك، وقد ذكر ابن عدي هذا الحديث في ترجمته ضمن ما استنكر عليه فقال: "وإسحاق بن أبي فروة لا يتابعه أحد على أسانيده، ولا على متونه، وهو بيّن في الضعفاء"^(١).



(١) الكامل (٥٣٤/١)، ميزان الاعتدال (١٩٣/١).



الحديث [٦٣]



قال البيهقي: باب تعداد نعم الله ﷻ وما يجب من شكرها (٣٩٨/٦):

٤٣٩٧ - أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد المقرئ، أخبرنا الحسن بن محمد بن إسحاق، حدثنا يوسف بن يعقوب القاضي، حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن سلمة، عن أبي عمران الجوني، قال: كنت مع زهير الشنوي فأتينا على رجل نائم على ظهر جدار ليس له ما يدفع رجله، فضربه برجليه، ثم قال: قم. ثم قال زهير: قال رسول الله ﷺ: «من بات على ظهر جدار، وليس له ما يدفع رجله فوق فمات، فقد برئت منه الذمة، ومن ركب البحر في ارتجاجه فقد برئت منه الذمة».

هكذا رواه حماد بن سلمة، ورواه حماد بن زيد كما:

٤٣٩٨ - أخبرنا أبو نصر بن قتادة، وأبو بكر بن إبراهيم الفارسي، أخبرنا أبو عمرو بن مطر، حدثنا إبراهيم بن علي، حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا حماد بن زيد، عن أبي عمران الجوني، عن زهير بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «من بات فوق إجار ليس حوله ما يدفع القدم، فوق فمات فقد برئت منه الذمة، ومن ركب البحر عند ارتجاجه فهلك فقد برئت منه الذمة».

ورواه هشام الدستوائي كما:

٤٣٩٩ - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأحمد بن الحسن القاضي، قالوا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا يحيى بن أبي طالب، أخبرنا وهب بن جرير، حدثنا هشام الدستوائي، عن أبي عمران الجوني، قال: كنا بفارس وعلينا أمير يقال له زهير بن عبد الله، فأبصر إنسانا فوق بيت

-أو إجار- ليس حوله شيء، فقال لي: سمعت في هذا شيئاً؟ قلت: لا.
قال: فحدثني رجل أن النبي ﷺ قال: «من بات على إجار، أو ظهر بيت
ليس حوله ما يرد رجله، فقد برئت منه الذمة، ومن ركب البحر بعدما
ترتج فقد برئت منه الذمة».

ورواه شعبة، عن أبي عمران، عن محمد بن أبي زهير، وقيل: عن
محمد بن زهير بن أبي علي، وقيل: عن زهير بن أبي جبل، عن النبي
ﷺ. وقال أبان: عن أبي عمران، عن زهير بن عبدالله. وقيل غير ذلك.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: أبو عمران الجوني، عن زهير الشنوري، عن
النبي ﷺ.

* لم أجده عند غير البيهقي.

الوجه الثاني: أبو عمران الجوني، عن زهير بن عبدالله، عن
النبي ﷺ.

* أخرجه البغوي في معجم الصحابة (٥١٥/٢ ح ٨٩٨) عن أحمد بن
إبراهيم، وأبي الأشعث أحمد بن المقدم،

كلاهما: (أحمد، وأبو الأشعث) عن حماد بن زيد به، بمثله.

* وأخرجه سعيد بن منصور في السنن (١٥٨/٢ ح ٢٣٩١) عن عباد
بن عباد المهلي، عن أبي عمران الجوني به، بمثله.

الوجه الثالث: أبو عمران الجوني، عن زهير بن عبدالله، عن
رجل، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أحمد (٣٥١/٣٤ ح ٢٠٧٤٩) عن أزهر بن القاسم، عن
هشام الدستوائي به، بمثله.

* وأخرجه أحمد (٢٣/٢٧ ح ٢٢٣٣٣) عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبان بن يزيد العطار به، بمثله.

* وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص ٤٠٧ ح ١١٩٤)، والتاريخ الكبير (٤٢٦/٣) من طريق الحارث بن عبيد عن أبي عمران الجوني به، بمثله.

الوجه الرابع: أبو عمران الجوني، عن محمد بن زهير بن أبي علي، عن النبي ﷺ.

* أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٤٢٦/٣) معلقاً عن إبراهيم بن مختار،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٢٢٧/٣ ح ٣٠٧٨) معلقاً عن محمد بن جعفر،

كلاهما: (إبراهيم بن مختار، ومحمد بن جعفر) عن شعبة به، بمثله.

الوجه الخامس: أبو عمران الجوني، عن زهير بن أبي جبل، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٢٢٧/٣ ح ٣٠٧٨)، وابن الأثير في أسد الغابة (٣١٠/٢) من طريق عبدالله بن المبارك، عن شعبة به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على أبي عمران الجوني، وقد اختلف عليه في اسم شيخه على خمسة أوجه وهي كالتالي:

الوجه الأول: أبو عمران الجوني، عن زهير الشنوي، عن النبي ﷺ، وهذه رواية حماد بن سلمة عنه.

الوجه الثاني: أبو عمران الجوني، عن زهير بن عبدالله، عن النبي ﷺ، وهذه رواية اثنين: حماد بن زيد، وعباد بن عباد عنه.

الوجه الثالث: أبو عمران الجوني، عن زهير بن عبدالله، عن رجل، عن النبي ﷺ، وهذه رواية ثلاثة: هشام الدستوائي، وأبان بن يزيد، والحارث بن عبيد عنه.

الوجه الرابع: أبو عمران الجوني، عن محمد بن زهير، وهذه رواية: شعبة عنه، من رواية: إبراهيم بن مختار، ومحمد بن جعفر.

الوجه الخامس: أبو عمران الجوني، عن زهير بن أبي جبل، وهذه رواية شعبة عنه، من رواية عبدالله بن المبارك.

بعد هذا العرض يظهر أنه اختلف في هذا الحديث على شعبة -أحد الرواة عن أبي عمران الجوني- وقد روي عنه الحديث على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: رواه محمد بن جعفر، وإبراهيم بن المختار، عنه فسمى شيخ أبي عمران الجوني: (محمد بن زهير بن أبي جبل).

الوجه الثاني: رواه ابن المبارك: عنه، فسمى شيخ أبي عمران الجوني (زهير بن أبي جبل).

وبالنظر في هذا الاختلاف يتبين قوة الوجهين عن شعبة؛ لكونهما من رواية كبار أصحابه.

ويُرجَّح -والله أعلم- أن هذا الاختلاف من قبل شعبة نفسه، قال أحمد: "كان غلط شعبة في الأسماء".

ولعل الأرجح عنه هو الوجه الثاني؛ لأنه تابعه غيره عليه كما تقدم، والخلاف بينه وبين الوجه الأول صوري، فهما شبه متفقين؛ لأن زهير بن عبدالله هو الشنوي، كذا سماه البغوي: "زهير بن عبدالله الشنوي"^(١)، قال

(١) معجم الصحابة للبغوي (٥١٥/٢).

ابن حجر: "وقول شعبة: (محمد بن زهير)، شاذ؛ لاتفاق الحمادين وهشام على أنه زهير بن عبدالله، والله أعلم"^(١).

بعد دراسة الاختلاف على شعبة، ويبان أن الراجح عنه أنه؛ (زهير بن أبي جبل)، مع ترجيح احتمال أنه أخطأ في اسم زهير بن عبدالله، يتبقى من أوجه الاختلاف على أبي عمران الجوني أربعة أوجه:

الوجه الأول: رواه حماد بن سلمة، عن أبي عمران الجوني، عن زهير الشنوري.

الوجه الثاني: رواه حماد بن زيد، وعباد بن عباد، عن أبي عمران الجوني، عن زهير بن عبدالله.

الوجه الثالث: رواه هشام الدستوائي، وأبان بن يزيد، والحارث بن عبيد، عن أبي عمران الجوني، عن زهير بن عبدالله، عن رجل.

الوجه الرابع: رواه شعبة - في الراجح عنه - عن أبي عمران الجوني عن (زهير بن أبي جبل).

ومّا تقدم يتبيّن أن الخلاف بين رواة الأوجه هو في اسم شيخ شيخهم، وأن الرواة عن مدار الحديث هم سبعة من الرواة:

اتفق خمسة من الرواة - وهم رواة الوجه الثاني، والثالث - على أن اسم شيخ شيخهم هو (زهير بن عبدالله).

وكذا حماد بن سلمة سماه (زهيراً) ونسبه إلى الشنوي، وذكره شعبة - في وجه راجح - ونسبه إلى (ابن أبي جبل).

وبالنظر في هذا الخلاف يتبيّن أنه لا تعارض في اسم الراوي شيخ أبي عمران الجوني فهو زهير بن عبدالله بن أبي جبل الشنوي؛ فاقصر بعضهم على اسمه ونسبه، ونسبهم بعضهم إلى أبيه وبعضهم إلى من فوقه قال ابن

(١) الإصابة (٢/٥٣٧).

عبد البر: "زهير بن أبي جبل الشنوي من أزد شنوءة، وزهير بن عبدالله بن أبي جبل الشنوي"^(١)

والحاصل أن الحديث من جميع وجوهه ضعيف، فيه زهير بن عبدالله، لم يرو عنه سوى أبي عمران الجوني، ولم أجد من ذكره بجرح أو تعديل سوى ذكر ابن حبان له في الثقات^(٢).

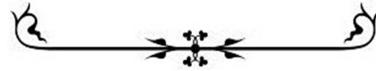


(١) الاستيعاب (٥١٩/٢).

(٢) الثقات (٢٦٤/٤).



الحديث [٦٤]



قال البيهقي: باب تعديد نعم الله عز وجل وما يجب من شكرها (٤٠٠/٦):

٤٤٠ - أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد الصفار، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا أيوب بن النجار أبو إسماعيل اليمامي، عن طيب بن محمد، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لعن رسول الله ﷺ مختلي الرجال الذين يتشبهون بالنساء، والمترجلات من النساء المتشبهات بالرجال -أظنه قال، والمتبتلين من الرجال الذين يقولون: لا نتزوج، والمتبتلات من النساء اللاتي يقلن ذلك، وراكب الفلاة. أظنه قال: "وحده، والنائم وحده".

قال الشيخ أحمد: تفرد به أيوب بن النجار، عن طيب بن محمد.

وقد روي عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح، عن رجل من هذيل، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في تشبه الرجال بالنساء والنساء بالرجال.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* هو عند أحمد (٢٤٥/١٣ ح ٧٨٥٥) عن أيوب بن النجار به،

بمثله.

* وأخرجه العقيلي (٢٣٢/٢) من طريق الحميدي، عن أيوب بن النجار به، اقتصر العقيلي على لفظ: «لعن رسول الله ﷺ مخنثي الرجال الذين يتشبهون بالنساء، والمترجلات من النساء المتشبهات بالرجال».

الوجه الثاني: عطاء بن أبي رباح، عن رجل من هذيل، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أحمد (٤٦٢/١١ ح ٦٨٧٥)، والبخاري في التاريخ الكبير (٣٦٢/٤)، والعقيلي (٢٣٢/٢)، وأبو نعيم في الحلية (٣٢١/٣) من طريق عمر بن حوشب، عن عمرو بن دينار به، وذكر في أوله قصة ثم قال: «ليس منا من تشبه بالنساء من الرجال، ولا من تشبه بالرجال من النساء».

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على عطاء بن أبي رباح، وقد اختلف عليه على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية طيب بن محمد اليمامي عنه.

الوجه الثاني: عطاء بن أبي رباح، عن رجل من هذيل، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية عمرو بن دينار عنه.

هذا الحديث رواه: طيب بن محمد، عن عطاء بن أبي رباح، فأسقط من إسناده رجلاً، وسمى صحابيه أبا هريرة رضي الله عنه.

وطيب بن محمد مجهول، قال أبو حاتم: "لا يُعرف". وقال الذهبي: "لا يكاد يُعرف، وله ما ينكر عليه". وذكر هذا الحديث في ضمن ما استنكر عليه^(١).

وقد أعل البخاري رواية طيب بن محمد بالإرسال وعدم صحته من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ حيث قال: "وهذا مرسل، ولا يصح حديث أبي هريرة"^(٢).

وإلى إعلاله أشار البيهقي بقوله: "تفرد به أيوب بن النجار، عن طيب بن محمد".

ورواه عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح، عن عطاء بن أبي رباح فزاد في إسناده رجلا، بين عطاء بن أبي رباح، وسمى صحابه عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

والراوي عنه عمر بن حوشب الصنعائي، وهو مجهول، لم أقف على من ذكره بجرح أو تعديل سوى أن ابن حبان وثقه^(٣).

فالحديث لا يصح عن أبي هريرة؛ لتفرد الطيب بن محمد فيه، ولجهالته، مما يؤكد عدم الاعتداد بروايته.

ولا يصح كذلك عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، ففي الإسناد إلى عبد الله بن عمرو: عمر بن حوشب، وقد تفرد بهذا الوجه عنه، مما يؤكد عدم الاعتداد بروايته.

والحاصل أن الحديث من كلا وجهيه الأول والثاني ضعيف.



(١) لسان الميزان (٤/٣٦١).

(٢) التاريخ الكبير (٤/٣٦٢).

(٣) ميزان الاعتدال (٣/١٩٢).



الحديث [٦٥]



قال البيهقي: باب تعديد نعم الله ﷻ وما يجب من شكرها، والنوم الذي هو نعمة من نعم الله وما جاء من آدابه (٤٠١/٦):

٤٤٠٢ - أخبرنا أبو سعد الماليني، أخبرنا أبو أحمد بن عدي الحافظ، حدثنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي، حدثنا الهيثم بن خارجة، قال أبو أحمد: وحدثنا الحسين بن أحمد بن منصور سجادة، حدثنا يحيى بن عثمان، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن ابن أبي فروة، عن محمد بن يوسف، عن عمرو بن عثمان بن عفان، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «الصباحة تمنع الرزق». وقال الهيثم: بعض الرزق.

وقال: يوسف بن عثمان. وفي موضع آخر: يوسف بن محمد. ورواه مسلمة بن علي، عن ابن عياش، عن رجل هو ابن أبي فروة، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك مرفوعا. وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة تفرد بهذا الحديث، وخلط في إسناده. والصباحة: النوم عند الصباح.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: إسماعيل بن عياش، عن ابن أبي فروة، عن محمد بن يوسف، عن عمرو بن عثمان بن عفان، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده (٥٤٧/١ ح ٥٣٠) من طريق إسماعيل بن إبراهيم الترمذي.

والقضاعي (٦٥/١ ح ٧٣) من طريق يحيى بن عمر البزار.

كلاهما: (إسماعيل، ويحيى) عن إسماعيل بن عياش به، بمثله.

الوجه الثاني: إسماعيل بن عياش، عن ابن أبي فروة، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.
* أخرج ابن عدي في الكامل (٥٣٢/١) من طريق ابن وهب، عن مسلمة بن علي به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على إسماعيل بن عياش وقد اختلف عليه على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: إسماعيل بن عياش، عن ابن أبي فروة، عن محمد بن يوسف، عن عمرو بن عثمان بن عفان، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية أربعة: يحيى بن عثمان، والهيثم بن خارجة، ويحيى بن عمر البزار، وإسماعيل بن إبراهيم الترمذي عنه.

الوجه الثاني: إسماعيل بن عياش، عن رجل هو ابن أبي فروة، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية: مسلمة بن علي عنه.

وبالنظر في هذا الاختلاف الواقع على إسماعيل بن عياش يتبين أن الراجح عنه هو الوجه الأول؛ لأنه من رواية الأكثر عددًا.

أما الوجه الثاني فلا يصح عنه؛ لأن الراوي عنه مسلمة بن علي الخشني، وهو متروك، قال الذهبي: "تركوه"^(١).

(١) ميزان الاعتدال (١٠٩/٤).

وعليه فالحديث من وجهه الراجح -إسماعيل بن عياش، عن ابن أبي فروة، عن محمد بن يوسف، عن عمرو بن عثمان بن عفان، عن أبيه- ضعيف جدًا، فيه عدة علل:

الأولى: فيه إسماعيل بن عياش، وهو ضعيف في روايته عن غير أهل بلده، وإسحاق بن عبدالله بن أبي فروة لم يُذكر أنه شامي.

الثانية: وفيه أيضًا إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، وهو متروك^(١).

الثالثة: وقد أعل البيهقي رواية إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة بعلّة أخرى، وهي اضطرابه في إسناده في رواية الحديث.

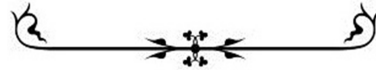
والظاهر من سياق البيهقي الحمل فيه على إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، فهو متروك، وقد خلط واضطرب فيه؛ فقال مرة: عن محمد بن يوسف، ومرة أخرى قال: عن يوسف بن محمد، ومرة قال: عن يوسف بن عثمان؛ ولذا قال ابن عدي بعد أن أخرجه: "قد خلط ابن أبي فروة في هذا الإسناد، وهذا الحديث لا يعرف إلا به".



(١) تقدمت ترجمته في الحديث: (٦٢).



الحديث [٦٦]



قال البيهقي: باب تعديد نعم الله عز وجل وما يجب من شكرها (٤١٥/٦):

٤٤٢٣ - أخبرنا أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود العلوي، أخبرنا عبد الله بن محمد بن الحسن بن الشرقي، حدثنا محمد بن يحيى الذهلي، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا شعبة، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة».

قال: وحدثنا محمد بن يحيى، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، بمثله.

قال الشيخ أحمد: حديث ثابت أخرجه مسلم، من حديث معاذ بن معاذ، عن شعبة.

وحديث قتادة أخرجه البخاري، ومسلم، من حديث غندر، عن شعبة. وأخرجه مسلم أيضا من حديث عبد الرحمن بن مهدي.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن الجعد (ص ٢٠٧ ح ١٣٦٥) عن أبي خيثمة زهير بن حرب،

وأحمد (٣٩٤/٣٧ ح ٢٢٧٢٣)،

والبزار (٢٧٩/١٣ ح ٦٨٤٠) عن محمد بن المثني، ومحمد بن بشار،
أربعتهم: (زهير، وأحمد، وابن المثني، وابن بشار) عن عبد الرحمن بن
مهدي به، بمثله.

* وأخرجه مسلم (١٧٧٤/٤ ح ٢٢٦٤) عن عبيد الله بن معاذ، عن
أبيه معاذ بن معاذ به، بمثله.

الوجه الثاني: شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن عبادة بن
الصامت رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه مسلم (١٧٧٤/٤ ح ٢٢٦٤)، وابن الجعد (ص ٣٠٧
ح ١٣٦٥) عن أبي خيثمة زهير بن حرب،

وأحمد (٢٦٥/٢٠ ح ٣٠٤٥٣)، و(٣٩٤/٣٧ ح ٢٢٧٢٢)،

كلاهما: (زهير، وأحمد) عن عبد الرحمن بن مهدي به، بمثله.

* وأخرجه البخاري (٣٠/٩ ح ٦٩٨٧)، ومسلم (١٧٧٤/٤ ح ٢٢٦٤)،
وأحمد (٣٧٠/٣٧ ح ٢٢٦٩٧)، والبزار (١٢٥/٧ ح ٢٦٧٨)
من طريق محمد بن جعفر،

ومسلم (١٧٧٤/٤ ح ٢٢٦٤)، والترمذي (١٠٢/٤ ح ٢٢٧١) من
طريق أبي داود الطيالسي،

وأبو داود (٣٦٥/٧ ح ٥٠١٨) عن محمد بن كثير،

والنسائي في الكبرى (١٠٤/٧ ح ٧٥٧٨) من طريق بشر بن المفضل،

وابن أبي شيبه (١٧٣/٦ ح ٣٠٤٥٣)، وأبو يعلى (١٥/٦ ح ٣٢٣٧)

من طريق شبابة بن سوار،

والدارمي (١٣٥٨/٢ ح ٢١٨٣) عن الأسود بن عامر،

وإبراهيم الحري في غريب الحديث (٧٦٤/٢) عن عمرو بن مرزوق،

سبعته: (محمد بن جعفر، وأبو داود، ومحمد، وبشر، وشبابة، والأسود، وعمرو) عن شعبة به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على شعبة بن الحجاج وقد اختلف عليه فروي عنه هذا الحديث على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: شعبة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ، وهذه رواية اثنين: عبدالرحمن بن مهدي، ومعاذ بن معاذ عنه.

الوجه الثاني: شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ، وهذه رواية ثمانية، وهم: عبدالرحمن بن مهدي، ومحمد بن جعفر، وأبو داود الطيالسي، ومحمد بن كثير، وبشر بن المفضل، وشبابة بن سوار، والأسود بن عامر، وعمرو بن مرزوق عنه.

وبعد التأمل في هاتين الروایتين تبين لي أن الاختلاف في هذا الحديث في شيخ شعبة بن الحجاج، والصحابي الذي روى الحديث، فبالرحمن بن مهدي ومعاذ بن معاذ جعل شيخ شعبة ثابتاً، وجعل الحديث من مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، بينما الجماعة من أصحاب شعبة، وهم عبدالرحمن بن مهدي، ومحمد بن جعفر، وأبو داود.. وغيرهم؛ جعلوا شيخ شعبة قتادة، والحديث من مسند عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

والذي يظهر لي من هذا الاختلاف ثبوت الوجهين عن شعبة بن الحجاج، وأنه حدث بهما؛ لقوة رواتهما عنه؛ ولذا حدث به عبدالرحمن بن مهدي عنه على الوجهين.

ويظهر لي أن الوجهين متقاربان من حيث القوة. وشعبة واسع الرواية، لا يمتنع أن يسمع حديثاً من أكثر من شيخ، وإن كان الوجه الثاني أشهر وأكثر قوة وعدداً في الجملة. وعزو البيهقي الحديث للشيخين - مع ما عرف

من عاداته من اتباعهما - إشعار باعتماده كلتا الروايتين وعدم اطراح إحداهما.

والخلاصة: هو أن الحديث صحيح إلى شعبة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ. وهو في صحيح مسلم.

وصحيح إلى شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ، وهو في صحيح البخاري ومسلم.





الحديث [٦٧]



قال البيهقي: باب آثار وحكايات في فضل الصدق وذم الكذب
(٩/٧):

٤٥٧٢ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا أبو العباس هو الأصم،
حدثنا الحسن بن مكرم، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا إبراهيم بن سعد،
حدثني ابن شهاب، عن محمد بن عبدالرحمن بن ماعز، عن سفيان بن
عبدالله الثقفى قال: قلت: يا رسول الله، مرني بأمر أعتصم به في الإسلام.
قال: «قل: آمنت بالله، ثم استقم»، قال: قلت: يا رسول الله، ما أخوف
ما تخاف علي؟ قال: «هذا» وأخذ ﷺ بطرف لسان نفسه ﷺ.

هكذا رواه عن إبراهيم بن سعد ابنه يعقوب بن إبراهيم، وأبو الوليد
الطيالسي، ويحيى بن يحيى، والحسن بن موسى الأشيب، وغيرهم.

وروي عن أبي داود الطيالسي، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري،
عن عبدالرحمن بن ماعز العامري، عن سفيان بن عبدالله الثقفى، قال:
قلت: يا رسول الله أخبرني بأمر أعتصم به، قال: «قل: آمنت بالله، ثم
استقم» قال: قلت: يا رسول الله ما أكثر ما تخاف علي؟ قال: فأشار بيده
إلى لسان نفسه.

٤٥٧٣ - أخبرنا أبو بكر بن فورك، أخبرنا عبدالله بن جعفر
الأصبهاني، حدثنا يونس بن حبيب، حدثنا أبو داود، حدثنا إبراهيم بن
سعد، فذكره.

قال الشيخ أحمد: هكذا وجدته في كتابي بخط الأورستاني رحمه الله،
والمحفوظ عن إبراهيم رواية الجماعة، فأما من جهة غير إبراهيم بن سعد،
فالمحفوظ رواية من رواه عن الزهري، عن عبدالرحمن بن ماعز.

٤٥٧٤ - أخبرنا أبو نصر عمر بن عبد العزيز بن عمر بن قتادة، أنا أبو محمد أحمد بن إسحاق البغدادي الهروي، أنا علي بن محمد بن عيسى، نا أبو اليمان، أخبرني شعيب، عن الزهري، حدثني عبدالرحمن بن ماعز، أن سفيان بن عبدالله الثقفي قال: قلت: يا رسول الله، حدثني بأمر أعتصم به. فقال ﷺ: «قل: الله ربي، ثم استقم». قلت: يا رسول الله، فما أكثر ما تخاف علي؟ قال: فأخذ رسول الله ﷺ وسلم بلسان نفسه ثم قال: «هذا».

هكذا رواه شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، وكذلك رواه عبدالله بن المبارك، عن معمر، عن الزهري.

٤٥٧٥ - أخبرنا الإمام أبو عثمان، حدثنا زاهر بن أحمد الفقيه، أخبرنا أحمد بن معاذ، حدثنا الحسين بن الحسين المروزي، حدثنا ابن المبارك، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن ماعز، عن سفيان بن عبدالله، فذكره بمثل حديث شعيب غير أنه قال: ما أخوف ما أتخوف علي؟.

وبلغني أن النعمان بن راشد رواه أيضا عن الزهري، عن عبدالرحمن بن ماعز، كما رواه شعيب، ومعمر، ورواه عبد الرزاق، عن معمر فأرسله.

٤٥٧٦ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أنا أبو عبدالله محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني بمكة، أنا إسحاق بن إبراهيم، أنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، أن سفيان بن عبدالله الثقفي قال: قلت يا رسول الله، حدثني بحديث أعتصم به قال: «قل: آمنت بالله، ثم استقم». قال: قلت: ما أخوف ما يتخوف به علي؟، قال: فأخذ بلسان نفسه، ثم قال: «هذا».

وكذلك رواه محمد بن يحيى الذهلي، وأحمد بن يوسف السلمي، عن عبد الرزاق، مرسلًا.

ورواه ابن وهب، عن يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، عن محمود بن أبي سويد، وقال ابن وهب عنه مرة: محمد بن أبي سويد، أن جده سفيان بن عبد الله قال. فذكر الحديث.

٤٥٧٧ - أخرناه أبو بكر محمد بن إبراهيم بن فارس الفارسي، أنا إبراهيم بن عبد الله الأصبهاني، حدثنا محمد بن سليمان بن فارس، حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري، قال: قال لنا أحمد: عن ابن وهب، فذكره.

بلغني عن محمد بن يحيى الذهلي أنه قال: "المحفوظ عندنا ما رواه معمر وشعيب والنعمان بن راشد، ولا أظن حديث يونس محفوظاً؛ لاجتماع معمر وشعيب والنعمان على خلافه. قال: وفي حديث إبراهيم بن سعد دلالة أنه بروايتهم أشبه منه برواية يونس. وروي من وجه آخر عن سفيان الثقيفي".

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: الزهري، عن محمد بن عبد الرحمن بن ماعز، عن سفيان بن عبد الله الثقيفي رحمته الله، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أحمد (١٤٣/٢٤ ح ١٥٤١٨) عن يزيد بن هارون به، بمثله.

* وأخرجه الحاكم (٣٤٩/٤ ح ٧٨٧٤) من طريق عصمة بن إبراهيم، عن يحيى بن يحيى النيسابوري به، بنحوه.

* وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٣٠٨/١) عن بشر بن موسى، عن الحسن بن موسى الأشيب به، بنحوه.

* وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٨٠/١٠ ح ١١٧٧٧)، عن محمد بن المثنى، وابن منده في الإيمان (٢٨٧/١ ح ١٤١) من طريق أبي مسعود أحمد بن الفرات،

كلاهما: (محمد بن المثنى، وأبو مسعود أحمد بن الفرات) عن أبي داود الطيالسي،

وابن ماجه (١٣١٤/٢ ح ٣٩٧٢) عن محمد بن عثمان،
وأحمد (١٤٣/٢٤ ح ١٥٤١٨) عن أبي كامل مظفر بن مدرك،
وأبو عاصم في الأحاد والمثاني (٢٢٣/٣ ح ١٥٨٥) عن يعقوب بن حميد،

وابن حبان (٧/١٣ ح ٥٧٠٠) من طريق أحمد بن أبان،
خمسهم: (أبو داود، ومحمد، وأبو كامل، ويعقوب، وأحمد) عن إبراهيم بن سعد به، بنحوه.

* وأخرجه أبو حاتم في العلل (٦/٤٦ م ٢٣٠) معلقاً عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، عن الزهري به، بنحوه.

الوجه الثاني: الزهري، عن عبدالرحمن بن ماعز العامري، عن سفيان بن عبدالله الثقفى رحمهم الله.

هو عند أبي داود الطيالسي بمسنده (٥٨٨/٢ ح ١٣٢٧) عن إبراهيم بن سعد به، بنحوه.

* وأخرجه ابن منده في التوحيد (٣١/٢ ح ١٦٥) عن أبي زرعة بن أبي عمرو بن صفوان، عن أبي اليمان الحكم بن نافع به، بنحوه.

* وأخرجه الترمذي (١٨٥/٤ ح ٢٤١٠)، والنسائي في الكبرى (٣٨٠/١٠ ح ١١٧٧٦) عن سويد بن نصر،

وأحمد (١٤٥/٢٤ ح ١٥٤١٩) عن علي بن إسحاق،
وابن أبي الدنيا في الصمت (ص ٤٧ ح ٧)، من طريق عبدان بن عثمان،

وابن حبان (٦/١٣ ح ٥٦٩٩) من طريق حبان بن موسى،

أربعتهم: (سويد، وعلي، وعبدان، وحبان) عن عبدالله بن المبارك به، بنحوه.

الوجه الثالث: الزهري، أن سفيان بن عبدالله الثقفي رحمته الله، مرسلًا، لم يذكر بين الزهري وسفيان أحدًا.

* أخرجه عبد الرزاق (١٢٨/١١ ح ٢٠١١١) عن معمر به، بنحوه.

الوجه الرابع: الزهري، عن محمود بن أبي سويد، مرسلًا.
* لم أقف عليه عند غير البيهقي.

الوجه الخامس: الزهري، عن محمد بن أبي سويد، أن سفيان بن عبدالله الثقفي رحمته الله، عن النبي صلوات الله عليه.

* أخرجه ابن وهب في الجامع (ص ٤١٢ ح ٣٠٠) عن يونس به، بلفظ: حدثني بأمر أعتصم به.. الحديث.

* وأخرجه أبو حاتم في العلل (٤٦/٦ ح ٢٣٠٤) معلقًا عن عقيل بن خالد الأيلي، عن الزهري به، بمثله

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على الزهري، وقد اختلف عليه على خمسة أوجه، وهذا بيانها:

الوجه الأول: الزهري، عن محمد بن عبدالرحمن بن ماعز، عن سفيان بن عبدالله الثقفي رحمته الله، عن النبي صلوات الله عليه، وهذه رواية اثنين: إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، وإبراهيم بن سعد، من رواية الجماعة عنه: يزيد بن هارون، ويعقوب بن إبراهيم، وأبو الوليد الطيالسي، ويحيى بن يحيى، والحسن بن موسى، ومحمد بن عثمان، وأبو كامل مظفر بن مدرك، ويعقوب بن

حميد، وأحمد بن أبان، وأبو داود الطيالسي، فيما رواه عنه اثنان: محمد بن المثنى، وأبو مسعود أحمد بن الفرات.

الوجه الثاني: الزهري، عن عبدالرحمن بن ماعز العامري، عن سفيان بن عبدالله الثقفي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية أربعة: شعيب، والنعمان بن راشد، ومعمّر بن راشد، من رواية عبدالله بن المبارك.

و إبراهيم بن سعد، من رواية أبي داود الطيالسي، فيما رواه عنه يونس بن حبيب.

الوجه الثالث: الزهري، أن سفيان بن عبدالله الثقفي، مرسلاً، لم يذكر بين الزهري وسفيان أحداً. وهو رواية معمّر بن راشد، من رواية عبد الرزاق.

الوجه الرابع: الزهري، عن محمود بن أبي سويد، مرسلاً. وهذه رواية: يونس بن يزيد الأيلي، من رواية عبدالله بن وهب.

الوجه الخامس: الزهري، عن محمد بن أبي سويد، أن سفيان بن عبدالله الثقفي رضي الله عنه. وهو رواية اثنين: عقيل بن خالد الأيلي، ويونس بن يزيد الأيلي، من رواية عبدالله بن وهب.

ومن خلال النظر في أوجه الاختلاف يظهر أنه رواه: إبراهيم بن سعد، ومعمّر بن راشد، ويونس بن يزيد الأيلي، واختلف على كل منهم:

أولاً: رواه إبراهيم بن سعد، واختلف عليه في تسمية شيخ الزهري حيث سماه سائرهم عنه: (محمد بن عبدالرحمن بن ماعز) إلا أن أبا داود الطيالسي اختلف عليه فرواه عنه على سائر رواية أصحاب إبراهيم بن سعد: محمد بن المثنى، وأحمد بن الفرات.

وخالفهما يونس بن حبيب، فأبدل (محمد بن عبدالرحمن بن ماعز) ب (عبدالرحمن بن ماعز العامري).

ويونس والراويان عنه جميعهم ثقات أثبات^(١)، لكن يترجح الوجه الأول عن أبي داود الطيالسي؛ لموافقته الجماعة من أصحاب إبراهيم بن سعد.

ثانيًا: رواه معمر بن راشد عن الزهري، واختلف عليه فرواه عنه عبدالله بن المبارك -وهو أمير المؤمنين في الحديث لا يُسأل عن مثله- عن الزهري، عن عبدالرحمن بن ماعز.

وخالفه عبد الرزاق فأرسل الحديث وهو من المقدمين في معمر بن راشد^(٢).

وعليه فهذان الوجهان ثابتان عن معمر بن راشد؛ لكون راويي الوجهين من المقدمين في معمر. ولعله ينشط تارةً فيسند الحديث، ثم يرسل مرةً أخرى. واحتمال تقديم رواية ابن المبارك عنه لا سيما وقد وافقه عليها شعيب، عن الزهري، وشعيب من أوثق الناس وأثبتهم في الزهري^(٣)، ومعمر لا يدانيه في الزهري، فتكون رواية شعيب هي المقدمة، ويؤيد ذلك موافقة ابن المبارك.

ثالثًا: رواه يونس بن يزيد الأيلي، واختلف عليه، فرواه عنه عبدالله بن وهب، وهو ثقة حافظ^(٤)، عن الزهري، عن (محمود بن أبي سويد) مرسلاً، ولم أقف على من رواه عنه موصولاً.

ورواه مرة أخرى عبدالله بن وهب، عنه، عن الزهري: فسماه: (محمد بن سويد) بدل (محمود بن سويد).

(١) تقريب التهذيب (٤٩٠ رقم ٦٠٤٦)، تقريب التهذيب (٨٣ رقم ٨٨).

(٢) تهذيب الكمال (٤٧/٢).

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥١٨/١٢).

(٤) تهذيب التهذيب (٣١١/٦).

ولعل الأرجح عن يونس أنه عن (محمد بن أبي سويد) سيما وقد وافقه على ذلك عقيل بن خالد الأيلي، قال ابن معين: "من أثبت الناس في الزهري"^(١).

الخلاصة في عرض الاختلاف: يتضح مما سبق أنه اختلف على الزهري، وعلى من دونه في الإسناد، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي.

أولاً: رواه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، وإبراهيم بن سعد - في وجه راجح عنه - عن الزهري، عن (محمد بن عبد الرحمن بن ماعز).

ثانيًا: رواه شعيب بن أبي حمزة، ومعمّر بن راشد - في وجه محفوظ عنه - والنعمان بن راشد عن الزهري، عن (عبد الرحمن بن ماعز).

ثالثًا: رواه معمّر بن راشد - في وجه محفوظ عنه - عن الزهري مرسلًا.

رابعًا: رواه يونس بن يزيد الأيلي - في وجه محفوظ عنه - وعقيل بن يزيد الأيلي، عن الزهري، عن محمد بن أبي سويد.

والذي يترجح لي من كل الأوجه هو الوجه الثاني - الزهري، عن عبد الرحمن بن ماعز، عن سفيان بن عبد الله الثقفي؛ وذلك لكونه رواه اثنان من الثقات من أثبت أصحاب الزهري، وهم: شعيب بن أبي حمزة^(٢)، ومعمّر بن راشد، وكفى بهما، وقد تابعهما النعمان بن راشد.

ورجح البيهقي ذلك نقلاً عن الذهلي؛ إذ قال: "المحفوظ عندنا ما رواه معمّر وشعيب والنعمان بن راشد".

وقال الذهلي: "ولا أظن حديث يونس محفوظاً؛ لاجتماع معمّر وشعيب والنعمان على خلافه، وفي حديث إبراهيم بن سعد دلالة أنه بروايتهم أشبه منه برواية يونس، وروي من وجه آخر عن سفيان الثقفي".

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٦٧١-٦٧٥)، تهذيب الكمال (٢٠/٢٤٢).

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/٢٤٤).

وقد ساق أبو حاتم الخلاف الواقع على الزهري وأشار إلى رواية إبراهيم بن سعد، ويونس، ثم قال: "حديث عقيل ويونس أشبه، هم أفهم بالزهري".

ولعل اختيار أبي حاتم لهذا الوجه؛ لكونه لم يقف على رواية شعيب بن أبي حمزة، ومعمار بن راشد السابقة.

وكوجه مقارنة بين رواية إبراهيم بن سعد، ورواية يونس، وعقيل تُقدم روايتهم على رواية إبراهيم بن سعد.

وبقي الكلام في اسم: (محمد بن عبدالرحمن بن ماعز) اختلف على الزهري في اسمه - كما تقدم - فترجم له المزي باسم (عبدالرحمن بن ماعز) ثم قال: "ويقال: محمد بن عبدالرحمن بن ماعز، ويقال: ماعز بن عبدالرحمن العامري حجازي"^(١).

وقال ابن حبان: "محمد بن أبي سويد الثقفي، هو ابن ماعز بن عبدالرحمن"^(٢).

وقال ابن حجر في ترجمة سفيان الثقفي فيمن روى عنه: "روى عنه ابنه محمد، ويقال: محمود بن أبي سويد بن سفيان، وعبدالرحمن، ويقال: محمد بن عبدالرحمن بن ماعز"^(٣).

وقال بعد ذكر الخلاف في اسمه: "والأول أقوى. أي: عبدالرحمن بن ماعز"^(٤).

والحديث من وجهه الراجح - الزهري، عن عبدالرحمن بن ماعز العامري، عن سفيان بن عبدالله الثقفي - ضعيف؛ لأن فيه عبدالرحمن بن

(١) تهذيب الكمال (٣٧٨/١١٧).

(٢) الثقات (٣٣١/٨) رقم (٩٨٧٣).

(٣) تهذيب التهذيب (١١٦/٤).

(٤) تقريب التهذيب (٣٤٩/١) رقم (٣٩٩٥).

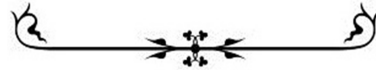
ماعز، لم أقف على من ذكره بجرح أو تعديل، فقط أشار له ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: "مقبول"^(١).



(١) الثقات (٥/٣٦٤)، التقريب ٣٤٩ رقم ٣٩٩٥.



الحديث [٦٨]



قال البيهقي: باب تحريم النفوس والجنايات عليها (٢٥٥/٧):

٤٩٥٨ - أخبرنا أبو القاسم بن حبيب من أصله، حدثنا محمد بن صالح بن هانئ، حدثنا عبدان بن محمد بن عيسى المروزي، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا روح بن جناح، عن مجاهد، عن البراء بن عازب، قال: قال رسول الله ﷺ: «لزوال الدنيا أهون على الله عز وجل من سفك دم مسلم بغير حق».

٤٩٥٩ - وأخبرنا أبو سعد الماليني، أخبرنا أبو أحمد بن عدي، حدثنا عبد الصمد بن عبد الله الدمشقي، حدثنا هشام... فذكره.
قال أبو أحمد - يعني: ابن عدي -: هكذا حدثنا عبد الصمد، فقال: روح: عن مجاهد، عن البراء.

وإنما روى روح عن أبي الجهم الجوزجاني، عن البراء بن عازب.

٤٩٦٠ - حدثنا عبدان - يعني: الأهوازي - حدثنا هشام بن عمار، وسليمان بن أحمد الواسطي، حدثنا الوليد، حدثنا روح بن جناح، عن أبي الجهم الجوزجاني، عن البراء بن عازب، قال: قال رسول الله ﷺ: «لزوال الدنيا جميعاً أهون على الله من دم يسفك بغير حق».

٤٩٦١ - وحدثنا أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي إملاء، أخبرنا أبو الحسن محمد بن الحسين بن منصور، أخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن أبي حسان، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا روح بن جناح، عن أبي الجهم، عن البراء بن عازب، قال: قال رسول الله ﷺ: «لزوال الدنيا أهون على الله من سفك دم امرئ مسلم بغير حق».

وكذلك رواه موسى بن عامر وغيره، عن الوليد بن مسلم.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: الوليد بن مسلم، عن روح بن جناح، عن مجاهد،
عن البراء بن عازب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* هو عند ابن عدي في الكامل (٣/٣٦٧) عن عبد الصمد بن
عبد الله الدمشقي به، بمثله.

الوجه الثاني: الوليد بن مسلم، عن روح بن جناح، عن أبي الجهم
الجوزجاني، عن البراء بن عازب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن أبي عاصم في الديات (ص ٢) والزهد (١٣٨) عن
هشام بن عمار السلمي به، بمثله.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البيهقي، وهو:

الوجه الثالث: الوليد بن مسلم، عن مروان بن جناح، عن أبي
الجهم الجوزجاني، عن البراء بن عازب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن ماجه (٣/٦٣٩ ح ٢٦١٩) عن هشام بن عمار
السلمي،

وابن أبي الدنيا في الأهوال (ص ٢٠٠ ح ١٩١) عن هارون بن عمر القرشي،

كلاهما: (هشام بن عمار، وهارون بن عمر) عن الوليد بن مسلم به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على الوليد بن مسلم،
وقد اختلف عليه في اسم شيخه وشيخه على وجهين، وظهر من
التخريج زيادة وجه ثالث، وهذا بياها:

الوجه الأول: الوليد بن مسلم، عن روح بن جناح، عن مجاهد، عن البراء بن عازب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية هشام بن عمار السلمي، من رواية اثنين عبد الصمد بن عبدالله القرشي، وعبدان بن محمد المروزي.

الوجه الثاني: الوليد بن مسلم، عن روح بن جناح، عن أبي الجهم الجوزجاني، عن البراء بن عازب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية أربعة: هشام بن عمار السلمي، من رواية اثنين: ابن أبي عاصم أحمد بن عمرو الضحاك، وعبدان. وسليمان بن أحمد الواسطي، وموسى بن عامر.

الوجه الثالث: الوليد بن مسلم، عن مروان بن جناح، عن أبي الجهم الجوزجاني، عن البراء بن عازب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية اثنين: هشام بن عمار السلمي، من رواية ابن ماجه. وهارون بن عمر القرشي.

فهذه ثلاثة أوجه رويت عن الوليد بن مسلم، رواه عنه: هشام بن عمار السلمي، وسليمان بن أحمد الواسطي، وموسى بن عامر وهارون بن عمر القرشي.

ويلاحظ من العرض الآنف أنه اختلف على من دون الوليد بن مسلم، وهذا الاختلاف في رواية هشام بن عمار السلمي، فقد روي الحديث عنه على ثلاثة أوجه، وتحرير الاختلاف عليه على النحو الآتي:

الوجه الأول: رواه عبدان المروزي، وعبد الصمد بن عبدالله القرشي عنه، فقالا: (عن مجاهد). بدل (أبي الجهم الجوزجاني).

الوجه الثاني: رواه عبدان المروزي، وأبن أبي عاصم أحمد بن عمرو الضحاك عنه فقالا: عن أبي الجهم الجوزجاني، عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

الوجه الثالث: رواه ابن ماجه عنه، فقال: (عن مروان بن جناح) بدل (روح بن جناح).

وبالنظر في هذا الاختلاف على هشام بن عمار السلمي يتبين رجحان الوجه الثاني عنه؛ لعدة أمور:

الأول: أن رواية الوجه الثاني أوثق، فأبو بكر ابن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك ثقة حافظ^(١)، وعبدان المروزي ثقة^(٢).

ثانيًا: أن الراوي عن هشام بن عمار في الوجه الأول عبدان المروزي، وعبد الصمد بن عبدالله القرشي، ساق البيهقي سنده إلى عبدان المروزي، والله أعلم أنها لا تثبت عن عبدان ففيها شيخ البيهقي، وهو أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب لم أجد فيه جرحًا أو تعديلاً.

وأما رواية عبد الصمد بن عبدالله القرشي، فلا تصح عن هشام فعبد الصمد لم أجد فيه جرحًا أو تعديلاً.

ثالثًا: أن الراوي عن هشام بن عمار السلمي ابن ماجه قد تفرد عن هشام بقوله: (مروان بن جناح) بدل: (روح بن جناح).

وقد حكم المزي بأن رواية ابن ماجه خطأ، وأن الوهم فيه من ابن ماجه نفسه؛ إذ قال: "روى له ابن ماجه حديثاً آخر لكنه وهم في إسناده فقال: عن مروان بن جناح بدل روح بن جناح، وقد وقع لنا عالياً على الصواب"^(٣).

وبعد هذا يتبقى من أوجه الاختلاف على الوليد بن مسلم وجهان:

الوجه الأول: رواه هشام بن عمار السلمي -في الراجح عنه-، وسليمان بن أحمد الواسطي، وموسى بن عامر، عن الوليد بن مسلم، عن روح بن جناح، عن أبي الجهم الجوزجاني، عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

الوجه الثاني: رواه هارون بن عمر القرشي، عن الوليد بن مسلم، عن مروان بن جناح، عن أبي الجهم الجوزجاني، عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

(١) لسان الميزان (٢٧/٩).

(٢) تاريخ الإسلام (٩٦٠/٦).

(٣) تهذيب الكمال (٢٣٧/٩).

وبالنظر في الاختلاف الواقع على الوليد بن مسلم يتبين أن الراجح عنه هو الوجه الثاني؛ لأن رواته أكثر، وظاهر سياق البيهقي يدل على ذلك؛ فقد ذكر قدح ابن عدي في الوجه الأول، وأكد ذلك بقوله: "وكذلك رواه موسى بن عامر وغيره، عن الوليد بن مسلم" أراد أن يعضد رواية هشام بن عمار وينفي عنه الانفراد، وهذا كله يدل على ترجيحه لما رجحنا.

وعلى كل حال فإن الحديث من وجهه الراجح - الوليد بن مسلم، عن روح بن جناح، عن أبي الجهم الجوزجاني، عن البراء بن عازب رضي الله عنه - ضعيف؛ لأن فيه روح بن جناح، وهو ضعيف^(١).



(١) تقريب التهذيب (٢١١ رقم ١٩١٦).



الحديث [٦٩]



قال البيهقي: باب قبض اليد عن الأموال المحرمة (٣٥٠/٧):

٥١١٠ - وحدثنا الأستاذ أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، أنا
عبدالله بن جعفر الأصبهاني، ثنا يونس بن حبيب، ثنا أبو داود، ثنا شعبة،
عن فراس، عن مدرك بن عمار، عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه قال: قال رسول
الله ﷺ: «لا يزني العبد حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق
وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة
ذات شرف وهو مؤمن».

قال: وحدثنا شعبة، عن الحكم، عن رجل، عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه،
عن النبي ﷺ نحوه.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: شعبة، عن فراس، عن مدرك بن عمار، عن ابن أبي
أوفى رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* هو في مسند الطيالسي (١٦٣/٢ ح ٨٦١) عن شعبة به، بمثله.

* وأخرجه ابن صاعد البغدادي في مسند ابن أبي أوفى
(١٠٧/١ ح ١٣) عن محمد بن بشار، وأحمد بن منصور، عن أبي داود
الطيالسي به، بمثله.

* وأخرجه ابن أبي شعبة في مصنفه (١٦٧/٦ ح ٣٠٣٩١) عن الحسن
بن موسى الأشيب،

وأحمد (٤٤١/٣١ ح ١٩١٠٢) عن يحيى بن سعيد،

والبزار (٢٨٦/٨ ح ٣٣٥٤) من طريق محمد بن جعفر،
وابن صاعد البغدادي في مسند ابن أبي أوفى (١٠٧/١ ح ١٥) من
طريق عمرو بن مرزوق،

أربعتهم: (الحسن، ويحيى، ومحمد، وعمرو) عن شعبة به، بمثله.
الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن رجل، عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه،
عن النبي ﷺ.

* أخرجه الطيالسي (١٦٣/٢ ح ٨٦٢)،
وعلي بن الجعد (٥٧ ح ٢٦٥)،
وعبد بن حميد (١٨٦ ح ٥٢٥) عن الحسن بن موسى،
والطبري في تهذيب الآثار (٦١٨/٣ ح ٩٢١) من طريق محمد بن
جعفر،

أربعتهم: (الطيالسي، وعلي، والحسن، ومحمد) عن شعبة به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على شعبة، وقد اختلف
عليه فروي عنه على وجهين، وهذا بياهما:

الوجه الأول: شعبة، عن فراس، عن مدرك بن عمار، عن ابن أبي
أوفى رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية خمسة: أبي داود الطيالسي، فيما يرويه
عنه: يونس بن حبيب، محمد بن بشار، وأحمد بن منصور.

والحسن بن موسى، ويحيى بن سعيد، ومحمد بن جعفر، وعمرو
بن مرزوق.

الوجه الثاني: شعبة، عن الحكم، عن رجل، عن ابن أبي أوفى عليه السلام، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية أربعة: **أبي داود الطيالسي**، فيما يرويه يونس بن حبيب.

وعلي بن الجعد، والحسن بن موسى، ومحمد بن جعفر.

هذا الحديث - كما ظهر آنفاً - اختلف فيه على شعبة في شيخه وشيخ شيخه، فروي عنه على وجهٍ سُمي فيه شيخه: فراس، عن مدرك، وجيء عنه بوجه آخر أُبدل فيه فراس بالحكم، ومدرك برجلٍ.

والذي يظهر لي من هذا الاختلاف أن كلا الوجهين ثابتان عن شعبة؛ وذلك لأن كل وجه يرويه أكثر من ثقة عنه، ومنهم كبار أصحابه. ويدلُّ على ذلك أيضاً أن هناك بعض الرواة قد روى عنه أكثر من وجه، مما يدلُّ على أنهم سمعوه منه كذلك كالطيالسي، والحسن بن موسى.

فالحديث من وجهه الأول ضعيف - لأن مُدرك بن عُمارة لم يلق ابن أبي أوفى عليه السلام. قال ابن حجر نقلاً عن ابن معين: "مدرك بن عُمارة عن عبدالله بن أبي أوفى حديث: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن" هو مرسل ولم يدرك عبدالله بن أبي أوفى" ^(١). وقال ابن حجر: "مدرك بن عُمارة، لا تصح له صحبة، ولا لقاء، ولا رؤية" ^(٢).

وأما الحديث من وجهه الثاني فهو ضعيف كذلك؛ لأن في إسناده راوياً مبهماً.

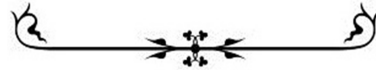


(١) جامع التحصيل (٢٧٥ رقم ٧٤٤).

(٢) أسد الغابة (١٢٦/٥).



الحديث [٧٠]



قال البيهقي: باب قبض اليد عن الأموال المحرمة (٣٨٦/٧):

٥١٧٠ - أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسن، وأبو زكريا بن أبي إسحاق، حدثنا أبو العباس الأصم، حدثنا بحر بن نصر، حدثنا ابن وهب، أخبرني عبدالرحمن بن زياد، عن عمران بن عبد المعافري قال: سمعت عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه يقول: إن رسول الله ﷺ كان يقول: «إن الدين يقتضي من صاحبه يوم القيامة إذا مات ولم يقضه إلا من تدين في ثلاث خصال: الرجل يضعف قوته في سبيل الله فيستدين بما يتقوى به لعدو الله ولعدوه، ورجل يموت عنده رجل مسلم فلا يجد ما يكفنه ويواريه إلا بدين فيموت ولم يقضه، ورجل خاف على نفسه العزوبة فنكح؛ ليعف نفسه بذلك؛ خشية على دينه فإن الله يقضي عن هؤلاء يوم القيامة».

تابعه جعفر بن عون، وأبو عبدالرحمن المقرئ، عن عبدالرحمن بن زياد.

ورواه أبو حذيفة عن سفيان عن عبدالرحمن بن زياد، عن بكر بن سوادة، عن عبدالرحمن بن رافع التنوخي، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ، بمعناه.

٥١٧١ - أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد، حدثنا تميم، ثنا أبو حذيفة.. فذكره.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: عبدالرحمن بن زياد، عن عمران بن عبد المعافري، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن ماجه (٥٠٤/٣ ح ٢٤٣٥) عن أبي كريب محمد بن العلاء،

وابن حميد (١٣٨/١ ح ٣٤٩)،

كلاهما: (أبو كريب، وابن حميد) عن جعفر بن عون به، بنحوه.

* وأخرجه الطبراني (٧١/١٣ ح ١٧٥) عن بشر بن موسى، عن أبي عبدالرحمن المقرئ به، بنحوه.

* وأخرجه ابن ماجه (٥٠٤/٣ ح ٢٤٣٥) من طريق رشدين بن سعد، وعبدالرحمن المحاربي، وأبي أسامة حماد بن أسامة،

وابن ماجه (٥٠٤/٣ ح ٢٤٣٥) من طريق وكيع، والدينوري في المجالسة (٢٤٨/٦ ح ٢٦١١)، والطبراني في الكبير (٧٠/١٣ ح ١٧٤)، من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين كلاهما: (وكيع، وأبو نعيم) عن سفيان الثوري،

أربعتهم: (رشدين، وعبدالرحمن، وأبو أسامة، والثوري) عن عبدالرحمن بن زياد به، بنحوه.

الوجه الثاني: عبدالرحمن بن زياد، عن بكر بن سوادة، عن عبدالرحمن بن رافع التنوخي، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ. * لم أجده عند غير البيهقي.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على عبدالرحمن بن زياد، وقد اختلف عليه على وجهين، وهي كالتالي:

الوجه الأول: عبدالرحمن بن زياد، عن عمران بن عبد المعافري، عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية سبعة: ابن

وهب، وجعفر بن عون، وأبي عبدالرحمن المقرئ، ورشدين بن سعد، وعبدالرحمن المحاربي، وأبي أسامة حماد بن أسامة، وسفيان الثوري، من رواية اثنين: أبي نعيم الفضل بن دكين، ووكيع.

الوجه الثاني: عبدالرحمن بن زياد، عن بكر بن سوادة، عن عبدالرحمن بن رافع التنوخي، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ، وهذه رواية سفيان الثوري، من رواية أبي حذيفة.

ومّا تقدم يظهر أنه اختلف على سفيان الثوري على وجهين، ودراسة الاختلاف عليه على النحو الآتي:

الوجه الأول: رواه وكيع، وأبو نعيم الفضل بن دكين، عن سفيان الثوري، عن عبدالرحمن بن زياد، عن عمران بن عبد المعافري، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: رواه أبو حذيفة موسى بن مسعود، عن الثوري، عن عبدالرحمن بن زياد، عن بكر بن سوادة، عن (عبدالرحمن بن رافع التنوخي)، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ.

بعد التأمل في هاتين الروايتين ظهر لي أن الاختلاف في أن وكيعاً وأبا نعيم روياه عن الثوري، عن عبدالرحمن بن زياد، عن عمران بن عبد المعافري، عن عبدالله بن عمرو بن العاص ﷺ، ورواه أبو حذيفة موسى بن مسعود عن الثوري، عن عبدالرحمن بن زياد فأبدل عمران بن عبد المعافري بـ بكر بن سوادة، وزاد عبدالرحمن بن رافع التنوخي.

وبالنظر في الاختلاف على سفيان الثوري تبين تفرد أبي حذيفة موسى بن مسعود برواية الوجه الثاني عن الثوري، وهو بذلك خالف جبلي الحفظ وكيعاً وأبا نعيم الفضل بن دكين، اللذين روياه على الوجه الأول.

وأبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي، صدوق سيئ الحفظ، ولعل هذه الراوية من أوهامه^(١).

وعليه يتبين رجحان الوجه الأول عن الثوري، ومما يؤيد ذلك أيضاً؛ أنه تابعه غيره عليه كما تقدم.

وقد أشار البيهقي إلى رجحانه بذكره لمتابعته فقال: "تابعه جعفر بن عون، وأبو عبد الرحمن المقرئ، عن عبد الرحمن بن زياد" وهذا يدل على رجحان هذا الوجه لديه.

والحديث من وجهه الراجح -عبد الرحمن بن زياد، عن عمران بن عبد المعافري، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ - ضعيف، مداره على عبد الرحمن بن زياد المعافري وهو ضعيف، قال ابن عدي: "ولعبد الرحمن بن زياد هذا أحاديث، وأروى الناس عنه عبد الله بن يزيد المقرئ وعامة حديثه وما يرويه، لا يُتابع عليه"^(٢).

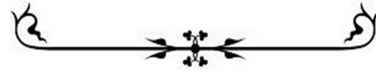


(١) التقريب (٥٥٤ رقم ٧٠١٠).

(٢) الكامل (٤٦٠/٥).



الحديث [٧١]



قال البيهقي: باب المطاعم والمشارب وما يجب التورع عنه
(٤١٣/٧):

٥٢٠٨ - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن
إسحاق الفقيه، أخبرنا عبيد الله بن عبد الواحد بن شريك البزاز، حدثنا ابن
أبي مريم، أخبرنا سليمان بن بلال قال: حدثني سهيل، عن محمد بن عبيد
الله، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «من لقي الله وهو مدمن خمر لقيه
كعابد وثن».

قال الشيخ: كذا في كتاب محمد بن عبيد الله، وذكره البخاري في
التاريخ عن إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه، عن سليمان، عن سهيل بن
أبي صالح، عن محمد بن عبيد الله، عن أبيه، قال النبي ﷺ: «مدمن
خمر كعابد وثن».

وعن فروة، عن محمد بن سليمان، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي
هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، مثله. قال البخاري: ولا يصح حديث أبي هريرة
رضي الله عنه.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: سهيل بن أبي صالح، عن محمد بن عبيد الله، عن
أبيه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٨٧٦/٤) من طريق محمد بن
إسحاق، عن سعيد بن أبي مريم به، مثله.

* وأخرجـه البخاري في التاريخ الكبير (١٢٩/١ ح ٣٨٦) عن إسماعيل بن أبي أويس به، بمثله.

الوجه الثاني: سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن ماجه (٤٦٥/٤ ح ٣٣٧٥) عن محمد بن الصباح، وابن أبي شيبه في مصنفه (٩٧/٥ ح ٢٤٠٧٠)، وابن عدي في الكامل (٤٦٤/٧) من طريق أحمد بن حاتم الطويل، أبو الشيخ في طبقات المحدثين (٤٥/٢) من طريق محمد بن بكير، أربعـتهم: (محمد، وابن أبي شيبه، وأحمد، ومحمد بن بكير) عن محمد بن سليمان الأصبهاني به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على سهيل بن أبي صالح، وقد اختلف عليه على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: سهيل بن أبي صالح، عن محمد بن عبيد الله، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية سليمان بن بلال.

الوجه الثاني: سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية محمد بن سليمان الأصبهاني.

ومما تقدم يظهر أن الاختلاف في شيخ سهيل بن أبي صالح، فجعله محمد الأصبهاني: عن أبيه أبي صالح ذكوان السمان، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وجعله سليمان بن بلال: محمد بن عبيد الله، عن أبيه. وهو الصواب، قال البيهقي: "كذا في كتاب محمد بن عبيد الله".

وبالنظر في هذا الاختلاف على سهيل بن أبي صالح يتبين رجحان الوجه الأول عنه؛ لأمر:

الأولى: أنه هكذا في أصل كتاب محمد بن عبيد الله كما حدث به سليمان بن بلال.

الثاني: أن سليمان بن بلال التيمي، أوثق من محمد بن سليمان الأصبهاني، فسليمان ثقة^(١)، ومحمد بن سليمان الأصبهاني: صدوق يخطئ^(٢).

والبيهقي رحمه الله مال إلى ترجيح الوجه الأول، بما ذكره بأنه كذا في كتاب محمد، والكتاب أوثق ولا شك، ثم نقله عن البخاري - وهو مهمم بكلامه - أن حديث أبي هريرة لا يصح.

الثالث: ولأن رواية أبي هريرة جاءت على الجادة من رواية ضعيف، والعلماء يرجحون ما خالف الجادة إذا رواه ثقة؛ لأنه يدل على حفظه وضبطه.

والحاصل أن الحديث من وجهه الراجح ضعيف، فيه محمد بن عبيد الله، وهو مجهول كما ذكر أبو حاتم والذهبي، ثم قال: "محمد بن عبيد الله، عن أبيه. فذكر حديثاً منكراً في مدمني الخمر، لا يعرف"^(٣).



(١) تقدم ترجمته في (ص ٦٢)

(٢) التقريب (ص ٤٨١ رقم ٥٩٣٠).

(٣) لسان الميزان (٧/٢٤١).



الحديث [٧٢]

قال البيهقي: باب المطاعم والمشارب وما يجب التورّع عنه منها (٥٠٧/٧):

٥٣٧٩ - أخبرنا أبو سهل محمد بن نصرويه المروزي، حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن حبيب، حدثنا أبو بكر بن أبي الدنيا، حدثني إبراهيم بن سعيد، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا محمد بن إسحاق، عن موسى بن بشار، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن يجعل أحدكم في فيه ترابا خير له من أن يجعل في فيه ما حرم الله عز وجل».

وروي عن حفص بن عبد الرحمن، عن محمد بن إسحاق^(١)، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، والأول أولى.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: محمد بن إسحاق بن يسار، عن موسى بن بشار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

* هو عند ابن أبي الدنيا في الورع (ص ٨٤ ح ١١٧) عن إبراهيم بن سعيد الجوهري به، بمثله.

الوجه الثاني: محمد بن إسحاق بن يسار، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أحمد (٤٥٩/١٢ ح ٧٤٩٠) عن يزيد بن هارون، عن محمد إسحاق به، وفي أوله زيادة لفظ: «والذي نفسي بيده، لأن يأخذ

(١) قيل أبو إسحاق، والصحيح ما أثبت.

أحدكم حبله، فيذهب إلى الجبل، فيحتطب، ثم يأتي به يحمله على ظهره، فيبيعه فيأكل، خير له من أن يسأل الناس...».

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على محمد بن إسحاق بن يسار، وقد اختلف عليه وعلى من رواه عنه على وجهين، وبيانها كالتالي:

الوجه الأول: محمد بن إسحاق بن يسار، عن موسى بن بشار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: يزيد بن هارون السلمي، من رواية: إبراهيم بن سعيد الجوهري.

الوجه الثاني: محمد بن إسحاق بن يسار، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وهذه رواية اثنين: حفص بن عبد الرحمن البلخي، ويزيد بن هارون السلمي، من رواية: أحمد بن حنبل.

يلاحظ من العرض الآنف أنه اختلف على يزيد بن هارون في هذا الحديث على وجهين ودراسة الاختلاف عنه على النحو الآتي:

الوجه الأول: رواه إبراهيم بن سعيد الجوهري، عن يزيد بن هارون فسمي شيخ محمد بن إسحاق: موسى بن بشار.

الوجه الثاني: رواه أحمد بن حنبل عن يزيد بن هارون فسمي شيخ محمد بن إسحاق: سعيد بن يسار.

وبالنظر في هذا الاختلاف يتبين لي قوة الوجهين عن يزيد بن هارون؛ لكون راويي الوجهين عنه من الثقات الأثبات؛ فإبراهيم الجوهري ثقة حافظ^(١)، وأحمد بن حنبل أشهر من أن يعرف.

(١) التقريب (ص ٧٩ رقم ١٧٤).

بعد هذا يتبيّن أن أوجه الاختلاف على محمد بن إسحاق وجهان: الأول رواه يزيد بن هارون، والثاني: رواه كذلك يزيد بن هارون، وحفص بن عبد الرحمن، وعليه يكون الاختلاف فيهما حاصل من جهته، ويدل على هذا أن يزيد بن هارون حدّث به عنه على الوجهين ممّا يدل على أنّهما ثابتان عنه.

وقد رجح البيهقي الوجه الأول وقال: (والأول أولى). ولعله لأجل أن يزيد بن هارون أوثق من حفص بن عبد الرحمن السلمي فهو صدوق^(١). وعليه فالحديث -من وجهه الأول والثاني- ضعيف؛ مداره على محمد بن إسحاق وهو مدلس لم يصرح بالسماع.



(١) التقريب (ص ١٧٢ رقم ١٤١٠).



الحديث [٧٣]



قال البيهقي: باب في المطاعم والمشارب وما يجب التورع منها،
فصل في آداب الأكل والشرب (٢٢/٨):

٥٤٤٤ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا أبو معاوية، ح وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرنا أبو عبدالله محمد بن يعقوب، حدثنا عبدالله بن محمد، حدثنا أبو كريب، حدثنا أبو معاوية، حدثنا الأعمش، عن خيثمة، عن أبي حذيفة، عن حذيفة رضي الله عنه قال: كنا إذا حضرنا مع رسول الله ﷺ الطعام لم نضع أيدينا حتى يبدأ النبي ﷺ، فيضع يده، وإنا حضرنا معه مرة طعاما فجاءت جارية كأنها تدفع، فوضعت يدها في الطعام، فأخذ النبي ﷺ بيدها، ثم جاء أعرابي كأنما يدفع فأخذ بيده، ثم قال رسول الله ﷺ: «إن الشيطان ليستحل الطعام لا يذكر اسم الله عليه، إنه جاء بهذه الجارية؛ ليستحل الطعام بها، فأخذت بيدها، وجاء بهذا الأعرابي؛ ليستحل به، فأخذت بيده، فوالذي نفسي بيده، إن يده مع يدهما في يدي».

رواه مسلم عن أبي كريب. وكذلك رواه الثوري وعيسى بن يونس، عن الأعمش.

٥٤٤٥ - أخبرنا أبو محمد عبدالله بن يحيى بن عبد الجبار السكري ببغداد، أخبرنا إسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا أحمد بن منصور، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن حذيفة رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله ﷺ، فأتينا بطعام، فذكر الحديث بمعناه.

والجماعة أولى بالحفظ من الواحد .

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: الأعمش، عن خيثمة، عن أبي حذيفة، عن
حذيفة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه مسلم في صحيحه (١٤٩٧/٣ ح ٢٠١٧) عن أبي كريب
محمد بن العلاء به بمثله.

* وأخرجه مسلم (١٤٩٧/٣ ح ٢٠١٧) عن أبي بكر بن أبي شيبة،

وأبو داود (٥٨٩/٥ ح ٣٧٦٦) عن عثمان بن أبي شيبة،

وأحمد (٢٨٤/٣٨ ح ٢٣٢٤٩)،

وأبو عوانة (١٦٠/٥ ح ٨٢٣٦) من طريق علي بن حرب،

والطحاوي في شرح المشكل (١١٢/٣ ح ١٠٧٨)، من طريق محمد
بن الصلت الكوفي،

والبيهقي في الدعوات (٩٢/٢ ح ٤٩٦) من طريق أحمد بن عبد
الجبار،

ستتهم: (أبو بكر بن أبي شيبة، وعثمان، وأحمد، وعلي، ومحمد،
وأحمد بن عبد الجبار) عن أبي معاوية محمد بن خازم به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (٣٩١/٣٨ ح ٢٣٣٧٣)، والحاكم (١٢١/٤ ح ٧٠٨٨)
من طريق عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري به، بنحوه.

* وأخرجه النسائي في الكبرى (٢٦١/٦ ح ٦٧٢١) عن إسحاق بن
إبراهيم، عن عيسى بن يونس به، بنحوه.

* وأخرجه أبو عوانة (١٦١/٥ ح ٨٢٣٧)، والطحاوي في شرح
المشكل (١١٢/٣ ح ١٠٧٩) من طريق حفص بن غياث،

وأبو عوانة (١٦١/٥ ح ٨٢٣٩) من طريق أبي عوانة، وشيبان بن
عبدالرحمن،

ثلاثتهم: (حفص، وأبو عوانة، وشيبان) عن الأعمش به، بنحوه

الوجه الثاني: الأعمش، عن زيد بن وهب، عن حذيفة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجـه معمر في جامعـه (٤٢٠/١٠ ح ١٩٥٦٣)، ومن طريقـه البـزار (٢٣٩/٧ ح ٢٨١٤)، والطحاوي في شرح المشـكل (١١١/٣ ح ١٠٧٧)، والمحامي في الأمالي (٣١٩)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي (٢١٢/٣ ح ٥٩٦)، عن الأعمش به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على الأعمش وقد اختلف عليه، فروي عنه الحديث على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: الأعمش، عن خيثمة، عن أبي حذيفة، عن حذيفة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية ستة: أبي معاوية محمد بن خازم، والثوري، وعيسى بن يونس، وحفص بن غياث، وأبي عوانة، وشيبان بن عبد الرحمن عنه.

الوجه الثاني: الأعمش، عن زيد بن وهب، عن حذيفة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية معمر بن راشد عنه.

بعد التأمل في هاتين الروايتين ظهر لي أن الاختلاف في أن أبا معاوية والثوري، وعيسى بن يونس، وحفص بن غياث روه عن الثوري، عن الأعمش، عن خيثمة، عن أبي حذيفة، عن حذيفة، ورواه معمر عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن حذيفة، وأسقط أبا حذيفة، وأبدل (خيثمة) ب (زيد بن وهب).

وبالنظر في الاختلاف على الأعمش تبين تفرد معمر بن راشد بالوجه الثاني عن الأعمش، وهو بذلك خالف جبلي الحفظ سفيان الثوري، وأبا معاوية اللذين رواه على الوجه الأول.

ومعمر بن راشد وإن كان ثقة ثبتاً، إلا أنه له أوهام في روايته عن أهل الكوفة، والأعمش منهم.

قال ابن معين: "إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طائوس؛ فإنه حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا" (١).

وقال الدارقطني: "معمر سيئ الحفظ لحديث قتادة والأعمش" (٢).

ولما ساق البيهقي الاختلاف قال: "والجماعة أولى بالحفظ من الواحد". أي: رواية أبي معاوية والثوري، عن الأعمش، عن خيثمة، عن أبي حذيفة، عن حذيفة.

وقد حكم أبو حاتم وأبو زرعة بأن رواية معمر خطأ، فقالا: "هذا خطأ؛ وليس هو من حديث زيد بن وهب. فقلت لهما: الوهم ممن هو؟ قالوا: من معمر" (٣).

وعليه فالحديث من وجهه الراجح - الأعمش، عن خيثمة، عن أبي حذيفة، عن حذيفة، عن النبي ﷺ - صحيح، وهو في صحيح مسلم.



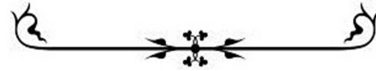
(١) التهذيب (١٠/٢٤٥).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/٦٩٨).

(٣) علل ابن أبي حاتم (٤/٣٥٦ م ١٤٨١).



الحديث [٧٤]



قال البيهقي: باب في الملابس والزيّ والأواني وما يكره منها،
فصل في تحلي الرجال (١٤٢/٨):

٥٩١٧- أخبرنا أبو علي الروذباري، أخبرنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا موسى بن إسماعيل، ومحمد بن عبدالله الخزاعي المعنى، قالوا: حدثنا أبو الأشهب، عن عبدالرحمن بن طرفة، أن جده عرفجة بن أسعد رضي الله عنه قطع أنفه يوم الكلاب فاتخذ أنفا من ورق، فأنتن عليه فأمره النبي ﷺ فاتخذ أنفا من ذهب.

ورواه أبو داود الطيالسي، ويزيد بن هارون، وأبو عاصم، عن أبي الأشهب، عن عبدالرحمن، عن عرفجة.
ورواه ابن علية، عن أبي الأشهب، عن عبدالرحمن، عن أبيه، أن عرفجة رضي الله عنه.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: أبو الأشهب جعفر بن حيان، عن عبد الرحمن بن طرفة، أن جده عرفجة بن أسعد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.
* هو في سنن أبي دواد (٢٧٨/٦ ح ٤٢٣٢) عن موسى بن إسماعيل، ومحمد بن عبدالله الخزاعي به، بمثله.

* وأخرجه ابن أبي شيبة (١٢٤/٢ ح ٦١٨) عن ابن المبارك، وأحمد (٣٩٧/٣٣ ح ٢٠٢٦٩) عن عبد الواحد بن واصل،

وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٢٨٥/٥ ح ٢٨١١) من طريق يحيى بن سعيد القطان،

وعبدالله بن الإمام أحمد في زوائد المسند (٣٩٩/٣٣ ح ٢٠٢٧١ ح ٢٠٢٧٢ ح ٢٠٢٧٣) عن شيبان بن فروخ، وأبي عامر العدوي حوثره، خمستهم: (ابن المبارك، وعبد الواحد، ويحيى، وشيبان، وحوثره) عن أبي الأشهب جعفر بن حيان به، بمثله.

* وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٦٣/٨ ح ٩٤٠٠) من طريق سلم بن زريق عن عبدالرحمن بن طرفة به، بنحوه.

الوجه الثاني: أبو الأشهب جعفر بن حيان، عن عبد الرحمن بن طرفة، عن جدة عرفة بن أسعد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن حبان (٢٧٦/١٢ ح ٥٤٦٢) عن أبي خليفة الفضل بن الحباب عن أبي داود الطيالسي به، بمثله.

* وأخرجه أبو داود (٢٨٧/٦ ح ٤٢٣٣) عن الحسن بن علي، عن يزيد بن هارون، وأبي عاصم الضحاك به، بمثله.

* وأخرجه الترمذي (٢٩٢/٣ ح ١٧٧٠) من طريق علي بن هاشم، وأبي سعيد الصاغاني محمد بن أبي زكريا،

والنسائي في السنن (١٦٤/٨ ح ٥١٦٢)، وفي الكبرى (٣٦٣/٨ ح ٩٤٠١)، والبخاري في التاريخ الكبير (٦٤/٧ ح ٢٩٤) من طريق يزيد بن زريع،

وأحمد (٣٩٧/٣٣ ح ٢٠٢٧٠) عن عبدالرحمن بن مهدي،

وعبدالله بن الإمام أحمد في زوائد المسند (٣٩٩/٣٣ ح ٢٠٢٧٣) عن محمد بن تميم،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٥٧/٤ - ٢٥٨ ح ٦٧٤٤ ح ٦٧٤٥)، وفي شرح مشكل الآثار (٣٠/٤ ح ١٤٠٦) من طريق الحجاج

بن المنهال، وغسان بن عبيد المصلي، وأحمد بن يونس، وعبدالرحمن بن زياد، والخصيب بن ناصح، وأسد بن موسى،

وابن حبان (٢٧٦/١٢ ح ٥٤٦٢) من طريق أبي الوليد الطيالسي،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٢٢٩/٤ ح ٥٥٤٧) من طريق داود بن المحبر، والعباس بن الفضل الأزرق،

أربعة عشر راوياً: (علي، وأبو سعيد، ويزيد، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد، والحجاج، وغسان، وأحمد، وعبدالرحمن بن زياد، والخصيب، وأسد، وأبو الوليد، وداود، والعباس) عن أبي الأشهب جعفر بن حيان به، بنحوه.

الوجه الثالث: أبو الأشهب جعفر بن حيان، عن عبدالرحمن بن طرفة، عن أبيه، عن عرفجة بن أسعد^(١)، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أبو داود (٢٨٨/٦ ح ٤٢٣٤) عن مؤمل بن هشام، عن إسماعيل بن علية به، بمثله.

* وأخرجه أحمد (٤٠٠/٣٣ ح ٢٠٢٧٥) من طريق إسماعيل بن عياش،

والبيهقي في الكبرى (١١٨/٥ ح ٤٢٨٠) من طريق الحسين بن الوليد،

كلاهما: (إسماعيل، والحسين) عن أبي الأشهب جعفر بن حيان به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على أبي الأشهب جعفر بن حيان، وقد اختلف عليه فروي عنه الحديث على ثلاثة أوجه، وهذا بيانها:

الوجه الأول: أبو الأشهب جعفر بن حيان، عن عبدالرحمن بن طرفة، أن جده عرفجة بن أسعد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية سبعة: موسى بن إسماعيل، ومحمد بن عبدالله الخزاعي، وعبدالله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، وشيبان بن فروخ، وعبد الواحد بن واصل، وأبي عامر العدوي حوثره عنه.

الوجه الثاني: أبو الأشهب جعفر بن حيان، عن عبدالرحمن بن طرفة، عن جدة عرفجة بن أسعد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية سبعة عشر راوياً: أبي داود الطيالسي، وعلي بن هاشم، وأبي سعيد الصاغاني محمد بن أبي زكريا، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبي الوليد الطيالسي، والحجاج بن المنهال، ويزيد بن زريع، ومحمد بن تميم، ويزيد بن هارون، وأبي عاصم، وغسان بن عبيد، وأحمد بن يونس، وعبد الرحمن بن زياد، والخصيب بن ناصح، وأسد بن موسى، والعباس بن الفضل.

الوجه الثالث: أبو الأشهب جعفر بن حيان، عن عبدالرحمن، عن أبيه، أن عرفجة رضي الله عنه، وهذه رواية ثلاثة: إسماعيل بن علية، وإسماعيل بن عياش، والحسين بن الوليد عنه.

وبعد تأمل هذه الروايات ظهر لي الاختلاف في أن عبدالله بن المبارك، ويحيى بن سعيد، وشيبان بن فروخ، وعبد الواحد بن واصل، وغيرهم؛ رَوَوْه عن أبي الأشهب، عن عبدالرحمن بن طرفة، وجعلوه من مسنده، بينما رواه عبدالرحمن بن مهدي، وأبو داود الطيالسي، وعلي بن هاشم، وأبو سعيد الصاغاني وأبو الوليد الطيالسي وغيرهم عن أبي الأشهب، عن عبد الرحمن بن طرفة، وجعلوه الحديث من مسند عرفجة أسعد، ورواه إسماعيل بن علية، وإسماعيل بن عياش والحسين بن الوليد فجعلوا الحديث من مسند عرفجة بن أسعد، وأدخلا واسطة بين عبدالرحمن بن طرفة وجده عرفجة، وهو أبوه طرفة.

وبالنظر في الاختلاف على أبي الأشهب جعفر بن حيان يظهر لي أنه حدث به على الوجهين الأولين، وهو روايته عن عبدالرحمن بن طرفة، أن عرفجة بن أسعد. وروايته عن عبدالرحمن بن طرفة عن عرفجة بن أسعد. وروايته عن عرفجة بن أسعد أرجح؛ لمتابعة سلم بن زُرير، عن عبدالرحمن بن طرفة به.

أما الوجه الأخير عن أبي الأشهب جعفر بن حيان فلا يصح عنه؛ لعدة أمور:

الأول: رواية الحسين بن الوليد، وإسماعيل بن علية، وإسماعيل بن عياش شاذة؛ لمخالفتهم للجماعة من أصحاب أبي الأشهب جعفر بن حيان.

الثاني: مما يدل على عدم صحة الزيادة أن الحديث رواه جمعٌ عن أبي الأشهب، ولم يذكروا فيه أباه؛ ولذلك لما ساق المزي الاختلاف رجح رواية أبي الأشهب عن عبدالرحمن بن طرفة، عن عرفجة بن أسعد^(١).

وعليه فالحديث من وجهه الراجح -أبو الأشهب جعفر بن حيان، عن عبدالرحمن بن طرفة العطاردي، عن جده عرفجة بن أسعد- حسن، فيه عبدالرحمن بن طرفة لم أقف على من ذكره بجرح أو تعديل، سوى أن ابن حبان ذكره في الثقات، وقال العجلي: "ثقة"^(٢).



(١) تهذيب الكمال (١٩٢/١٧).

(٢) الثقات للعجلي (ص ٢٩٣)، والثقات لابن حبان (٩١/٥).



الحديث [٧٥]



قال البيهقي: باب تحريم الملاعب والملاهي (٤٨٣/٨):

٦١١٩ - أخبرنا أبو علي الروذباري، أخبرنا أبو بكر بن داسة، حدثنا أبو داود، حدثنا محمد بن العلاء، ح وأخبرنا أبو نصر بن قتادة، أخبرنا أبو الحسن محمد بن الحسن السراج، حدثنا مطين، حدثنا محمد بن العلاء، أخبرنا يحيى بن آدم، عن قطبة، قال أبو داود: بن عبد العزيز بن سياه، عن الأعمش، عن أبي يحيى القتات، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن التحريش بين البهائم».

ورواه زياد بن عبد الله البكائي، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن مجاهد، عن ابن عباس.

ورواه منصور بن أبي الأسود، عن الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: الأعمش، عن أبي يحيى القتات، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* هو في سنن أبي داود (٢٠٢/٤ ح ٢٥٦٢) عن محمد بن العلاء به، بمثله.

* وأخرجـه الترمـذي (١١٠/٤ ح ١٧٠٨)، والـبـزار (١٦٧/١١ ح ٤٩٠٣)، وأبو يعلى (٣٨٩/٤ ح ٢٥٠٩) عن أبي كريب محمد بن العلاء به، بمثله.

* وأخرجه المصنف في الكبرى (٣٨/١٠ ح ١٩٧٨٢) معلقاً عن شريك، عن الأعمش به، بمثله.

الوجه الثاني: الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٣١/٢ ح ٢١٣٦)، وابن عدي في الكامل (١٣٧/٤) من طريق محمد بن موسى الحرشي، عن زياد بن عبد الله البكائي به، بمثله.

الوجه الثالث: الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* لم أجده عند غير البيهقي.

وللحديث أوجه أخرى لم يذكرها البيهقي، وهي:

الوجه الرابع: الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الترمذي (١١٠/٤ ح ١٧٠٩)، وأبو يعلى (٣٨٩/٤ ح ٢٥١٠) من طريق شريك النخعي، عن الأعمش به، بمثله.

الوجه الخامس: الأعمش، عن مجاهد مرسلًا.

* أخرجه الترمذي (١١٠/٤ ح ١٧٠٩)، وفي العلل الكبير (٢٧٩/١ ح ٥١٢) معلقاً عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير،

والبيهقي في الكبرى (٣٨/١٠ ح ١٩٧٨٣) من طريق وكيع،

كلاهما: (أبو معاوية، ووكيع) عن الأعمش به، بمثله.

الوجه السادس: الأعمش، عن أبي يحيى، عن مجاهد مرسلًا.

* أخرجه الترمذي (١١٠/٤ ح ١٧٠٩)، وفي العلل الكبير (٢٧٩/١ ح ٥١٢) من طريق سفيان الثوري، عن الأعمش به، بمثله.

الوجه السابع: الأعمش، عن مجاهد، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

* أخرجه ابن الجعد (ص ٣١٣ ح ٢١٢١) عن شريك، عن الأعمش به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على الأعمش، وقد اختلف عليه على أربعة أوجه، وظهر من التخريج زيادة ثلاثة أوجه أخرى، وهذا بيانها:

الوجه الأول: الأعمش، عن أبي يحيى القتات، عن مجاهد، عن ابن عباس رضيه الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية اثنين: قطبة بن عبد العزيز، وشريك النخعي عنه.

الوجه الثاني: الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن مجاهد، عن ابن عباس رضيه الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية زياد بن عبد الله البكائي عنه.

الوجه الثالث: الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رضيه الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية منصور بن أبي الأسود عنه.

الوجه الرابع: الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس رضيه الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية شريك النخعي عنه.

الوجه الخامس: الأعمش، عن مجاهد مرسلًا، وهذه رواية اثنين: أبي معاوية، ووكيع بن الجراح عنه.

الوجه السادس: الأعمش، عن أبي يحيى، عن مجاهد مرسلًا، وهذه رواية سفيان الثوري عنه.

الوجه السابع: الأعمش، عن مجاهد، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وهذه رواية شريك النخعي.

فهذه سبعة أوجه عن الأعمش رُويت من رواية سبعة من الرواة باختلاف بيّن في رواياتهم، وبالنظر في هذا الاختلاف يتبين لي رجحان الوجه الخامس، والسادس؛ لعدة قرائن:

الأولى: أن رواية هذين الوجهين أوثق؛ إذ قد رواهما كبار أصحاب الأعمش، أبو معاوية، وكيع بن الجراح، وسفيان الثوري، سُئل الدارقطني: أرفع الرواة عن الأعمش؟ فقال: "سفيان الثوري، وأبو معاوية، وكيع"^(١)

ومما يؤيد ما تقدم أن سفيان الثوري من الثقات الحفاظ، وهو أوثق أصحاب الأعمش، وقد تابعه وكيع وأبو معاوية في إرسال الحديث، وتابعه قُطبة بن عبد العزيز في ذكر أبي يحيى القتات. قال الترمذي عقب تخرجه رواية الأعمش، عن أبي يحيى، عن مجاهد: "ولم يذكر فيه عن ابن عباس، ويقال: هذا أصح من حديث قطبة".

الثانية: أن الراوي عن الأعمش في الوجه الأول هو شريك، وقطبة بن عبد العزيز، فأما شريك النخعي متكلم في روايته لما ولي قضاء الكوفة وقد ذكر البيهقي هذه الرواية معلقة عن شريك ولم أقف عليها موصولة. وأما عبد العزيز بن قطبة فقد خالف من هو أحفظ منه في الأعمش، وعليه فإن هذا الوجه غير محفوظ عن الأعمش.

الثالثة: أن الراوي عن الأعمش في الوجه الثاني زياد بن عبد الله البكائي، وقد انفرد بهذا الوجه كما نص على ذلك الطبراني، وخالف من هو أوثق منه في الأعمش.

ومما يؤيد ما تقدم أن زيادًا البكائي موصوف بأن له أوهامًا، وهذا الحديث أحدها، فقد ذكره ابن عدي ضمن أوهام زياد البكائي^(٢).

(١) سؤالات السلمى للدارقطني (ص ٢٨٢)، تهذيب الكمال (٢٦/٢٩٧).

(٢) الكامل (٤/١٣٧).

الرابعة: أن الراوي عن الأعمش في الوجه الثالث منصور بن أبي الأسود، وهو لا بأس به^(١)، ذكر البيهقي روايته معلقة، ولم أقف عليها موصولة، وعلى فرض صحتها فإن تفرده بهذا الوجه ومخالفة غيره يدل على أنه غير محفوظ عن الأعمش.

الخامسة: أن الراوي عن الأعمش في الوجه الرابع، السابع شريك النخعي، وهو لا يصح عن الأعمش؛ لثلاثة أمور:
أولها: أنه خالف الثقات من أصحاب الأعمش.
ثانيها: أن المخالفين له أوثق منه وأحفظ.

ثالثها: شريك ساء حفظه، وكثر وهمه لما ولي قضاء الكوفة كما ذكر آنفاً؛ ولعل هذا الوجه من أوهامه؛ لأن الراوي عنه في هذا الوجه (يحيى بن آدم) كوفي.

ومما يؤيد ما تقدم أيضاً ما ذكر أبو داود أنه يخطئ على الأعمش^(٢).

والخلاصة أن الراجح عن الأعمش هو الوجه الخامس والسادس، وهو ما رواه وكيع والثوري وأبو معاوية، مرسلاً والحديث من كلا الوجهين ضعيف؛ لعله الإرسال.

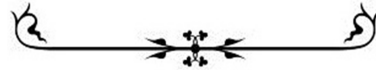


(١) التقريب (٥٤٦ رقم ٦٨٩٦).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢١٣/٨)، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٥٥).



الحديث [٧٦]



قال البيهقي: تحريم أعراض الناس، وما يلزم من ترك الوقوع فيها (٧٤/٩):

٦٢٧٨ - أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد الصفار، حدثنا الحلواني أحمد بن يحيى، والهيثم بن الشعراني، والأسفاطي، قالوا: حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، حدثنا أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عن سعيد بن عبد الله بن جريح، عن أبي برزة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يا معشر من آمن بلسانه، ولم يدخل الإيمان في قلبه، لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من يتبع عورات المسلمين يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضح وهو في بيته». لفظ حديث الحلواني.

٦٢٧٩ - أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد، حدثنا محمد بن الفرج الأزرق، حدثنا شاذان، حدثنا إسرائيل، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تغتابوا المسلمين، ولا تردوا الهدية، ولا تضربوا المسلمين».

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: الأعمش، عن سعيد بن عبد الله بن جريح، عن أبي برزة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجَه الخرائطي في مكارم الأخلاق (ص ١٤٦ ح ٤٢٧)، وفي مساوئ الأخلاق (١/٩٩ ح ١٩٠) عن نصر بن داود، عن أحمد بن عبد الله بن يونس به، بمثله.

* وأخرجـه أبـو داود (٢٤١/٧ ح ٤٨٨٠)، وأحمد (٢٠/٣٣) ح ١٩٧٧٦)، والرويانى (٣٣٦/٢ ح ١٣١٢)، وأبو يعلى (٤١٩/١٣) ح ٧٤٢٤) والطبري في صريح السنة (ص ٣٠ ح ٤١)، واللالكائي (٨٩٤/٤) ح ١٤٩٧) من طريق الأسود بن عامر،

وأبو يعلى (٤١٩/١٣ ح ٧٤٢٣)، وأبو الشيخ في التوبيخ (ص ٨٤ ح ٨٩) عن مسروق بن المرزبان،

وابن أبي الدنيا في ذم الغيبة (ص ١٤ ح ٣٠)، وفي الصمت (ص ١٢١ ح ١٦٨) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، وأحمد بن عمران الأحنس،

والبيهقي في الآداب (ص ٤٨ ح ١١٧) من طريق أحمد بن يوسف،

خمسـتهم: (الأسود، ومسروق، ويحيى، وأحمد بن عمران الأحنس، وأحمد بن يوسف) عن أبي بكر بن عياش به، بنحوه.

* وأخرجـه ابن أبي الدنيا في ذم الغيبة (ص ١٥ ح ٣١)، وفي الصمت (ص ١٢١ ح ١٦٩) من طريق حفص بن غياث،

والدارقطني في العلل (٣٠٩/٦ ح ١١٥٩) معلقاً عن عبدالله بن عبد القدوس، وفضيل بن عياض،

ثلاثتهم: (حفص، وعبدالله، وفضيل) عن الأعمش به، بنحوه.

الوجه الثاني: الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجـه أحمد (٣٨٩/٦ ح ٣٨٣٨)، والبخاري في الأدب المفرد (ص ٦٧ ح ١٥٧)، والحرث بن أبي أسامة (٤٧٧/١ ح ٤٠٨) عن محمد بن سابق،

والحرث بن أبي أسامة (٤٧٧/١ ح ٤٠٨)، والبزار (١١٦/٥) ح ١٦٩٨)، والطحاوي في شرح المشكل (٢٩/٨ ح ٣٠٣١)، والشاشي

(٧٦/٢ ح ٥٩٠ ح ٥٩١)، والطبراني في الكبير (١٠/١٩٧ ح ١٠٤٤٤) من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل،

والخراطي في المساوي (١/٩٩ ح ١٨٩) من طريق يزيد بن مروان الخلال،

ثلاثتهم: (محمد، وأبو غسان، ويزيد) عن إسرائيل به، بنحوه.

* وأخرجـه ابن أبي شـيبـة (١/١١٦ ح ٢٢٨)، والبـزار (٥/١١٥ ح ١٦٩٧)، وأبو يعلى (٩/٢٤٨ ح ٥٤١٢)، والشاشي (٢/٧٠ ح ٥٧٩)، وابن حبان (١٢/٤١٨ ح ٥٦٠٣) من طريق عمر بن عبيد الطنافسي، عن الأعمش به، بنحوه.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البيهقي، وهو:

الوجه الثالث: الأعمش، عن رجل من أهل البصرة، عن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجـه أحمد (٣٣/٤٠ ح ١٩٨٠١) من طريق قطبة بن عبد العزيز.

والبخاري في التاريخ الكبير (٣/٤٨٧) من طريق عبد الرحمن بن مغراء.

كلاهما: (قطبة، وعبد الرحمن بن مغراء) عن الأعمش به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على الأعمش، وقد اختلف عليه، فروي عنه الحديث على ثلاثة أوجه، وهي كالتالي:

الوجه الأول: الأعمش، عن سعيد بن عبد الله بن جريج، عن أبي برزة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية أربعة: أبي بكر بن عياش، وعبد الله بن عبد القدوس، وفضيل بن عياض، وحفص بن غياث عنه.

الوجه الثاني: الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، عن النبي ﷺ، وهذه رواية اثنين: إسرائيل بن يونس، وعمر بن عبيد الطنافسي عنه.

الوجه الثالث: الأعمش، عن رجل من أهل البصرة، عن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه، وهذه رواية اثنين: قطبة بن عبد العزيز، وعبد الرحمن بن مغراء عنه.

وبعد التأمل في هذه الروايات تبين لي أن الاختلاف في شيخ الأعمش والصحابي الذي روى الحديث، فأبو بكر بن عياش، وحفص بن غياث، وعبد الله، وفضيل جعلوا شيخ الأعمش سعيد بن عبد الله بن جريج، وجعلوا الحديث من مسند أبي برزة الأسلمي نضلة بن عبيد رضي الله عنه، وإسرائيل بن يونس، وعمر بن عبيد جعلوا شيخ الأعمش أبا وائل، وجعلوا الحديث من مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. وأما قطبة وابن مغراء فأجمعا شيخ الأعمش، لكن هذا الإجماع غير مؤثر، فهما قد نسباه بصرياً، وقد دلت عليه رواية ابن عياش ومن تابعه أنه سعيد بن جريج، وعليه فلا تعارض بين هذين الوجهين، ويمكن اعتبارهما وجهاً واحداً.

وعلى ذلك ينحصر الخلاف في وجهين فقط، وبالنظر في هذا الاختلاف على الأعمش يتبين ثبوت كلا الوجهين عن الأعمش، وذلك لأن كل وجه يرويه أكثر من ثقة.

ومما يؤيد القول بثبوت الوجهين؛ أن الأعمش واسع الحديث وهذا محتمل منه بترجيح كلا الوجهين عنه رحمه الله.

ولعل سياق البيهقي للروایتين مسندتين، وعدم ترجيحه أو إشارته إلى ترجيح إحدهما؛ يؤيد لما رجحناه من صحة الوجهين، وإن كان الدارقطني

مال إلى الوجه الأول فقال: "القول قول أبي بكر بن عياش، وفضيل، ومن تابعهما"^(١)، لكن ذلك لا يلزم منه ضعف الوجه الثاني.

والحديث من وجهه الأول حسن؛ فالأعمش ومن فوقه في كلا الروایتين ثقات، إلا سعيد بن عبد الله بن جريج الأسلمي، فصدوق^(٢)، وصحيح من وجهه الثاني.



(١) علل الدارقطني (٦/٣٠٩ س ١١٦٠).

(٢) التقريب (ص ٢٣٧ رقم ٢٣٤٠).



الحديث [٧٧]



قال البيهقي: باب فيما ورد من التشديد على من اقترض من عرض أخيه المسلم بسب أو غيره (٩/١٢٤):

٦٣٦٩ - أخبرنا أبو علي الروذباري، حدثنا الحسين بن الحسن بن أيوب الطوسي، أخبرنا أبو حاتم الرازي، حدثنا عبيد الله، أخبرنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبيد بن عمرو، عن حذيفة رضي الله عنه قال: كان في لساني ضرب على أهلي لم يعدهم إلى غيرهم، فسألت النبي ﷺ: فقال: «أين أنت من الاستغفار يا حذيفة؟ إني لأستغفر الله كل يوم مائة مرة».

قال أبو إسحاق: فذكرت لأبي بردة، وأبي بكر ابني أبي موسى، فقالا: قال رسول الله ﷺ: «إني لأستغفر كل يوم مائة مرة، أستغفر الله وأتوب إليه».

٦٣٧٠ - أخبرنا أبو علي بن عقبة، أخبرنا الحسين، أخبرنا أبو حاتم، حدثنا ابن أبي مريم، أخبرنا محمد بن جعفر، عن موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه، عن النبي ﷺ، بنحوه.

قال الإمام أحمد رحمه الله: ذكر البخاري رحمه الله اختلاف الرواة في اسم عبيد واسم أبيه، وفي كنيته، ثم قال: قال أبو هريرة، عن النبي ﷺ: «من كانت عنده مظلمة فليستحلها منها». ثم قال: وهذا أصح.

قال أحمد: وإن صح حديث حذيفة فيحتمل أن يكون النبي ﷺ أمره بالاستغفار رجاء أن يرضي الله تعالى خصمه يوم القيامة ببركة استغفاره، والله أعلم.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأولي: أبو إسحاق السبيعي، عن عبيد بن عمرو، عن حذيفة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الدارمي (٢/٨٩٨ ح ٢٧٥٣) عن محمد بن يوسف،

والطبراني في الدعاء (ص ٥١١ ح ١٨١٢) من طريق عبد الله بن رجاء،

كلاهما: (محمد، وعبد الله) عن إسرائيل به، وكفى محمد بن يوسف (عبيد بن عمرو): أبا المغيرة، بمثله.

الوجه الثاني: أبو إسحاق السبيعي، عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/٢٨٨ ح ٦٩٥٤)

والطبراني في الدعاء (١/٥١٠ ح ١٨١٠) عن حسين بن نصر، عن سعيد الجمحي ابن أبي مريم به، بمثله.

* وأخرجه النسائي في الكبرى (٩/١٦٧ ح ١٠٢٠١) من طريق زياد بن يونس، عن محمد بن جعفر به، بمثله.

وللحديث وجهان آخران لم يذكرهما البيهقي، وهما:

الوجه الثالث: أبو إسحاق السبيعي، عن عبيد أبي المغيرة، عن حذيفة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه النسائي في الكبرى (٩/١٧٠ ح ١٠٢١٣)، وفي عمل اليوم

والليلة (١/٣٢٨ ح ٤٥١)، وعبد الرزاق (٣/٢٠٧ ح ٢٨٨٣)، وأحمد

(٣٨/٣٨٩ ح ٢٣٣٧١)، و(٣٨/٤١٩ ح ٢٣٤٢١)، والبـزار (٣٧٤/٧

ح ٢٩٧٢)، والطبراني في الدعاء (ص ٥١١ ح ١٨١٤)، والحاكم (١/٦٩١

ح ١٨٨٢) من طريق سفيان الثوري،

والنسائي في الكبرى (٩/١٧٠ ح ١٠٢١٤) وفي عمل اليوم والليلة

(١/٣٢٨ ح ٤٥٣) من طريق أبي خالد الدالاني،

والنسائي في الكبرى (١٧٠/٩ ح ١٠٢١١)، وفي عمل اليوم والليلة (٣٢٨/١ ح ٤٥٠)، وأبـن أبي شـيبة (٥٦/٦ ح ٢٩٤٤١) (١٧٣/٧ ح ٣٥٠٧٨) -ومن طريقه الطبراني في الدعاء (ص ٥١١ ح ١٨١٣)-، وأبـن أبي الدنيا في التوبة (ص ١٣٤ ح ١٧٦)، وأبو نعيم في تنبيه الإمامة (ص ٣٢٧ ح ١٣٢) من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم،

وابن ماجه (١٢٥٤/٢ ح ٣٨١٧) من طريق أبي بكر بن عياش،

وأحمد (٣٦٥/٣٨ ح ٢٣٣٤٠)، والبـزار (٣٧٢/٧ ح ٢٩٧٠)، و(١١٨/٨ ح ٣١٢٠)، والرويانى (٣١١/١) من طريق أبي أحمد محمد بن عبدالله بن الزبير، عن إسرائيل،

وهناد في الزهد (٤٦٠/٢) من طريق مالك بن مغول،

ستتهم: (الثوري، وأبو خالد، وأبو الأحوص، وأبو بكر، وإسرائيل، ومالك) عن أبي إسحاق السبيعي، يُسميه البعض والبعض الآخر يقتصر على كنيته: أبي المغيرة، بمثله، وقد يذكر البعض قول أبي إسحاق لأبي بردة... ويختصره البعض الآخر، وقال أبو بكر بن عياش في روايته: «سبعين مرة» بدل «مئة مرة».

الوجه الرابع: أبو إسحاق السبيعي، عن الوليد أبي المغيرة، أو المغيرة أبي الوليد، عن حذيفة رضي الله عنه.

* أخرجه النسائي في الكبرى (١٧٠/٩ ح ١٠٢١٠)، وفي عمل اليوم والليلة (٣٢٨/١ ح ٤٤٩)، وأحمد (٣٨٤/٣٨ ح ٢٣٣٦٢)، والبـزار (٣٧٢/٧ ح ٢٩٧١) من طريق محمد بن جعفر،

والطيالسي (٣٤٢/١ ح ٤٢٨)،

والحاكم (٦٩١/١ ح ١٨٨١) من طريق بشر بن المفضل،

ثلاثتهم: (محمد، والطيالسي، وبشر) عن شعبة، عن أبي إسحاق السبيعي به، إلا أن الطيالسي وحده لم يروه بالشك، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على أبي إسحاق السبيعي عمرو بن عبد الله، وقد اختلف عليه في اسم شيخه على وجهين، وظهر عند التخرج زيادة وجه ثالث ورابع، وهذا بياها:

الوجه الأول: أبو إسحاق السبيعي، عن عبيد بن عمرو، عن حذيفة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية إسرائيل عنه، من رواية: عبيد الله بن موسى، ومحمد بن يوسف، وعبد الله بن رجاء.

الوجه الثاني: أبو إسحاق السبيعي، عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية موسى بن عقبة عنه .

الوجه الثالث: أبو إسحاق السبيعي، عن عبيد أبي المغيرة، عن حذيفة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية ستة: سفيان الثوري، وأبي الأحوص سلام بن سليم، وأبي خالد الدالاني، وأبي بكر بن عياش، ومالك بن مغول، وإسرائيل، من رواية محمد بن عبد الله بن الزبير.

الوجه الرابع: أبو إسحاق السبيعي، عن الوليد أبي المغيرة، أو المغيرة أبي الوليد، عن حذيفة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية شعبة عنه. وقد تبين من التفصيل السابق أنه قد وقع فيه اختلاف على بعض من دون أبي إسحاق، وبيأهم كالتالي:

أولاً: إسرائيل، فقد اختلف عليه فروي عنه على وجهين:

الوجه الأول: رواه عبيد الله بن موسى، ومحمد بن يوسف، وعبد الله بن رجاء عنه، عن أبي إسحاق، عن عبيد بن عمرو، وكناه محمد بن يوسف: أبا المغيرة

الوجه الثاني: رواه محمد بن عبد الله بن الزبير عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي المغيرة.

وبالنظر في هذا الاختلاف يتبين قوة الوجهين عن إسرائيل بن يونس السبيعي؛ لكون راويي الوجهين عنه من الثقات الأثبات، فمحمد بن عبدالله بن الزبير، ثقة ثبت^(١)، ومحمد بن يوسف الفريابي ثقة فاضل^(٢).

وهذا الاختلاف من إسرائيل وإن كان دالاً على عدم إتقانه للحديث إلا أن الوجه الثاني عنه هو الراجح؛ وذلك لأنه تابعه عليه غيره من أصحاب أبي إسحاق السبيعي.

ولهذا أعلّ الوجه الأول عن إسرائيل، وحمل الطبراني عليه فقال: "هكذا قال إسرائيل: عن أبي إسحاق عن عبيد بن عمرو. والصواب: عن أبي إسحاق عن عبيد بن المغيرة أبي المغيرة البجلي"^(٣).

وبعد تحرير الاختلاف على إسرائيل يبقى تحرير الاختلاف على أبي إسحاق السبيعي، فقد اختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: رواه كبار أصحابه: سفيان الثوري، وأبو الأحوص سلام بن سليم، وإسرائيل - في المحفوظ عنه - ومالك بن مغول، عنه فسمّوه: عبيد أبي المغيرة، واقتصر البعض الآخر على كنيته: أبي المغيرة.

الوجه الثاني: رواه شعبة عن أبي إسحاق السبيعي، وخالفهم فسمّاه: الوليد أبا المغيرة، أو المغيرة أبا الوليد، والشك من شعبة.

وبالنظر في هذا الاختلاف يتبين أن الصحيح في اسم شيخ أبي إسحاق، هو عبيد وكنيته أبو المغيرة، وذلك لكثرة الرواة القائلين به، ولتمييزهم بين اسمه وكنيته مما يدل على ضبطهم له، ومما يدل على ذلك أيضاً ما قاله الطبراني: "والصواب: عن أبي إسحاق عن عبيد بن المغيرة أبي المغيرة البجلي"^(٤).

(١) تقريب التهذيب (ص ٤٨٧ رقم ٦٠١٧).

(٢) تقريب التهذيب (ص ٥١٥ رقم ٦٤١).

(٣) الدعاء (ص ٥١١ ح ١٨١٢).

(٤) الدعاء (ص ٥١١ ح ١٨١٢).

وقد ترجم له البخاري فذكر أنه عبيد بن المغيرة، وذكر أن كنيته: أبو المغيرة^(١).

وإلى ذلك أشار النسائي بعد رواية شعبة؛ إذ قال: "خالفه عامة أصحاب أبي إسحاق".

ثم أورد رواية أبي الأحوص، والثوري؛ وكأنه بصنيعه هذا يميل إلى ترجيح رواية أبي الأحوص والثوري على رواية شعبة وحده.

ويُرجَّح خطأ شعبة في هذا الاسم؛ تفرد عنه أبي إسحاق مع مخالفته غيره، مما يؤيد خطؤه في هذه الرواية.

الوجه الثالث: رواه: موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه.

فقد أعلَّ هذا الوجه الحاكم؛ إذ قال: "هذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلا علم أنه من شرط الصحيح، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا"^(٢).

ومما يؤكد ذلك تفرد موسى بن عقبة بهذا الوجه عن أبي إسحاق، مما يدل على وهمه في هذه الرواية؛ فأبو أسحاق كوفي، والراوي عنه موسى بن عقبة مدني^(٣).

وعلى كل حال فإن الحديث من وجهه الراجح -أبو إسحاق، عن عبيد أبي المغيرة)، عن حذيفة- ضعيف؛ لأن في إسناده عبيدًا أبا المغيرة، وهو مجهول^(٤).



(١) التاريخ الكبير (٣/٦).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ١١٤).

(٣) تهذيب التهذيب (٣٦٠/١٠).

(٤) ميزان الاعتدال (٥٧٦/٤).



الحديث [٧٨]



قال البيهقي: باب إخلاص العمل لله عز وجل وترك الرياء
(١٦٤/٩):

٦٤٢٤ - أخبرنا أبو الحسين بن بشران، أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد المصري، حدثنا يحيى بن أيوب العلاف، حدثنا سعيد بن أبي مريم، حدثنا يحيى بن أيوب الغافقي، وابن لهيعة، قالوا: حدثنا عمار بن غزيرة، عن يعلى بن شداد بن أوس أنه حدثه، عن أبيه قال: كنا على عهد رسول الله نعد الشرك الأصغر الرياء.

٦٤٢٥ - أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسين ومحمد بن موسى قالوا: حدثنا أبو العباس الأصم، حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني، حدثنا عثمان بن صالح، أخبرنا ابن لهيعة، عن عبد ربه بن سعيد، عن يعلى بن شداد، عن أبيه قال: كنا نعد الرياء في زمن النبي ﷺ الشرك الأصغر.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: عبد الله بن لهيعة، عن عمار بن غزيرة، عن يعلى بن شداد بن أوس، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه البزار (٤٠٦/٨ ح ٣٤٨١) عن عمر بن الخطاب السجستاني،

وابن الأعرابي (١٠٤٤/٣ ح ٢٢٤٦) عن علي بن داود،

والطبراني في الكبير (٢٨٩/٧ ح ٧١٦٠)، والأوسط (٧٠/١) ح ١٩٦،

وفي مسند الشاميين (٢٣٠/٣ ح ٢١٤٦) عن أحمد بن حماد المصري،

الطبري في تهذيب الآثار (٧٩٦/٢ ح ١١١٩) عن محمد بن عبد الرحيم البرقي، وسليمان بن داود،

والحاكم (٣٦٥/٤ ح ٧٩٣٧) من طريق عبيد بن شريك،

ستتهم: (عمر، ومحمد، وسليمان، وعلي، وأحمد، وعبيد) عن سعيد بن أبي مريم به، إلا أن عمر ومحمدا وسليمان وعلياً، وعبيداً عن يحيى بن أيوب وحده، بمثله.

الوجه الثاني: عبد الله بن لهيعة، عن عبد ربه بن سعيد، عن يعلى بن شداد، عن أبيه عليه السلام، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٣٤/١) من طريق عبد الغفار بن دواد، عن ابن لهيعة به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على عبد الله بن لهيعة، وقد اختلف عليه فروي الحديث عنه على وجهين وهما كالتالي:

الوجه الأول: عبد الله بن لهيعة، عن عمارة بن غزية، عن يعلى بن شداد بن أوس، عن أبيه عليه السلام، عن النبي ﷺ، وهذه رواية سعيد بن أبي مريم عنه.

ويرويه عن عمار بن غزية: يحيى بن أيوب الغافقي.

الوجه الثاني: عبد الله بن لهيعة، عن عبد ربه بن سعيد، عن يعلى بن شداد، عن أبيه عليه السلام، عن النبي ﷺ، وهذه رواية اثنين: عثمان بن صالح، و أبي صالح الحراني عبد الغفار بن داود.

وبعد التأمل في هاتين الروايتين تبين لي أن الاختلاف في شيخ ابن لهيعة الذي روى هذا الحديث، فسعيد بن أبي مريم جعل شيخ ابن لهيعة:

عمار بن غزيرة، بينما عثمان، وعبد الغفار جعلاً شيخ ابن لهيعة: عبد ربه بن سعيد.

وبالنظر في هذا الاختلاف يتبين لي ثبوت كلا الوجهين عن ابن لهيعة، وأنه حدث به كذلك، وأن هذا الاختلاف من قبله هو.

ومما يؤيد ذلك أن من رواه عنه على كلا الوجهين ثقات أثبات، أحدهما من أثبت الرواة عنه، وهو عبد الغفار بن داود، فهو ثقة، وكان صاحب كتب، قال ابن عدي: "كان كاتب بن لهيعة"^(١).

وهذا الاختلاف من ابن لهيعة وإن كان دالاً على عدم إتقانه للحديث إلا أن الوجه الأول عنه هو الراجح؛ وذلك لأنه تُبوع عليه.

وسياق البيهقي يدل على ترجيح رواية ابن لهيعة عن عمارة بن غزيرة؛ حيث أنه أورد رواية يحيى بن أيوب موافقة لرواية ابن لهيعة من رواية يحيى بن أيوب العلاف؛ لكنّه ذكرها مقرونة مع رواية ابن لهيعة.

وعليه فالحديث من وجهه الراجح - ابن لهيعة، عن عمارة بن غزيرة، عن يعلى بن شداد بن أوس، عن أبيه - ضعيف، مداره على عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف.



(١) التهذيب (٦/٣٦٥).



الحديث [٧٩]



قال البيهقي: باب معالجة كل ذنب بالتوبة (٤١٩/٩):

٦٩١٣ - أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد، حدثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي، حدثنا ابن أبي السري، حدثنا رشدين بن سعد، عن يحيى بن أبي سليمان، عن أبي حازم، عن أنس رضي الله عنه، أنه سمعه يحدث عن رسول الله ﷺ قال: «إن الأرض لتخبر يوم القيامة بكل عمل عمل على ظهرها»، وقرأ رسول الله ﷺ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [سورة الزلزلة: ١]، فتلاها حتى بلغ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُخْبِتُ أَخْبَارَهَا﴾ [سورة الزلزلة: ٤]، قال «أتدرون ما أخبارها؟ جاء جبريل عليه السلام قال: خبرها إذا كان يوم القيامة أخبرت بكل عمل عمل على ظهرها».

٦٩١٤ - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا جعفر بن محمد بن نصير، حدثنا أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد، حدثني زيد بن بشر الحضرمي، أخبرنا رشدين بن سعد... فذكره غير أنه قال: أنه سمع أنس بن مالك. ولم يقل: حدثنا جبريل. لكن قال: أخبارها، فذكره.

ونخالفه غيره عن يحيى بن أبي سليمان، فرواه كما:

٦٩١٥ - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا أبو الفضل الحسن بن يعقوب العدل، حدثنا أحمد بن الخليل البغدادي أبو جعفر، حدثنا أحمد بن الحجاج أبو العباس الخراساني، حدثنا عبد الله بن المبارك، حدثنا سعيد بن أبي أيوب، حدثنا يحيى بن أبي سليمان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قرأ رسول الله ﷺ هذه الآية ﴿يَوْمَئِذٍ تُخْبِتُ أَخْبَارَهَا﴾ [سورة الزلزلة: ٤]، قال: «أتدرون ما أخبارها؟»، قالوا: الله ورسوله أعلم.

قال: «فإن أخبارها أن تشهد على كل عبد أو أمة بما عمل على ظهرها، أن تقول: عمل كذا وكذا في يوم كذا وكذا - قال - فهذه أخبارها».

قال أحمد: "فهذا أصح من رواية رشدين بن سعد، ورشدين ضعيف".

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: يحيى بن أبي سليمان، عن أبي حازم، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن مردويه في تفسيره، كما في الدر المنثور (٥٨٣/١٥)،
والثعلبي في تفسيره (٢٦٤/١٠) من طريق سعيد بن أبي مريم، عن رشدين
بن سعد، به. ولم يذكر الثعلبي فيه: جبريل.

الوجه الثاني: يحيى بن أبي سليمان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الترمذي (١٩٧/٤ ح ٢٤٢٩)، و(٤٤٦/٥ ح ٣٣٥٣)،
والنسائي في الكبرى (٣٤٢/١٠ ح ١١٦٢٩) عن سويد بن نصر،
وأحمد (٤٥٥/١٤ ح ٨٨٦٧) عن إبراهيم الخلال،
وابن حبان (٣٦٠/١٦ ح ٧٣٦٠) من طريق عبد الوارث بن عبيد الله،
والحاكم (٢٨١/٢ ح ٣٠١٢) من طريق عبدان الأزدي،
أربعتهم: (سويد، وإبراهيم، وعبد الوارث، وعبدان) عن عبد الله بن
المبارك به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على يحيى بن أبي سليمان، وقد اختلف عليه، فروي عنه على وجهين، وهذا بياهما:

الوجه الأول: يحيى بن أبي سليمان، عن أبي حازم، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية رشدين بن سعد عنه.

الوجه الثاني: يحيى بن أبي سليمان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية سعيد بن أبي أيوب عنه.

وبالنظر في الاختلاف على يحيى بن أبي سليمان يتبين أن من رواه عنه عن أبي حازم، عن أنس هو رشدين بن سعد، وهو ضعيف؛ ولذا فهذا الوجه منكر.

قال ابن معين: "لا يكتب حديثه". وقال مرة: "ليس بشيء". وقال عمرو بن علي، وأبو زرعة: "ضعيف". وقال أبو حاتم: "منكر الحديث، وفيه غفلة، ويحدث بالمناكير عن الثقات" ^(١).

وأما من رواه عن يحيى بن أبي سليمان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه فهو سعيد بن أبي أيوب، وهو ثقة.

قال ابن معين، والنسائي: "ثقة". وقال ابن سعد: "كان ثقة ثبًا". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أحمد وأبو حاتم: "لا بأس به" ^(٢).

ومما تقدم يتبين رجحان من رواه عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. وهو ما اختاره البيهقي، فبعد أن ساق الرواية الأولى قال: "فهذا أصح من رواية رشدين بن سعد، ورشدين ضعيف".

والحديث من وجهه الراجح ضعيف، فمداره على يحيى بن أبي سليمان أبي صالح المدني، أخرج ابن خزيمة له حديثاً في صحيحه وقال: "في القلب شيء من هذا الإسناد، فإني لا أعرف يحيى بن أبي سليمان بعدالة ولا جرح، وإنما خرجت خبره؛ لأنه لم يختلف فيه العلماء" ^(٣).

(١) تهذيب التهذيب (٢٧٨/٣).

(٢) تهذيب الكمال (٣٤٣/١٠).

(٣) صحيحه (٥٧/٣ ح ١٦٢٢).

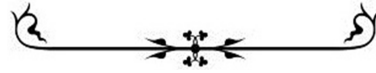
وقال أبو حاتم: "مضطرب الحديث، ليس بالقوي، يكتب حديثه". وقال البخاري: "منكر الحديث". ولخصّ حاله ابن حجر بقوله: "لَيِّن الحديث"^(١).



(١) تهذيب التهذيب (١٩٩/١١) التقريب (رقم ٧٥٦٥).



الحديث [٨٠]



قال البيهقي: باب طاعة أولي الأمر (٥٠١/٩):

٧٠١٨ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، وأبو بكر القاضي، وأبو عبدالله إسحاق بن محمد بن يوسف السوسي، قالوا: حدثنا أبو العباس الأصم، حدثنا بحر بن نصر، وأحمد بن عيسى الخشاب، قالوا: حدثنا بشر بن بكر، حدثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ما من وال يلي إلا وله بطانتان: بطانة تأمره بالمعروف، وتنهاه عن المنكر، وبطانة لا تألوه خبالا، فمن وقى شرها فقد وقى، وهو من الذي يغلب عليه منهما».

وقيل فيه: عن أبي سلمة، عن أبي سعيد.

٧٠١٩ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا مكرم بن أحمد بن مكرم القاضي، حدثنا محمد بن إسماعيل السلمي، حدثنا أيوب بن سليمان، حدثني أبو بكر بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال^(١)، عن محمد بن أبي عتيق، وموسى بن عقبة، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان: بطانة تأمره بالخير وتحضه عليه، وبطانة تأمره بالسوء وتحضه عليه، فالمعصوم من عصمه الله».

ورواه سليمان بن بلال أيضا عن يحيى بن سعيد، عن ابن شهاب، واستشهد به البخاري، ذكرناه في كتاب السنن.

وقيل: عن أبي سلمة، عن أبي أيوب رضي الله عنه، وقد أشار البخاري إلى جميع ذلك.

(١) سقط "سليمان بن بلال" من المطبوع، وما أثبتناه هو الصواب كما في مصادر التخریج.

* وأخرجــــــــــــه البخـــــــــــــاري (١٢٥/٨ ح ٦٦١١)، (٧٧/٩ ح ٧١٩٨)،
والنســــــــــــــــائي (١٥٨/٧ ح ٤٢٠٢)، وفي الكــــــــــــــــبرى (١٩٠/٧ ح ٧٧٧٧)، و(٨٣/٨

ح ٨٧٠٢)، وأحمد (٣٤٨/١٨ ح ١١٨٣٤)، وأبو يعلى (٣٥٦/٥ ح ٢١١٣)،
والطحاوي في شرح المشكل (٣٥٦/٥ ح ٢١١٣)، وابن حبان (٧٢/١٤ ح ٦١٩) وابن منده في التوحيد (١٥٥/٢ ح ٣٠١) من طريق يونس بن يزيد الأيلي،

وعلي بن محمد الجكاني في فوائده كما في تغليق التعليق ٣١١/٥ عن
أبي اليمان، عن شعيب،

كلاهما: (يونس، وشعيب) عن الزهري به، بنحوه.

الوجه الثالث: أبو سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي أيوب رضي الله عنه، عن
النبي ﷺ.

* أخرجـه النسـائي (١٥٨/٧ ح ٤٢٠٣)، وفي الكـبرى
(١٩١/٧ ح ٧٧٧٨)، والطحاوي في شرح المشكل (٣٥٥/٥ ح ٢١١٢)،
والطبراني في الكبير (١٣١/٤ ح ٣٨٩٥)، وفي الأوسط (٨٠٩، ٨٧٢٠ ح ٨٧٢٠)
من طريق صفوان بن سليم، عن أبي سلمة به، بنحوه.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البيهقي، وهو:

الوجه الرابع: أبو سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي سعيد الخدري،
موقوفاً.

* أخرجـه البخاري (٧٧/٩ ح ٧١٩٨) معلقاً عن شعيب، عن الزهري

به.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على أبي سلمة بن
عبدالرحمن، وقد اختلف عليه على ثلاثة أوجه، وظهر من التخريج زيادة
وجه رابع، وهذا بياها:

الوجه الأول: أبو سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية ثلاثة: محمد بن عمرو، وعبد الملك بن عمير، والزهري، من رواية اثنين: الأوزاعي، ومعاوية بن سلام عنه.

الوجه الثاني: أبو سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية الزهري، من رواية خمسة: محمد بن أبي عتيق، وموسى بن عقبة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ويونس بن يزيد الأيلي، وشعيب بن أبي حمزة عنه.

الوجه الثالث: أبو سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي أيوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية صفوان بن سليم عنه.

الوجه الرابع: أبو سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، موقوفًا. وهذه رواية: الزهري، من رواية شعيب عنه.

ومّا تقدم يظهر أنه اختلف على من دون أبي سلمة بن عبد الرحمن، وهذا الاختلاف وقع في رواية الزهري، فقد روي الحديث عنه على ثلاثة أوجه، وتحرير ذلك على النحو الآتي:

الوجه الأول: رواه الأوزاعي، ومعاوية بن سلام عنه عن أبي سلمة، فجعله من مسند أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الثاني: رواه محمد بن أبي عتيق، وموسى بن عقبة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ويونس بن يزيد الأيلي، وشعيب بن أبي حمزة، عنه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، فجعلوه من مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

الوجه الثالث: رواه شعيب بن أبي حمزة، عنه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد رضي الله عنه قوله^(١)، فذكر أنها موقوفة على أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وأقوى هذه الوجوه الوجه الثاني، وعليه يدل سياق البيهقي، لا سيما وفيهم شعيب ويونس، وهم من أوثق الناس في الزهري، لكن ومع ذلك

(١) الصحيح (٧٧/٩ ح ٧١٩٨).

فاحتمال ثبوت الأوجه الثلاثة هو الأقرب؛ وذلك لأن كل وجه يرويه أكثر من ثقة عنه، وهذا محتمل منه؛ لكون الزهري واسع الحديث.

وبعد هذا فإن أوجه الحديث عن أبي سلمة بن عبدالرحمن أربعة أوجه، وهي كالتالي:

الوجه الأول: رواه الزهري - في المحفوظ عنه - ومحمد بن عمرو، وعبد الملك بن عمير عنه، فجعلوه من مسند أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الثاني: الزهري - في المحفوظ عنه - عنه، فجعله من مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

الوجه الثالث: رواه صفوان بن سليم، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، فجعله من مسند أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

الوجه الرابع: رواه الزهري - في المحفوظ عنه - فجعله موقوفًا على أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

ويظهر من الاختلاف على أبي سلمة بن عبدالرحمن ثبوت الأوجه الأربعة كلها عنه؛ وذلك لأن كل وجه يرويه ثقة عنه.

ويدل على ذلك أيضًا أن هناك بعض الرواة قد روى عنه أكثر من وجه، مما يدل على أنهم سمعوه منه كذلك.

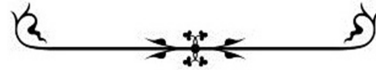
ولذا قال الدارقطني - بعدما ذكر الثلاثة الأوجه عنه فقط - : "ولا يدفع حديث صفوان؛ لجواز أن يكون أبو سلمة حفظه عن أبي أيوب رضي الله عنه، وعن أبي سعيد رضي الله عنه، وعن أبي هريرة رضي الله عنه، والله أعلم" ^(١).



(١) العلل (٦/ ١١٧ م ١٠١٦).



الحديث [٨١]



قال البيهقي: باب التعاون على البر والتقوى (١٠/١٤٩):

٧٣٠٩ - أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد الأشناني، أخبرنا أبو الحسن الطرائفي، حدثنا عثمان بن سعيد، حدثنا أحمد بن أبي غالب البغدادي، وسعيد بن سليمان الواسطي، عن هشيم، ح وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا أبو النضر الفقيه، حدثنا صالح بن محمد الحافظ، حدثنا سعيد بن سليمان الواسطي، حدثنا هشيم، عن منصور بن زاذان، عن الحسن، عن أبي بكر^ع قال: قال رسول الله ﷺ: «الحياء من الإيمان، والإيمان في الجنة، والبذاء من الجفاء، والجفاء في النار».

٧٣١٠ - أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الفضل بن نظيف الفرا بمكة، حدثنا أبو الحسين أحمد بن محمود الشمعي البغدادي إملاء بمصر، حدثنا موسى بن هارون، حدثنا عبد الله بن عون، حدثنا هشيم، حدثنا منصور، عن الحسن، عن أبي بكر^ع، عن النبي ﷺ قال: «الحياء من الإيمان، والإيمان في الجنة».

٧٣١١ - قال: وحدثنا موسى بن هارون، حدثنا وهب بن بقية، أخبرنا هشيم، عن منصور، عن الحسن، عن عمران بن حصين^ع، عن النبي ﷺ مثله.

قال: وسمعت موسى بن هارون يقول: رواه هشيم بواسط، فقال: عن عمران بن حصين، ورواه بيغداد عن أبي بكر.

٧٣١٢ - أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن علي المقرئ، أخبرنا الحسن بن محمد بن إسحاق، حدثنا مسبح بن حاتم العتكي، حدثنا عبد الجبار بن عبد الله، قال: خطب المأمون وذكر الحياء فمدحه وأكثر في

مدحه، ثم قال: حدثنا هشيم، عن منصور، عن الحسن، عن عمران بن حصين، وأبي بكره رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الحياء من الإيمان، والإيمان في الجنة، والبذاء من الجفاء، والجفاء في النار».

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: هشيم، عن منصور بن زاذان، عن الحسن، عن أبي بكره رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (١٠٨/١ ح ٢٩٧) عن محمد بن أبي غالب^(١) به، بمثله.

* وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص ٤٤٥ ح ١٣١٤)،

وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (١٠٨/١ ح ٢٩٧)،

والطحاوي في شرح المشكل (٢٣٤/٨ ح ٣٢٠٦) عن محمد بن علي

داود،

والخراطي في مكارم الأخلاق (١٠٨/١ ح ٢٩٧) عن العباس بن

محمد الدوري،

والطبراني في الأوسط (١٣٩/٥ ح ٥٠٥٥) عن محمد بن النضر،

والحاكم (١١٨/١ ح ١٧١) من طريق صالح بن محمد بن حبيب،

والكلاباذي في بحر الفوائد (ص ٢٦٨) من طريق سليمان بن صدقة،

والسلمي في أدب الصالحة (ص ٥١ ح ٢٦) من طريق حسين بن

علي القسري،

(١) قال البغدادى: " هكذا كان في أصل الأثنائي، وأخشى أن يكون محمد بن أبي غالب، وأن عثمان بن سعيد كان يذهب إلى أن محمداً، وأحمد واحد، فإن كان هو فإن كنيته أبو عبد الله، وهو ثقة، روى عنه: أحمد بن أبي خيثمة، وغيره.

وابن عبد البر في التمهيد (٢٥٧/٩) من طريق محمد بن عبد الله بن سنجر،

والخطيب في التاريخ (٥٥٥/٥) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي،
عشرتهم: (البخاري، وابن أبي الدنيا، ومحمد بن علي، والعباس،
ومحمد بن النضر، وصالح، وسليمان، وحسين، ومحمد بن عبد الله، وعثمان)
عن سعيد بن سليمان الواسطي به، بمثله، واختصره الخرائطي.
* وأخرجه ابن الجعد (٤٢١/١ ح ٢٨٧٤) عن عبد الله بن عون به،
بمثله.

* وأخرجه ابن ماجه (٢٧٩/٥ ح ٤١٨٤)، والترمذي في العلال
(٥٨٨)، وابن حبان (١٠/١٣ ح ٥٧٠٤) من طريق إسماعيل بن موسى،
والمحاملي في أمالية (١٠٤/١ ح ٦٦) عن الحسن بن شبيب المعلم،
كلاهما (إسماعيل، والحسن) عن هشيم به، بمثله بتقديم وتأخير.
الوجه الثاني: هشيم، عن منصور، عن الحسن، عن عمران بن
حصين رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن الجعد (٤٢١/١ ح ٢٨٧٥)، والمروزي في تعظيم الصلاة
(٤٣٨/١ ح ٤٤٩) عن وهب بن بقية به، بتقديم وتأخير.

الوجه الثالث: هشيم، عن منصور، عن الحسن، عن عمران بن
حصين، وأبي بكر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الطبراني في الأوسط (٢٧١/٨ ح ٨٦٠٧) وفي الصغیر
(٢٣٧/٢ ح ١٠٩١) عن مسيح بن حاتم العكلي به، بمثله بتقديم وتأخير.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البيهقي، وهو:

الوجه الرابع: هشيم، عن عوف، عن الحسن مرسلا.

* أخرجه ابن الجعد (٤٢١/١ ح ٢٨٧٦)،

وأحمد في مسائله، رواية أبي داود (ص ٤٣٧ ح ٢٠٠٨)،
كلاهما: (ابن الجعد، وأحمد) عن هشيم به، بمثله بتقديم وتأخير.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على هشيم، وقد اختلف عليه، فروي عنه الحديث على ثلاثة أوجه، وقد ظهر من التخريج السابق زيادة وجه رابع، وهذا بياها:

الوجه الأول: هشيم، عن منصور بن زاذان، عن الحسن، عن أبي بكرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. وهذه رواية خمسة: سعيد بن سليمان الواسطي، وأحمد بن أبي غالب، وعبدالله بن عون، والحسن بن شبيب، وإسماعيل بن موسى عنه.

الوجه الثاني: هشيم، عن منصور، عن الحسن، عن عمران بن حصين رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. وهذه رواية وهب بن بقية عنه.

الوجه الثالث: هشيم، عن منصور، عن الحسن، عن عمران بن حصين، وأبي بكرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. وهذه رواية المأمون عبدالله بن هارون الرشيد عنه.

الوجه الرابع: هشيم، عن عوف، عن الحسن مرسلاً. وهذه رواية اثنين: أحمد، وعلي بن الجعد عنه.

فهذه أربعة أوجه، وبعد تأمل هذه الروايات ظهر لي أن الاختلاف في الصحابي الذي روى هذا الحديث، فسعيد بن سليمان، وأحمد بن أبي غالب، وعبدالله بن عون وغيرهم جعلوا الحديث من مسند أبي بكرة رضي الله عنه، بينما جعله وهب بن بقية من مسند عمران بن حصين رضي الله عنه، وقرن عبد الجبار بن عبدالله في روايته عن المأمون بين أبي بكرة وعمران بن حصين، فجعله عنهما جميعاً، وأرسله أحمد وابن الجعد.

وبالنظر في الاختلاف على هشيم بن بشير يتبين ما يلي:

أن الوجه الثالث لا يصحُّ عن هشيم؛ وذلك لأن في الإسناد إلى المأمون عبد الله بن هارون الرشيد؛ عبد الجبار بن عبد الله البصري، لم أقف على من ذكره بجرح أو تعديل، وعلى هذا فلا يصح عن هشيم.

وأما الوجه الثاني فقد تفرد به وهب بن بقية، ورواه على وجه لم يروه عليه غيره، مع أنه سلك جادة معهودة، وهي: الحسن، عن عمران بن حصين. وهذا مما يؤكد غلظه فيه. قال الدارقطني بعد سياقه أوجه الاختلاف على هشيم، ومنها رواية وهب بن بقية: "ورواه وهب بن بقية، عن هشيم، فأسنده، عن عمران بن حصين والمحفوظ عن أبي بكره"^(١).

وبهذا يظهر رجحان الوجه الأول والرابع عن هشيم بن بشير؛ إذ قد رواهما كبار أصحابه عنه، ولا تعارض بينهما؛ فُهشيم أسند الحديث عن أبي بكره عليه السلام في الوجه الأول، ولم يسنده عنه في الوجه الرابع، والراوي إذا روى الحديث تارةً مرسلاً وتارةً متصلاً فهذا لا يضره إذا كان ثقة ثبّتاً، ويحمل هذا الاختلاف عنه على أنه أرسل بغرض التخفيف، كأن يكون ذكر الحديث في مقام فتيا، أو وعظ، أو ما شابه ذلك مما لا يحتمل ذكر إسناد الحديث.

وسياق البيهقي دال على رجحان الوجه الأول عنده؛ إذ قد أكثر من ذكر الطرق عن هشيم، مما يعني أن الرواة تتابعوا عن هشيم بهذا الوجه، خلافاً للأوجه الأخرى التي تفرد الرواة بها عن هشيم.

وعليه فالحديث من وجهه الراجح - هشيم، عن منصور بن زاذان، عن الحسن، عن أبي بكره، عن النبي ﷺ - صحيح.

يتبقى الكلام في مسألة تدليس هشيم، وسماع الحسن من أبي بكره

.

(١) العلل (١٥٩/٧ م ١٢٧٢).

فتدليس هُشيم هنا منتف؛ لأنه صرّح بالسماع من منصور بن زاذان.
وأما سماع الحسن البصري من أبي بكرة فأنثته البخاري؛ إذ قال: "إنما
ثبت لنا سماع الحسن من أبي بكرة"^(١).
وكذا البزار يثبت أنه سمع من أبي بكرة رضي الله عنه^(٢)، ومما يؤيد كل هذا أنه
جاء عن الحسن أنه قال: (حدثني أبو بكرة) مما يدل على أنه سمع منه.



(١) الصحيح (١٨٦/٣).

(٢) المسند "البحر الزخار" (١٠٩/٩).



الحديث [٨٢]



قال البيهقي: باب البر والتعاون على التقوى (١٠/١٣٣):

٧٢٨٠- أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ، حدثنا محمد بن محمد بن سليمان الواسطي، حدثنا أبو همام - يعني: ابن أبي بدر - حدثنا المغيرة بن سقلاب، عن معقل بن عبيد الله، عن عمرو، عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من صدقة أفضل من قول». «قول».

قال أبو علي: معقل بن عبيد الله لم يتابع عليه، ولا أعلم روى عنه غير المغيرة بن سقلاب، وهو حراني لا بأس به.

وروى إبراهيم بن يزيد، عن عمرو بن دينار، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، مرسلًا.

٧٢٨١- وأخبرنا أبو عبدالله، أخبرنا أبو علي، حدثنا علي بن إسماعيل بن يونس الصفار البغدادي، حدثنا سعدان بن نصر، حدثنا فُهير بن زياد، حدثنا إبراهيم بن يزيد، عن عمرو بن دينار، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من صدقة أحب إلى الله عز وجل من قول الحق». «الحق».

وقيل: عن إبراهيم، عن عمرو بن دينار، عن طاووس، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. قال أبو علي: وليس بمحفوظ.

٧٢٨٢- أخبرنا أبو عبدالله، أخبرنا أبو علي، حدثنا عبدالله بن محمد بن بشر بن صالح الحافظ، حدثنا محمد بن عيسى بن أبي موسى الأنطاكي، حدثنا يحيى بن زياد الرقي بمصر، حدثنا إبراهيم بن يزيد... فذكره.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: عمرو بن دينار، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أبو يعلى (٣٨١/٣ ح ١٨٥٥)،

والطبراني في الأوسط (١٧٢/٥ ح ٤٩٨)، وفي الصغیر (٤٧/٢)

ح ٧٥٦) عن القاسم بن زكريا،

والبيهقي في الشعب (٧/٧ ح ٤٥٧١)، من طريق ابن ناجية،

وابن عبد البر في التمهيد (٦٢/٥)، من طريق أحمد بن زهير،

وابن عبد البر في التمهيد (٦٣/٥)، من طريق أحمد بن علي،

خمسهم: (أبو يعلى، والقاسم، وابن ناجية، وأحمد بن زهير، وأحمد

بن علي) عن أبي همام الوليد بن شجاع به، بلفظ مغاير: «مَنْ ضَمِنَ لِي

مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ، وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ ضَمِنْتُ لَهُ الْجَنَّةَ»

الوجه الثاني: عمرو بن دينار عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* لم أجده عند غير البيهقي.

الوجه الثالث: عمرو بن دينار، عن طاووس، عن أبي هريرة رضي الله عنه،

عن النبي ﷺ.

* لم أجده عند غير البيهقي.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على عمرو بن دينار

المكي، وقد اختلف عليه، فروي عنه الحديث على ثلاثة أوجه، وهي

كالتالي:

الوجه الأول: عمرو بن دينار، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه

رواية معقل بن عبيد الله الجزري عنه.

الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. وهذه رواية إبراهيم بن يزيد عنه.

الوجه الثالث: عمرو بن دينار، عن طاووس، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. وهذه رواية إبراهيم بن يزيد عنه.

فهذه ثلاثة أوجه رويت عن عمرو بن دينار، ولا يصح منها شيء، وقد حكم أبو علي الحسين بن محمد الروباذي على رواية معقل بن عبيد الله بالتفرد، وكذا ابن عدي قال: " وهذا من معقل بهذا الإسناد يرويه عنه مغيرة بن سقلاب، وللمغيرة غير ما ذكرت من الحديث، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه"^(١).

وقد أسنده البيهقي إلى إبراهيم بن يزيد، عن عمرو بن دينار، عن أبي هريرة، وأسنده مرة أخرى إلى إبراهيم بن يزيد، عن عمرو بن دينار، عن طاووس، عن أبي هريرة - بزيادة طاووس بين عمرو وأبي هريرة رضي الله عنه - وكلاهما لا يصح عن عمرو بن دينار؛ فمدارها على إبراهيم بن يزيد، قال البخاري: "إبراهيم بن يزيد أبو إسماعيل الخوزي المكي سكتوا عنه، يروي عن عمرو بن دينار". قال الشيخ: "وقال النسائي: متروك الحديث".

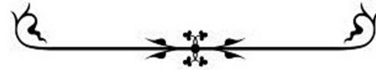
وبعد هذا فقد اتضح أن هذا الحديث لا يصح عن عمرو بن دينار من جميع وجوهه.



(١) الكامل (٨/٨٣).



الحديث [٨٣]



قال البيهقي: في باب برّ الوالدين (١٠/٢٥٥):

٧٤٥٧ - أخبرنا أبو الحسين بن بشران، أخبرنا أبو محمد جعفر بن محمد بن نصير الخلدي إملاء، حدثنا إبراهيم بن علي العمري، حدثنا المعلى بن مهدي، أخبرنا أبو عوانة، عن منصور، عن عبيد الله بن علي بن عرفطة السلمي، عن خدّاش أبي سلامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أوصي امرأ بأمه ثلاث مرات، وأوصي امرأ بأبيه مرتين، أوصي امرأ بمواليه الذي يليه، وإن كان عليه منه أذى يؤذيه».

تابعه عفان، عن أبي عوانة.

وقال مسدد: عن أبي عوانة، عن علي بن عبيد الله بن عرفطة.

وقيل: عن منصور، عن عبيد بن علي، وقيل: عنه، عن عبيد الله بن علي، عن عرفطة.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: منصور بن المعتمر، عن عبيد الله بن علي بن عرفطة السلمي، عن خدّاش أبي سلامة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أبو الفتح الموصلي في المخزون (ص ٨١) عن إبراهيم بن المعلى، وحمدان، ويزيد الخولاني، عن المعلى بن مهدي به، بلفظه.

* وأخرجه أحمد (٨٧/٣١ ح ١٨٧٩١)،

والطحاوي في شرح المشكل (٣٦٩/٤ ح ١٦٦٩) عن الحسين بن الحكم، ومحمد بن علي،

ثلاثتهم: (أحمد، والحسين، ومحمد) عن عفان بن مسلم به، بلفظه.

* وأخرجه ابن ماجه (١٢٠٦/٢ ح ٣٦٥٧) من طريق شريك،

وأحمد (٨٧/٣١ ح ١٨٧٩٠) عن حسين بن محمد، والطبراني (٢١٨/١ ح ٤١٨٤)، وفي الأوسط (٥٣/٣ ح ٢٤٤٩) من طريق عبد الله بن رجاء^(١) كلاهما: (حسين، وعبد الله) عن شيبان بن عبد الرحمن النحوي،

والطبراني (٢١٩/٤ ح ٤١٨٥) من طريق جرير بن عبد الحميد،

والطبراني^(٢) (٢١٩/٤ ح ٤١٨٧)، وأبو نعيم في المعرفة (٩٩١/٢ ح ٢٥٣٤) من طريق عبيدة بن حميد،

أربعتهم: (شريك، وشيبان، وجرير، وعبيدة) عن منصور به، ولم يذكر جرير، وشريك نسبه إلى ابن عرفطة، ولم يذكروا لفظ العدد في الوصية.

الوجه الثاني: منصور بن المعتمر، عن علي بن عبيد الله بن عرفطة، عن خدّاش أبي سلامة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أبو نعيم في المعرفة (٩٩١/٢ ح ٢٥٣٢) من طريق إبراهيم بن إسحاق،

والبيهقي في الكبرى (٣٠١/٤ ح ٧٧٦٧) من طريق عثمان الضبي،

كلاهما: (إبراهيم، وعثمان) عن مسدد به، بلفظه.

* وأخرجه الدولابي في الكنى (٢١٨/١ ح ٣٩٩) من طريق محمد بن عيسى، عن أبي عوانة به، ولم يذكر بينهما عرفطة، وقال: عن خدّاش أبي النضر، ولم يقل: عن خدّاش أبي سلامة، ولم يذكر لفظ العدد في الوصية.

(١) وقع خطأ فقيلاً: "عن عرفطة"، والظاهر أنها تصحيف، والصواب: "بن عرفطة"، كما هي رواية الطبراني في الأوسط.

(٢) وقع خطأ في المطبوع قيل: "عبد الله" بدل؛ "عبيد الله" وصوابه كما أثبتت كما دلت على ذلك الطرق الصحيحة.

الوجه الثالث: منصور بن المعتمر، عن عبيد بن علي، عن خدّاش أبي سلامة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

* أخرجـه أحمد (٨٥/٣١ ح ١٨٧٨٩)، والـدولابي في الكنى (١٠٧/١ ح ٢٢٠) من طريق سفيان الثوري،

والحاكم (١٦٦/٤ ح ٧٢٤٣) من طريق زائدة،

كلاهما: (الثوري، وزائدة) عن منصور بن المعتمر به، ولم يذكر العدد في الوصية.

الوجه الرابع: منصور بن المعتمر، عن عبيد الله بن علي، عن عرفطة السلمي، عن خدّاش أبي سلامة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

* أخرجـه أبي عاصم في الآحاد (٩٠/٥ ح ٢٦٣٣)، والـدولابي في الكنى (٢١٨/١ ح ٣٩٨) من طريق آدم بن أبي إياس، عن شيان بن عبد الرحمن النحوي، عن منصور بن المعتمر به، ولم يذكر العدد في الوصية.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على منصور بن المعتمر، وقد اختلف عليه في اسم شيخه على أربعة أوجه، وهي كالتالي:

الوجه الأول: منصور بن المعتمر، عن عبيد الله بن علي بن عرفطة السلمي، عن خدّاش أبي سلامة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية خمسة: شريك، وجريـر، وعبيدة بن حميد، وأبو عوانة، من رواية اثنين: المعلى بن مهدي، وعفان بن مسلم. وشييان بن عبد الرحمن النحوي، من رواية اثنين: الحسين بن محمد المروزي، وعبدالله بن رجاء الغداني.

الوجه الثاني: منصور بن المعتمر، عن علي بن عبيد الله بن عرفطة، عن خدّاش أبي سلامة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية أبي عوانة، من رواية اثنين: مسدد، ومحمد بن عيسى.

الوجه الثالث: منصور بن المعتمر، عن عبيد بن علي، عن خدّاش أبي سلامة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله، وهذه رواية اثنين: سفيان الثوري، وزائدة بن قدامة.

الوجه الرابع: منصور بن المعتمر، عن عبيد الله بن علي، عن عرفطة السلمي، عن خدّاش أبي سلامة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله، بزيادة: عرفطة بين عبيد الله وخدّاش. وهذه رواية شيبان من رواية: آدم بن أبي إياس.

فهذه أربعة أوجه عن منصور بن المعتمر، وقبل أن أشرع في بيان الاختلاف عليه، فقد وقع اختلاف على من دونه من رواية أبي عوانة، وشيبان، وبيان الاختلاف الواقع على كلّ منهما كالتالي:

أولاً: أبو عوانة الوضاح الإشكري، اختلف عليه على وجهين، في اسم شيخ منصور بن المعتمر، وهما كالتالي:

الوجه الأول: رواه الملعى بن مهدي، وعفان بن مسلم: عنه عن منصور بن المعتمر، فسمي شيخه: عبيد الله بن علي بن عرفطة السلمي.

الوجه الثاني: رواه مسدد، ومحمد بن عيسى، عنه، عن منصور بن المعتمر، فسمي شيخه: علي بن عبيد الله بن عرفطة.

والذي يظهر لي أن هذا الاختلاف هو من قبل أبي عوانة الوضاح الإشكري؛ لأنه متكلم في حفظه، بخلاف من روى عنه، فإنهم ثقات أثبات، فمسدد ثقة حافظ^(١)، وعفان بن مسلم ثقة ثبت^(٢)، ومحمد بن عيسى بن نجيح ثقة^(٣).

إلا أنني أرجح الوجه الأول عنه؛ لأنه تابعه عليه غيره كما تقدم، ويظهر ضعف الوجه الثاني؛ لعدم المتابع له فيه، ولعله ممّا حدث به من حفظه فوهم فيه، قال أبو حاتم: "كتبه صحيحة، وإذا حدث من حفظه غلط كثيراً"^(٤).

(١) تقريب التهذيب (٥٢٨ رقم ٦٥٩٨).

(٢) تقريب التهذيب (٣٩٣ رقم ٤٦٢٥).

(٣) تقريب التهذيب (٥٠١ رقم ٦٢١٠).

(٤) الجرح والتعديل (٤١/٩).

ومما يدل على ذلك أيضاً أن أبا نعيم قال: "منصور، عن علي بن عبدالله بن قرظة، عن خدّاش أبي سلامة، هو وهم"^(١).

ثانياً: رواه شيبان، واختلف عليه على وجهين، اختلف عنه الرواة هل هو عن عرفطة أو ابن عرفطة، ودراسة الاختلاف على النحو التالي:

الوجه الأول: رواه الحسين بن محمد المروزي، وعبدالله بن رجاء الغداني، عنه، عن منصور بن المعتمر، عن عبيد الله بن علي بن عرفطة السلمي.

الوجه الثاني: رواه آدم بن أبي إياس، عنه منصور بن المعتمر، عن عبيد الله بن علي، عن عرفطة السلمي، عن خدّاش أبي سلامة.

وبالنظر في الاختلاف على شيبان يظهر لي - والله أعلم - رجحان الوجه الأول عنه من رواية الحسين، وعبدالله؛ إذ قالوا: عبيد الله بن علي بن عرفطة السلمي؛ لأنه من رواية اثنين: أحدهما ثقة وهو الحسين بن محمد^(٢)، والآخر صدوق، وهو عبدالله بن رجاء^(٣).

ومما يؤيد ما تقدم كله أيضاً أنه تابعهما عليه غيره من أصحاب شيبان، مما يدل على أنها الأرجح عنه.

وأما رواية آدم بن أبي إياس بزيادة (عبدالله بن عرفطة) بين عبيد الله بن علي، وخدّاش، فإنه تفرد بها؛ مما يؤيد وهمه فيها.

وبعد دراسة هذه الاختلافات النازلة، تكون أوجه الاختلاف على منصور بن المعتمر، على النحو التالي:

الوجه الأول: رواه شريك، وجريّر، وعبيدة بن حميد، وأبو عوانة - في الراجح عنه - وشيبان، - في الراجح عنه - عن منصور بن المعتمر؛ فسوّوا شيخه: (عبيد الله بن علي بن عرفطة).

(١) معرفة الصحابة (٩٩١/٢).

(٢) تقريب التهذيب (١٦٨ رقم ١٣٤٥).

(٣) تقريب التهذيب (٣٠٢ رقم ٣٣١٢).

الوجه الثالث: رواه سفيان الثوري، وزائدة بن قدامة: عن منصور بن المعتمر، فسميا شيخه: (عبيد بن علي).

وبالنظر في الاختلاف على منصور بن المعتمر يتبين عدم صحة الوجه الثاني والرابع عنه - كما سبق بيانه - وثبوت الوجهين الأول، والثالث عنه؛ إذ قد رواهما كبار أصحابه عنه، ولا تعارض بينهما.

ولعل البيهقي قصد بقوله: "تابعه عفان، عن أبي عوانة" تقوية الوجه الأول وترجحه لديه.

ويظهر لي أن منصور بن المعتمر كان يختصر مرة، ومرة يقول: (عبيد الله بن علي)؛ لأن راويي الوجهين عنه من الثقات، وفيهم من هو أعلم الناس بحديثه، قال ابن معين: "ولم يكن أحد أعلم بحديث منصور من سفيان الثوري"^(١).

قال عثمان: "سألت يحيى قلت: جرير أحب إليك في منصور، أو شريك؟ فقال: جرير أعلم به. قلت: فشريك أحب إليك في منصور، أو أبو الأحوص؟ فقال: شريك أعلم به"^(٢).

والحديث من وجهيه - الأول الثالث - ضعيف، فيه **علتان**:

الأولى: فيه انقطاع؛ فإن خدش أبا سلامة لم يثبت سماعه من النبي ﷺ، فهو على طريقة البخاري، غير متصل لم تثبت صحبته، قال البخاري: "لم يتبين سماعه من النبي ﷺ"^(٣).

الثانية: فيه عبيد الله بن علي، وهو مجهول^(٤).



(١) الجرح والتعديل (٦٤/١).

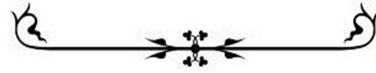
(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص ٦٠).

(٣) التاريخ الكبير (٢٢٠/٣).

(٤) تهذيب التهذيب (١٣٧/٣).



الحديث [٨٤]



قال البيهقي: باب صلة الأرحام (٣٤٥/١٠):

٧٦٠١ - أخبرنا أبو القاسم عبد الخالق بن علي المؤذن، أخبرنا أبو بكر بن خنّب، أخبرنا أبو إسماعيل الترمذي، حدثنا أيوب بن سليمان بن بلال، حدثنا أبو بكر بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، عن ابن علاثة، عن هشام بن حسان، عن يحيى بن أبي كثير اليمامي، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبيه عليه السلام، أن النبي ﷺ قال: «إن أعجل الطاعة ثواباً صلة الرحم، حتى إن أهل البيت ليكونون فجّاراً ينمي أموالهم، ويكثر عددهم إذا وصلوا الرحم، وإن أعجل المعصية عقاباً البغي، واليمين الفاجرة تذهب المال، وتعقم الرحم، وتذر الديار بلاقع».

قال الإمام أحمد رحمه الله: "اختلفوا فيه على يحيى، ف قيل: هكذا، وقيل: عنه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقيل: عنه منقطعاً وهو أصح".

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: يحيى بن أبي كثير اليمامي، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبيه عليه السلام، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق (ص ١٠٣ ح ٢٧٥) ومن طريقه ابن الشهاب (١٠٥/٢ ح ٩٧٨)، عن أبي إسماعيل الترمذي به، بمثله.

* وأخرجه البزار (٢٤٥/٣ ح ١٠٣٤)، عن محمد بن إسماعيل البخاري، عن أيوب بن سليمان بن بلال به، بمثله.

الوجه الثاني: يحيى بن أبي كثير اليمامي، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

* أخرجه البغدادى في تاريخ بغداد (٣٣٦/٩) من طريق ناصح، عن يحيى بن أبي كثير به، بمثله.

الوجه الثالث: يحيى بن أبي كثير اليمامي مرسلًا.

* أخرجه معمر في الجامع (١٧٠/١١ ح ٢٠٢٣١) ومن طريقه البيهقي السنن الكبرى (٦٣/١٠ ح ١٩٨٧١) - عن يحيى بن أبي كثير به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على يحيى بن أبي كثير اليمامي، وقد اختلف عليه فروي عنه هذا الحديث على ثلاثة أوجه، وهذا بيانها:

الوجه الأول: يحيى بن أبي كثير اليمامي، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية هشام بن حسان عنه.

الوجه الثاني: يحيى بن أبي كثير اليمامي، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية ناصح بن عبدالله عنه.

الوجه الثالث: يحيى بن أبي كثير اليمامي، مرسلًا. وهذه رواية معمر بن راشد عنه.

تبين من العرض السابق أن هذا الحديث رواه هشام بن حسان، عن يحيى بن أبي كثير، فسمى صحابيه عبدالرحمن، وخالفه ناصح فأبدل عبدالرحمن بأبي هريرة، وخالفهم جميعًا معمر، فأرسل الحديث عن يحيى بن أبي كثير.

وبالنظر في الاختلاف على يحيى بن أبي كثير يتبين رجحان الوجه الثالث عنه، وهو رواية من رواه عنه مرسلاً؛ لأن معمر بن راشد أوثق من روى عن يحيى بن أبي كثير.

ولهذا قال البيهقي: "وقيل: عنه منقطعاً وهو أصح".

وأما رواية هشام بن حسان عن يحيى بن أبي كثير فلا تصح عنه ففي الإسناد إليه محمد بن عبدالله بن علاثة.

قال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به، يروي الموضوعات". وقال الدارقطني: "ابن علاثة متروك". وقال الأزدي: "حديثه يدل على كذبه". وقال ابن حبان: "لا يحتج به"^(١). وقد أشار البزار إلى تفرده مع لينه، فقال: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالرحمن بن عوف، إلا من هذا الوجه ولا نعلم أسند هشام بن حسان، عن يحيى بن أبي كثير، غير هذا الحديث، ولا نعلم رواه عن هشام إلا ابن علاثة، وابن علاثة هذا لين الحديث".

وكذلك فإن أبا سلمة لم يسمع أبيه، فهو منقطع^(٢).

وبهذا يتبين عدم ثبوت الوجه الأول والثاني عنه، وصحة الوجه الأخير عنه، وهو من رواية من رواه عن يحيى بن أبي كثير مرسلاً.

والحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لعللة الإرسال.



(١) ميزان الاعتدال (٥٩٤/٣).

(٢) البدر المنير (١٩٦/٨).



الحديث [٨٥]



قال البيهقي: باب ترك الغضب (١٠/٥٢١):

٧٩٢٤ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرني أبو بكر محمد بن عبدالله الشافعي، حدثنا إبراهيم بن إسحاق الحري، حدثنا عاصم بن علي، حدثنا أبو بكر بن عياش، عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: مُرني، ولا تكثر، لعلّي أعقله، قال: «لا تغضب». فأعاد عليه، فقال: «لا تغضب».

رواه البخاري، عن يحيى بن يوسف، عن أبي بكر بن عياش.

٧٩٢٥ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرنا أبو العباس القاسم بن القاسم السيارى بمرو، حدثنا محمد بن موسى بن حاتم، حدثنا علي بن الحسن بن شقيق، أخبرنا الحسين بن واقد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى نبي الله ﷺ فقال: يا نبي الله، دُلّني على عمل إذا عملته دخلت الجنة، ولا تكثر عليّ. قال: «لا تغضب».

وأناه رجل آخر فقال: يا نبي الله، دُلّني على عمل إذا عملته دخلت الجنة قال: «كُنْ مُحْسِنًا». فقال: كيف أعلم أنني محسن؟ قال: «سل جيرانك، فإن قالوا: إنك محسن، فإنك محسن، وإن قالوا: إنك مُسيء، فإنك مُسيء».

رواه عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري في الغضب.

ورواه أبو معاوية، وشيبان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو عن أبي سعيد، بالشك.

ورواية أبي حصين رافعة للشك، وشاهدة لرواية الحسين بن واقد بالصحة، والله أعلم.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه البزار (١٤٨/١٦ ح ٩٢٤٥) عن عبدالله بن أحمد المروزي، عن علي بن الحسن بن شقيق به، بمثله.

* وأخرجه الخرائطي في مساوئ الأخلاق (ص ١٤٩ ح ٣١٢)، والمروزي في الجزء الثاني من حديث ابن معين (ص ٢١٦ ح ١٦١)، والبغدادى في المخلصيات (٢٦/٤ ح ٢٩٤٥)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٤٨/٧) من طريق أبي إسماعيل المؤدب،

والخرائطي في مساوئ الأخلاق (ص ١٤٩ ح ٣١٣) من طريق عبيد الله بن موسى، عن شيان،

وابن المقريئ (ص ٢٧٤ ح ٨٩١)، والدارقطني (١٢١/١٠ م ١٩٠٧) وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (٣٩٨/١) من طريق أبي حمزة السكري محمد بن ميمون،

والدارقطني (١٢١/١٠ م ١٩٠٧) معلقاً عن جرير بن عبد الحميد،

أربعتهم: (شيان، أبو إسماعيل، وأبو حمزة، وجرير) عن الأعمش به، ولم يذكروا سؤال الرجل الآخر وإجابة النبي ﷺ له بقوله: «كُنْ مُحْسِنًا»، ألا أبو حمزة السكري عند الدارقطني فقد ذكره.

الوجه الثاني: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري

رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه عفان بن مسلم في جزء من حديثه (ص ٤٧ ح ٦٩)،

وأبو يعلى (١٦٦/٣ ح ١٥٩٣) عن مسدد،

وابن عبد البر في التمهيد (٢٤٨/٧) من طريق الحجاج بن المنهال،

ثلاثتهم: (عفان، ومسدد، والحجاج) عن عبد الواحد بن زياد به،
بمثل لفظ أبي حصين عن أبي صالح.

الوجه الثالث: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو عن
أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه المصنف في الكبرى (١٨١/١٠ ح ٢٠٢٨١) من طريق أحمد
بن عبد الجبار، عن أبي معاوية به، بمثل لفظ أبي حصين.

وللحديث وجهان آخران لم يذكرهما البيهقي، وهما:

الوجه الرابع: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وعن أبي
سعيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الدارقطني (١٢١/١٠ م ١٩٠٧) معلقاً عن شييان، عن
الأعمش به.

الوجه الخامس: الأعمش، عن أبي صالح، عن رجل من أصحاب
النبي ﷺ.

* أخرجه أحمد في الزهد (ص ٤١ ح ٢٥٠) عن يحيى بن سعيد
الأنصاري،

وهناد بن السري (٦٠٧/٢) عن أبي معاوية،

وأبو يعلى (١٦٦/٣ ح ١٥٩٣) من طريق صالح بن عمر الواسطي،

ثلاثتهم: (يحيى، وأبو معاوية، وصالح) عن الأعمش، وقال أبو
معاوية، وصالح: عن بعض أصحاب النبي ﷺ، بمثل لفظ أبي حصين.

الوجه السادس: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو جابر^{رضي الله عنه}، عن النبي^{صلى الله عليه وسلم}.

* أخرجه ابن حبان في روضة العقلاء (ص ١٣٨) من طريق الفضيل بن عياض^(١)، عن الأعمش به، بمثل لفظ أبي حصين.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على الأعمش، وقد اختلف عليه على ستة أوجه، وبيانها كالتالي:

الوجه الأول: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة^{رضي الله عنه}، عن النبي^{صلى الله عليه وسلم}، وهذه رواية: الحسين بن واقد، وأبي إسماعيل المؤدب، وأبي حمزة السكري، وجريز بن عبد الحميد، وشيبان، من رواية عبيد الله بن موسى العبسي.

الوجه الثاني: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري^{رضي الله عنه}، عن النبي^{صلى الله عليه وسلم}، وهذه رواية عبد الواحد بن زياد.

الوجه الثالث: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة^{رضي الله عنه}، أو عن أبي سعيد^{رضي الله عنه}، عن النبي^{صلى الله عليه وسلم}، وهذه رواية: شيبان، علقه عنه البيهقي. وأبي معاوية، من رواية أحمد بن عبد الجبار العطاردي.

الوجه الرابع: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة^{رضي الله عنه}، وعن أبي سعيد^{رضي الله عنه}، عن النبي^{صلى الله عليه وسلم}، وهذه رواية شيبان، علقه عنه الدارقطني.

الوجه الخامس: الأعمش، عن أبي صالح، عن رجل من أصحاب النبي^{صلى الله عليه وسلم}، وهذه رواية: يحيى بن سعيد الأنصاري، وصالح الواسطي، وأبي معاوية، من رواية هناد بن السري.

(١) جاء في المطبوع: (عن أبي هريرة أن جابر) علق على ذلك المحقق في الحاشية إذ قال: (في الأصل: أو جابر)!! وهو الصحيح كما جاء عند الدارقطني في العلل.

الوجه السادس: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية الفضيل بن عياض.

فهذه ستة أوجه عن الأعمش فاختلف عليه، وعلى من دونه في الإسناد، وهم: شيان، وأبو معاوية، وبيان الاختلاف الواقع عليهم على النحو التالي:

أولاً: أبو معاوية محمد بن خازم الضرير، وقد اختلف عليه على وجهين كما يظهر في عرض أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: رواه: أحمد بن عبد الجبار العطاردي، عنه، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو أبي سعيد رضي الله عنه.

الوجه الثاني: رواه هناد بن السري، عنه، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النبي ﷺ.

ولا شك أن رواية هناد بن السري عن أبي معاوية هي المحفوظة عن أبي معاوية؛ إذ إن هناداً من الثقات^(١)، بخلاف أحمد بن عبد الجبار العطاردي فهو ضعيف^(٢).

ويؤيد ذلك أنه تابعه عليه غيره من أصحاب الأعمش على هذا الوجه، مما يدل على أنه هو المحفوظ.

ثانياً: الاختلاف على شيان، فقد اختلف عليه على ثلاثة أوجه، وهي على النحو التالي:

الوجه الأول: رواه عبيد الله بن موسى، عنه، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الثاني: علقه البيهقي عنه، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو عن أبي سعيد رضي الله عنه. ولم أقف على هذه الرواية موصولة.

(١) تقريب التهذيب (ص ٥٧٤ رقم ٧٣٢١).

(٢) تقريب التهذيب (ص ٨١ رقم ٦٤).

الوجه الثالث: علقه الدارقطني عنه، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وعن أبي سعيد رضي الله عنه. ولم أقف على هذه الرواية موصولة.

فهذه ثلاثة أوجه عن شيان، ولعل أرجحها وأحفظها هو الوجه الأول من رواية عبيد الله بن موسى، وهو ثقة^(١)؛ وذلك لأنه تابعه عليه غيره من أصحاب الأعمش، واختاره عدد من الأئمة وسيأتي بيان ذلك. وأما بقية الأوجه عن شيان فلم يتبين لي فيها شيء؛ لكونها علقت عنه.

وبعد دراسة هذه الاختلافات النازلة، تكون أوجه الاختلاف على الأعمش، على النحو التالي:

الوجه الأول: رواه الحسين بن واقد المروزي، وأبو إسماعيل المؤدب، وشيبان - في الراجح عنه - ومحمد بن ميمون، وجريز بن عبد الحميد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والحسين بن واقد، ثقة له أو هام^(٢)، ومحمد بن ميمون ثقة^(٣)، وأبو إسماعيل المؤدب إبراهيم بن سليمان صدوق^(٤).

وهو وجه محفوظ عن الأعمش؛ لأنه من رواية جماعة من الثقات، وصوّبه عدد من الأئمة، قال ابن عبد البر: "الحديث على ما رواه أبو إسماعيل المؤدب، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. لا عن أبي سعيد، وقد تابعه على ذلك الحسين بن واقد عن الأعمش، وكذلك رواه أبو حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة"^(٥).

ورجح ذلك البيهقي؛ إذ قال: "ورواية أبي حصين رافعة للشك، وشاهدة لرواية الحسين بن واقد بالصحة".

(١) تقريب التهذيب (ص ٣٧٥ رقم ٤٣٤٥).

(٢) تقريب التهذيب (١٦٩ رقم ١٣٥).

(٣) تقريب التهذيب (٥١٠ رقم ٦٣٤٨).

(٤) تقريب التهذيب (١٨١/٩٠).

(٥) التمهيد (٢٤٨/٧).

وسياقُ كلامه -والله أعلم- يدلُّ على أنَّ الصواب رواية الحسين بن واقد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وأكَّد ذلك بمتابعة أبي بكر بن عياش، عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، ليؤكِّد أن ذكر أبي سعيد الخدري في رواية الأعمش خطأً من عبد الواحد بن زياد؛ إذ هو المتفرد بها، وقد خالف من هو أحفظ وأكثر عدداً، كما سيأتي بيانه.

الوجه الثاني: رواه عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

تفرد عبد الواحد بن زياد بهذا الوجه عن الأعمش، وخالف الجماعة من أصحاب الأعمش في روايته (عن أبي سعيد).

وعبد الواحد بن زياد له مناكير، وقد خص ابن حجر أوهامه في روايته عن الأعمش؛ إذ يقول: "ثقة، في حديثه عن الأعمش مقال" ^(١).

وقد رجَّح هذا الوجه ابن معين، قال ابن عبد البر: "قال مضر: سمعت يحيى بن معين يقول: الحديث حديث عبد الواحد بن زياد، والقول قوله" ^(٢).

والذي يظهر لي أن رواية عبد الواحد غير محفوظة؛ لما ذكر آنفاً.

الوجه الثالث: رواه: يحيى بن سعيد الأنصاري، وصالح الواسطي وأبو معاوية -في الراجح عنه-، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن رجل من أصحاب النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم.

وهو وجهٌ محفوظٌ عن الأعمش؛ إذ رواه عنه كبار أصحابه وفيهم من هو مقدم في الأعمش، وهو أبو معاوية، قال يعقوب بن شيبة: "أبو معاوية، مقدم في الأعمش على جميع من روى عن الأعمش" ^(١).

(١) تقريب التهذيب (٣٦٧ رقم ٤٢٤٠).

(٢) التمهيد (٢٤٨/٧).

(١) شرح علل الترمذي (٧١٦/٢).

وذكر عن علي بن المديني قال: "كان أبو معاوية حسن الحديث عن الأعمش، حافظاً عنه" ^(١).

وإبهام الصحابي في هذا الوجه لا يضر؛ إذ يحمل الإبهام على ما جاء في الوجه الأول، وهو وجهٌ محفوظ - كما تقدم - عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الرابع: رواه الفضيل بن عياض، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو جابر رضي الله عنه.

تفرد بهذا الوجه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن جابر رضي الله عنه.

وتفرد به هذا الوجه لا يصح؛ لأمرين:

- أنه خالف جمعاً من الثقات من أصحاب الأعمش.

- أنَّ المخالفين له أوثق منه وأحفظ.

يتبين من الاختلاف على الأعمش ثبوت الوجهين:

الأول: الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والثالث: الأعمش، عن أبي صالح، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

وذلك لأن كل وجه يرويه أكثر من ثقة؛ ولهذا تتابع الأئمة على ترجيح الوجه الأول، وهو من هذا الوجه عند البخاري (٢٨/٨ ح ٦١١٦) من طريق أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما زيادة لفظ: «كُنْ مُحْسِنًا». فقال: كيف أعلم أنني محسن؟ قال: «سل جيرانك، فإن قالوا: إنك محسن، فإنك محسن، وإن قالوا: إنك مُسِيء، فإنك مُسِيء». فلا تصح عن الأعمش؛ لأنه لم يأت بها إلا الحسين بن واقد، وأبو حمزة السكري، وقد خالفا أصحاب الأعمش، وفيهم من هو أحفظ منهما في الأعمش، فلم يذكرهما هذه الزيادة.

(١) شرح علل الترمذي (٧١٦/٢).

وقد أشار إلى ذلك الدارقطني؛ إذ قال: "عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وزاد فيه ألفاظا لم يأت بها غيرهما، وهو: قال: فدلني على عمل إذا عملته علمت أنني محسن، فقال: «انظر جيرانك، فإن قالوا: إنك محسن، فأنت محسن، وإن قالوا: إنك مسيء، فأنت مسيء».

وهذه الألفاظ إنما رواها الأعمش، عن جامع بن شداد، عن كلثوم الخزاعي، عن النبي صلى الله عليه وسلم " (١).

فيفهم منه أن حديث الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «لا تغضب».

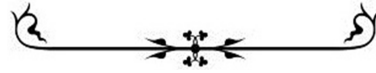
وحديث الأعمش، عن جامع بن شداد، عن كلثوم الخزاعي رضي الله عنه بلفظ: «كن مُحْسِنًا». فقال: كيف أعلم أنني محسن؟ قال: «سل جيرانك، فإن قالوا: إنك محسن، فإنك محسن، وإن قالوا: إنك مُسِيءٌ، فإنك مُسِيءٌ».



(١) العلل (١٠/١٢١ م ١٩٠٧).



الحديث [٨٦]



قال البيهقي: باب حسن الخلق (٥٣٨/١٠):

٧٩٥٢ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، ومحمد بن موسى، قالوا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني، أخبرنا عبد العزيز، حدثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «ما تجرع رجل جرعة أفضل من غيظ يكظمه ابتغاء وجه الله عز وجل».

ورواه أحمد بن محمد بن حماد بن زغبة، عن حامد بن يحيى البلخي، عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي، وقال: عن ابن عباس رضي الله عنهما بدل ابن عمر رضي الله عنهما.

٧٩٥٣ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرنا أبو أحمد الشيباني، حدثنا أحمد بن حماد بن زغبة، فذكره، والأول أصح.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: يونس بن عبيد، عن الحسن، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن ماجه (٢٨٢/٥ ح ٤١٨٩) من طريق حماد بن سلمة،

وأحمد (٢٧٠/١٠ ح ٦١١٤) عن علي بن عاصم الواسطي،

كلاهما: (حماد، وعلي) عن يونس بن عبيد به، بنحوه.

الوجه الثاني: يونس بن عبيد، عن الحسن، عن ابن عباس رضي الله عنه،
عن النبي ﷺ.

* لم أجده عند غير البيهقي.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البيهقي، وهو:

الوجه الثالث: يونس بن عبيد، عن الحسن، عن ابن عمر رضي الله عنه،
موقوفًا.

* أخرجه ابن أبي شبة في مصنفه (٢٤٤/٧ ح ٣٥٧١٨) عن عبد
الأعلى بن عبد الأعلى،

والبخاري في الأدب المفرد (ص ٤٤٦ ح ١٣١٨) من طريق أبي
شهاب عبد ربه،

والخراطي في مكارم الأخلاق (ص ٣٢٩ ح ٥١)، وفي مساوي
الأخلاق (١٥٨/١ ح ٣٢٤) عن سعدان بن يزيد عن علي بن عاصم،

وابن الأعرابي (٢٢٨٦/١ ح ٥٣٧) من طريق إسماعيل بن عليه،

والدارقطني في العلل (١٥١/١٣ م ٣٠٣١) معلقًا عن عبد الوهاب
الثقفي،

خمستهم: (عبد الأعلى، وأبو شهاب، وعلي، وابن عليه، وعبد
الوهاب) عن يونس بن عبيد به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على يونس بن عبيد، وقد
اختلف عليه فروي عنه الحديث على وجهين، وظهر من التخريج زيادة وجه
ثالث، وهذا بياها:

الوجه الأول: يونس بن عبيد، عن الحسن، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، وهذه رواية ثلاثة: حماد بن سلمة، وعلي بن عاصم، من رواية أحمد بن حنبل. وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، من رواية عبد العزيز.

الوجه الثاني: يونس بن عبيد، عن الحسن، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، وهذه رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى، من رواية حامد بن يحيى.

الوجه الثالث: يونس بن عبيد، عن الحسن، عن ابن عمر رضي الله عنهما، موقوفًا. وهذه رواية خمسة: إسماعيل بن علية، وعلي بن عاصم من رواية: سعدان بن يزيد عنه، وأبي شهاب عبد ربه وعبد الوهاب الثقفي، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، من رواية ابن أبي شيبة.

والناظر في هذه الأوجه يجد أن عبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعلي بن عاصم قد اختلف عليهما أيضا في هذا الحديث، ودراسة الاختلاف عليهما على النحو التالي:

أولا: الاختلاف على عبد الأعلى بن عبد الأعلى، وقد روي الحديث عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: رواه عبد العزيز بن أبان، عنه، عن يونس بن عبيد، عن الحسن فجعله من مسند ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: رواه حامد بن يحيى البلخي، عنه، عن يونس بن عبيد، عن الحسن فجعله من مسند ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.

الوجه الثالث: رواه ابن أبي شيبة، عنه، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، وأوقفه على ابن عمر رضي الله عنهما.

فهذه ثلاثة أوجه عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى، ولا يصحُّ منها الوجه الأول؛ لأن الراوي عنه عبد العزيز بن أبان، فهو متروك^(١) فلا يُعتد بروايته عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى.

وتبقى منها الوجه الثاني والثالث فأما الوجه الثاني فقد تفرد به حامد بن يحيى البلخي، عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى بقوله: "عن ابن عباس رضي الله عنه". ورواه على وجه لم يروه عليه غيره، وهذا مما يؤكد غلطه فيه، قال البيهقي: "وقال: عن ابن عباس رضي الله عنه بدل ابن عمر". ثم قال: "والأول أصح". وهو كما قال، فليس لابن عباس رضي الله عنه طريق في هذا الحديث.

وحامد بن يحيى البخلي ثقة حافظ^(٢)، إلا أنه خالف الجماعة وانفرد بهذا الوجه كما بيّنت آنفاً.

وبهذا يظهر رجحان الوجه الثالث عن عبد الأعلى، وهو ما رواه موقوفاً على ابن عمر رضي الله عنه. ويؤيد ذلك أنه تابعه عليه غيره من أصحاب يونس الأثبات.

ثانياً: الاختلاف على علي بن عاصم على وجهين في رفعه ووقفه:

الوجه الأول: رواه أحمد بن حنبل، عنه، عن يونس بن عبيد، عن الحسن عن ابن عمر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

الوجه الثاني: رواه سعدان بن يزيد، عنه، عن يونس بن عبيد، عن الحسن عن ابن عمر رضي الله عنه موقوفاً.

وبالنظر في الاختلاف على علي بن عاصم يتبين ثبوت كلا الوجهين عن علي بن عاصم، وأنه حدّث بهما كذلك، وأن هذا الاختلاف إنما هو اضطراب من قبل علي بن عاصم نفسه، فهو صدوق يخطئ^(٣).

(١) التقريب (ص ٣٥٦ رقم ٤٠٨٣).

(٢) التقريب (ص ١٤٩ رقم ١٠٦٨).

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث (١٢).

ولذا قال الخرائطي نقلاً عن أبي محمد^(١): "قد رفعه علي بن عاصم مرة"^(٢).

بعد هذا تبقى أوجه الاختلاف على يونس بن عبيد على النحو الآتي:

الوجه الأول: رواه حماد بن سلمة، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: رواه عبد الأعلى بن عبد الأعلى -في المحفوظ عنه-، وإسماعيل بن علية، وأبو شهاب عبد ربه، وعبد الوهاب الثقفي، وعلي بن عاصم جميعهم عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفًا.

وبالنظر في الاختلاف على يونس بن عبيد يتبين رجحان من رواه عنه موقوفًا؛ لأنهم أكثر وأوثق؛ ولذا قال الدارقطني: "الموقوف أصح"^(٣).

وأما رواية حماد بن سلمة عنه برفع الحديث فإنه تفرد بها، وخالف الجماعة؛ مما يؤيد وهمه فيها.

وحمد بن سلمة تكلموا في حديثه عن بعض شيوخه، وقد لخص ابن رجب كلام الأئمة بقوله: "وفصل القول في رواياته: أنه أثبت الناس في بعض شيوخهم الذين لزمهم، كثابت البناني وعلي بن زيد. ويضطرب في بعضهم الذين لم يكثر ملازمتهم كقتادة وأيوب وغيرهما"^(٤).

ولعل البيهقي رجح هذه الرواية لأنها جاءت في مقابل الوجه الثاني، ومع ذلك فليس الأمر كما ذكر البيهقي، فالرواية الأولى تفرد بها حماد، ومن خالفه عليها صح عنهم الوجه الثاني.

(١) هو سعدان بن يزيد شيخ الخرائطي في الإسناد.

(٢) مساوي الأخلاق (١/١٥٨).

(٣) العلل (١٣/١٥١) س ٣٠٣١.

(٤) شرح العلل (١/٤١٤).

وعليه فالحديث من وجهه الراجح -يونس بن عبيد، عن الحسن، عن ابن عمر رضي الله عنهما، موقوفًا- ضعيف لعللة الانقطاع؛ فإن الحسن البصري لم يسمع من ابن عمر على الصحيح.

وقد تكلم بعضهم في رواية الحسن البصري عن ابن عمر رضي الله عنهما، لعدم ثبوت سماعه عندهم، ولذا عدوا حديثه من قبيل المرسل.

فأثبتته أحمد، وابن المديني، وابن معين^(١)، ونفاه ابن حبان، والحاكم، وذكر بهز بن أسد أن الحسن سمع من ابن عمر حديثاً وحداً^(٢).

ويظهر أن أثبات السماع من قبل الأئمة الذين أثبتوه مبني على هذا الحديث، فقد أشار إليه أحمد وابن المديني، وابن معين في كلامهم.

والحديث هو ما أخرجه أحمد، عن إسحاق بن يوسف، والطحاوي من طريق يزيد بن زريع كلاهما عن عبد الله بن عون، عن الحسن، قال: دخلنا على ابن عمر بالبطحاء فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن إن ثيابنا هذه يخالطها الحرير، وهو قليل، قال: "دعوا الحرير قليله وكثيره"^(٣)، ولا يثبت من تصريح الحسن بالسماع من ابن عمر غير هذا الحديث.

وللحسن عن ابن عمر عدة أحاديث غير هذا^(٤)، فلم يسمعها منه إذاً.



(١) مسائل صالح (ص ١٨٩)، ومعرفة الرجال (٢/٢٠٢)، الجرح والتعديل (٣/٤١).

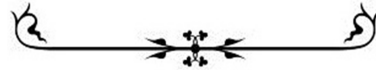
(٢) المجروحين (٢/١٦٣)، ومعرفة علوم الحديث (ص ١١١)، التهذيب (٢/٢٣١).

(٣) مسائل صالح (ص ١٩٠) / شرح معاني الآثار (٤/٢٤٩ ح ٦٦٨٨).

(٤) تحاف المهرة (٨/٢٩٦-٢٩٨).



الحديث [٨٧]



قال البيهقي: باب حسن الخلق (٢٢/١١):

٨٠٨٥- أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرنا أبو حامد أحمد بن علي بن الحسن المقرئ، حدثنا محمد بن يزيد السلمي، حدثنا الوليد بن سلمة الأزدي، حدثني الأوزاعي، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم ومُشارّة الناس، فإنها تدفن الغُرة، وتظهر الغُرة».

٨٠٨٦ - وأخبرنا أبو عبدالله الحسين بن محمد الدينوري، حدثنا أبو القاسم عبدالله بن عبدالرحمن الدقاق، حدثنا محمد بن عبد العزيز، حدثنا أبو يوسف محمد بن أحمد الصيدلاني الرقي، حدثنا الوليد بن سلمة الأزدي، حدثني النضر بن محرز، والأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم ومُشارّة الناس، فإنها تدفن الغُرة، وتظهر الغُرة».

قال الوليد: يعني بالغرة حسن الرجل.

تفرد به الوليد بن سلمة الأزدي، وله من أمثال هذا أفراد لم يتابع عليها، والله أعلم.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: الوليد بن سلمة الأزدي، عن الأوزاعي، عن ابن

شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجـه تمام في الفوائد^(١) (٢٦/١ ح ٣٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/٥٥) من طريق عمرو بن عثمان، والقضاعي في مسند الشهاب (٩٥/٢ ح ٩٥٦) من طريق عصمة بن الفضل،

كلاهما: (عمرو، وعصمة) عن الوليد بن سلمة به، بمثله.

الوجه الثاني: الوليد بن سلمة الأزدي، عن النضر بن محرز، والأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* لم أقف عليه عند غير البيهقي.

فهذا اختلاف في موطنين من الإسناد، ولم يخرجـه أحد من أصحاب المصادر يُذكر، مما يؤكد عدم الاعتداد برواية الوليد بن سلمة الأزدي؛ لكذبه، وللتفرد الواقع فيها، والله أعلم.

قال أبو حاتم: "ذهب الحديث". وكذبه دحيم، وقال ابن حبان: "يضع الحديث على الثقات"^(٢).

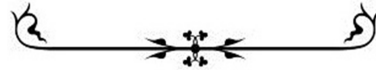


(١) وقع خطأ في المطبوع من الفوائد: "عن أم سلمة"، وهو تصحيف، والصواب: عن أبي سلمة كما في بقية المصادر.

(٢) الجرح والتعديل (٧/٩)، المجروحين (٨٠/٣).



الحديث [٨٨]



قال البيهقي: فصل في قصة إبراهيم عليه السلام في المعانقة
(٣٠٩/١١):

٨٥٧٧ - أخبرنا أبو طاهر الفقيه، أخبرنا أبو حامد بن بلال، حدثنا أحمد بن حفص، حدثني أبي، حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن مالك بن أنس، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله تبارك وتعالى يوم القيامة: أين المتحابون بجلالي، اليوم أظلمهم في ظلي، يوم لا ظل إلا ظلي؟».

تفرد به إبراهيم بن طهمان، عن مالك بهذا الإسناد، والمخفوظ عن مالك، عن عبدالله بن عبدالرحمن أبي طوالة كما:

٨٥٧٨ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، قال: أخبرني أبو النضر الفقيه، وأحمد بن محمد بن عبدوس، ح

وأخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق المزكي، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدوس، قالوا: حدثنا عثمان بن سعيد، حدثنا القعني، فيما قرأ على مالك، عن عبدالله بن عبدالرحمن، عن معمر، عن أبي الحباب سعيد بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله عز وجل يقول يوم القيامة: أين المتحابون بجلالي، اليوم أظلمهم في ظلي يوم لا ظل إلا ظلي؟».

رواه مسلم في الصحيح، عن قتيبة، عن مالك، وكذلك رواه فليح بن سليمان، عن عبدالله بن عبدالرحمن.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: مالك بن أنس، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري،
عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* هو في مشيخة إبراهيم بن طهمان (ص ٣٧ ح ٨٠) عن مالك به،
بمثله.

الوجه الثاني: مالك بن أنس، عن عبدالله بن عبدالرحمن أبي
طوالة بن معمر، عن أبي الحباب سعيد بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه،
عن النبي ﷺ.

* هو في صحيح مسلم (١٩٨٨/٤ ح ٢٥٦٦) عن قتيبة بن سعيد
به، بمثله.

* وأخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ٢٤٧ ح ٧١١)،

وابن وهب في الجامع (ص ٣٣٦ ح ٢٣٣)،

وأحمد (١٦٢/١٢ ح ٧٢٣١) عن روح، وعبدالرحمن بن مهدي،

والدارمي (١٨١٤/٣ ح ٢٧٩٩) من طريق الحكم بن المبارك،

وابن حبان (٣٣٤/٢ ح ٥٧٤) من طريق القاسم بن الحارث أبي
مصعب الزهري،

ستتهم: (ابن المبارك، وابن وهب، وروح، وابن مهدي، والحكم،
والقاسم) عن مالك بن أنس به، بمثله.

* وأخرجه أبو داود الطيالسي (٩٧/٤ ح ٢٤٥٦)،

وأحمد (١٦٨/١٤ ح ٨٤٥٥)، وابن أبي الدنيا في الإخوان (ص ٤٣
ح ٤) من طريق يونس بن محمد،

كلاهما: (أبو داود الطيالسي، ويونس) عن فليح بن سليمان به،
بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على مالك بن أنس، وقد اختلف عليه فروي الحديث عنه على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: مالك بن أنس، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية إبراهيم بن طهمان عنه.

الوجه الثاني: مالك بن أنس، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر، عن أبي الحباب سعيد بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية تسعة وهم: القعبي، وقتيبة، وأبو مصعب، وابن المبارك، وابن وهب، وعبدالرحمن بن مهدي، وروح، والحكم بن المبارك، والقاسم بن الحارث عنه.

بالنظر في هذا الاختلاف يتبين رجحان الوجه الثاني؛ لكثرة رواته، في مقابل الوجه الأول؛ فإنه لم يروه سوى إبراهيم بن طهمان ورواه على وجه لم يروه عليه غيره، مع أنه سلك جادة معهودة وهي: سعيد المقبري، عن أبي هريرة. وهذا مما يؤكد غلطه فيه، وقد ذكر تفرد هذا البيهقي بقوله: "تفرد به إبراهيم بن طهمان، عن مالك بهذا الإسناد". ثم ذكر أن المشهور والمحفوظ حديث مالك عن عبدالله بن عبدالرحمن كما سبق.

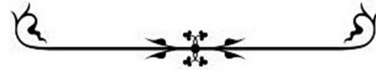
ومما يؤيد الوجه الثاني أن فليح بن سليمان تابع مالكاً على هذا الوجه، وإلى ذلك أشار البيهقي.

وعليه فالحديث من وجهه الراجح - مالك، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر، عن أبي الحباب سعيد بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ - صحيح، وهو في صحيح مسلم.





الحديث [٨٩]



قال البيهقي: باب قصة إبراهيم عليه السلام ... (٣١٥/١١):

٨٥٨٤ - أخبرنا حمزة بن عبد العزيز بن محمد الصيدلاني، حدثنا عبدالله بن محمد بن منازل، حدثنا إسماعيل بن قتيبة، حدثنا عبيد بن يعيش، حدثنا محمد بن فضيل، عن أبيه، عن عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله عز وجل: إن من عبادي لعبادًا يغبطهم الأنبياء والشهداء». قيل: من هم يا رسول الله؟ لعلنا نحبه، قال: «هم قوم تحابوا بروح الله على غير أموال، ولا أنساب، وجوههم نور على منابر من نور، لا يخافون إذا خاف الناس»، ثم تلا هذه الآية ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة يونس: ٦٢].

كذا قال: عن أبي هريرة رضي الله عنه وهو وهم، والمحفوظ عن أبي زرعة، عن عمر بن الخطاب. وأبو زرعة عن عمر مرسل.

٨٥٨٥ - أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي، أخبرني أبو محمد السمذي، حدثنا عبدالله بن شيرويه، حدثنا إسحاق الحنظلي، حدثنا جرير، عن عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن من عباد الله عبادة ما هم بأنبياء ولا شهداء، يغبطهم الأنبياء والشهداء؛ لمكانهم من الله عز وجل»، قالوا: يا رسول الله من هم؟ وما أعمالهم؟، أخبرنا من هم؟ قال: «هم قوم تحابوا بروح الله على غير أرحام بينهم، ولا أموال يتعاطونها، فوالله إن وجوههم لنور، وإنهم لعلى نور، لا يخافون إذا خاف الناس، ولا

يَحْزَنُونَ إِذَا حَزَنَ النَّاسُ»، ثم قرأ: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة يونس: ٦٢].

٨٥٨٦ - وأخبرنا أبو محمد جناح بن نذير بن جناح بالكوفة، أخبرنا أبو جعفر بن دحيم، حدثنا أحمد بن حازم بن أبي غرزة، حدثنا أبو غسان، حدثنا قيس، حدثنا عمارة بن القعقاع..... فذكره بإسناده نحوه، غير أنه قال: وما أعمالهم؟ لعلنا نخبهم، فقال: «وإنهم لعلى منابر من نور».

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه النسائي في الكبرى (١٢٤/١٠ ح ١١١٧٢) عن واصل بن عبد الأعلى،

وأبو يعلى (٤٩٥/١٠ ح ٦١١٠)، وابن أبي الدنيا في الأخوان (ص ٤٥ ح ٥)، وابن حبان (٣٣٢/٢ ح ٥٧٣)^(١) من طريق عبد الرحمن الأزدي،

كلاهما: (واصل، وعبد الرحمن) عن محمد بن فضيل به، بمثله.

الوجه الثاني: عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أبو داود (٣٨٧/٥ ح ٣٥٢٧) عن زهير بن حرب، وعثمان بن أبي شيبة،

والطبري في تفسيره (١٢١/١٥ ح ١٧٧١٤) عن محمد بن حميد التميمي،

(١) وقع في المطبوع من صحيح ابن حبان هكذا: أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، عن عبد الرحمن بن صالح الأزدي، عن ابن فضيل، عن عمارة بن القعقاع، والصواب: عن ابن فضيل، "عن أبيه"، عن عمارة بن القعقاع كما أثبت؛ كما جاء عند البيهقي، وابن أبي الدنيا، وغيرها من الطرق.

ثلاثتهم: (زهير، وعثمان، ومحمد) عن جرير بن عبد الحميد به، بلفظه.

* وأخرجه أبو نعيم في الحلية^(١) (٥/١) من طريق جعفر بن محمد الصائغ، عن أبي غسان مالك بن إسماعيل به، بمثله.

* وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٥/١)، وابن عبد البر في التمهيد (٤٣٦/١٧) من طريق عاصم بن علي الواسطي، عن قيس بن الربيع الأسدي به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على عمارة بن القعقاع، وقد اختلف عليه في اسم صحابه على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية فضيل بن غزوان عنه.

الوجه الثاني: عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية اثنين: جرير بن عبد الحميد، وقيس بن الربيع الأسدي عنه.

وفضيل بن غزوان، ثقة^(٢)، وجرير بن عبد الحميد ثقة صاحب كتاب، قيل: كان يهم في آخر عمر^(٣). وقيس بن الربيع صدوق له أوهام^(٤).

وبالنظر في الاختلاف على عمارة بن القعقاع يتبين رجحان رواية جرير بجعل الحديث من مسند عمر رضي الله عنه؛ وذلك لأنهما خالفا الجادة المعهودة، ولأنه تابعه غيره عليه - كما تقدم - متابعة تامة وقاصرة.

(١) وقع خطأ في المطبوع في إسناده فقيل: "عن أبي زرعة عن عمرو بن جرير"، وهو خطأ لا شك فيه وصوابه: "عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير" كما في مصادر التخريج الأخرى.

(٢) تقريب التهذيب (٤٤٨ رقم ٥٤٣٤).

(٣) تقريب التهذيب (٤٥٧ رقم ٥٥٧٣).

(٤) تقريب التهذيب (٤٥٧ رقم ٥٥٧٣).

وأما رواية فضيل عنه يجعل الحديث من مسند أبي هريرة رضي الله عنه، فهي رواية شاذة، وقد سلك بها الجادة المعهودة، وقد حكم عليها البيهقي بأنها خطأ، واستدل برواية جرير بن عبد الحميد، وقيس بن الربيع بأنها هي المحفوظة.

قال البيهقي: "كذا قال: عن أبي هريرة رضي الله عنه وهو وهم، والمحفوظ عن أبي زرعة، عن عمر بن الخطاب. وأبو زرعة عن عمر مرسل".

ومراد البيهقي: أن فضيل بن غزوان سلك الجادة؛ لأن أبا زرعة مشهور بالرواية عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ لذلك صوّب البيهقي الرواية الأخرى لهذه القرينة؛ ولأنه لو كان من رواية أبي هريرة لاشتهر عنه؛ لكثرة من يروي عنه، والله أعلم.

وهو من وجهه الراجح - عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه - ضعيف لعله الانقطاع؛ فأبو زرعة لم يسمع من عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

سئل يحيى بن معين عن حديث جرير، عن عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه؟ قال: "... فكتب يحيى بيده على أبي زرعة مرسل" ^(١)

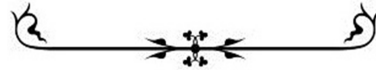
وكذا قال البيهقي: "المحفوظ عن أبي زرعة، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأبو زرعة عن عمر رضي الله عنه مرسل".



(١) تاريخ دمشق (٦٦/٢٤٤).



الحديث [٩٠]



قال البيهقي: باب رد السلام (٣٧٠/١١):

٨٦٨٧ - أخبرنا أبو نصر بن قتادة، أخبرنا علي بن الفضل الخزاعي، أخبرنا أبو شعيب الحراني، حدثنا علي بن المديني، حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا عمارة بن غزية، حدثني رجل من قومي، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أعطي عطاء فوجد فليجز به، ومن لم يجد فليشن، فمن أثنى به فقد شكره، ومن كتمه فقد كفر، والمتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور».

٨٦٨٨ - قال: وحدثنا علي، حدثنا يحيى بن إسحاق، أخبرنا يحيى بن أيوب، عن عمارة بن غزية، عن شرحبيل الأنصاري، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، بنحوه.

قال علي: إلا أنه سمى الرجل الذي لم يسمه بشر، وهو شرحبيل بن سعد الأنصاري، ويكنى بأبي سعد.

قلت: ورواه إسماعيل بن عياش، عن عمارة بن غزية، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه، وغلط فيه.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: عمارة بن غزية، عن رجل، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أبو داود (١٩٠/٧ ح ٤٨١٣) عن مسدد،

وأبو يعلى (١٠٤/٤ ح ٢١٣٧) عن إسحاق بن أبي إسرائيل المروزي،

كلاهما: (مسدد، وإسحاق) عن بشر بن المفضل به، بمثله، إلا أنه في رواية مسدد اقتصر على أوله.

الوجه الثاني: عمارة بن غزية، عن شرحبيل، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (٦٧/١ ح ١٠٢) عن عبدة بن عبد الله الصفار، عن يحيى بن إسحاق به، بنحوه.

* وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص ٨٤ ح ٢١٥) عن سعيد بن عفير،

والطبري في تهذيب الآثار (٦٧/١ ح ١٠٣) من طريق عمرو بن الربيع،

كلاهما: (سعيد، وعمرو) عن يحيى بن أيوب به، بنحوه.

* وأخرجه الحارث بن أسامة (٨٥٨/٢ ح ٩١٣) من طريق إبراهيم بن طهمان، عن عمارة بن غزية به، بنحوه.

الوجه الثالث: عمارة بن غزية، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الترمذي (٤٤٧/٣ ح ٢٠٣٤) عن علي بن حجر، عن إسماعيل بن عياش به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على عمارة بن غزية، وقد اختلف عليه فروي عنه الحديث على ثلاثة أوجه، وهذا بياها:

الوجه الأول: عمارة بن غزية، عن رجل، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية بشر بن المفضل عنه.

الوجه الثاني: عمارة بن غزية، عن شرحبيل، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية اثنين: يحيى بن أيوب، وإبراهيم بن طهمان عنه.

الوجه الثالث: عمارة بن غزية، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. وهذه رواية إسماعيل بن عياش عنه.

وبعد التأمل في الروايات المتقدمة تبين لي أن الاختلاف في شيخ عمارة بن غزية، فبشر بن المفضل أبهمه، ويحيى بن أيوب وإبراهيم بن طهمان سمياه: شرحبيل، بينما إسماعيل بن عياش جعله أبا الزبير محمد بن مسلم القرشي.

والذي يظهر لي أن عمارة بن غزية حدث به على الوجهين الأولين، وهو روايته عن عمارة بن غزية، عن رجل، عن جابر بن عبد الله، وروايته عن شرحبيل، عن جابر بن عبد الله.

إذ لا تعارض بينهما، فأبهم مرة من حديثه، وسماه في موضع آخر.

ولذا قال أبو داود: "وهو شرحبيل. يعني رجلا من قومي، كأنهم كرهوه فلم يسموه"^(١).

أما رواية إسماعيل بن عياش عن عمارة بن غزية فمنكرة، لمخالفته من هو أوثق منه، بل هو متكلم في روايته عن غير أهل بلده، وهو هنا يروي عن غير أهل بلده. فعمارة بن غزية مدني، وإسماعيل شامي.

ولذا قال الترمذي عقبها: "هذا حديث حسن غريب"^(٢) ولذلك صرح البيهقي بتخطئة هذه الرواية.

والحاصل أن الحديث من وجهه الراجح -عمارة بن غزية، عن شرحبيل، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ ضعيف، فيه شرحبيل بن

(١) السنن (٢٥٥/٤).

(٢) السنن (٤٤٧/٣).

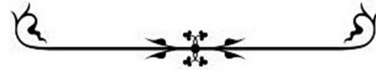
سعد الأنصاري، قال ابن معين: "ضعيف". وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث". وذكره النسائي في الضعفاء، وقال ابن عدي: "لشرحبيل أحاديث وليس بالكثير، وفي عامة ما يرويه إنكار"^(١).



(١) الضعفاء والمتروكون (ص ٥٦ رقم ٢٩٠)، الجرح والتعديل (٤/٣٣٩)، ميزان الاعتدال (٢/٢٦٦).



الحديث [٩١]



قال البيهقي: باب المكافأة بالصنائع (٣٧٢/١١):

٨٦٩٠ - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا أبو عبد الله الصفار الأصبهاني، حدثنا أبو سعد عمران بن عبد الرحيم الأصبهاني، حدثنا إبراهيم بن حميد الطويل، حدثنا صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أولي معروفا فليكافئه، فإن لم يقدر فليذكره، فمن ذكره؛ فقد شكره، ومن تشبّع بما لم ينل؛ فهو كلابس ثوبي زور».

٨٦٩١ - أخبرنا الإمام أبو الطيب سهل بن محمد بن سليمان، أخبرنا أبو علي حامد بن محمد الهروي، حدثنا محمد بن موسى الحلواني، حدثنا زياد بن يحيى أبو الخطاب، حدثنا مالك بن سعيد، حدثنا صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من صنع إليه معروف فليكافئ به، فإن لم يستطع فليذكره، فمن ذكره فقد شكره، والمتشبع بما لم ينل؛ كلابس ثوبي زور». كذا قال في إسناده.

٨٦٩٢ - وأخبرنا أبو الحسين بن بشران، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن إسحاق الطيبي، أخبرنا إبراهيم بن عبد الله، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، وإبراهيم بن حميد الطويل قالا: حدثنا صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أولي معروفا؛ فليكافئ به، فإن لم يستطع فليذكره، فإن ذكره فقد شكره، والمتشبع بما لم ينل؛ كلابس ثوبي زور».

٨٦٩٣ - وأخبرنا أبو نصر أحمد بن عبدالرحمن الصفار، أخبرنا أبو عمرو بن بريد، أخبرنا أبو مسلم إبراهيم بن عبدالله، حدثنا الأنصاري، حدثنا صالح بن أبي الأخضر... فذكره.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.
* لم أجده عند غير البيهقي.

الوجه الثاني: صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الطبراني في الأوسط (٥٧/٣ ح ٢٤٦٣) عن أبي مسلم إبراهيم بن عبدالله الكجي به، بمثله.

* وأخرجه ابن راهويه (٢٦٨/٢ ح ٧٧٤)، وابن أبي الدنيا في صناع المعروف (ص ١١٢ ح ١٣٧)، وقضاء الحوائج (ص ٧٥ ح ٧٩) من طريق النضر بن شميل،

وأحمد (١٤٢/٤١ ح ٢٤٩٣) عن السكن بن نافع،

وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (ص ١١١ ح ٣٦٦) من طريق عبدالله بن المبارك،

والبزار (١٦١/١٨ ح ١٣٤) من طريق محمد بن أبي عدي،

والخراطي في فضيلة الشكر (ص ٦٢ ح ٨٣) من طريق عيسى بن يونس،

خمسهم: (النضر، والسكن، وابن المبارك، وابن أبي عدي، وعيسى)

عن صالح بن أبي الأخضر به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على صالح بن أبي الأخضر وقد اختلف عليه في هذا الحديث فروي عنه على وجهين، وهذا بياهما:

الوجه الأول: صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وهذه رواية اثنين: مالك بن سعيد، وإبراهيم بن حميد الطويل، من رواية عمران بن عبد الرحيم.

الوجه الثاني: صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ، وهذه رواية سبعة: عبدالله بن المبارك، والنضر بن شميل، والسكن بن نافع، ومحمد بن أبي عدي، وعيسى بن يونس، ومحمد بن عبدالله الأنصاري، وإبراهيم بن حميد الطويل، من رواية إبراهيم بن عبدالله الكجي أبي مسلم.

ويظهر من العرض الذي ساقه البيهقي أن هذا الحديث قد رواه إبراهيم بن حميد الطويل، وقد اختلف عليه على وجهين، ودراسة الاختلاف عليه، على النحو الآتي:

الوجه الأول: رواه عمران بن عبد الرحيم الأصبهاني، عنه، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن أبي سلمة، فجعله من مسند أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الثاني: رواه إبراهيم بن عبدالله، عنه، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن عروة، فجعله من مسند عائشة رضي الله عنها.

وبالنظر في هذا الاختلاف يتبين لي رجحان الوجه الثاني لعدة أمور:

الأول: أن راوي الوجه الثاني هو إبراهيم بن عبدالله الكجي، وهو ثقة، بخلاف الوجه الأول؛ فإن الراوي عن إبراهيم بن حميد الطويل هو عمران بن عبد الرحيم، وهو متكلم في حفظه^(١).

الثاني: ومما يؤيد رجحان الوجه الثاني أن إبراهيم بن عبدالله توبع متابعة قاصرة على هذا الوجه.

وأما رواية من تابع عمران بن عبد الرحيم متابعة قاصرة في هذا الحديث فلا يعتد بها.

لأن المتابع هو مالك بن سعيير، وهو متكلم فيه، قال أبو داود: "ضعيف". وقال الأزدي: "عنده مناكير"^(٢).

ولهذا لا يُعتد بهذه المتابعة، فقد وصفها الدارقطني بالوهم؛ إذ قال: "فرواه مالك بن سعيير، عن صالح، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ووهم فيه"^(٣).

ومع ما فيه من كلام فقد خالف من هو أوثق منه وأكثر عدداً، فقد رواه الجماعة: عبدالله بن المبارك، والنضر بن شميل، والسكن بن نافع، ومحمد بن أبي عدي، وعيسى بن يونس، ومحمد بن عبدالله الأنصاري، وإبراهيم الطويل- في الراجح عنه- عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الدارقطني بعد ذكر رواية مالك بن سعيير عن صالح بن أبي الأخضر بذكر أبي هريرة رضي الله عنه: "وغيره يرويه، عن صالح، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، وهو الصواب"^(٤).

(١) لسان الميزان (١٧٥/٦).

(٢) ميزان الاعتدال (٤٢٦/٣)، لسان الميزان (٤٠٠/٩).

(٣) العلل (٢٥٢/٩) م ١٧٤٠م.

(٤) العلل (٢٥٢/٩) م ١٧٤٠م.

وسياق البيهقي يدل على ذلك؛ فقد لمز الوجه الأول بقوله: "كذا قالوا في إسناده". ثم ساق الوجه الثاني من طرق أوثق من رجال الوجه الأول.

والحديث من وجهه المحفوظ -صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم - ضعيف؛ فمداره على صالح بن أبي الأخضر، وهو ضعيف، قال ابن معين: "ليس بشيء في الزهري" ^(١).

وذكره ابن عدي في الكامل ضمن ما استنكر عليه من أحاديثه: حيث قال: "ولصالح بن أبي الأخضر غير ما ذكرت من الحديث عن الزهري وغيره، وفي بعض أحاديثه ما ينكر عليه، وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم" ^(٢).

ومما يؤكد ضعف رواية صالح بن أبي الأخضر أن هذا الحديث لا يعرف له أصل من حديث الزهري من غير هذا الوجه - كما ذكر ابن عدي - وصرح الطبراني بعد روايته أن صالحا تفرد به، ولكنه مشهور عن عروة من رواية ابنه هشام من طرق أخرجها مسلم ^(٣) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ: «المتشبع بما لم يعط، كلابس ثوبي زور».



(١) إكمال تهذيب الكمال (٣١٧/٦)، ميزان الاعتدال (٢٨٨/٢).

(٢) الكامل (١٠١/٥).

(٣) صحيح مسلم (١٦٨١/٣) ح ٢١٢٩.



الحديث [٩٢]



قال البيهقي: باب مبادئ الكفار والمفسدين والغلظ عليه
(٢٧/١٢):

٨٩٥٦- أخبرنا أبو سعد أحمد بن محمد الماليني، أخبرنا أبو أحمد
عبدالله بن عدي الحافظ، أخبرنا الحسن بن سفيان، حدثنا أبو الربيع
الزهراني، حدثنا إسماعيل بن زكريا، عن الحسن بن الحكم النخعي، عن
عدي بن ثابت، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله
ﷺ: «من بدا جفا، ومن اتبع الصيد غفل، ومن أتى أبواب السلطان
افتتن، وما ازداد أحد من السلطان قربا». قال لنا ابن سفيان في كتابي:
«إلا ازداد من الله بعدا». فلم يتكلم به أبو الربيع.

قال أبو أحمد: وهذا الحديث لا أعلم يرويه غير إسماعيل بن زكريا.

قلت: والمحفوظ ما رواه أبو داود، في كتاب السنن، عن محمد بن
عيسى، حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا الحسن بن الحكم النخعي، عن
عدي بن ثابت، عن شيخ من الأنصار، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ
بمعناه، قال: «ومن لزم السلطان افتتن، وما ازداد عبد من السلطان دنوا
إلا ازداد من الله بعدا».

٨٩٥٧- أخبرناه أبو علي الروذباري، حدثنا أبو بكر بن داسة،
حدثنا أبو داود.. فذكره غير أنه سقط ذكر محمد بن عيسى من رواية ابن
داسة أو على شيخنا^(١).

(١) لم يسقط "محمد بن عيسى" في النسخة المطبوعة للسنن كما ذكر المؤلف أنه سقط من رواية ابن داسة.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: الحسن بن الحكم النخعي، عن عدي بن ثابت،
عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.
* أخرجه عبد الله في زوائده على المسند (٤٣٠/١٤ ح ٨٨٣٦) عن
محمد بن بكار،

والبزار (١٤٤/١٧ ح ٩٧٤٣) من طريق محمد بن الصباح،
كلاهما: (محمد بن بكار، ومحمد بن الصباح) عن إسماعيل بن زكريا
الأسدي به، بنحوه.

الوجه الثاني: الحسن بن الحكم النخعي، عن عدي بن ثابت،
عن شيخ من الأنصار، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.
* هو في سنن أبي داود (٤٨٠/٤ ح ٢٨٦٠) عن محمد بن عبيد
به، بمثله.

* وأخرجه أحمد (٤٢٧/١٥ ح ٩٦٨٣) عن محمد بن عبيد به،
بمثله.

* وأخرجه ابن راهويه (٢٩٤/١ ح ٤٢٩)، وأحمد (٤٢٧/١٥ ح ٩٦٨٣)
عن يعلى بن عبيد،

وابن راهويه (٢٩٤/١ ح ٤٣٠) عن عيسى بن يونس،
كلاهما: (يعلى، وعيسى) عن الحسن بن الحكم به، بنحوه.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البيهقي، وهو:

الوجه الثالث: الحسن بن الحكم النخعي، عن عدي بن ثابت،
عن أبي البراء رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أحمد (٥٨٤/٣ ح ١٨٦١٩)، والترمذي في العلل (٦٠٨)،
وأبو يعلى (٢١٥/٣ ح ١٦٥٤)، والرويان (٢٨٥/١ ح ٣٨٣) من طريق

شريك النخعي، عن الحسن بن الحكم به، مطوّلًا لبعضهم، ومختصرًا لبعضهم.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على الحسن بن الحكم، وقد اختلف عليه، في إسناده - وتحديداً في شيخ عدي بن ثابت - على ثلاثة أوجه، وهذا بياها:

الوجه الأول: الحسن بن الحكم النخعي، عن عدي بن ثابت، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية إسماعيل بن زكريا الأسدي عنه.

الوجه الثاني: الحسن بن الحكم النخعي، عن عدي بن ثابت، عن شيخ من الأنصار، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية ثلاثة: محمد بن عبيد، وأخيه يعلى بن عبيد، وعيسى بن يونس عنه.

الوجه الثالث: الحسن بن الحكم النخعي، عن عدي بن ثابت، عن أبي البراء رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه رواية شريك النخعي عنه.

وبعد التأمل في الروايات المتقدمة، تبين لي أن الاختلاف بين إسماعيل بن زكريا، ومحمد بن عبيد، ويعلى بن عبيد، وعيسى بن يونس وشريك النخعي؛ فإن إسماعيل سمى شيخ عدي بن ثابت أبا حازم، بينما محمد، وعيسى، ويعلى أجموه، وأما شريك فجعله من مسند أبي البراء رضي الله عنه.

وبالنظر في هذا الاختلاف يتبين رجحان الوجه الثاني؛ لعدة قرائن:

الأولى: أن رواية هذا الوجه أكثر.

الثانية: أن رواه كلهم ثقات أثبات، فيعلی بن عبيد ثقة^(١)، وأخوه محمد بن عبيد الطنافسي ثقة حافظ^(٢).

الثالثة: أن الراوي عن الحسن بن الحكم في الوجه الأول؛ هو إسماعيل ابن زكريا الأسدي، وإسماعيل متكلم في حفظه، وهو صدوق يخطئ^(٣)، وقد سلك به جادة معهودة وهي: أبو حازم سلمان الأشجعي، عن أبي هريرة رضي الله عنه. فتفرده عن الحسن بن الحكم مع مخالفته غيره مما يؤيد خطئه في هذه الرواية.

الرابعة: أن الراوي عن الحسن بن الحكم في الوجه الثالث شريك النخعي، صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، ورواه على وجه لم يروه عليه غيره، وهذا مما يؤكد غلظه فيه.

ولهذا تتابع الأئمة على ترجيح الوجه الثاني؛ فقد قال أبو حاتم: "عدي بن ثابت، عن رجل من الأنصار، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ وهو أشبه"^(٤).

ولذا رجحه البيهقي فقال: "والمحفوظ ما رواه أبو داود.....حدثنا الحسن بن الحكم النخعي، عن عدي بن ثابت، عن شيخ من الأنصار، عن أبي هريرة رضي الله عنه".

والخلاصة أن المحفوظ عن الحسن بن الحكم رواية الجماعة - وهو الوجه الثاني: الحسن بن الحكم النخعي، عن عدي بن ثابت، عن شيخ من الأنصار، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم - ضعيف؛ لعلتين:

(١) التقريب (ص ٦٠٩ رقم ٧٨٤٤)

(٢) التقريب (٤٩٥ رقم ٦١١٤).

(٣) تقدمت ترجمته في الحديث (٥٥).

(٤) العلل (٦٤٦/٥ م ٢٢٣٠).

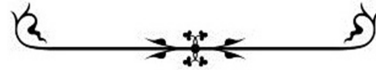
الأولى مداره على الحسن بن الحكم النخعي، قال ابن حبان: "يخطئ كثيرا، ويهم شديدا، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد"^(١).
ومما يؤيد ما تقدم أن هذا الحديث من إفادات الحسن بن الحكم النخعي عن عدي بن ثابت.
الثانية: وفيه أيضا رجل مبهم لم يُسم.



(١) المجروحين (١/٢٣٣).



الحديث [٩٣]



قال البيهقي: باب إكرام الجار (١٠٨/١٢):

٩١١٧ - أخبرنا أبو الحسين بن بشران، قال: أخبرنا أبو جعفر محمد بن عمرو الرزاز، حدثنا حنبل بن إسحاق، حدثنا الفضل بن دكين، حدثنا بشير بن مهاجر، عن مجاهد قال: كنا جلوسا عند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه وغلامه يسليخ شاة، فقال لغلامه: يا غلام، إذا فرغت فابدأ بجاننا اليهودي، حتى قالها ثلاثا، فقال رجل من القوم: كم تذكر اليهودي، أصلحك الله! قال: إني سمعت رسول الله ﷺ «يوصي بالجار حتى ظننا - أو رأينا - أنه سيورثه».

كذا قال: بشير بن مهاجر، وهو غير بشير بن سلمان، وأظنه خطأ، فقد رواه البخاري في الأفراد، عن أبي نعيم، وقال: بشير بن سلمان.

٩١١٨ - وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: حدثنا محمد بن صالح الوراق، حدثنا أحمد بن محمد بن نصير، حدثنا أبو نعيم، حدثنا بشير بن سلمان، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، نحوه.

وكذلك رواه عثمان بن عمر، ومحمد بن سابق، عن بشير بن سلمان.

٩١١٩ - وقد أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا عبد الله بن محمد الصيدلاني، حدثنا محمد بن أيوب، أخبرني أحمد بن منصور المروزي، حدثنا عبد العزيز بن أبي رزمة، حدثنا بشير أبي سماعيل، عن عبد الله بن أبي الجالد، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ، نحوه.

وقد قيل في هذا الإسناد: عن مجاهد، عن عائشة. وقيل: عن مجاهد، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وهو الثاني والعشرون من الأمالي.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: مجاهد، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (٢٢٠/٥ ح ٢٥٤١٧)، والبخاري في الأدب المفرد (ص ٥٨ ح ١٢٨)

كلاهما: (ابن أبي شيبه، والبخاري) عن أبي نعيم الفضل بن دكين به، بمثله.

* وأخرجه أبوه داود (٤٦٢/٧ ح ٥١٥٢)، والترمذي (٣٣٣/٤ ح ١٩٤٣)، والحميدي (٥٠٤/١ ح ٦٠٤)، وأحمد (٣٨/١١ ح ٦٤٩٦) من طريق سفيان بن عيينة،

والمروزي في البر والصلة (ص ١١٢ ح ٢١٦)، وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (ص ١٠١ ح ٣٢١) من طريق عبدالله بن المبارك،

والبزار (٣٧١/١٦ ح ٢٣٨٨) من طريق أبي قتيبة سلم بن قتيبة، والطحاوي في شرح المشكل (٢٢٠/٧ ح ٢٧٩٢) من طريق إسماعيل بن عمر الواسطي،

أربعتهم: (ابن عيينة، وابن المبارك، وأبو قتيبة، وإسماعيل) عن بشير بن سلمان الكندي به، بنحوه.

* وأخرجه الطبراني في الأوسط (١٠٠/٧ ح ٦٩٧٢) من طريق محمد بن عبدالله بن قهزاد، عن عبد العزيز بن أبي رزمة به، بنحوه.

* وأخرجه الترمذي (٤٦٢/٧ ح ٥١٥٢ ح ١٩٤٣)، وأحمد (٣٨/١١ ح ٦٤٩٦)، والبخاري في الأدب المفرد (ص ٥٠ ح ١٠٥)، والبزار (٣٨/١١ ح ٦٤٩٦)، والطبراني (٤٣٤/١٣ ح ١٤٢٨١) من طريق داود بن شاذور،

والطبراني (٤٥٢/١٣ ح ١٤٣١٠)، وأبو نعيم في الحلية (٣٠٦/٣) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان الثوري، عن زُييد الأيامي، كلاهما: (داود، وزُييد) عن مُجاهد به، بنحوه.

الوجه الثاني: مُجاهد، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

* أخرجَه ابن الجعد (٣٩٦/١ ح ٢٧٠٧)، وابن راهويه (١٠٠٥/٣ ح ١٧٤٥)، وأحمد (١٤٧/٤١ ح ٢٤٦٠٠)، وأبو يعلى (٦٥/٨ ح ٤٥٩٠)، وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (ص ١٠١ ح ٣٢٠)، والطبراني في مكارم الاخلاق (ص ٣٨٥ ح ٢٠٣)، وتمام في الفوائد (١٨٩/٢ ح ١٤٩٦)، والواحدي في التفسير الوسيط (٤٩/٢)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣٠٤/٥) من طريق محمد بن طلحة بن مُصرف،

وأحمد (٣٤٧/٤٢ ح ٢٥٥٣٨)، والبزار (٢٣٦/١٨ ح ٢٥٨) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم في الحلية (٣٠٦/٣) من طريق يحيى بن سعيد القطان، وأبو عوانة (١١٨/٢٠ ح ١١٤٥٢) من طريق عبد الصمد بن حسان، ثلاثتهم: (ابن مهدي، ويحيى، وعبد الصمد) عن سفيان الثوري،

كلاهما: (محمد، الثوري) عن زُييد الأيامي، عن مُجاهد به، بلفظ عند البعض: «ما زال جبريل يوصيني...»، وبنحوه عند البعض الآخر.

الوجه الثالث: مُجاهد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجَه ابن ماجه (٦٣٨/٤ ح ٣٦٧٤)، وأحمد (٤١٣/١٣ ح ٨٠٤٥) و (٤٦٩/١٥ ح ٩٧٤٦)، والبزار (٢١٢/١٦ ح ٩٣٥٧)، وأبو عوانة (١١٨/٢٠ ح ١١٤٦٠)، والطحاوي في شرح المشكل (٢٢٠/٧ ح ٢٧٩٤)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص ٨٩ ح ٢٢١)، وابن حبان (١٦٥/١٣ ح ٥٨٥٤) من طريق يونس بن أبي إسحاق، عن مُجاهد به، بلفظ عند البعض: «ما زال جبريل يوصيني...»، والبعض الآخر بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على مُجاهد بن جبر، وقد اختلف عليه وعلى من دونه في تحديد صحابه على ثلاثة أوجه، وبيانها كالتالي:

الوجه الأول: مجاهد، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي صلی الله علیه وسلم، وهذه رواية ثلاثة: بشير بن سلمان الكندي، من رواية: سفيان بن عيينة، وعبدالله بن المبارك، وإسماعيل بن عمر الواسطي، وأبي قتيبة سلم بن قتيبة، وعثمان بن عمر، ومحمد بن سابق، وأبي نعيم الفضل بن دكين، فيما رواه عنه: البخاري، وابن أبي شيبة، وأحمد بن محمد بن نصير.

ورواه حنبل بن إسحاق عن أبي نعيم الفضل بن دكين، فقال: (بشير بن مهاجر)، بدل: (بشير بن سلمان).

ورواه عبد العزيز بن أبي رزمة، فزاد بين بشير بن سلمان ومجاهد: عبدالله بن أبي مجالد.

ورواه عن مجاهد: داود بن شابور، وزيد الأيامي، من رواية سفيان الثوري، فيما رواه عنه محمد بن يوسف الفريابي.

الوجه الثاني: مجاهد، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلی الله علیه وسلم، وهذه رواية زيد الأيامي، من رواية: محمد بن طلحة بن مصرف، وسفيان الثوري، فيما رواه عنه: عبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الصمد بن حسان.

الوجه الثالث: مجاهد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلی الله علیه وسلم، وهذه رواية يونس بن أبي إسحاق السبيعي عنه.

فهذه ثلاثة أوجه عن مجاهد رواها عنه: بشير بن سلمان، وداود بن شابور، وزيد الأيامي، ويونس بن أبي إسحاق، وقد اختلف على بشير بن سلمان، وزيد الأيامي، وبيان الاختلاف الواقع على كل منهما كالتالي:

أولاً: الاختلاف الواقع على بشير بن سلمان الكندي، رواه عنه أبو نعيم الفضل بن دكين، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: رواه حنبل بن إسحاق، عن أبي نعيم الفضل بن دكين، فسمى شيخ أبي نعيم: (بشير بن مهاجر) بدل (بشير بن سلمان).

الوجه الثاني: رواه البخاري، وابن شية وأحمد بن محمد بن نصير عن أبي نعيم الفضل بن دكين، فسمّوا شيخه: بشير بن سلمان.

الوجه الثالث: رواه عبد العزيز بن أبي رزمة، عن بشير بن سلمان. فزاد في سنده بين بشير ومجاهد: عبدالله بن أبي الجالد.

وبالنظر في الاختلاف على أبي نعيم الفضل بن دكين يتبين رجحان الوجه الثاني عنه؛ لأنه من رواية اثنين، وتابعهما عليه غيره من أصحاب مجاهد.

وقد رجّح الوجه الثاني العقيلي وقال: "حديث أبي نعيم أولى"^(١). ولعلّه لأجل أنه من رواية الأكثر.

وأما الوجه الأول عن أبي نعيم فلا يصح عنه رواية هذا الوجه، وأن هذا من غلط الراوي عنه.

وكذا الوجه الثالث لا يصح عن بشير بن سلمان، ومما يدل على عدم صحة الزيادة أن الحديث رواه جمع عن مجاهد ولم يذكروا فيه عبدالله بن أبي الجالد. قال الطبراني: "لم يدخل في هذا الحديث بين بشير بن سلمان ومجاهد عبدالله بن أبي الجالد إلا عبد العزيز بن أبي رزمة"^(٢).

ثانيًا: الاختلاف الواقع على زُبيد الأيامي، رواه عنه سفيان الثوري واختلف عليه على وجهين:

(١) الضعفاء الكبير (٨١/١).

(٢) المعجم الأوسط (١٠٠/٧) ح ٦٩٧٢.

الوجه الأول: رواه محمد بن يوسف الفريابي عن الثوري فجعله من مسند عبدالله بن عمرو رضي الله عنه.

الوجه الثاني: رواه عبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الصمد بن حسان، كلهم عن الثوري؛ فجعلوه من مسند عائشة رضي الله عنها.

وبالنظر في الاختلاف على سفيان الثوري يتبين لي رجحان الوجه الثاني عنه؛ لأنهم من أوثق الرواة عنه، ولأنه تابعه غيره عليه كما تقدم، بخلاف الوجه الأول؛ فإن الراوي عن سفيان الثوري هو محمد بن يوسف الفريابي، وفي السند إليه شيخ الطبراني، ذكره الذهبي في الضعفاء، وقال ابن عدي: "يحدث بالأباطيل، فإما أن يكون مغفلاً أو يتعمد"^(١).

وبعد دراسة هذه الاختلافات يتبقى الاختلاف على **مُجاهد بن جبر**، وهو على النحو التالي:

الوجه الأول: رواه بشير بن سلمان الكندي، وداود بن شأبور عن مُجاهد عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه.

وبشير بن سلمان الكندي ثقة يغرب^(٢)، وقد تفرد بهذه الرواية مع مخالفة غيره مما يؤيد خطأه في هذه الرواية.

وأما رواية داود بن شأبور فقد جاءت مقرونة مع رواية بشير بن سلمان، فيحتمل أن يكون الحمل وقع هنا، فذكر داود بن شأبور وقع في رواية بشير بن سلمان، ثم حمل الراوي عنهما رواية بشير على رواية داود بن شأبور.

ولهذا لم يعتد الأئمة بهذه المتابعة، ورأوا أن بشير بن سلمان قد تفرد عن مُجاهد بهذه الرواية، قال البزار: "هذا الحديث لا نعلم رواه عن مجاهد إلا بشير"^(٣).

(١) ديوان الضعفاء (ص ٢٢٧).

(٢) تقريب التهذيب (ص ١٢٥ رقم ٧١٥).

(٣) المسند (٦/٣٧١ ح ٢٣٨٨).

وعليه فإن هذه الرواية غير محفوظة عن مجاهد، قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث عن مجاهد، عن عائشة، وأبي هريرة"^(١).

الوجه الثاني: رواه زُبيد الأيامي، عن مجاهد، عن عائشة رضي الله عنها.

وزُبيد ثقة ثبت^(٢)، ولا شك أن رواية زُبيد عن مجاهد هي المحفوظة عن مجاهد؛ إذ إن زُبيدًا من الثقات الأثبات؛ بخلاف بشير بن سلمان فهو ثقة يغرب، ويونس بن أبي إسحاق صدوق يهم قليلا كما سيأتي.

وقد حكم أبو زرعة وأبو حاتم والدارقطني بأن الصواب رواية زُبيد الأيامي عن مجاهد، يجعله من مسند عائشة رضي الله عنها. قال أبو حاتم: "حديث زُبيد أشبه؛ لأنه أحفظهم"^(٣).

الوجه الثالث: رواه يونس بن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ويونس بن أبي إسحاق صدوق يهم قليلا^(٤)، ولعل هذه الرواية من الروايات التي وهم فيها، ولما ساق الدارقطني الاختلاف قال: "وقول زُبيد أشبهها"^(٥) أي: رواية زُبيد الأيامي، عن مجاهد، عن عائشة رضي الله عنها الأنفة. وذلك لأن زُبيدًا أوثق وأثبت من يونس بن أبي إسحاق.

ويتلخص مما ذكر آنفًا أنه اختلف على مجاهد على ثلاثة أوجه وأرجحها عنه الوجه الثاني - مجاهد، عن عائشة رضي الله عنها - وهو اختيار أبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني.

(١) السنن (٣٣٣/٤ ح ١٩٤٣).

(٢) تقريب التهذيب (٢١٣ رقم ١٩٨٩).

(٣) العلل (٦٣١/٥ م ٢٢٢١).

(٤) تقريب التهذيب (٦١٣ رقم ٧٨٩٩).

(٥) العلل (٢٣٠/٨ م ١٥٣٨).

بقي الكلام في سماع مجاهد من عائشة رضي الله عنها، وقد أفاض أهل العلم في سماع مجاهد من عائشة رضي الله عنها، وخلافهم في ذلك مشهور؛ فمنهم من أثبتته، ومنهم من أنكره، فممن أثبتته:

- ابن المديني قال: " لا أنكر أن يكون مجاهد لقي جماعة من الصحابة، وروى عن طائفة منهم، وقد سمع من عائشة" ^(١).

- ابن حبان، قال: "ماتت عائشة سنة سبع وخمسين وولد مجاهد سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر، فذلك هذا على أن من زعم أن مجاهدا لم يسمع من عائشة كان واهما في قوله ذلك" ^(٢).

- والكلاباذي، قال: "سمع عائشة رضي الله عنها" ^(٣).

- والعلائي، قال: "وحدثه عنها في الصحيحين، وقد صرح في غير حديث بسماعه منها" ^(٤).

- وابن حجر في معرض رده على ابن أبي حاتم أن مجاهدا لم يسمع من عائشة، حيث قال: "وقع التصريح بسماعه منها عند البخاري" ^(٥).

وأما الذين أنكروه فمنهم:

- يحيى بن سعيد، قال: "لم يسمع مجاهد من عائشة رضي الله عنها" ^(٦).

- ابن معين، قال: "لم يسمع مجاهد عن عائشة رضي الله عنها" ^(٧).

- أبو حاتم، قال: "مجاهد عن عائشة رضي الله عنها مرسل" ^(٨).

(١) إكمال تهذيب الكمال (٧٨/١١).

(٢) صحيح ابن حبان (١٨٥/١).

(٣) رجال صحيح البخاري (٧٣١/٢).

(٤) جامع التحصيل (ص ٢٧٣ رقم ٧٣٦).

(٥) فتح الباري (٤١٣/١).

(٦) تهذيب الكمال (٢٣٢/٢٧).

(٧) جامع التحصيل (ص ٢٧٣ رقم ٧٣٦).

(٨) المراسيل (ص ٢٠٥ رقم ٧٥٨).

والذي يظهر أن الراجح في ذلك سماع مجاهد من عائشة رضي الله عنها؛ كما اختاره البخاري، وابن المديني، فالمثبت مقدم على النافي لأن عنده زيادة علم، كما اختاره الشيخان، فأخرجاه له، وحسبك بهما.

والحديث من وجهه المحفوظ -مجاهد عن عائشة رضي الله عنها - صحيح؛ فمجاهد سمع من عائشة على الراجح، والإسناد إلى مجاهد صحيح.





الحديث [٩٤]



قال البيهقي: باب التكلف للضيف عند القدرة عليه:
(١٥٣/١٢):

٩٢٠٠ - أخبرنا أبو نصر بن قتادة، وأبو بكر محمد بن إبراهيم الفارسي، قالوا: أخبرنا أبو عمرو بن مطر، حدثنا إبراهيم بن علي، حدثنا يحيى بن يحيى، عن درست بن زياد، عن معاوية بن طارق، عن نافع، قال: أخبرنا عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من دعي فلم يجب فقد عصى الله ورسوله، ومن دخل على غير دعوة دخل سارقا، وخرج مغيرا».

كذا قال، وإنما هو أبان بن طارق، رواه جماعة، عن درست بن زياد، عن أبان بن طارق، تفرد به عنه.

٩٢٠١ - أخبرنا أبو سعد الماليني، أخبرنا أبو أحمد بن عدي، أخبرنا محمد بن السفاح، حدثنا عباس بن يزيد النحراني، حدثنا درست بن زياد، حدثنا أبان بن طارق، فذكره بإسناده نحوه.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: درست بن زياد، عن معاوية بن طارق، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.
* لم أجده عند غير البيهقي.

الوجه الثاني: درست بن زياد، عن أبان بن طارق، عن نافع، عن
عبدالله بن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أبو داود (٥٦٩/٥ ح ٣٧٤١) عن مسدد،
والعقيلي في الضعفاء (١٦١/٢) من طريق القاسم بن أمية،
وأبو بكر في الغيلانيات (٣٤٤/١ ح ٣٥٣) من طريق الصلت بن
مسعود،

وابن الشهاب (٣١٤/١ ح ٥٢٧) من طريق نصر بن علي
الجهضمي،

أربعتهم: (مسدد، والقاسم، والصلت، ونصر) عن درست بن زياد
به، بنحوه. ورواية الصلت بلفظ: «الوليمة حق فمن لم يجب فقد...».

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على درست بن زياد، وقد
اختلف عليه في اسم شيخه على وجهين، وهما كالتالي:

الوجه الأول: درست بن زياد، عن معاوية بن طارق، عن نافع، عن
عبدالله بن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية يحيى بن يحيى التميمي.

الوجه الثاني: درست بن زياد، عن أبان بن طارق، عن نافع، عن
عبدالله بن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية خمسة: عباس بن يزيد،
ومسدد، والقاسم بن أمية، والصلت بن مسعود، ونصر بن علي.

وبالنظر في هذا الاختلاف يتبين رجحان الوجه الثاني؛ لعدة أمور:

الأول: أن رواية الوجه الثاني أكثر، بخلاف الوجه الأول، فإنه تفرد به
راو واحد.

ولذا قال البيهقي: "رواه جماعة، عن درست بن زياد، عن أبان بن طارق، تفرد به عنه".

الثاني: أن يحيى بن يحيى قد تفرد برواية الحديث عن درست بن زياد عن معاوية بن طارق، ولم يتابعه ثقة على ذلك.

والبيهقي لمز الوجه الأول بقوله: "كذا قال". ثم أشار إلى ما يرجح الثاني فقال: "وإنما هو أبان بن طارق".

والحاصل أن هذا الحديث ضعيف جداً على جميع أحواله؛ فيه درست بن زياد، وهو ضعيف، وفيه شيخه أبان بن طارق، قال أبو زرعة: مجهول، وقال ابن عدي: "أبان بن طارق هذا لا يعرف إلا بهذا الحديث، وهذا الحديث معروف به، وله غير هذا الحديث لعله حديثان أو ثلاث، وليس له أنكر من هذا الحديث"^(١).



(١) الكامل (٢/٧٠).



الحديث [٩٥]



قال البيهقي: باب الصبر على المصائب وعما تنزع النفس إليه من لذة الشهوة (١٨٢/١٢):

٩٢٤٦ - أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد، حدثنا الفضل بن عمرو، حدثنا عبدالرحمن بن سلام الجمحي، عن هشام أبي المقدم، عن أمه، عن^(١) فاطمة بنت الحسين، عن أبيها، أن النبي ﷺ قال: «من أصابته مصيبة فقال إذا ذكرها: إنا لله وإنا إليه راجعون، حدّد الله له أجرها مثل ما كان له قبل إصابته».

تفرد به هشام، روى عنه جماعة، ورواه سعيد بن أبي أيوب، عن إبراهيم بن محمد الثقفي، عن هشام بن أبي هشام، عن أمه^(٢)، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

وقيل فيه: عن محمد بن إبراهيم الثقفي، عن هشام بن أبي هشام، عن عائشة، عن النبي ﷺ، مثله.

قال البخاري: هشام هو أبو المقدم، لم يصح حديثه.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: هشام أبو المقدم، عن أمه، عن فاطمة بنت الحسين، عن أبيها، أن النبي ﷺ.

(١) سقط من نسخة المطبوع "عن" فصار، عن أمه فاطمة بن الحسين. وهذا لا يمكن وتم تصحيح ذلك من مصادر التخريج.

(٢) سقط في نسخة المطبوع، حيث جعل رواية إبراهيم بن محمد الثقفي، عن هشام بن أبي هشام، عن عائشة رضي الله عنها، بدون ذكر "عن أمه، والتصحيح من التاريخ الكبير، والضعفاء للعقيلي؛ حيث رواه من طريق إبراهيم بن محمد الثقفي بذكر "أمه".

* أخرجه الطبراني في الكبير (١٣١/٣ ح ٢٨٩٥)، وفي الأوسط (١٦١/٥ ح ٤٩٤٤) عن الفضل بن عمرو الحباب به، بمثله.

* وأخرجه أبو يعلى (١٤٨/١٢ ح ٦٧٧٧)،

والطبراني في الكبير (١٣١/٣ ح ٢٨٩٥) عن إبراهيم بن هاشم البغوي،

كلاهما: (أبو يعلى، وإبراهيم) عن عبدالرحمن بن سلام الجمحي به، بلفظ مختلف: «ما من مسلم ولا مسلمة تصيبه مصيبة، وإن قدم عهدا، فيحدث لها استرجاعا إلا أحدث الله له عند ذلك، وأعطاه ثواب ما وعده عليها يوم أصيب بها».

* وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (٢٩١/٢ ح ٧٩٠) عن وكيع،

وأحمد (٢٥٦/٣ ح ١٧٣٤) عن عباد بن عباد، ويزيد بن هارون،

والحاملي في أماليه (٣٢٩/١ ح ٣٥٣) من طريق إسماعيل بن عُلَية،

أربعتهم: (وكيع، وعباد، ويزيد، وإسماعيل) عن هشام بن أبي هشام به، بلفظ الأولين: أبي يعلى، وإبراهيم.

الوجه الثاني: هشام أبو المقدام، عن أمه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

* أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٣٢٢/١ ح ١٠٠٧)، والعقيلي

في الضعفاء (٦٤/١) من طريق عبد الله بن وهب، عن سعيد بن أبي أيوب به، بلفظ الأولين: أبي يعلى، وإبراهيم.

الوجه الثالث: هشام أبو المقدام، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

* أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٣٢٢/١ ح ١٠٠٧)، والعقيلي

في الضعفاء (٦٤/١) من طريق عبد الله بن يحيى، عن سعيد بن أبي أيوب، محمد بن إبراهيم الثقفي به، بلفظ الأولين: أبي يعلى، وإبراهيم.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على هشام أبي المقدام، وقد اختلف عليه فروي عنه الحديث على ثلاثة أوجه، وهذا بيانها:

الوجه الأول: هشام أبو المقدام، عن أمه، عن فاطمة بنت الحسين، عن أبيها، عن النبي ﷺ، وهذه رواية خمسة: عبد الرحمن بن سلام الجمحي، وكيع بن الجراح، ويزيد بن هارون، وعباد بن عباد، وإسماعيل بن عليّة.

الوجه الثاني: هشام أبو المقدام، عن أمه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ، وهذه رواية إبراهيم بن محمد الثقفي

الوجه الثالث: هشام أبو المقدام، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ، وهذه رواية محمد بن إبراهيم الثقفي.

بعد التأمل في هذه الروايات المتقدمة ظهر لي أن الاختلاف في شيخ هشام أبي المقدام وفي صحابي الحديث، فرواه وكيع وغيره عن هشام، عن أمه، عن فاطمة بنت الحسين، وجعلوا الحديث من مسند الحسين رضي الله عنه، بينما رواه إبراهيم الثقفي عن هشام عن أمه، وجعله من مسند عائشة رضي الله عنها، وكذا محمد بن إبراهيم، إلا أنه أسقط أمه، وفاطمة بنت الحسين بينه وبين عائشة رضي الله عنها.

فهذه ثلاثة أوجه رويت عن هشام أبي المقدام، وبالنظر في هذه الاختلاف يتبين رجحان الوجه الأول عنه؛ لأن رواته أكثر وأوثق، في مقابل الوجه الأول فإنه لم يروه سوى إبراهيم بن محمد الثقفي، والوجه الثالث لم يروه سوى محمد بن إبراهيم الثقفي. والظاهر أن محمد بن إبراهيم هو نفسه إبراهيم بن محمد، إلا أن اسمه ربما انقلب على الرواة عنه، خاصة وأن الراوي عنهما واحد وهو سعيد بن أبي أيوب.

ولهذا تتابع الأئمة على ترجيح الوجه الأول، وإليك كلامهم:

قال الدارقطني بعد سياقه الاختلاف عليه: "وغيره يرويه عن أبي المقدام، ويسنده عن الحسين بن علي، وهو المحفوظ عنه"^(١).

وقال البيهقي بعد سياقه للحديث من وجهه الأول: "تفرد به هشام، روى عنه جماعة".

فظاهر كلامه يدل على ترجيح أن الحديث من مسند الحسين عليه السلام، ويؤيد هذا الترجيح في الاختلاف على هشام أبي المقدام أنه رواية الجماعة عنه.

والخلاصة أن المحفوظ عن هشام أبي المقدام رواية الجماعة عنه - وهو الوجه الأول هشام أبو المقدام البصري، عن أمه، عن فاطمة بنت الحسين، عن أبيها، عن النبي صلى الله عليه وسلم - ضعيف؛ لأن مداره على أبي المقدام هشام بن أبي هشام، قال البخاري: "وهشام هذا أبو المقدام لم يصح حديثه"^(٢).

وقد تفرد بهذا الحديث المنكر عن أمه عن فاطمة بنت الحسين؛ ولذا ذكر العقيلي هذا الحديث في الضعفاء^(٣).



(١) العلل (١٨٣/١٥).

(٢) التاريخ الكبير (٣٢٢/١).

(٣) الضعفاء (٦٤/١).



الحديث [٩٦]



قال البيهقي: باب ذكر ما في الأوجاع والأمراض (١٢/٤١٢):

٩٦٥٩ - وأخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أنا أحمد بن عبيد الصفار، حدثنا عبد العزيز بن معاوية، حدثنا يحيى بن حماد، حدثنا شيخ، عن عيسى بن شبيب، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: فقد الجراد في سنة من سني عمر رضي الله عنه التي ولي فيها، فاهتم بذلك هما شديدا فبعث إلى اليمن راكبا، وراكبا إلى العراق، وراكبا إلى الشام، فسأل عن الجراد هل أري منه شيء؟ فأتاه الراكب الذي من قبل اليمن بقبضة فنثرها بين يديه، فلما رآها عمر رضي الله عنه كبر، وقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الله عز وجل خلق ألف أمة، ستمائة منها في البحر، وأربعمائة في البر، فإن أول هلاك هذه الأمة الجراد، فإذا هلك الجراد تابعت الأمم كنظام السلك».

٩٦٦٠ - وقال: حدثنا أبو خالد القرشي - وهو عبد العزيز بن معاوية - حدثنا ربيعة بن محمد بن صالح القناد أبو عبيدة، حدثنا عبيد بن واقد، عن عيسى بن شبيب، عن محمد بن المنكدر، عن جابر قال: فقد الجراد، فذكر مثله.

قال الشيخ: "كذا في كتابي: عيسى بن شبيب، والشيخ الذي رواه يحيى بن حماد عنه: عبيد بن واقد المذكور في الإسناد الثاني، والصواب: محمد بن عيسى بن شبيب، فقد رواه محمد بن يحيى الذهلي، وأحمد بن يوسف السلمي، عن يحيى بن حماد، عن عبيد بن واقد، عن محمد بن شبيب، وإنما هو محمد بن عيسى بن شبيب، فنسبه يحيى بن حماد، إلى جده، والذي يدل عليه.

٩٦٦١ - أخبرنا أبو سعد الماليني، أخبرنا أبو أحمد بن عدي الحافظ، حدثنا الحسين بن محمد بن داود، حدثنا محمد بن هشام بن أبي خيرة، حدثنا عبيد بن واقد، حدثنا محمد بن عيسى الهذلي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، قال: قلت الجراد في سنة من سني عمر التي ولي فيها، وذكر الحديث بطوله.

قال أبو أحمد بن عدي: ابن واقد لا يتابع في حديثه.

٩٦٦٢ - وأخبرنا أبو سعد، أخبرنا أبو أحمد، أخبرنا زكريا الساجي، قال: سمعت محمد بن المثني، يحدث -أظنه- عن عبيد بن واقد، عن محمد بن عيسى بن كيسان الهلال أبي يحيى، حدثنا محمد بن المنكدر، عن جابر، عن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ فذكر حديث الجراد.

قال أبو أحمد ابن عدي، حدثنا الجنيدي، حدثنا البخاري. قال: محمد بن عيسى هذا منكر الحديث.

قال أبو أحمد: قال عمرو بن علي: محمد بن عيسى بصري صاحب محمد بن المنكدر ضعيف منكر الحديث، روى عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن عمر، عن النبي ﷺ في الجراد.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: عبيد بن واقد، عن عيسى بن شبيب، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* لم أجده عند غير البيهقي.

الوجه الثاني: عبيد بن واقد، عن محمد بن شبيب، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٧/٣ ح ٥٧٢) عن داود بن حماد القيسي،

والواحد في التفسير الوسيط (٤٠١/٢) من طريق سليمان بن سيف^(١)، كلاهما: (داود، وسليمان) عن يحيى بن حماد به^(٢)، بنحوه.

الوجه الثالث: عبيد بن واقد، عن محمد بن عيسى بن شبيب، عن عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن عمر^{رضي الله عنه}، عن النبي^{صلى الله عليه وسلم}.
* لم أجده عند غير البيهقي.

الوجه الرابع: عبيد بن واقد، عن محمد بن عيسى بن كيسان، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن عمر^{رضي الله عنه}، عن النبي^{صلى الله عليه وسلم}.
* أخرجه أبو يعلى كما في المطالب العلية (٦٥٩/١٠ ح ٢٣٧٥) عن محمد بن المثنى به، بنحوه.

* وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في العظمة (١٧٨٣/٥) من طريق محمد بن أبان، وعبدالله بن عمر، وابن أبي عاصم في الأوائل (٩٠/١ ح ١١١) عن عبد الحميد بن بيان،

ثلاثهم: (محمد، وعبدالله، وعبد الحميد) عن عبيد بن واقد به، بنحوه، وزاد محمد ابن المثنى في نسبه: الهذلي.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على عبيد بن واقد، وقد اختلف عليه في اسم شيخه على أربعة أوجه، وهذا بيانها:

(١) وقع في المطبوع من تفسير الواحد تسمية شيخ يحيى بن حماد: "عبيد الله" وهو تصحيف، وقد جاء على الصواب في نوادر الأصول، وكما ذكر المؤلف.

الوجه الأول: عبيد بن واقد، عن عيسى بن شبيب، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية ربيعة بن محمد بن صالح القناد.

الوجه الثاني: عبيد بن واقد، عن محمد بن شبيب، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: يحيى بن حماد عنه.

الوجه الثالث: عبيد بن واقد، عن محمد بن عيسى بن شبيب، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، علقه البيهقي ولم يتبين لي من رواه على هذا الوجه.

الوجه الرابع: عبيد بن واقد، عن محمد بن عيسى بن كيسان، عن جابر، عن النبي ﷺ. وهذه رواية خمسة: محمد بن المثنى، ومحمد بن هشام بن أبي خيرة، ومحمد بن أبان، وعبد الله بن عمر، وعبد الحميد بن بيان.

يظهر لي أن عبيد بن واقد خلط في رواية الحديث، فرواه مرة عن محمد بن شبيب، ورواه مرة أخرى عن محمد بن عيسى بن شبيب، وقال مرة: عن محمد بن عيسى بن كيسان، ونسبه إلى هذيل مرة أخرى، وروايته عن محمد بن عيسى بن كيسان أرجح لأنه رواية الأكثر عددا.

وذهب البيهقي إلى إن الصواب هو: محمد بن عيسى بن شبيب، إذ قال: "والصواب: محمد بن عيسى بن شبيب، فقد رواه محمد بن يحيى الذهلي، وأحمد بن يوسف السلمي، عن يحيى بن حماد".

والذي يظهر لي أنهما واحد محمد بن عيسى بن شبيب، هو محمد بن عيسى بن كيسان، ولذا لم يفرق بينهما الذهبي واعتبر محمد بن عيسى بن شبيب هو محمد بن عيسى بن كيسان الهذلي^(١)

والحاصل أن الحديث من جميع وجوهه ضعيف جداً، ويصل إلى حد الإنكار سنداً ومتناً.

قال ابن عدي: "محمد بن عيسى هذا الذي أنكر عليه حديث الجراد الذي ذكرت، وله غير ذلك من الحديث الشيء اليسير"^(٢).

وقال ابن حبان: "محمد بن عيسى بن كيسان الهذلي كنيته أبو يحيى صاحب الطعام من أهل البصرة، ويقال له العبدى شيخ يروي عن محمد بن المنكدر العجائب، وعن الثقات الأوابد، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد"^(٣).

قال ابن حجر: "هذا إسناد ضعيف؛ لضعف محمد بن عيسى بن كيسان"^(٤).



(١) ميزان الاعتدال (٦٧٧/٣).

(٢) الكامل (٤٨٧/٧).

(٣) المجروحين (٢٥٧/٢).

(٤) إتحاف المهرة (٣٠٦/٥).



الحديث [٩٧]



قال البيهقي: في الزهد وقصر الأمل (١٢/٤٨٨):

٩٧٨٤ - أخبرنا أبو الحسين بن بشران، أخبرنا إسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا العباس بن محمد الدوري، حدثنا قطبة بن العلاء الغنوي، وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا علي بن محمد الميموني الرقي، حدثنا قطبة بن العلاء بن المنهال الغنوي، حدثنا سفيان الثوري، عن عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما ذئبان ضاريان في حظيرة يأكلان ويفترسان - وفي رواية الدوري: حظيرة وسعة - بأسرع فيهما من حب الشرف وحب المال في دين المرء المسلم».

تفرد به قطبة، عن الثوري، واختلف فيه على الثوري في إسناده.

٩٧٨٥ - أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرنا أبو أحمد بكر بن محمد الصيرفي، حدثنا عبدالرحمن بن روح البزار، حدثنا إبراهيم بن محمد بن عرعة، حدثنا عبد الملك الذماري، حدثنا الثوري، عن أبي الجحاف، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، نحوه.

٩٧٨٦ - وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ، حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، وأبو الحسن علي بن عيسى الحميري، وعبدالله بن سعد، وأحمد بن الخضر الشافعي، قالوا: حدثنا إبراهيم بن أبي طالب، حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا عبد الملك بن عبدالرحمن الذماري، حدثنا سفيان، عن محمد بن جحادة، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، بمثله نحو حديث الثوري، عن أبي الجحاف، عن أبي حازم، عن أبي هريرة قال:

قال رسول الله ﷺ: «ما ذئبان ضاريان جائعان أرسلتا في غنم بأسرع فسادا من حب المال والشرف في دين المرء المسلم».

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: سفيان الثوري، عن عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن أبي الدنيا في إصلاح المال (ص ٢٣ ح ١٧) عن العباس بن محمد به، بمثله.

* وأخرجه ابن أبي خيثمة (٢/٧٠٢ ح ٢٨٩٩)،

والبزار (١٢/٢٩٥ ح ٦١٢٩) عن إبراهيم بن محمد، وعمر بن الخطاب السجستاني،

والعقيلي (٣/٤٨٦ ح ١٥٤٦)، وأبو نعيم في الحلية (٧/٨٩) من طريق القاسم بن محمد بن حماد السمسار،

والعقيلي (٣/٤٨٦ ح ١٥٤٦) من طريق محمد بن إسماعيل،

خمسهم: (ابن أبي خيثمة، وإبراهيم، وعمر، والقاسم، ومحمد) عن قطبة بن العلاء به، بمثله.

الوجه الثاني: سفيان الثوري، عن أبي الجحاف داود بن عوف، عن أبي حازم سلمان الأشجعي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن أبي الدنيا في إصلاح المال (ص ١٥ ح ١٥)، وفي الأشراف في منازل الأشراف (ص ٢٩٧ ح ٤١١)،

والطبراني في الأوسط (١/٢٣٦ ح ٧٧٢) عن أحمد بن يحيى الحلواني،

وأبو نعيم في الحلية (٧/٨٩) عن الحسن بن علي بن الوليد،

ثلاثتهم: (ابن أبي الدنيا، وأحمد، والحسن) عن إبراهيم بن محمد بن عرعة به، بنحوه.

الوجه الثالث: سفيان الثوري، عن محمد بن جحادة، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.
* لم أجده عند غير البيهقي.

وللحديث أوجه أخرى لم يذكرها البيهقي، وهي:

الوجه الرابع: سفيان الثوري، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه الطبراني في المعجم الصغير (١٤٩/٢ ح ٩٤٤)، وأبو نعيم في الحلية (٨٩/٧) من طريق أبي قرة موسى بن طارق، عن سفيان الثوري به، بنحوه.

الوجه الخامس: سفيان الثوري بلغه عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن أبي حاتم (٥٨/٥ م ٨٠٠) معلقاً عن قيصة، وعبد الصمد بن حسان عن سفيان الثوري به، بنحوه.

الوجه السادس: سفيان الثوري، عن زكريا بن أبي زائدة، عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه رضي الله عنه.

* أخرجه ابن أبي حاتم (٥٨/٥ م ٨٠٠) معلقاً عن سفيان الثوري به، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على سفيان الثوري، وقد اختلف عليه في إسناده على ستة أوجه، وبيانها كالتالي:

الوجه الأول: سفيان الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية قطبة بن العلاء.

الوجه الثاني: سفيان الثوري، عن أبي الجحاف، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية عبد الملك بن عبد الرحمن الذماري، من رواية إبراهيم بن محمد بن عرعة.

الوجه الثالث: سفيان الثوري، عن محمد بن جحادة، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية عبد الملك بن عبد الرحمن الذماري، من رواية إسحاق بن إبراهيم.

الوجه الرابع: سفيان الثوري، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، من رواية أبي قرعة موسى بن طارق.

الوجه الخامس: سفيان الثوري بلغه عن النبي ﷺ، وهذه رواية: قبيصة، وعبد الصمد بن حسان. علقه ابن أبي حاتم عنهما.

الوجه السادس: سفيان الثوري، عن زكريا بن أبي زائدة، عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، علقه ابن أبي حاتم عنه.

فهذه ستة أوجه زويت عن الثوري في هذا الحديث، وقد حكم أبو حاتم، وأبو زرعة على الوجهين الأولين بأنهما وهم. ثم روى الحديث عن سفيان الثوري، عن محمد بن جحادة، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهو وهم أيضاً، رواه عنه عبد الملك بن عبد الرحمن الذماري، وهو ضعيف، وقد اضطرب في إسناده فحدث بالحديث على الوجه الثاني، والثالث وكلاهما لا يصح عن الثوري.

وأما الوجه الرابع فقد أعّله الطبراني بتفرد أبي قرّة موسى بن طارق، مما يؤيد خطؤه في هذه الرواية، قال الطبراني: "لم يروه عن سليمان التيمي إلا أبو قرّة"^(١).

فتبقى الوجه الخامس والسادس، وقد حكم أبو حاتم بأن الصواب هو الثوري بلغه عن النبي ﷺ فقال: "لم أزل أطلب أثر هذا الحديث حتى رأيت في كتاب عبد الصمد بن حسان، عن الثوري قال: قال رسول الله ﷺ ورواه أيضا قبيصة عن الثوري: قال: قال رسول الله ﷺ"^(٢).

وحكم أبو زرعة بأن الصواب هو الثوري، عن زكريا بن أبي زائدة، عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه عليه السلام. فقال: "أرى أن يكون أخذ الثوري هذا الحديث عن زكريا بن أبي زائدة، عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه، عن النبي ﷺ"^(٣).

ويتلخص مما تقدم أنه قد ثبت عن الثوري الوجه الخامس والسادس، ولا تعارض بينهما، فالثوري أسند الحديث عن زكريا بن أبي زائدة في الوجه السادس، ولم يسنده في الوجه الخامس، ولا يضره ذلك، ويحمل هذا الاختلاف عنه على أنه أرسل بغرض التخفيف، كأن يكون الحديث في مقام فتيا، أو وعظ، أو ما شابه ذلك مما لا يحتمل ذكر إسناد الحديث.

والبيهقي أشار إلى ضعف الرواية الأولى فقال: "تفرد به قطبة، عن الثوري". ثم لم يرجح شيئاً ولم يشر لذلك فقال: "واختلف فيه على الثوري في إسناده"، وكأنه لم ير شيئاً مما ذكر راجحاً، فمثله لا يخفاه كلام المتقدمين في ذلك.



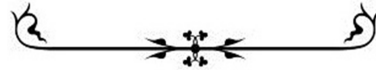
(١) المعجم الصغير (٢/١٤٩ ح ٩٤٤).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٥/٥٨ م ٨٠٠).

(٣) علل ابن أبي حاتم (٥/٥٨ م ٨٠٠).



الحديث [٩٨]



قال البيهقي: باب الزهد وقصر الأمل (٢٣/١٣):

٩٨٩٨- أخبرنا أبو محمد بن يوسف، أخبرنا أبو سعيد بن الأعرابي، حدثنا سعدان بن نصر، حدثنا إسحاق بن يوسف، حدثنا عوف الأعرابي عن أبي رجاء،

وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرني عبدالله بن محمد الكعي، حدثنا محمد بن أيوب، أخبرنا أبو أيوب، أخبرنا أبو الوليد، حدثنا سلم بن زهير، حدثنا أبو رجاء، عن عمران بن حصين رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «اطلعت في الجنة؛ فرأيت أكثر أهلها الفقراء».

وفي رواية عوف قال: قال رسول الله ﷺ: «اطلعت في الجنة؛ فكان أكثر أهلها الفقراء»، ثم اتفقا قال: «واطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء». رواه البخاري في الصحيح عن أبي الوليد. وعثمان بن الهيثم عن عوف. وكذا قاله عبد الوارث عن أيوب، عن أبي رجاء، عن عمران رضي الله عنه.

قال البخاري: وقال صخر، وهما بن نجيح، عن أبي رجاء، عن ابن عباس رضي الله عنه.

٩٨٩٩- وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرنا أبو بكر بن سلمان، حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي، حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا حماد بن نجيح، وصخر بن جويرية، قال: حدثنا أبو رجاء العطاردي؛ سمعت ابن عباس رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اطلعت في الجنة، فإذا عامة أهلها الفقراء، والمساكين، واطلعت في النار؛ فإذا أهلها - أو قال: أكثر أهلها - النساء»، رواه مسلم من حديث أبي الأشهب، عن أبي رجاء، عن ابن عباس رضي الله عنه.

٩٩٠٠ - أخبرنا أبو محمد عبدالله بن يوسف الأصبهاني، أخبرنا أبو عبدالله محمد بن يعقوب الحافظ، حدثنا محمد بن عبد الوهاب الفراء، أخبرنا جعفر بن عون، أخبرنا سعيد بن أبي عروبة، عن أبي رجاء العطاردي، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اطلعت في النار؛ فرأيت عامة أهلها النساء، واطلعت في الجنة؛ فرأيت عامة أهلها المساكين».

٩٩٠١ - وحدثنا أبو بكر بن فورك، أخبرنا عبدالله بن جعفر، حدثنا يونس بن حبيب، حدثنا أبو داود، حدثنا أبو الأشهب، وجرير بن حازم، وسلم بن زريق، وحماد بن نجيح، وصخر بن جويرية، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين رضي الله عنه، وابن عباس رضي الله عنه قالوا: قال رسول الله ﷺ: «نظرت في الجنة، فإذا أكثر أهلها الفقراء، ونظرت في النار؛ فإذا أكثر أهلها النساء».

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: أبو رجاء العطاردي عمران بن ملحان، عن عمران بن حصين رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه البخاري (١١٧/٤ ح ٣٢٤١) عن أبي الوليد هشام بن عبد الملك به، بمثله.

* وأخرجه البخاري (٣١/٧ ح ٥١٩٨) عن عثمان بن الهيثم به، بمثله.

* وأخرجه الترمذي (٢٩٦/٤ ح ٢٦٠٣) من طريق محمد بن أبي عدي، ومحمد بن جعفر، وعبد الوهاب الثقفي،

وابن حبان (٤٩٣/١٦ ح ٧٤٥٥) من طريق النضر بن شميل،

أربعتهم: (ابن أبي عدي، وابن جعفر، والثقفى، وابن شميل) عن عوف بن أبي جميلة به، بمثله.

* وأخرجـه النسائي في الكبرى (٨/٣٠٠ ح ٩٢١٦) عن بشر بن هلال، وعمران بن موسى، عن عبد الوارث بن سعيد به، بنحوه.

* وأخرجـه عبد الرزاق في المصنف (١١/٣٠٥ ح ٢٠٦١٠) - ومن طريقـه أحمد (٤/٤٤٣ ح ١٩٩٢٧)، والطبراني في الكبير (١٨/١٣١ ح ٢٧٥) - من طريق قتادة، عن أبي رجاء العطاردي عمران بن ملحان به، بمثله، وذكر في أوله قصة.

الوجه الثاني: أبو رجاء العطاردي عمران بن ملحان، عن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه النسائي في الكبرى (٨/٣٠٠ ح ٩٢١٩)، من طريق عثمان بن عمر،

وأحمد (٣/٥٠٦ ح ٢٠٨٦) عن وكيع،

كلاهما: (عثمان، ووكيع) عن حماد بن نجيح به، بمثله.

* وأخرجـه النسائي في الكبرى (٨/٣٠٠ ح ٩٢١٩) من طريق المعافى بن عمران الموصلي،

وابن الجعد في مسنده (ص ٤٤٧ ح ٣٠٤٤)، ومن طريقـه الطبراني في الكبير (١٢/١٦٢ ح ١٢٧٦٥)، والآجـري في الشريعة (٣/١٣٥٠ ح ٩١٨)،

كلاهما: (المعافى، وابن الجعد) عن صخر بن جويرية به، بمثله.

* وأخرجـه مسلم (٤/٢٠٩٦ ح ٢٧٣٧) عن شيبان بن فروخ، عن أبي الأشهب جعفر بن حيان به، بمثله.

* وأخرجـه النسائي في الكبرى (٨/٣٠٠ ح ٩٢١٨) عن أبي داود سليمان بن سلم، عن جعفر بن عون به، بمثله

* وأخرجـه مسلم (٤/٢٠٩٧ ح ٢٧٣٧) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة،

وهناد بن السريّ في الزهد (١٧١/١) عن عبدة بن سليمان،

ثلاثتهم: (أبو أسامة، وابن عون، وابن سليمان) عن سعيد بن أبي عروبة به، بمثله.

* وأخرجه مسلم (٢٠٩٦/٤ ح ٢٧٣٧)، والنسائي في الكبرى (٣٠٠/٨ ح ٩٢١٧)، والطبراني في الكبير (١٦٣/١٢ ح ١٢٧٦٨) من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي،

ومسلم (٢٠٩٦/٤ ح ٢٧٣٧)، والترمذي (٢٩٦/٤ ح ٢٦٠٢)، وأحمد (٣٥٩/١ ح ٣٣٨٦) من طريق إسماعيل بن إبراهيم ابن غلية، والطبراني في الكبير (١٦٣/١٢ ح ١٢٧٦٩) من طريق داود بن الزريقان،

والأجوري في الشريعة (١٣٥٠/٣ ح ٩١٩) من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، أربعتهم: (الثقفي، وابن غلية، وابن الزريقان، والطفاوي) عن أيوب السخيتاني،

والطبراني في الكبير (١٦٣/١٢ ح ١٢٧٦٩) من طريق مطر الوراق، كلاهما: (أيوب، ومطر الوراق) عن أبي رجاء العطاردي عمران بن ملحان به، بمثله.

الوجه الثالث: أبو رجاء العطاردي عمران بن ملحان، عن عمران بن حصين، وابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.

* هو عند الطيالسي (١٧١/٢ ح ٨٧٢) عن أبي الأشهب جعفر بن حيان السعدي، وجريز بن حازم، وسلم بن زهير، وحماد بن نجيح، وصخر بن جويرية به، بمثله.

* وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٨١/٤ ح ٢٤١٥) من طريق محمد بن السكن، عن سلم بن زهير به، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على أبي رجاء العطاردي
عمران بن ملحان، وقد اختلف عليه وعلى من دونه في الإسناد على ثلاثة
أوجه، وبيانها كالتالي:

الوجه الأول: أبو رجاء العطاردي، عن عمران بن حصين رضي الله عنه، عن
النبي ﷺ. وهذه رواية أربعة: عوف بن أبي جميلة، وقتادة، وأيوب
السختياني، من رواية عبد الوارث. وسلم بن زبير، من رواية أبي الوليد
الطيالسي.

الوجه الثاني: أبو رجاء العطاردي، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.
وهذه رواية ستة: أيوب السختياني، من رواية: عبد الوهاب بن عبد المجيد
الثقفي، وابن علية، وداود بن الزرقان، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي.
وصخر بن جويرية، من رواية: المعافى بن عمران الموصلي، وعلي بن الجعد.
وأبي الأشهب من رواية شيان بن فروخ عنه. وسعيد بن أبي عروبة،
وحماد بن نجيح، من رواية: عثمان بن عمر، ووكيع بن الجراح. ومطر
الوراق.

الوجه الثالث: أبو رجاء العطاردي، عن عمران بن حصين، وابن
عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية أبي داود الطيالسي، عن أبي
الأشهب، وجريز بن حازم، وحماد بن نجيح، وصخر بن جويرية، وسلم بن
زبير. ورواه عن سلم بن زبير سكن بن سليمان الأزدي.

يظهر من العرض الآنف أنه اختلف على من دون أبي رجاء
العطاردي، وهم أيوب السختياني، وصخر بن جويرية، وحماد بن نجيح،
وسلم بن زبير، وأبو الأشهب ودراسة الاختلاف عليهم على النحو التالي:
أولاً: الاختلاف على أيوب السختياني، اختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: رواه عبد الوارث بن سعيد، عن أيوب السخيتاني، فجعله من مسند عمران بن حصين رضي الله عنه.

الوجه الثاني: رواه أربعة وهم: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وابن علية، وداود بن الزريقان، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي، عن أيوب السخيتاني، فجعلوه من مسند ابن عباس رضي الله عنه.

وبالنظر في هذا الاختلاف على أيوب السخيتاني يتبين رجحان الوجه الثاني؛ لعدة قرائن:

الأولى: أن رواية هذا الوجه أكثر.

الثانية: أن رواته كلهم ثقات، وفيهم من هو مقدم في أيوب السخيتاني، وهو ابن علية، والثقفي، سئل الدارقطني عن أرفع من عنده من أصحاب أيوب السخيتاني فقال: "حماد بن زيد، وعبد الوارث، وابن علية، وعبد الوهاب الثقفي" ^(١).

ولهذا تتابع الأئمة على ترجيح الوجه الثاني، وإليك كلامهم:

قال أبو القاسم البغوي: "روى هذا الحديث غير واحد عن أيوب، عن أبي رجاء رضي الله عنه، عن ابن عباس رضي الله عنه. ورواه عبد الوارث، عن أيوب، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وخالف رواية الجميع" ^(٢).

وقال أبو مسعود الدمشقي: "إنما رواه عن أيوب كذلك عبد الوارث، وسائر أصحاب أيوب يقولون: عن أيوب، عن أبي رجاء، عن ابن عباس. وقد رواه أبو الأشهب، وابن أبي عروبة، وابن علية، والثقفي، وعاصم بن هلال وجماعة عن أيوب، عن أبي رجاء، عن ابن عباس رضي الله عنه" ^(٣).

(١) العلل ومعرفة الرجال، رواية: المروزي (ص ١٤٥)، الطبقات الكبير (٢٩١/٩)، سؤالات أبي عبد الله بن بكير (ص ١٢١).

(٢) مسند ابن الجعد (ص ٤٤٧).

(٣) تحفة الأشراف (٤٢/٨).

ثانيًا: الاختلاف على صخر بن جويرة، اختلف عليه على وجهين، ودراسة الاختلاف عنه على النحو التالي:

الوجه الأول: رواه المعافى بن عمران الموصلي، وعلي بن الجعد، عن صخر بن جويرة، فجعله من مسند ابن عباس رضي الله عنه.

الوجه الثاني: رواه أبو داود الطيالسي عن صخر بن جويرة، فجمع بين ابن عباس، وعمران بن حصين.

والصحيح عنه الوجه الأول، كما أشار إلى ذلك ابن أبي حاتم؛ حيث قال: "أبو الأشهب جعفر بن حيان، وحماد بن نجيح، وصخر بن جويرة؛ فإنهم يروون عن أبي رجاء العطاردي، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، لا يذكرون عمران بن حصين رضي الله عنه"^(١).

ثالثًا: الاختلاف على حماد بن نجيح، اختلف عليه على وجهين، ودراسة الاختلاف عنه على النحو التالي:

الوجه الأول: رواه عثمان بن عمر، ووكيع بن الجراح، عن حماد بن نجيح، فجعله من مسند ابن عباس رضي الله عنه.

الوجه الثاني: رواه أبو داود الطيالسي، عن حماد بن نجيح، فجمع بين ابن عباس رضي الله عنه، وعمران بن حصين رضي الله عنه.

والصحيح عنه الوجه الأول، والخطأ من أبي داود الطيالسي، وقد صوّب ابن أبي حاتم من هذين الوجهين رواية عثمان ووكيع يجعله من مسند ابن عباس رضي الله عنه وحده حيث قال: "أبو الأشهب جعفر بن حيان، وحماد بن نجيح، وصخر بن جويرة؛ فإنهم يروون عن أبي رجاء العطاردي، عن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، لا يذكرون عمران بن حصين رضي الله عنه"^(٢).

(١) العلل (٦٩٥/٣).

(٢) العلل (٦٩٥/٣).

رابعًا: الاختلاف على سلم بن زبير، اختلف عليه على وجهين،
ودراسة الاختلاف عنه على النحو التالي:

الوجه الأول: رواه أبو الوليد هشام بن عبد الملك عن سلم بن زبير،
فجعله من مسند عمران بن حصين رضي الله عنه.

الوجه الثاني: رواه أبو داود الطيالسي، والسكن بن سليمان عن سلم
بن زبير، فجمع بين ابن عباس رضي الله عنه، وعمران بن حصين رضي الله عنه.

خطأ النقاد أبا داود الطيالسي في روايته الجمع بين ابن عباس رضي الله عنه
وعمران بن حصين رضي الله عنه.

ومن بين ذلك أبو حاتم؛ حيث سئل عن هذه الرواية فخطأها، وعلل
ذلك بأن بعض أصحاب أبي رجاء روه عنه عن عمران، وبعضهم روه عنه
عن ابن عباس، قال أبو حاتم: "ولا أعلم واحدًا منهم يجمع عن أبي رجاء
بين ابن عباس وعمران بن حصين، عن النبي صلى الله عليه وسلم"^(١).

وقال أبو محمد - ابن أبي حاتم -: "وأما أبو الأشهب جعفر بن
حيان، وحماد بن نجيح، وصخر بن جويرية، فإنهم يروون عن أبي رجاء
العطاردي، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، لا يذكرون عمران بن حصين"^(٢).

وقال الخطيب: "كذا روى أبو داود الطيالسي هذا الحديث، وخلط
في جمعه بين روايات هؤلاء الخمسة، وذلك أن أبا الأشهب جعفر بن
حيان، وحماد بن نجيح، وصخر بن جويرية كانوا يروونه عن أبي رجاء
العطاردي، عن ابن عباس وحده، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وكان سلم بن زبير يرويه
عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين وحده، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وأما جرير بن

(١) العلل (٦٩٥/٣).

(٢) المرجع السابق (٦٩٦/٣).

حازم فلا نعلم كيف كان يرويّه؛ لأنه لم يقع إلينا حديثه إلا من رواية أبي داود هذه مجموعاً مع رواية غيره^(١).

وأما رواية: سكن بن سليمان، عن سلم بن زبير على هذا الوجه فلا يعتد بها كما يظهر من حاله؛ فقد ذكره البخاري في التاريخ وسكت عنه، وكذا أبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات^(٢).

وقد خالف أبا الوليد، وهو أوثق منه، كما جاء في الوجه الأول، وعلى هذا فإن هذا الوجه غير محفوظ عن سلم بن زبير.

خامساً: الاختلاف على أبي الأشهب جعفر بن حيان، اختلف عليه على وجهين، ودراسة الاختلاف عنه على النحو التالي:

الوجه الأول: رواه شييان بن فروخ، عن أبي الأشهب جعفر بن حيان فجعله من مسند عمران بن حصين رضي الله عنه.

الوجه الثاني: رواه أبو داود الطيالسي، عن أبي الأشهب جعفر بن حيان فجمع بين ابن عباس، وعمران بن حصين رضي الله عنه.

وبالنظر في الاختلاف على أبي الأشهب جعفر بن حيان يتبين رجحان الوجه الأول عنه؛ لعدم صحة الوجه الثاني عنه والخطأ من أبو داود الطيالسي ويظهر أنه لم يضبط حديثه هذا كما نص على ذلك الأئمة آنفاً.

والخلاصة في عرض الاختلاف على أبي رجاء العطاردي أن الوجه الثالث لا يصح، ويتبقى الوجهان الآخران: الأول، والثاني.

وقد اختلف النقاد في هذين الوجهين على قولين:

(١) الفصل للوصول المدرج في النقل (٨٧٩/٢).

(٢) التاريخ الكبير (١٨١/٤)، الجرح والتعديل (٢٨٨/٤)، الثقات (٣٠٦/٨).

القول الأول: ترجيح رواية من رواه عن ابن عباس وحده، قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه صخر بن جويرية، وأيوب، وحماد بن نجيح، عن أبي رجاء العطاردي، حدثنا ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ؛ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ وَالْمَسَاكِينَ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ». قال أبي: رواه عوف، وسلم بن زهير، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال أبي: ابن عباس أشبه؛ لأنَّ أيوب أحفظهم وأشبههم" ^(١).

القول الثاني: أنَّ كلا الوجهين محفوظ، قال الترمذي: "هكذا يقول عوف عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين رضي الله عنه. ويقول أيوب عن أبي رجاء عن ابن عباس رضي الله عنه. وكلا الإسنادين ليس فيهما مقال، ويحتمل أن يكون أبو رجاء سمع منهما جميعاً، وقد روى غير عوف أيضاً هذا الحديث عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين" ^(٢).

وهو ظاهر كلام الخطيب، فقد قال: "والحديث عند أبي رجاء عن ابن عباس رضي الله عنه، وعن عمران جميعاً رضي الله عنه" ^(٣).

وعلى كل حال فالحديث من كلا الوجهين صحيح، فهو من الوجه الأول في صحيح البخاري، ومن الوجه الثاني في صحيح مسلم.



(١) العلل (٦٨/٥).

(٢) سنن الترمذي (٧١٦/٤).

(٣) الفصل للوصل المدرج (٨٧٩/٢).



الحديث [٩٩]



قال البيهقي: فصل الصبر على المصائب، وعمّا تنزع النفس إليه (٨٦/١٣):

٩٩٩٦ - أخبرنا أبو محمد بن يوسف، أخبرنا أبو سعيد بن الأعرابي، حدثنا عبدالرحمن بن خلف، والقطراني قالا: حدثنا عمرو بن مرزوق، حدثنا زائدة، عن الأعمش، عن سليمان بن مسهر، عن خرشة بن الحر، عن أبي ذر رضي الله عنه قال: كنت مع النبي ﷺ في المسجد فقال: «انظر أرفع رجل في المسجد في عينك». قال: فرفعت رأسي فإذا رجل محتجى بحلّة في حلقة يحدثهم فقلت: هذا؟ فقال: «طأطئ برأسك فانظر إلى أوضع رجل ترى في المسجد في عينك». فنظرت فإذا رجل مسكين ضعيف فقلت: هذا؟ فقال: «والذي نفسي بيده، لهذا يوم القيامة خير عند الله من تراب الأرض من هذا».

٩٩٩٧ - وأخبرنا أبو محمد بن يوسف، أخبرنا أبو سعيد بن الأعرابي، أخبرنا الحسن بن عفان، حدثنا ابن نمير، عن الأعمش، ح وأخبرنا أبو الحسين بن بشران، أخبرنا إسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني، حدثنا يعلى بن عبيد، قال: قال الأعمش، عن زيد بن وهب، عن أبي ذر رضي الله عنه قال: كنت مع رسول الله ﷺ في المسجد فقال: «يا أبا ذر أرفع بصرك فانظر أرفع رجل تراه في المسجد». فقال: فنظرت فإذا رجل محتجى بحلّة يحدث حلقة، فقلت: هذا؟ قال: «طأطئ رأسك فانظر إلى أوضع إنسان في المسجد». فنظرت فإذا رجل مسكين ضعيف فقلت: هذا؟ فقال: «والذي نفسي بيده لهذا خير من ملء الأرض مثل هذا». لفظ حديث يعلى.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: الأعمش، عن سليمان بن مسهر، عن خرشة بن الحر، عن أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أحمد^(١) (٣١٤/٣٥ ح ٢١٣٩٨)، والحرث (٩٨٧/٢ ح ١١٠٢) عن معاوية بن عمرو الأزدي، عن زائدة بن قدامة به، بنحوه.
* وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (٧٧/٧ ح ٣٤٣١٧)، وأحمد (٣١٤/٣٥ ح ٢١٣٩٥)، عن وكيع،

وابن حبان (٤٥٦/٢ ح ٦٨١) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، كلاهما: (وكيع، وحماد) عن الأعمش به، بنحوه.

الوجه الثاني: الأعمش، عن زيد بن وهب، عن أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (٧٧/٧ ح ٣٤٣١٦)، وأحمد (٣١٤/٣٥ ح ٢١٣٩٦)، عن يعلى بن عبيد به، بنحوه.
* وأخرجه أحمد (٣١٤/٣٥ ح ٢١٣٩٦) عن عبدالله بن نمير به، بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (٧٧/٧ ح ٣٤٣١٦)، وأحمد (٣٨٩/٣٥ ح ٢١٤٩٣)، وهناد بن السري (٤١٦/٢)، والبخاري (٣٩٢/٩ ح ٣٩٧٩) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، وأحمد (٣١٤/٣٥ ح ٢١٣٩٧) عن محمد بن عبيد، كلاهما: (أبو معاوية، ومحمد) عن الأعمش به، بنحوه.

(١) جاء في المطبوع من مسند أحمد بن حنبل: "عن أبي معاوية" وهو تصحيف والصحيح معاوية كما دلت عليه طرق التخريج.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البيهقي، وهو:

الوجه الثالث: الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

*أخرج البزار (٤١٤/٩ ح ٤٠١٨) من طريق يونس بن بكير الشيباني، عن الأعمش، بنحوه.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على الأعمش، وقد اختلف عليه، فروي عنه على ثلاثة أوجه وهذا بياها:

الوجه الأول: الأعمش، عن سليمان بن مسهر، عن خرشة بن الحر، عن أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية ثلاثة: زائدة بن قدامة، ووكيع، وحماد بن أسامة عنه.

الوجه الثاني: الأعمش، عن زيد بن وهب، عن أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية أربعة: يعلى بن عبيد، وأبو معاوية محمد بن خازم، وعبد الله بن نمير، ومحمد بن عبيد عنه.

الوجه الثالث: الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: يونس بن بكير الشيباني.

مما تقدّم يتبيّن أن الأعمش يروي هذا الحديث عن شيخين، هما: سليمان بن مسهر، وزيد بن وهب.

وبالنظر في الاختلاف على الأعمش يتبيّن قوة رواة الوجهين عنه، وخاصة من رواه عنه عن زيد بن وهب؛ حيث أن فيهم من هو من أثبت الناس عنه.

ورواية الأعمش للحديث تارة عن شيخه سليمان، وتارة عن شيخه زيد بن وهب يحتمل أنه حفظه هكذا عنهما، وحدّث به على الوجهين؛ وذلك لثقة الرواة عنه في كلا الوجهين. وأيضاً فإن الأعمش كثير الحديث، واسع الرواية، فلا يبعد عليه ذلك.

وأما الوجه الثالث فلا يصح عن الأعمش فهو من رواية يونس بن بكير وهو صدوق يخطئ^(١) وقد انفرد به خالف من هو أوثق منه وإلى ذلك أشار البزار فقال: "ولا نعلم توبع يونس بن بكير على روايته هذه عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي"^(٢).

والحديث من وجهيه الأول والثاني صحيح، والله أعلى وأعلم.

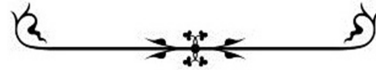


(١) التقريب (٧٩٠٠).

(٢) مسند البزار (٤١٤/٩).



الحديث [١٠٠]



قال البيهقي: باب الجود والسخاء (٣٠٣/١٣):

١٠٣٦٩ - أخبرنا أبو علي الروذباري، حدثنا الحسين بن الحسن بن أيوب الطوسي، حدثنا أبو خالد العقيلي، حدثنا عبد الرحيم بن حماد الثقفي، حدثنا الأعمش، عن إبراهيم، أن ابن مسعود قال: إن النبي ﷺ قال: «تجافوا عن ذنب السخي، فإن الله تعالى آخذ بيده كلما عثر».

هكذا جاء منقطعا بين إبراهيم، وابن مسعود.

وقيل: عبد الرحيم بن حماد، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «تجاوزوا...» فذكره.

١٠٣٧٠ - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني أبو الفرج أحمد بن محمد بن الصامت، وكان من علماء الإسلام ببغداد، حدثنا محمد بن موسى بن سهل، حدثنا إبراهيم بن أحمد بن النعمان، حدثنا عبد الرحيم بن حماد المصري.. فذكره.

وهذا إسناد مجهول ضعيف. وعبد الرحيم ينفرد به، واختلف عنه في إسناده.

✧ تخريج أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: عبد الرحيم بن حماد الثقفي، عن الأعمش، عن

إبراهيم، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* لم أجده عند غير البيهقي.

الوجه الثاني: عبد الرحيم بن حماد الثقفي، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٠٨/٤) من طريق إبراهيم بن حماد الأزدي، عن عبد الرحيم به، بمثله.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البيهقي، وهو:

الوجه الثالث: عبد الرحيم بن حماد الثقفي، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

* أخرجه ابن منده في الأمالي (ص ٤١٣ ح ٤٠٠)، وأبو القاسم الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/٢٦٢ ح ١٥٤٨) من طريق أبي خالد يزيد بن محمد العقيلي، عن عبد الرحيم بن حماد الثقفي، بمثله.

✧ دراسة الاختلاف والحكم عليه:

هذا الحديث - كما ساقه البيهقي - مداره على عبد الرحيم بن حماد الثقفي، وقد اختلف عليه، فروي عنه على ثلاثة أوجه، وهذا بياؤها:

الوجه الأول: عبد الرحيم بن حماد الثقفي، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، وهذه رواية أبي خالد يزيد بن محمد العقيلي عنه.

الوجه الثاني: عبد الرحيم بن حماد الثقفي، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ، وهذه رواية اثنين: إبراهيم بن حماد الأزدي، وإبراهيم بن أحمد بن النعمان عنه.

الوجه الثالث: عبد الرحيم بن حماد الثقفي، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، وهذه رواية أبي خالد يزيد بن محمد العقيلي عنه.

هذا الحديث مداره على عبد الرحيم بن حماد، وهو ضعيف، وقد ذكره العقيلي بالضعفاء فقال: "وله عن الأعمش مناكير وما لا أصل له من حديث الأعمش"^(١)، وقال أبو نعيم بعد أن أخرجه: "غريب من حديث الأعمش، لم نكتبه إلا من هذا الوجه" مما يعني أن عبد الرحيم تفرد به عن الأعمش، ومثله لا يحتمل تفرده.

وأعلاه البيهقي بتفرد عبد الرحيم فقال: "وهذا إسناد مجهول ضعيف. وعبد الرحيم ينفرد به، واختلف عنه في إسناده".

والحاصل أنه معلول من وجوه كثيرة منها: التفرد، والاضطراب؛ مما يدل على عدم ضبطه لهذا الحديث. والله أعلى وأعلم.



(١) الضعفاء (٨١/٣).

الخاتمة

وتشتمل على:

✧ النتائج

✧ التوصيات

الخاتمة

وفي ختام بحثي أحمد الله حمداً لا ينقضي، وأشكره شكراً لا ينتهي، أن وفقني لإتمام البحث وإنجازه، وأسأله سبحانه أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وموجباً لرضوانه العظيم.

كما أحب أن أخص أهم النتائج التي توصلت إليها وأهم التوصيات:

١ - أن منهج البيهقي في نقد الأحاديث التي ذكر فيها اختلافاً بزيادة راوٍ أو إبداله هو منهج المحدثين.

٢ - لم يكن للبيهقي والأئمة من قبله منهج مطرد في عرض أوجه الخلاف بين الوجهين أو الأوجه، فأحيانا يسند الإمام الوجهين وأحيانا يعلق أحدهما، وقد يكون الأصح هو المعلق.

٣ - طريقة البيهقي في بيان الوجه المعلوم ترتكز على التصريح أو الاستنباط، والتصريح كثير في كلام المتأخرين، بينما يقل وجوده في كلام الأئمة المتقدمين، وذلك لوجود الملكة الخاصة بتمييز الصحيح من السقيم عند أغلبهم، فيكتفون بمجرد الإشارة.

٤ - وجود العلاقة الدقيقة بين الزيادة في الإسناد وبين الانقطاع، وهي علاقة تتضح في مجيء زيادة راوٍ في السند، فإما أن تكون الزيادة راجحة فيكون الإسناد متصلاً، وإما أن يكون الإسناد الزائد مرجوحاً فيكون الحكم للإسناد الناقص ويكون الإسناد منقطعاً.

٥ - هناك قرائن ترجح الزيادة في الإسناد، وأخرى ترجح كونها وهماً، وهذا طبعاً لا يتأتى إلا بعد استنفاد الطرق في الترجيح بينهما.

٦ - حكم البيهقي على الأحاديث التي ذكر فيها اختلافاً بزيادة راوٍ أو إبداله يقوم على قرائن ودلالات وأمارات يحكم من خلالها، وليست هذه القرائن مطردة في كل الأحوال.

التوصيات:

١- أن مما ينبغي العناية به إعادة تحقيق كتاب (الجامع لشعب الإيمان) للبيهقي، فطبعااته الموجودة الآن ينقصها كثير من التدقيق والتحقيق العلمي، خصوصاً مع إمكانية الحصول في هذا الزمان على نسخ عديدة وعتيقة ومتقنة للكتاب.

٢- ومما ينبغي أيضاً دراسة باقي الأحاديث التي ذكر فيها البيهقي اختلافًا في بقيّة كتبه، عدا (السنن الكبرى)، و (الخلافات) فقد سُجِّل فيه رسائل علميّة والله الحمد.

٣- ومما ينبغي كذلك جمع الأحاديث التي أعلها البيهقي بالتفرد في كتابه الجامع لشعب الإيمان، وبقية كتبه الأخرى.

٤- وكذلك جمع أقوال البيهقي على متون الأحاديث؛ من شرح عبارة، أو تفسير غريب، أو حل إشكال، أو استنباط حكم، أو بيان سبب الورد، وغير ذلك، وذلك في كتابه (الجامع لشعب الإيمان) وبقية كتبه.

هذا صلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.



الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الرواة المترجم لهم.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة

سورة يونس

٤٧٧	٦٢	﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ﴿٦٢﴾

سورة الزلزلة

٤٣٠	١	﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ ﴿١﴾
٤٣٠	٤	﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ ﴿٤﴾

فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	طرف الحديث
١٤٤	أتيت على سماء الدنيا ليلة أسري بي، فإذا فيها رجال تقطع ألسنتهم ..
١٤٤	أتيت ليلة أسري بي على قوم تقرض شفاههم بمقاريض من نار، فقلت من هؤلاء ..
٨٩	الاختصار في الصلاة استراحة أهل النار
١٨٩	إذا عاد الرجل أخاه المسلم فإنه في خراف الجنة حتى يرجع
١٧٨	إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال، وليقل له الذي يشمته ..
١٧٨	إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله، وليرد عليه يرحمك الله، وليرد عليهم يهديكم ..
١٧٩	إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله، وليقل له يرحمكم الله، وليقل يهديكم الله ..
١٢٤	أربع إذا كن فيك فلا عليك ما فاتك من الدنيا حفظ أمانة، وصدق حديث ..
٣١١	استعفوا من السؤال ما استطعتم
٣٤	أطعمنا رسول الله ﷺ لحوم الخيل، ونهانا عن لحوم الحمر الأهلية
٢٦٠	اطلبوا الخير دهركم كله، وتعرضوا لنفحات رحمة الله؛ فإن الله نفحات من رحمته ..
٥٢١	اطلعت في الجنة، فإذا عامة أهلها الفقراء، والمساكين، واطلعت في النار؛ فإذا أهلها ..

الصفحة	طرف الحديث
٥٣٠	اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ؛ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ وَالْمَسَاكِينَ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَإِذَا ..
٥٢١	اطلعت في الجنة؛ فرأيت أكثر أهلها الفقراء
٥٢٢	اطلعت في النار؛ فرأيت عامة أهلها النساء، واطلعت في الجنة؛ فرأيت عامة ..
٣٠٤	أفضل الصلاة بعد المفروضة الصلاة في جوف الليل، وأفضل الصيام بعد رمضان ..
٧٠	أفضلكم من تعلّم القرآن وعلمه
١٥٩	إمارة السُّفهاء، واستخفافا بالدم، وقطيعة الرحم، وكثرة الشرط، ونشئًا يتخذون ..
٩٥	أمرني أن أنظر إلى من هو دوني، ولا أنظر إلى من هو فوقي، وأمرني بحُب ..
٣٠٨	إن أسوأ الناس سرقة الذي يسرق صلاته
٤٥٤	إن أعجل الطاعة ثواباً صلة الرحم، حتى إن أهل البيت ليكونون فجّاراً ينمي أموالهم ..
٤٣٠	إن الأرض لتخبر يوم القيامة بكل عمل عمل على ظهرها
٣٩٢	إن الدين يقتضي من صاحبه يوم القيامة إذا مات ولم يقضه إلا من تدين في ..
٤٠٢	إن الشيطان ليستحل الطعام لا يذكر اسم الله عليه، إنه جاء بهذه الجارية؛ ..
١٩٨	إن الله تعالى إذا ابتلى المسلم ببلاءٍ في جسده قال للملك اكتب له صالح عمله ..
١٧١	إن الله حيي ستيّر، فإذا أراد أحدكم أن يغتسل فليتوار بشيء
١٧١	إن الله حيي يحب الحياء، وستير يحب الستر، فإذا اغتسل

الصفحة	طرف الحديث
	أحدكم فليتوار
٥١١	إن الله عزَّ وجلَّ خلق ألف أمة، ستمائة منها في البحر، وأربعمائة في البر، فإن ..
٤٧٤	إن الله عز وجل يقول يوم القيامة أين المتحابون بجلالي، اليوم أظلمهم في ظلي يوم ..
٦٥	إن الله ليحبُّ المملحين في الدُّعاء
١٨٩	إن المسلم إذا عاد أخاه المسلم لم يزل في خرفة الجنة حتى يرجع
٢٧٢	إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم علي صلاة
٤٠٦	أن جده عرفجة بن أسعد قطع أنفه يوم الكلاب فاتخذ أنفا من ورق، فأنتن ..
٢٢١	إن لله أقواما اختصهم بالنعم لمنافع العباد، ويقرها فيهم ما بذلوها، فإذا منعوها ..
٤٧٧	إن من عباد الله عبادا ما هم بأنبياء ولا شهداء، يغبطهم الأنبياء والشهداء؛ ..
٣٥	أنا دار الحكمة، وعليّ بابها
٢٠٢	أنزل الله المعونة على قدر المثونة، وأنزل الصبر عند البلاء
٥٣١	انظر أرفع رجل في المسجد في عينك
٢٩٦	إنما مثل الصلوات الخمس كمثل نهر جار على باب أحدكم يغتسل فيه كل ..
٤٢١	إني لأستغفر كل يوم مائة مرة، أستغفر الله وأتوب إليه
٤٤٨	أوصي امرأ بأمه ثلاث مرات، وأوصي امرأ بأبيه مرتين، أوصي امرأ بمواليه الذي يليه ..
١٢٧	أول ما يقضى بين الناس في الدماء يعني يوم القيامة

الصفحة	طرف الحديث
١٢٧	أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء
٤٧٢	إيّاكم ومُشاراة الناس، فإنّها تدفن العُرة، وتظهر العُرة
٣١١	الأيدي ثلاثٌ يدُ الله هي العليا، ويد المعطي التي تليها، ويد السائل السفلى ..
١٣٨	أبما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير بأس حرم الله عليها رائحة الجنة
١٢٠	أبما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين فهما فكاهه من النار، كل عضو فيهما ..
٤٢١	أين أنت من الاستغفار يا حذيفة إني لأستغفر الله كل يوم مائة مرة
١٦٣	بشر هذه الأمة بالتيسير، والسنا، والرفعة في الدين، والتمكين في البلاد، والنصر، ..
١٦٣	بشر هذه الأمة بالسنا والرفعة والنصرة، والتمكين في الأرض، فمن عمل منهم ..
١٠٩	تابعوا بين الحج والعمرة؛ فإن متابعة بينهما يزيدان في الأجل، وينفيان الفقر والذنوب ..
٥٣٥	تجافوا عن ذنب السخي، فإن الله تعالى أخذ بيده كلما عثر
٣٣١	تحفة الصائم الدُّهن والمجْمُر
٣٣١	تحفة الصائم الزائر أن تدهن لحيته، وتجمر ثيابه، وتحفة المرأة الصائمة الزائرة أن ..
٢٨٧	الجاهرُ بالقرآن كالجاهر بالصدقة، والمسرُّ بالقرآن كالمسرِّ بالصدقة
٣٦	جعل لنا النبي ﷺ ثلاثاً، ولو استزدته لزدنا
٩٥	حُب المساكين والذنو منهم، وصل رحمك وإن أدبرت، وقل

الصفحة	طرف الحديث
	الحق وإن كان مرًا..
٢٥٣	حسنُ الظن من حسنِ العبادة
١٠٥	الحمد لله الذي أعانني فصُمتُ، ورزقتني فأفطرتُ
٤٤٠ ، ٤٣٩	الحياء من الإيمان، والإيمان في الجنة، والبذاء من الجفاء، والجفاء في النار
٣٤٣	خلف النفقة في الحج كالنفقة في سبيل الله....
٣٧	خير نسائها مريم، وخير نسائها خديجة
١٣٧	الذي يعمل بينهما، وإن هذا الفيء لا يحل منه خيط ولا مخيط، لا آخذ ولا معطي..
١٤٩	رأيت رسول الله ﷺ يصلي حافيا ومنتعلا، ويشرب قائما وقاعدا وينصرف عن ..
١٤٩	رأيت رسول الله ﷺ ينتعل قائما وقاعدا، ويشرب قائما وقاعدا، وينفتل عن ..
٣٧٠	رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة
٢١٣	السخي قريب من الله قريب من الناس قريب من الجنة وبعيد من النار، والبخيل ..
٣٩	السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب
٨٢	السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب
٣١٩	سئل رسول الله ﷺ عن صيام يوم عاشوراء، فقال
١٩٥	صداع المؤمن، أو شوكة يشاكها، أو شيء يؤذيه يرفعه الله بها يوم القيامة درجة..
٨٦	صلاة العصر من فاتته فكأنما وتر أهله وماله
٣١٩	صومُ عاشوراء كفارة سنة، وصومُ عرفة كفارة سنة قبله وسنة بعده

الصفحة	طرف الحديث
٣٢٨	الصوم في الشتاء الغنيمة الباردة
١٨٩	عائد المريض في مخرفة الجنة
٢٣٥	عرضت علي الجنة
٢٣٤	علي بهما، ما لكما لم تصليا معنا
٣٠١	عليكم بقيام الليل، فإنه دأب الصالحين قبلكم، وقرية إلى الله، وتكفير للسيئات..
٣٦	الغسل يوم الجمعة على كل محتلم، والسواك، ويمس من الطيب ما قدر عليه
٢٢٠ ، ٢١٨	فاتحة الكتاب شفاء من السم
٢٦٨	في الإنسان ثلاثة الطيرة، والظن، والحسد، فمخرجه من الطيرة أن لا يرجع، ..
٤٣٠	قرأ رسول الله ﷺ هذه الآية ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾
٣٧٥	قل الله ربي، ثم استقم
٣٧٤	قل آمنت بالله، ثم استقم
٣٤	كان النبي ﷺ يقبل وهو صائم
٤٥٧	كُنْ مُحْسِنًا
٤٢٧	كنا نعد الرياء في زمن النبي ﷺ الشرك الأصغر
٢٣٥	لا تأكلوا بشمالكم، ولا تشربوا بها؛ فإن الشيطان يأكل بشماله، ويشرب بشماله
٣٣	لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها
٤١٦	لا تغتابوا المسلمين، ولا تردوا الهدية، ولا تضربوا المسلمين
٤٥٧	لا تغضب
٢٤٨	لا يجتمعان في قلب مؤمن إلا أعطاه الله الذي يرجو منه،

الصفحة	طرف الحديث
	وآمنه من الذي يخاف
١٧٤	لا يدخل الجنة عاق، ولا متّان، ولا ولد زنية، ولا مدمن خمر
١٧٧	لا يدخل الجنة ولد زنا
٣٨٩	لا يزني العبد حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ..
٣٥٢	لا يعجبكم إسلام المرء حتى تعلموا ما عقدة عقله
٣٥٢	لا يعجبكم إسلام امرئ حتى تعلموا عقدة عقله
٣٥٢	لا يعجبكم إسلام رجل حتى تعرفوا ما عقدة عقله
٢٣٦	لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين
٣٩٩	لأن يجعل أحدكم في فيه ترابا خير له من أن يجعل في فيه ما حرم الله عز وجل
٣٨٤	لزوال الدنيا أهون على الله عز وجل من سفك دم مسلم بغير حق
٣٨٤	لزوال الدنيا أهون على الله من سفك دم امرئ مسلم بغير حق
٣٨٤	لزوال الدنيا جميعا أهون على الله من دم يسفك بغير حق
١٣٧، ١٣٨	لعن الله الراشي، والمرتشي، والرائش
٣٦٤	لعن رسول الله ﷺ مخنثي الرجال الذين يتشبهون بالنساء، والمترجلات من ..
٣٤٧	للطاعم الشاكر مثل ما للصائم الصابر
١٠٥	اللهم لك صمْتُ، وعلى رزقك أفطرتُ
٤٣٤	ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان بطانة تأمره ..
٤٦٦	ما تجرع رجل جرعة أفضل من غيظ يكظمه ابتغاء وجه الله عز

الصفحة	طرف الحديث
	وجل
٥١٧	ما ذئبان ضاريان جائعان أرسلان في غنم بأسرع فسادا من حب المال والشرف في ..
٥١٦	ما ذئبان ضاريان في حظيرة يأكلان ويفترسان - وفي رواية الدوري حظيرة وسعة ..
٢٨٢	ما من أمير عشرة إلا جيء به يوم القيامة مغلوله يده إلى عنقه حتى يطلقه الحق ..
٢٨٠	ما من رجل تعلم القرآن، ثم نسيه إلا لقي الله عز وجل يوم القيامة وهو أجذم، ..
٤٤٥	ما من صدقة أحب إلى الله عز وجل من قول الحق
٤٤٥	ما من صدقة أفضل من قول
٣١٦	ما من عبد أصبح صائما إلا فُتحت له أبواب السماء، وسبّحت أعضاؤه، واستغفر ..
١٩٨	ما من مسلم يبتلى ببلاء في جسده، إلا كتب الله له كل عمل صالح كان يعمل ..
٢٦٤	ما من مسلم يدعوا بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله إحدى ثلاث ..
١٩٥	ما من مؤمن يصيبه صداع في رأسه، أو شوك فتأذى به، أو ما سوى ذلك من ..
٤٣٤	ما من وال يلي إلا وله بطانتان بطانة تأمره بالمعروف، وتنهاه عن المنكر، وبطانة ..
٣٧	ما نهر الدم، وذكر اسم الله عليه...
٤٨٩	المتشبع بما لم يعط، كلابس ثوبي زور
٣٤٢	مثل النفقة في سبيل الله الدرهم سبعمائة

الصفحة	طرف الحديث
٣٩٦	مدمن خمر كعابد وثن
٣٣٩	مُر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية؛ فإنها شعار الحجّ
١٨٢	من ابتلي من هذه البنات بشيء فأحسن إليهن، كن له سترا من النار
٥٠٧	من أصابته مصيبة فقال إذا ذكرها إنا لله وإنا إليه راجعون، حدّد الله له أجرها مثل ..
٢٠٩	من أصبح منكم آمنا في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت ..
٤٨١	من أعطي عطاء فوجد فليجز به، ومن لم يجد فليشن، فمن أثني به فقد شكره، ..
١٤١	من الإسراف أن تأكل كل ما اشتهيت
٨٥	من الصلوات الخمس صلاة من فاتته فكأنما وتر أهله وماله
٤٨٥	من أولي معروفا فليكافئه، فإن لم يقدر فليذكره، فمن ذكره؛ فقد شكره، ومن تشبّع ..
٤٨٥	من أولي معروفا؛ فليكافئ به، فإن لم يستطع فليذكره، فإن ذكره فقد شكره، ..
٣٥٩	من بات على إجار، أو ظهر بيت ليس حوله ما يرد رجله، فقد برئت منه الذمة ..
٣٥٨	من بات على ظهر جدار، وليس له ما يدفع رجله فوق فمات، فقد برئت ..
٣٥٨	من بات فوق إجار ليس حوله ما يدفع القدم، فوق فمات فقد برئت منه الذمة ..
٤٩٠	من بدا جفا، ومن اتبع الصيد غفل، ومن أتى أبواب السلطان افتتن، وما ازداد ..

الصفحة	طرف الحديث
١٢٠	من بلغ بسهم في سبيل الله فهو له عدل محرر
٨٥	من ترك الصلاة فكأنما وتر أهله وماله
١١٦	من خرج في هذا الوجه بحج أو عمرة فمات فيه لم يعرض ولم يحاسب، وقيل ..
٥٠٤	من دعي فلم يجب فقد عصى الله ورسوله، ومن دخل على غير دعوة دخل سارقاً..
١٢٠	من رمى بسهم في سبيل الله فهو له درجة في الجنة، ومن شاب شيبة في ..
١٦٨	من سرته حسنته، وساءته سيئته فهو مؤمن
٢٧٦	من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة ..
١٠٠	من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال فكأنما صام الدهر
٢٣٤	من صلى على جنازة فله قيراط..
٤٨٥	من صنع إليه معروف فليكافئ به، فإن لم يستطع فليذكره، فمن ذكره فقد شكره..
١٦٨	من عمل سيئة وكرهها حين يعمل، وعمل حسنة فسر بها فهو مؤمن
٨٦	من فاتته الصلاة فكأنما وتر أهله وماله
٣٣٥	من فطر صائماً أو جهز غازياً فله مثل أجره
٣٣٥	من فطر صائماً فأطعمه وسقاه كان له مثل أجره
٣٣٥	من فطر صائماً كان له مثل أجره من غير أن ينتقص من أجر الصائم شيئاً، ..
٢٩٤	من قرأ الواقعة كل ليلة لم تصبه فاقة أبداً
٢٩١	من قرأ الواقعة كل ليلة لم تصبه فاقة

طرف الحديث	الصفحة
من قرأ الواقعة كل ليلة لم يفتقر	٢٩١
من كانت عنده مظلمة فليستحلها منها	٤٢١
من لقي الله وهو مدمن خمر لقيه كعابد وثن	٣٩٦
من مات في هذا الوجه حاجا أو معتمرا لم يعرض ولم يحاسب، قيل له ادخل الجنة	١١٦
من نزلت به حاجة فأنزلها بالناس لم تسد فاقته، ومن أنزلها بالله أوشك الله له ..	٢٥٦
نظرت في الجنة، فإذا أكثر أهلها الفقراء، ونظرت في النار؛ فإذا أكثر أهلها النساء	٥٢٢
النفقة في الحج كالنفقة في سبيل الله سبعمائة ضعف	٣٤٢
نهى رسول الله ﷺ عن التحريش بين البهائم	٤١١
والذي نفسي بيده، لا يجتمعان لأحد عند هذا الموضع إلا أعطاه ما رجا وأمنه ..	٢٤٨
والذي نفسي بيده، لأن يأخذ أحدكم حبله، فيذهب إلى الجبل، فيحتطب، ثم ..	٣٩٩
ومن الصلاة صلاة من فاتته فكأنما وتر ماله وأهله	٨٥
ومن لزم السلطان افتتن، وما ازداد عبد من السلطان دنوا إلا ازداد من الله بعدا	٤٩٠
يا أبي ذر أرفع بصرك فانظر أرفع رجل تراه في المسجد	٥٣١
يا عائشة إذا أردت اللحوق بي فليكيفيك من الزاد كزاد الراكب، ولا تستخلفني ..	١٥٥
يا معشر من آمن بلسانه، ولم يدخل الإيمان في قلبه، لا تغتابوا المسلمين، ولا ..	٤١٦
يا نبي الله، دُلّني على عمل إذا عملته دخلت الجنة، ولا تكثر	٤٥٧

الصفحة	طرف الحديث
	عليّ. قال
١٨٦	يسلم الراكب على الراجل، ويسلم الراجل على القاعد، والأقل على الأكثر، ..
٤٧٤	يقول الله تبارك وتعالى يوم القيامة أين المتحابون بجلالي، اليوم أظلمهم في ظلي، يوم ..
٤٧٧	يقول الله ﷺ إن من عبادي لعبادًا يغبطهم الأنبياء والشهداء

فهرس الرواة المترجم لهم

العلم	الصفحة
أبان بن طارق	٥٠٦
إبراهيم بن سعيد الجوهري	٤٠٠
إبراهيم بن عبد الله الكجي أبو مسلم	٤٨٨
إبراهيم بن عينة	١٥٧
إبراهيم بن مسلم المحجري	٣١٤
إبراهيم بن يزيد، أبو إسماعيل الخوزي	٤٤٧
أبو بكر ابن أبي شيبة	٢٨٥، ١٣٣
أبو إسماعيل المؤدب إبراهيم بن سليمان	٤٦٢
أبو الربيع الزهراني سليمان بن داود العتكي	٢٥١
أبو الزعراء عمرو بن عمرو الجشمي	٣١٥
أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب	٣٨٧
أبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي	٣٩٥
أبو حميد قاضي عمان	١٩٧
أبو داود الطيالسي	٩٧
أبو صالح الحرائي عبد الغفار	٩٠
أبو عوانة الوضاح اليشكري	٤٥١
أبو غسان مالك بن يحيى السوسي	٢٢٤
أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي	١٩٢
أبو معاوية محمد بن خازم	٢٩٩
أبو نصر أحمد بن محمد بن نصر اللباد	٢٢٣
أبو يحيى الحماني عبد الحميد بن عبد الرحمن	١٥٧

العلم	الصفحة
أحمد بن حنبل	٤٠٠
أحمد بن عبد الجبار العطاردي	٤٦١
أبو بكر بن أبي عاصم حمد بن عمرو الضحاك	٣٨٧
إسحاق بن إبراهيم الدبري	٢٧٨
إسحاق بن إبراهيم بن راهويه	٩٣
إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة	٣٥٧٣٦٩
إسحاق بن سليمان الرازي	١٦٦
إسماعيل بن زكريا الأسدي	٤٩٣
إسماعيل بن أبي أويس	٣٥٠
إسماعيل بن عياش	٣٦٩ ، ٢٩٠
بشير بن سلمان الكندي	٥٠١ ، ٥٠٠
بقية بن الوليد الحمصي	٣٥٥٦٦
تليد بن سليمان المحاربي	٢١٦
جابان	١٧٧
جرير بن أيوب البجلي	٣١٨
جرير بن عبد الحميد	٤٧٩ ، ٣٢٥
حامد بن يحيى البخلي	٤٦٩
الحجاج بن نصير	٩٨
الحسن بن الحكم النخعي	٤٩٣
الحسن بن عمر بن شقيق	٢٥١
الحسين بن علي الجعفي	١١٨
الحسين بن علي العجلي	٩٣
الحسين بن عمرو القرشي	٩٣
الحسين بن محمد المروذي	٤٥٢

العلم	الصفحة
الحسين بن واقد المروزي	٤٦٢
حصين بن عبدالرحمن السلمي	١٢٢
حفص بن عبدالرحمن البلخي	٤٠١
حماد بن سلمة	٢٠٠
خِداش، أبو سلامة	٤٥٣
خصيف بن عبد الرحمن الجزري	١٥٣
خلف بن يحيى القاضي	٢١٦
دُرست بن زياد	٥٠٦
رواد بن الجراح	٢١٦
روح بن جناح	٣٨٨
زافر بن سليمان	٩٤
زُبَيد الأيامي	٥٠١
حرب بن زهير الضبعي	٣٤٦
زهير بن عبدالله الشنوي	٣٦٣٣٦١
زيد بن عوف، أبو ربيعة	٢٥٢
زيد العمي	٢١٩
يزيد بن أبي زياد الهاشمي	٢٨٥
زيد بن الحُبَاب العكلي	٧٦
سالم بن أبي الجعد	١٧٧
سعد بن طريف الإسكاف	٣٣٣
سعيد بن بشير الأزدي	٣٣٠ ، ٢٦٧
سعيد بن زيد الأزدي	٢٠٠
سعيد بن سالم القداح	٧٦
سعيد بن محمد الوارق	١٥٧

العلم	الصفحة
سعيد بن مسلمة الأموي	٢١٦
سلم بن زريق	٥٢٩
سلمة بن عبدالله بن محسن الأنصاري المدني	٢١٢
سليمان بن بلال التيمي	٣٩٨، ٣٥٠
سليمان بن حرب الأزدي	٩٨
سليمان بن عمر الأقطع	١٤٣
سمير بن نهار	٢٥٥
سنان بن ربيعة	٢٠١
سيار، أبو حمزة الكوفي	٢٥٩
سيار بن حاتم العنزي	٢٥١
شرحبيل بن سعد الأنصاري	٤٨٣
شريك النخعي	٤١٥٣٢٦، ٤٩٣
شعيب بن يحيى الثجبي	١٢٦
صالح بن أبي الأخضر	٤٨٩
صالح بن حسان الأنصاري	١٥٨
صالح بن كيسان المدني	٨٨
صدقة بن خالد القرشي	١٩٦
صدقة بن موسى الدقيقي	١٤٨
طيب بن محمد اليمامي	٣٦٦
عاصم بن عبيد الله العمري	١١٣
عائذ بن نسير العجلي	١١٨
عباد بن كثير البصري	٢٠٣
عبد الحميد بن أبي عشرين	٣١٠

العلم	الصفحة
عبد الحميد بن صالح البرجمي	١١٨
عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث الواسطي	٢٠٧
عبد الرحيم بن حماد الثقفي	٥٣٧
عبد السلام بن عبد الحميد	٣٤٥
عبد السلام بن مطهر	٢٥١
عبد الصمد بن عبدالله القرشي	٣٨٧
عبد العزيز بن أبان	٤٦٩٣٥٠
عبد العزيز بن محمد الدراوردي	١٦٩
أبي صالح الحراني عبد الغفار بن داود	٤٢٩
عبد الملك بن عبدالرحمن الذماري	٥١٩ ، ٢٧٨
عبد الواحد بن زياد	٤٦٣ ، ٢٠٧
عبد الوهاب بن الضحاك	٣٢٩
عبدالرحمن بن أبي شُميلة الأنصاري	٢١٢
عبدالرحمن بن إسحاق بن عبد الله القرشي العامري	٨٨
عبدالرحمن بن زياد المعافري	٣٩٥
عبدالرحمن بن طرفة العطاردي	٤١٠
عبدالرحمن بن عبيدالله الأسدي	٣٢٩
عبدالرحمن بن ماعز	٣٨٣
عبدالله بن المبارك	٣٨٠
عبدالله بن بكر السهمي	٢٠٠
عبدالله بن جعفر المديني	١٦٩
عبدالله بن رجاء الغداني	٤٥٢
عبدالله بن زيد، أبو عثمان الحمصي	٢٢٣
عبدالله بن عطاء الطائفي المكي	١٥١

العلم	الصفحة
عبدالله بن لهيعة	١٢٦
عبدالله بن وهب	٣٨٠
عبدان المروزي	٣٨٧
عبيد أبو المغيرة	٤٢٦
عبيد الله بن موسى العبسي	٤٦٢
عثمان بن عمير، أبو اليقظان	١٦٢
عطاء بن أبي رباح	٣٣٨
عطاء بن السائب	٣٤٦
عفان بن مسلم	٤٥١ ، ٣٠٧
عقيل بن خالد الأيلي	٣٨١
علي بن المنذر	٢٨٥
علي بن عاصم الواسطي	٤٦٩١٢٣
علي بن علي الرفاعي	٢٦٧
علي بن مسهر	٢٠٧
عمر بن حوشب الصنعاني	٣٦٦
عمران بن عبد الرحيم الأصبهاني	٤٨٨
عمرو بن خالد التميمي	٩٠
عمير بن مأمون بن زرارة	٣٣٣
عيسى بن فائد	٢٨٥
فضيل بن غزوان	٤٧٩
قبيصة بن عقبة	١٦٦
قتادة بن دعامة السدوسي	١٢٢
قيس بن الربيع الأسدي	٤٧٩
كثير بن قيس	٢٧٩

العلم	الصفحة
ليث بن أبي سليم	١٣٩
الليث بن سعد	٢٦٢
مالك بن سعيير	٤٨٨
المبارك بن فضالة بن أبي أمية	٩٨
محمد بن أبي سويد الثقفي	٣٨٢
محمد بن إسحاق بن يسار المدني	٤٠١
محمد بن جعفر	٢٨٤
محمد بن سعيد الشامي	٣٠٣
محمد بن سليمان الأصبهاني	٣٩٨
محمد بن صالح الثقفي	٢٠٧
محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب	٢٥١
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى	١٨١
محمد بن عبد الله بن الزبير	٤٢٥
محمد بن عبد الله بن علاثة	٤٥٦
محمد بن عبيد الطنافسي	٤٩٣
محمد بن عبيد الله	٣٩٨
محمد بن عقبة السدوسي	١٠٢
محمد بن عمر بن واقد الأسلمي	١٠٣
محمد بن عيسى بن كيسان الهذلي	٥١٥
محمد بن عيسى بن نجيح	٤٥١
محمد بن فضيل	٢٠٧
أبي حمزة السكري محمد بن ميمون	٤٦٢
محمد بن يوسف الفريابي	٤٢٥ ، ١٦٧
مُدرِك بن عُمارة	٣٩١

العلم	الصفحة
مسدد بن مسرهد	٣٠٧
مسلمة بن علي الخشني	٣٦٨
المطلب بن عبدالله بن حنطب	١٧٠
المعافي بن سليمان	٣٤٥
معاوية بن صالح الحضرمي	٣٠٣
معقل بن عبيد الله الجزري	٤٤٧
معمربن راشد	٤٠٥
المغيرة ختن مالك بن دينار	١٤٧
المقدام بن داود	١٠٣
موسى بن يعقوب الزمعي	٢٧٥
النضر بن إسماعيل البجلي	٢٠٧
النضر بن معبد، أبو قحذم	٩٨
نوح بن ذكوان البصري	١٤٣
هريم بن سفيان البجلي	١٣٩
هشام بن أبي هشام أبي المقدام البصري	٥١٠
هشام بن حسان الأزدي القُرْدُوسي	٢١٩
هشام بن عمار السلمي	١٠٢
هناد بن السري	٤٦١
الهيثم بن حميد الغساني	١٩٦
الوليد بن سلمة الأزدي	٤٧٣
الوليد بن مسلم القرشي	٣٣٠ ، ٣١٠
أبي صالح يحيى بن أبي سليمان المدني	٤٣٢
يحيى بن أبي كثير الطائي	١٨٨
يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي	٧٦

العلم	الصفحة
يحيى بن السكن	٢٧٠
يحيى بن أيوب المقابري العابد	١١٨
يحيى بن أيوب الغافقي	٢٨٩، ٢٦٢
يحيى بن عبد الحميد الحماني	٢٧٨، ٢٥١
يحيى بن عبدالله الجاري	٢٠٤
يحيى بن يحيى النيسابوري	١٢٦
يزيد بن هارون السلمي	٤٠١
يعقوب بن عبدالرحمن القاري المدني	١٦٩
يعقوب بن كعب المحلي	٣٢٩
يعلی بن عبید الطنافسي	٤٩٣
يوسف بن السفر أبو الفيض	٦٨
يوسف بن كثير	١٤٣
يونس بن أبي إسحاق السبيعي	٥٠١
يونس بن بكير الشيباني	٥٣٤

فهرس المصادر والمراجع

- الإبانة الكبرى لابن بطة، أبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَرِي المعروف بابن بَطَّة العكبري (ت: ٣٨٧هـ)، المحقق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، الناشر: دار الراجة للنشر والتوزيع، الرياض.
- إتحاف المُرتقي بِتَراجِمِ شُيوخِ البَيهَقِيّ، محمود بن عبد الفتاح النحال، قَدَّمَ لَهُ: الشَّيْخُ مُصْطَفَى العَدَوِي، إشراف ومراجعة وضبط وتدقيق: الفريق العلمي لمشروع موسوعة جامع السنة، الناشر: دار الميمان للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر (راجع ووجد منهج التعليق والإخراج)، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- الأحاد والمثاني، أبي بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني (ت: ٢٨٧هـ)، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراجة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- أحاديث أبي عروبة الحراني، لأبي عروبة الحسين بن محمد بن أبي مشر مودود الحراني، (ت: ٣١٨هـ)، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- أحاديث الشيوخ الثقات (المشيخة الكبرى)، لأبي بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري الكعبي، المعروف بقاضي المارستان (ت: ٥٣٥هـ)، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ.
- أحكام القرآن، لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد صادق القمحاوي - عضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تاريخ الطبع: ١٤٠٥هـ.

- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (ت: ٢٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، الناشر: دار خضر - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.
- اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية.
- اختلاف الحديث (مطبوع ملحقاً بالأم للشافعي)، للشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، سنة النشر: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- أسد الغابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، عام النشر: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت: ٥٠٧هـ)، المحقق: محمود محمد محمد حسن نصار، السيد يوسف، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- **إطراف المُسندِ المعتلي بأطراف المسند الحنبلي**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت.
- **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لأبي عبد الله مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، علاء الدين (ت: ٧٦٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- **الأم، للشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي** (ت: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، سنة النشر: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- **أمالى ابن بشران**، لأبي القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشران بن مهران البغدادي (ت: ٤٣٠هـ)، ضبط نصه: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- **أمالى الباغندي**، للباغندي الكبير محمد بن سليمان بن الحارث الواسطي، أبو بكر الباغندي، والد الحافظ محمد بن محمد الباغندي (ت: ٢٨٣هـ)، تحقيق: أشرف صلاح علي، الناشر: مؤسسة قرطبة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- **الأموال لابن زنجويه**، لأبي أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه (ت: ٢٥١هـ)، تحقيق الدكتور: شاعر ذيب فياض الأستاذ المساعد - بجامعة الملك سعود، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **الأنساب**، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، (ت: ٥٦٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، (ت: ٣١٩هـ)، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، الناشر: دار طيبة - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الإيمان، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنَدَه العبدى (ت: ٣٩٥هـ)، المحقق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.
- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، للحافظ ابن القطان الفاسي أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، الناشر دار طيبة، سنة النشر ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩م.
- تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- **تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان**، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.
- **التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث**، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- **التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني**، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- **التاريخ الكبير**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- **تاريخ بغداد**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- **تاريخ دمشق**، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- **تأويل مختلف الحديث**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، الناشر: المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراف، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزري (ت: ٧٤٢هـ)، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- الترغيب والترهيب، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت: ٥٣٥هـ)، المحقق: أيمن بن صالح بن شعبان، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار - عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- تفسير القرآن العظيم = تفسير ابن كثير، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- تفسير عبدالرزاق، لأبي بكر عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٩ هـ.
- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد، سوريا، سنة النشر ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لأبي الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبدالرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر: مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: سكيئة الشهابي، الناشر: طلاس - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ.
- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت: ٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الحبابي، دار النشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- التكميل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبدالرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (ت: ١٣٨٦هـ)، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبدالرزاق حمزة، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تهذيب الآثار (الجزء المفقود)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، الناشر دار المأمون للتراث، دمشق - سوريا، سنة النشر ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني، القاهرة.
- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٢٦هـ.

- تهذيب الكمال، لأبي الحجاج يوسف بن الزكي عبدالرحمن المزني، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الناشر: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- الجامع (منشور كملحق بمصنف عبدالرزاق)، معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاها، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (ت: ١٥٣هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.
- جامع البيان في تأويل القرآن = تفسير ابن جرير، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، الطبري، (ت: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- الجامع الصحيح = سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- الجامع في العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، رواية: المروزي وغيره، المحقق: الدكتور وصي الله بن محمد عباس، الناشر: الدار السلفية، بومباي - الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.
- **الجرح والتعديل**، أبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بيجدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ ١٩٥٢م.
- **جزء أبي الجهم العلاء بن موسى الباهلي**، لأبي الجهم العلاء بن موسى بن عطية البغدادي، الباهلي (ت: ٢٢٨هـ)، المحقق: عبدالرحيم بن محمد بن أحمد القشقرى، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- **جزء الألف دينار وهو الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان**، لأبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب البغدادي المعروف بالقطيبي (ت: ٣٦٨هـ)، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: دار النفائس - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- **جزء فيه أحاديث أبي عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان**، لأبي أبو بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مردويه، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- **حديث السراج**، لأبي العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراساني النيسابوري المعروف بالسَّراج (ت: ٣١٣هـ)، تخريج: زاهر بن طاهر الشحامي ٥٣٣هـ، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- خلق أفعال العباد، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت: ٢٥٦هـ)، المحقق: د. عبدالرحمن عميرة، الناشر: دار المعارف السعودية - الرياض.
- الدعاء للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.
- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُو جردى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٠٥هـ.
- ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضاً، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت: ٣٦٩هـ)، المحقق: مسعد السعدني، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الرحلة في طلب الحديث، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٥هـ.
- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لأبي عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (ت: ١٣٤٥هـ)، المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي، الناشر دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، سنة النشر ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- الزهد، لهناد بن السري الكوفي، تحقيق: عبدالرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- السِّلْسِيلَةُ النَّقِيَّةُ فِي تَرَاجِمِ شُيُوخِ الْبَيْهَقِيِّ، لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، قَدَّمَ لَهُ: الأستاذ الدكتور أحمد مَعْبَدُ عَبْدَ الْكَرِيمِ، والشيخ أبو الحسن مصطفى

بن إسماعيل السليماني، الناشر: دارُ العاصِمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

• **سنن ابن ماجه**، لابن ماجه أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

• **سنن أبي داود**، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط - محمد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

• **السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن**، محمد بن عمر بن محمد، أبو عبد الله، محب الدين ابن رشيد الفهري السبتي (ت: ٧٢١هـ)، المحقق: صلاح بن سالم المصري، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

• **سنن الدارقطني**، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

• **السنن الكبرى**، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

• **السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراتها**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني (ت: ٤٤٤هـ)، المحقق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

• **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، المحقق: أحمد محمد

نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

• **سؤالات السلمي للدارقطني**، لأبي عبدالرحمن محمد بن الحسين السلمي (ت ٤١٢ هـ)، المحقق: فريق من الباحثين بإشراف الدكتور سعد الحميد، والدكتور خالد الجريسي، الناشر: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

• **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي**، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني (ت: ٣٨٥ هـ)، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

• **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

• **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي (ت: ١٠٨٩ هـ)، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرنؤوط، الناشر: دار بن كثير، دمشق، سنة النشر ١٤٠٦ هـ.

• **شرح الإلمام بأحاديث الأحكام**، لتقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢ هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: محمد خلوف العبد الله، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الثانية، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

• **شرح السنة**، لأبي محمد محيي السنة، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: ٥١٦ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

• **شرح علل الترمذي**، زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥ هـ)، المحقق: الدكتور همام عبدالرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

• **شرح لغة المحدث منظومة في علم مصطلح الحديث**، نظم وشرح أبي معاذ طارق بن عوض الله، الناشر مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

- شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، (٣٢٤هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، الناشر مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.
- الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّي البغدادي (ت: ٣٦٠هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، الناشر: دار الوطن - الرياض - السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُو جردى الخراساني، البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخرج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- الصَّارِمُ الْمُتَكِي فِي الرَّدِّ عَلَى السُّبُكِيِّ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت: ٧٤٤هـ)، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله. الناشر: مؤسسة الريان، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت: ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.
- الصناعة الحديثية عند الإمام البيهقي في كتابه شعب الإيمان، د. مثنى عبد الحكيم العسة، دار النوادر - دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٣٣هـ.

- الصناعة الحديشية في السنن الكبرى للإمام البيهقي، د. نجم عبد الرحمن خلف، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- الضعفاء الصغير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت: ٢٥٦ هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ هـ.
- الضعفاء والمتروكون، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ)، المحقق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.
- الضعفاء، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت: ٣٢٢ هـ)، المحقق: الدكتور مازن السرساوي، الناشر: دار ابن عباس مصر، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٨ م.
- الضعفاء، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (ت: ٢٥٦ هـ)، المحقق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم أبي العينين، الناشر: مكتبة ابن عباس - سمود، مصر، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٥ م.
- الضعفاء، وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (ت: ٢٦٤ هـ)، المحقق: د. سعدي الهاشمي، الناشر: الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ.
- طبقات الفقهاء الشافعية، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣ هـ)، المحقق: محيي الدين علي نجيب، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢ م.
- الطبقات الكبير، محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت: ٢٣٠ هـ) المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.
- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت: ٣٦٩ هـ)، المحقق: عبد الغفور عبد

الحق حسين البلوشي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ - ١٩٩٢م.

• **الطبقات**، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى، ١٣٦٩هـ.

• **العظمة**، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت: ٣٦٩هـ)، المحقق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

• **العقوبات**، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت: ٢٨١هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

• **علل الترمذي الكبير**، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

• **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخرّيج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة - الرياض. الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

• **العلل لابن أبي حاتم**، أبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبدالرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

• **عمل اليوم والليلة**، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، المحقق: د. فاروق حمادة، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.

- عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبدالرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (ت: ١٣٢٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ.
- غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت: ٣٨٨هـ)، المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار الفكر، الطبعة: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، مجدي بن عبد الخالق الشافعي، إبراهيم بن إسماعيل القاضي، السيد عزت المرسي، محمد بن عوض المنقوش، صلاح بن سالم المصراقي، علاء بن مصطفى بن همام، صبري بن عبد الخالق الشافعي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الفصل للوصل المدرج في النقل، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: محمد بن مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- فهرسة ابن خير الإشيلي، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشيلي (ت: ٥٧٥هـ)، المحقق: محمد فؤاد منصور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- الفوائد (الغيلانيات)، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدوّه البغدادي الشافعي البزاز (ت: ٣٥٤هـ)، حققه: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، قدم له وراجعته

وعلق عليه: أبو عبدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

• **القاموس المحيط**، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧ هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

• **القراءة خلف الإمام**، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُو جردى الخراساني، البيهقي (ت: ٤٥٨ هـ)، المحقق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.

• **قرة العينين برفع اليدين في الصلاة**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت: ٢٥٦ هـ)، تحقيق: أحمد الشريف، الناشر: دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.

• **الكامل في ضعفاء الرجال**، لأبي أحمد عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد الجرجاني، (ت: ٣٦٥ هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الناشر: دار الفكر، سنة النشر ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م، بيروت.

• **كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة**، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٧٣٥ هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: مؤسسة الرسالة.

• **الكشف والبيان = تفسير الثعلبي**، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (ت: ٤٢٧ هـ)، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م، الطبعة: الأولى.

• **الكنى والأسماء**، لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (ت: ٣١٠ هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

- الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، لأبي البركات بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، زين الدين ابن الكيال (ت: ٩٢٩هـ)، المحقق: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار المأمون - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٨١م.
- الباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت.
- لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.
- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعارف النظامية - الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف، لأبي موسى محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المدني، (ت: ٥٨١هـ)، المحقق: أبو عبد الله محمد علي سمك، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- المتفق والمفترق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، لأبي محمد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (ت: ٣٦٠هـ)، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.
- **المحلى بالآثار**، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- **مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد**، لأبي الفضل شهاب الدين بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: صبري عبد الخالق أبو ذر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- **المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص**، محمد بن عبدالرحمن بن العباس بن عبدالرحمن بن زكريا البغدادي المخلص (ت: ٣٩٣هـ)، المحقق: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- **المراسيل**، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.
- **المراسيل**، لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ.
- **المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري**، حاتم بن عارف العوني، الناشر دار الهجرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- **مساوئ الأخلاق ومذمومها**، لأبي بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاعر الخرائطي السامري (ت: ٣٢٧هـ)، حققه وخرج نصوصه وعلق عليه: مصطفى بن أبو

- النصر الشلبي، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت: ٢٧٥ هـ)، المحقق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
 - المستدرک علی الصحيحین، لأبي عبد الله الإمام الحافظ الحاكم النيسابوري، (ت: ٤٠٥ هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، بإشراف: د. يوسف المرعشلي.
 - مسند ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي (ت: ٢٣٠ هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة نادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
 - مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود، (ت ٢٠٤ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الناشر: هجر للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
 - مسند أبي يعلى، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلية التميمي (ت: ٣٠٧ هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م.
 - مسند أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، (ت: ٢٤١ هـ)، المحقق: السيد أبو المعاطي النوري، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
 - مسند إسحاق بن راهويه، إسحاق بن راهويه (ت: ٢٣٨ هـ)، المحقق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٩٩١ م.
 - مسند الإمام الشافعي (ترتيب سنجر)، للشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت: ٢٠٤ هـ)، رتبته: سنجر بن عبد الله الجاولي، أبو سعيد، علم الدين (ت: ٧٤٥ هـ)، حقق نصوصه

وخرج أحاديثه وعلق عليه: ماهر ياسين فحل، الناشر: شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

● **مسند الإمام عبد الله بن المبارك**، لأبي عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المروزي (ت: ١٨١ هـ)، المحقق: صبحي البدرى السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.

● **مسند البزار (المطبوع باسم البحر الزخار)**، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، (ت: ٢٩٢ هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨ م، وانتهت ٢٠٠٩ م).

● **مسند الحميدي**، لأبي بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (ت: ٢١٩ هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الداراني، الناشر: دار السقا، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م.

● **مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)**، أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت: ٢٥٥ هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.

● **مسند الروياني**، لأبي بكر محمد بن هارون الرؤياني (ت: ٣٠٧ هـ)، المحقق: أيمن علي أبو يمان، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ.

● **مسند الشاميين**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٤ م.

● **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ = صحيح مسلم**، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١ هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم،** لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الهرازي الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- **مسند الموطأ للجوهري،** لأبي القاسم، عبدالرحمن بن عبد الله بن محمد العافقي، الجوهري المالكي (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: لطفي بن محمد الصغير، طه بن علي أبو سريح، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.
- **مسند عبد الله بن عمر،** لأبي أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي البغدادي ثم الطرسوسي (ت: ٢٧٣هـ)، المحقق: أحمد راتب عرموش، الناشر: دار النفائس - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ.
- **مشيخة الشيخ الأجل محمد الرازي ابن الخطاب،** أحمد بن محمد بن أحمد السلفي (ت: ٥٧٦هـ)، تحقيق: حاتم بن عارف العوني، الناشر: دار الهجرة - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥ - ١٩٩٤م.
- **مُصنف ابن أبي شيبة،** لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلية، مؤسسة علوم القرآن الطبعة، الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- **المصنف،** لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي - الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.
- **معجم ابن الأعرابي،** لأبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (ت: ٣٤٠هـ)، تحقيق وتخرّيج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- **المعجم الأوسط،** لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة، ١٤١٥هـ.
- **معجم البلدان،** لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

- **معجم الشيوخ**، لأبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن جُمَيْع الغساني الصيداوي (ت: ٤٠٢هـ)، المحقق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: مؤسسة الرسالة ، دار الإيمان - بيروت ، طرابلس، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **معجم الصحابة**، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (ت: ٣٥١هـ)، المحقق: صلاح بن سالم المصري، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- **المعجم الكبير**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- **المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنشورة**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد شكور الميادين، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- **المعجم لابن المقرئ**، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- **معجم مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **معرفة السنن والآثار**، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُو جردى الخراساني، البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- **معرفة الصحابة**، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- **المعرفة والتاريخ**، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (ت: ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار**، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، (٧٦٢هـ - ٨٥٥هـ)، حققه، أبو عبد الله محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي الشيخ القاهري المصري الشهير بـ (محمد فارس)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **مقارنة المرويات**، إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مؤسسة الريان، سنة النشر: ١٤٣٣هـ.
- **مكارم الأخلاق**، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت: ٢٨١هـ)، المحقق: مجدي السيد إبراهيم، الناشر: مكتبة القرآن - القاهرة.
- **من تكلّم فيه وهو موثق أو صالح الحديث**، الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- **المنتخب من علل الخلال (ومعه تنمّة)**، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع.
- **المنتخب من مسند عبد بن حميد**، لأبي محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكشي ويقال له: الكشي بالفتح والإعجام (ت: ٢٤٩هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، الناشر: مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، لأبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- **المنتقى من السنن المسندة**، لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (ت: ٣٠٧هـ)، المحقق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ - ١٩٨٨م.
- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.
- **منهج المتقدمين في التدليس**، ناصر بن حمد الفهد، الناشر أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، لأبي عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت: ٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.
- **موطأ الإمام مالك بن أنس رواية ابن القاسم**، الإمام مالك (١٧٩هـ)، المحقق: السيد محمد بن علوي بن عباس المالكي، الناشر: منشورات الجمع الثقافي، أبو ظبي - الإمارات، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- **موطأ الإمام مالك**، مالك بن أنس أبي عبدالله الأصبحي (ت ١٧٩هـ)، تحقيق: د. تقي الدين الندوي أستاذ الحديث الشريف بجامعة الإمارات العربية المتحدة، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.
- **موطأ مالك - رواية يحيى الليثي**، مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي (ت: ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي - مصر.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

- ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، حققه على نسخته مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت: ٧٦٢هـ)، قدم للكتاب: محمد يوسف البُنُوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصاييح، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: ٧٦١هـ)، عبد الرحمن محمد أحمد القشقري، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **نوادير الأصول في أحاديث الرسول ﷺ**، محمد بن علي بن الحسن بن بشر، أبو عبد الله، الحكيم الترمذي (ت: نحو ٣٢٠هـ)، المحقق: عبدالرحمن عميرة، الناشر: دار الجليل - بيروت.
- **نيل الأوطار**، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليميني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبايطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- **الواضح في أصول الفقه**، لأبي الوفاء، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، (ت: ٥١٣هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت.

الموسوعات الإلكترونية:

- **موسوعة الحديث الشريف (الكتب التسعة)**، إصدار مؤسسة حرف، بالتعاون مع مؤسسة الراجحي الخيرية.
- **المكتبة الشاملة**، الإصدار الثالث.
- **موسوعة جوامع الكلم**.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	ملخص الرسالة
٥	الملخص الإنجليزي
٧	المقدمة
١٨	التمهيد: التعريف بالإمام البيهقي، وكتابه «الجامع لشعب الإيمان».
٢٥	الباب الأول: الاختلاف بزيادة راو أو أكثر في الإسناد.
٢٦	الفصل الأول: الزيادة في الإسناد وعلاقتها ببعض أنواع علوم الحديث،
٢٧	المبحث الأول: الزيادة في الإسناد وعلاقتها بالمزيد في متصل الأسانيد.
٢٧	المطلب الأول: بيان المعنى المراد من الزيادة في الإسناد
٢٨	المطلب الثاني: تعريف المزيد في متصل الأسانيد
٣٣	المطلب الثالث: المزيد في متصل الأسانيد في استعمالات المحدثين.
٤٠	المبحث الثاني: الزيادة في الإسناد وعلاقتها ببعض أنواع الانقطاع.
٤٠	المطلب الأول: تعريف الانقطاع لغة واصطلاحاً
٤١	المطلب الثاني: أنواع الانقطاع
٤١	المطلب الثالث: أنواع الزيادة في الإسناد.
٤٢	المطلب الرابع: العلاقة بين الزيادة في الإسناد وبين بعض صور الانقطاع

٤٥	المطلب الخامس: الخلاصة في بيان العلاقة بين الزيادة في الإسناد وبين الانقطاع
٤٦	الفصل الثاني: منهج البيهقي عند تعارض إثبات الزيادة في الإسناد وحذفها.
٤٧	المبحث الأول: منهج البيهقي في عرض أوجه الاختلاف.
٥٠	المبحث الثاني: منهج البيهقي في بيان الوجه المعلوم.
٥٣	الفصل الثالث: قرائن الترجيح عند الاختلاف في إثبات الزيادة في الإسناد وحذفها.
٥٥	المبحث الأول: طريقة الأئمة في ترجيح الروايات ونقدها.
٥٨	المبحث الثاني: قرائن ترجيح الزيادة في الإسناد.
٦١	المبحث الثالث: قرائن ترجيح الأسقاط من الإسناد.
٦٢	المبحث الرابع: صحة الوجهين.
٦٤	الفصل الرابع: تخريج ودراسة الأحاديث التي أشار البيهقي إلى الاختلاف في أسانيدھا بزيادة راو أو أكثر في «الجامع لشعب الإيمان».
٢٢٥	الباب الثاني: الاختلاف بإبدال راو بآخر في الإسناد، وفيه ثلاثة فصول:
٢٢٦	الفصل الأول: دراسة موضوع المبحث: الاختلاف بإبدال راو بآخر، أو بأكثر من راو.
٢٢٧	المبحث الأول: المقصود بالاختلاف في إبدال راو بآخر أو بأكثر من راو.
٢٣٠	المبحث الثاني: طرق إدراك الاختلاف في إبدال راو بآخر.
٢٣٤	المبحث الثالث: صور اختلاف الإبدال

٢٣٨	المبحث الرابع: أسباب الاختلاف في الإبدال.
٢٤٣	الفصل الثاني: منهج البيهقي في الأحاديث المعللة بالاختلاف بإبدال راوٍ بآخر، أو بأكثر من راوٍ.
٢٤٤	المبحث الأول: منهجه في عرض أوجه الاختلاف.
٢٤٥	المبحث الثاني: منهجه في بيان الوجه المعلوم.
٢٤٧	الفصل الثالث: تخريج ودراسة الأحاديث التي أشار البيهقي إلى الاختلاف في أسانيدھا بإبدال راوٍ بآخر، أو بأكثر من راوٍ.
٥٣٨	الخاتمة: وفيها أهمُّ النتائج والتوصيات.
٥٤٠	الفهارس الفنية.
٥٤٢	فهرس الآيات القرآنية.
٥٤٣	فهرس الأحاديث النبوية.
٥٥٥	فهرس الرواة المترجم لهم.
٥٦٤	فهرس المصادر والمراجع.
٥٩١	فهرس الموضوعات.